

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

الجزء السابع

٨ شباط ١٩٦٣ - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

تنقيح

أ.د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الثانية

منقحة ومزيدة

بغداد

١٤٠١ هـ - ٩٠٠٥ م

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٦٨

تنقيح

د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ — ١٩٦٨

الجزء السادس

٨ شباط- ١٨ — تشرين الثاني ١٩٦٣

تنقيـــح

أ.د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغـــــداد

١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م

عنوان الكتاب: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨
الجزء السادس ٨شباط-١٨تشرين الثاني١٩٦٨
اسم المؤلف: أ.د. جعفر عباس حميدي
الناشر:بيت الحكمة/ بغداد
الطبعة: الثانية المنقحة/ ٢٠٠٥ م

بيت الحكمة- العراق- بغداد- باب المعظم- ص.ب.(٥٣٦٤٠) مكتب بريد الاقصى
هاتف ٣-٤١٤١٢٠١، فاكس ٤١٦٤٩٥٠
E-Mail: baytalhikma@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة الطبعة الثانية

لابد من القول في البداية ان المسميات مجرد اصطلاحات لا تنطبق بالضـــرورة على المفاهيم الحقيقية للاشياء، فكلمة ثورة تعنـــي التغييـــر الجـــذري فـــي البنـــى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما مرّ من احداث في تاريخ العراق المعاصر لا ينطبق عليها كلمة ثورة، خاصة بعد ان توسع استخدام هذه الكلمـــة، واطلـــق علـــى حوادث موضعية ضيقة، واصبحت تستخدم مجازا للدلالة على الاحداث التي يرافقهـــا العنف، وبالضد من مفهومها تماما. فالمرحوم السيد عبدالرزاق الحسني في الجـــزء الرابع من موسوعته "تاريخ الوزارات العراقية" وضع الثورة عنوانا لاحداث صـــغيرة احدى عشرة مرة منها على سبيل المثال ثورة السماوة الاولى والثانية وثورة ســـوق الشيوخ وثورة بني ركاب وثورة الاكرع وغيرها، وما حدث في ٨ شباط ١٩٦٣ لـــم يطلق عليها في البيان الاول للثورة، وانما "انتفاضة" هدفها استعادة روح ثـــورة ١٤ تموز، الا ان المؤسسات التي اقيمت ارتبطت باسم الثورة كالمجلس الـــوطني لقيـــادة الثورة، وبيانات الثورة وغيرها كثير، وانسجاما مع هذا اطلقنا عليها اسم "الثورة".

وعندما عهد اليّ بيت الحكمة بتنقيح الجزء الســـادس مـــن تـــاريخ الـــوزارات العراقية في العهد الجمهوري، بهدف اصدار الطبعة الثانية المنقحـــة منـــه وجـــدتها فرصة مناسبة ليس لتنقيح الكتاب فحسب بل للزيادة عليه، خاصة وقد وصلت الكثيـــر من كتب المذكرات التي لم يستفد مها المؤلفون في الطبعة الاولى، واشير هنـــا الـــى مذكرات طالب شبيب عضو القيادة القطرية ووزير الخارجية، والتي نشـــرها وعلـــق عليها ووثقها من مصادر اخرى الدكتور علي كريم سعيد وطبعها في كتـــاب بعنـــوان عراق ٨ شباط ١٩٦٣- من حوار المفاهيم الى حوار الدم- مراجعة فـــي مـــذكرات طالب شبيب" ومذكرت حازم جواد، عضو القيادة القطرية وامين سرها ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ثم وزير الداخلية التي طبعت في كتاب بعنـــوان "مـــذكرات

حازم جواد- الرجل الذي قاد البعث العراقي الى السلطة في عام ١٩٦٣" وكذلك التوسع في الاستفادة من مذكرات هاني الفكيكي، عضو فرع بغداد ثم عضو القيادة القطرية والمطبوعة بعنوان "اوكار الهزيمة- تجربتي في حزب البعث العراقي" اضافة الى مذكرات للسيدين فؤاد عارف وعبدالكريم فرحان اللتين اشير اليهما في هوامش الكتاب.

ومن المصادر الاساسية التي انتفع منها الكتاب في طبعته الجديدة كتاب الدكتور حامد البياتي المعنون "الانقلاب الدامي -الخفايا الداخلية ومواقف الدول الاقليمية ودور المخابرات الغربية- انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق من الوثائق السرية البريطانية" "الطبعة الثانية-والكتاب دراسة وثائقية ضمّ على العديد من الوثائق التي ألقت الضوء على الاوضاع في اواخر ايام عبدالكريم قاسم، واحداث ما جرى في ٨ شباط وبعدها، وركزت الوثائق على الموقف البريطاني من تلك الاحداث.

وفي الختام استطيع القول ان ما جرى على الجزء السادس لا يعد تنقيحاً بالمفهوم المتعارف عليه، وانما اعادة تأليف لان الاضافة على الكتاب تزيد على ٥٠% منه، ارجو ان أكون قد وفقت في هذا العمل وشكري لبيت الحكمة.

المنقح

د. جعفر عباس حميدي

نهاية حكم عبد الكريم قاسم
واول وزارة في الحكومة الجديدة

بعد ان سيطر قادة ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ على معسكر الحبانية والقاعدة الجوية واللواء الثامن الالي، اقلعت اول طائرة نوع هوكر هنتر البريطانية الصنع بقيادة النقيب الطيار منذر الونداوي في الساعة الثامنة والخمس وخمسين دقيقة، تبعتها الطائرة الثانية التي اقلعت في الساعة التاسعة وعشر دقائق بقيادة الملازم الاول الطيار فهد السعدون، ثم طائرة ثالثة بقيادة الملازم الاول الطيار واثق عبدالله الرمضاني متجهة نحو وزارة الدفاع الواقعة في باب المعظم بهدف قصف قصر اقامة عبدالكريم قاسم وقصر الانضباط العسكري والسيطرة على قاعدة الرشيد الجوية[١]. وقد افلح المهاجمون بضرب اهدافهم عدا وزارة الدفاع التي استمر العسكريون فيها على المقاومة الشديدة على الرغم من القصف الجوي الكثيف وعلى الرغم من الحصار الذي فرضته الدروع والحرس القومي من كافة الجوانب بما في ذلك من الجهة الاخرى لنهر دجلة، أي جانب الكرخ، وقد استطاعت القوات المقاومة في الوزارة من اسقاط احدى الطائرات الثلاث واصابة عدد من الدبابات[٢]. ولم تتم السيطرة الكاملة على الوزارة الا في اليوم التالي اذ استسلم عبدالكريم قاسم وعدد من اعوانه وهم:- طه الشيخ احمد وفاضل عباس المهدوي وكنعان خليل حداد، واقتيدوا الى دار الاذاعة في الصالحية (حيث المقر المؤقت لاعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة). وتقرر اعدام عبدالكريم قاسم وأعوانه الثلاثة رميا بالرصاص ونفذ الحكم فوراً.

وبنهاية عبدالكريم قاسم سيطر الثوار على الامور سيطرة كاملة. بدأ القادة يوجهون البيانات عبر الاذاعة الى الشعب العراقي بضمنها البيان الخاص بتشكيل الحرس القومي وقياداته وتعيينات مهمة اخرى والبيان الذي تضمن تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة وتعيين رئيس الجمهورية، حيث تشكلت اول وزارة في هذا العهد الجديد.

---

[١] ينظر احاديث فهد السعدون وواثق الرمضاني (ندوة ثورة شباط مايس ١٩٩٣).

[٢] ندوة ثوار شباط ٩ و ١٨ مايس ١٩٩٣.

البيان الأول

بعد اتمام السيطرة على مرسلات البث الاذاعي في أبي غريب ، اذيـــع البيـــان الأول للثورة في الساعة التاسعة واثنين وعشرين دقيقة صباحاً ، وهذا نصه :

بيان رقم (١) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد تم بعون اللّه القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكــريم قاســم وزمرتـــه المستهترة التي سخرت موارد البلد لتطمين شهواتها وتــأمين مصـــالحها فصـــادرت الحريات وداست الكرامات وخانت الامانة وعطلت القوانين واضطهدت المواطنين .

ابناء الشعب الكرام

قامت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير وطننا مـــن الأوضـــاع الاســـتعمارية المتمثلة بالحكم الملكي وسيطرة الاقطاع وسياسة التبعية ولتحقيق أوضاع ديمقراطية ينعم فيها الشعب بحياة كريمة ولكن عدو اللّه وعدوكم المجرم الخداع استغل منصـــبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الاجرامية لإقامة حكمه الاسود الذي افقر البلاد وصدع الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة وطعن اماني شعبنا القومية .

أيها المواطنون

إن حرصنا على سلامة وطننا ووحدة شعبنا ومستقبل اجيالنا وايماننا بأهـــداف ثورة تموز العظيمة قد حملنا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش فأوقفت مسيرتها وعطلت انطلاقتها وقد تم ذلك بمؤازرة كافـــة القوات المسلحة الوطنية وتأييد جماهير الشعب .

ابناء الشعب الكرام : ان هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجـــل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة لابد لها مـــن انجـــاز هـــدفين : الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكـــم وادارته. ولابد لانجاز هذين الهدفين الاثنيين من اطلاق الحريات وتعزيز مبدأ ســـيادة القانون .

إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة إذ تؤمن بهذا وتعمـــل على تحقيقه، تؤمن كذلك بما يزخر فيه هذا الشعب من روح وطنية وثابة وما يتجلى

به من عزم ثوري وما يتصف به من وعي عميـق. لـذا فـنحن نأمـل أن يترفـع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والاحقاد وان يعملـوا جميعـاً علـى ترسيخ وحدتهم الوطنية وتقوية التفافهم حول أهداف ثـورة تمـوز المجيـدة وان لا يدعوا منفذاً لعميل أو مفسدا ومأجور يسعى فيه بالتفرقة.

أيها المواطنون

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على اقامة حكومة وطنية من المخلصين من ابناء الشعب ومن المخلصين من ابناء هذا الوطن وستكون سياسة حكومة الثورة وفقاً لأهداف ثورة تموز المجيدة. لذا فإن الحكومة ستعمل علـى اطـلاق الحريـات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية، بما يضمن مصالحها القوميـة ويقـوى نضـالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمكينها من المساهمة فـي الحيـاة الوطنية . كما إنها تتمسك بمبدأ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيـق الدوليـة والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونغ وتشجيع الحركات الوطنيـة المعاديـة للاسـتعمار وتأييدها . كما أن قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة وستحافظ على المكتسبات التقدمية للجمـاهير وفي مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب واقامة اقتصاد وطني يهدف إلى تصنيع البلد وزيادة امكانياته المادية والثقافية كما سيؤمن تدفق البتـرول إلى الخارج.

أيها الشعب الكريم

اننا نعاهد اللّه ونعاهدكم أن نكون مخلصين لجمهوريتنا امينين علـى مبادئنـا مضحين في سبيلها. وكلنا امل وثقة بأن ابناء شعبنا الكرام سيكونون وحدة متراصة للمحافظة على هذه المبادئ والسير قدما في طريق التقدم والرقي واللّه ولي التوفيق.

كتب ببغداد في ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية

الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ ميلادية

المجلس الوطني لقيادة الثورة[٣]

---

[٣] جريدة الجماهير العدد ١ في ١٢ / ٢ / ١٩٦٣

بيانات أخرى[4]

البيان رقم (٢) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قررنا إحالة الضباط التاليــة اسـماؤهم علـى التقاعد :

١ – اللواء الركن أحمد صالح العبدي .
٢ – اللواء الركن علي غالب عزيز .
٣ – اللواء عبد الجبار جواد .
٤ – الزعيم الركن فريد ضياء محمود .
٥ – زعيم الجو الركن جلال جعفر الاوقاتي .
٦ – الزعيم فاضل عباس المهداوي .
٧ – الزعيم الركن ماجد محمد امين .
٨ – الزعيم عبد الكريم الجدة .
٩ – الزعيم الركن طه الشيخ أحمد .
١٠ – الزعيم حسن عبود .
١١ – الزعيم وصفي طاهر .
١٢ – الزعيم عبد المجيد جليل .
١٣ – الزعيم عبد الرزاق الجدة .
١٤ – العقيد حسين خضر الدوري .
١٥ – المقدم قاسم امين الجنابي .
١٦ – المقدم سعيد مطر .
١٧ – الرئيس الأول حافظ علوان .
١٨ – الملازم عوض كامل شبيب .

وحماية لهؤلاء من غضب الشعب الثائر ندعوهم إلى تسليم أنفسهم إلى اقرب مركـز للشرطة .

كتب ببغداد في الرابع عشر من رمضان ١٣٨٢ هـ
المصادف ٨ شباط ١٩٦٣ م

المجلس الوطني لقيادة الثورة

---

[4] جمع بيانات الثورة منشورة في جريدة الوقائع العراقية، ١٨/٢/ ١٩٦٣.

وبعد ذلك اذيع النبأ الآتي :

بعد أن دك ابطالنا نسور الجو وكر المجرم الخائن وبعـد أن تحركـت جميـع قطعاتنا العسكرية معلنة الثورة ضده وعازمة على أن تدك صرحه وان تقضي علـى كل مفاسده وخياناته ، هب اخواننا جنود وضباط وزارة الدفاع واردوا المجرم العميل قتيلا فسقط صريع جرمه وخيانته وتنكره لهذا الشعب ولهذا الجيش البطل .

ثم توالى صدور البيانات من المجلس الوطني لقيادة الثورة وهي :

البيان رقم (٣) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة وحرصا على سـلامة وأمـن جمـاهير الشعب وايمانا بالمشاركة الشعبية في حماية الثورة والـوطن والجمهوريـة قررنـا تشكيل قوات الحرس القومي لتدافع عن الشعب والـوطن وتسـاعد قـوات الجـيش والشرطة في رعاية المواطنين .

واننا ندعو جميع ابناء الشعب البواسل لمساندة قوات الحرس القومي وندعو قـوات الجيش الباسل والشرطة الوطنية إلى التعاون معها في أداء واجباتهم المقدسة .

كتب ببغداد في الرابع عشر من رمضان ١٣٨٢ المصادف ٨ شباط ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

كما أصدر المجلس الوطني الأمر الثاني :

إلى جميع موظفي ومستخدمي محطة البث لتلفزيون بغداد :

تطلب منكم هذه القيادة قطع البث فوراً وسيحاكم المسؤولون عن عـدم تنفيـذ هـذا الأمر.

إلى جميع موظفي اذاعة البث لتلفزيون بغداد :

اقطعوا البث .

(وقد استجاب موظفو التلفزيون فوراً ، فقطعوا البث التلفزيوني) .

البيان رقم (٤) من المجلس
الوطني لقيادة الثورة

استناداً إلى ما جاء في بياننا المرقم (٣) اصدرنا التعيينات التالية :

١ - العقيد الركن عبد الكريم مصطفى قائدا لقوات الحرس القومي .

٢ - أبو طالب عبد المطلب الهاشمي برتبة رئيس موقت معاونا لقائد قوات الحـرس القومي .

٣ - نجاد محمود الصافي برتبة رئيس مؤقت عضواً في هيئة القيادة .

٤ - صباح محمد باقر المدني برتبة ملازم أول موقت عضوا في هيئة القيادة .

٥ - أحمد محمد العزاوي برتبة ملازم أول عضوا في هيئة القيادة .

٦ - عطا محي الدين برتبة ملازم أول موقت عضوا في هيئة القيادة .

البيان رقم (٥)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تعيين الزعيم الركن عبد الغني الراوي قائدا للقوات العسكرية في منطقة الرمادي .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

البيان رقم (٦)

تغلق الحدود والمطارات فورا وحتى اشعار آخر .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

البيان رقم (٧)

تمنع كافة القطعات العسكرية من تلبية أي طلب أو حركة إلا بأمر من المجلس الوطني لقيادة الثورة وحتى اشعار آخر .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

أمر
من المجلس الوطني لقيادة الثورة

يعين العقيد الركن خالد مكي الهاشمي بمنصب آمر القطعات المدرعة في بغداد ومديرا للدروع بالإضافة إلى منصبه .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان
رقم (٨) من المجلس الوطني
لقيادة الثورة

أولاً : بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة قررنا منع التجول اعتبارا من الساعة الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم وحتى اشعار آخر .

ثانياً : الطلبات الضرورية يجري الاتصال باقرب آمر موقع عسكري لحين التزويد بالهويات.

ثالثاً : يستثنى من احكام منع التجول قوات الحرس القومي ومن لديهم تخويل صادر من مجلس قيادة الثورة .

رابعاً : يتعرض إلى الرمي دون سابق انذار كل من يخالف ذلك .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

أمر
من المجلس الوطني لقيادة الثورة

١- ينقل العقيد حمدي سعيد الى منصب آمر اللواء الخامس والعشرين.

٢- ينقل العقيد الركن زكي حسين حلمي الى أمرة الادارة.

أمر
من المجلس الوطني لقيادة الثورة

١- يعين العقيد محمد مجيد مديراً للخطط العسكرية.
٢- يعين العقيد سعيد صليبي الجميلي قائداً للانضباط العسكري، والرئيس الاول محمد علوان مساعداً له على ان يقوم بعمله الى ان يلتحق العقيد سعيد صليبي بمنصبه.
٣- يعين طه الدوري امراً لقطاع الدورة.
٤- يحال المقدم محمد جواد الصالح للتقاعد.
٥- يعين المقدم حسن مصطفى النقيب امراً لكتيبة الدبابات الاولى.
٦- يعين الرئيس الاول محمد المهداوي امراً لكتيبة الدبابات الثالثة.

بيان من
قائد قوات الحرس القومي

إلى جماهير الثورة :

نظراً للاقبال الجماهيري الرائع على الانخراط في صفوف الحرس القومي الشعبية فقد تقرر ما يلي :

أولاً : في الوقت الذي نحيي الالاف المؤلفة من ابناء شعبنا العظيم ونثمن استعدادهم البطولي للدفاع عن ثورتهم نرجوهم الامتثال إلى قرار منع التجول والتقيد به.

ثانياً : ستعلن قيادات الحرس القومي في المناطق اسماء الذين استلموا مهام حماية ثورتهم وتم انخراطهم في صفوف الحرس القومي .

ثالثاً : ستفتح مراكز أخرى لقبول الآخرين الذين لم تعلن اسماؤهم اليوم .

رابعاً : على الذين لا تعلن اسماؤهم اليوم الامتثال لقرار منع التجول .

التوقيع

قائد قوات الحرس القومي

أمر من
المجلس الوطني لقيادة الثورة

يعين الرئيس الأول الركن جميل صبري بمنصب مدير الأمن العام ويلتحق فوراً.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان من
المجلس الوطني

إلى كافة القطعات العسكرية . تعاد الأسلحة والمعدات العائدة إلى شرطة النجدة التي تقوم بمهمتها الوطنية في خدمة الثورة والجمهورية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان رقم (٩)
تعيينات صادرة من
المجلس الوطني لقيادة الثورة

أولاً : يمنح أحمد أمين رتبة زعيم شرطة ويعين بمنصب مدير الشرطة العام .

ثانياً : يعين مقدم الشرطة فاضل حميد السامرائي آمر القوة السيارة ويمنح رتبة زعيم شرطة.

ثالثاً : يعين مدير الشرطة عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي بمنصب مدير شرطة النجدة .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

بيان رقم (٢٠) صادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة
(حول قانون الاصلاح الزراعي)

لقد أشاع بعض المغرضين والفوضويين بان حكومة الثورة ستلغي قانون الاصلاح الزراعي.

ان المجلس في الوقت الذي ينفي هذه الشائعات الكاذبة نفياً قاطعاً يؤكد لاخواننا الفلاحين والمستفيدين من القانون المذكور بانه سيستمر في العمل بموجبه وبنفس الوقت يُطلب من كافة الفلاحين تقديم شكاواهم الى السلطات المختصة عن كل مخرب ومسيء ومستغل لقانون الاصلاح الراعي لينالوا جزاءهم العادل لما اقترفوه بحق الفلاح.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وصدرت اوامر بتعيين عدد من الضباط واحالة اخرين الى التقاعد. فقد عين العقيد الركن عبدالكريم فرحان أمراً لموقع بغداد، والزعيم عبدالمجيد سعيد العاني امراً للواء الخامس عشر، والرئيس الاول محي الدين محمود مديراً للاستخبارات العسكرية. واللواء طاهر يحيى رئيساً لاركان الجيش، والزعيم رشيد مصلح حاكماً عسكرياً عاما، والزعيم مدحت عبدالله، مديراً لادارة الجيش، والعقيد الركن الطيار عارف عبدالرزاق قائداً للقوة الجوية، والزعيم عبدالرحمن محمد عارف قائداً للفرقة الخامسة. واحيل الى التقاعد كل من اللواء الركن خليل سعيد، والزعيم علي العامل، والزعيم الركن عبدالقادر فائق، والمقدم محمد جواد الصالح.

وجرى اعتقال عدد كبير من اركان النظام السابق، في مقر اللواء التاسع عشر في معسكر الرشيد، ومنهم اللواء الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش، الحاكم العسكري العام، والعميد عبدالمجيد جليل، مدير الامن العام، واسماعيل العارف الوزير السابق، وحسين خضر الدوري، عضو محكمة الشعب وآخرون، وقد زار مقر اللواء التاسع عشر في مساء يوم ٩ شباط اعضاء القيادة القطرية، علي صالح السعدي وحازم جواد ومحسن الشيخ راضي، وعضو قيادة فرع بغداد هاني الفكيكي، وطلبوا من المشرفين على المعتقلين طمأنتهم بان لجاناً خاصة ستشكل للتحقيق.

ولكن في صباح اليوم التالي اذيع بيان من اذاعة بغداد، باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة يعلن اعدام العميد عبدالمجيد جليل والعقيد حسين خضر الدوري وحسن

عوينة، وهو من قادة الشيوعيين، وظهر بعد ذلك ان صالح مهدي عماش، وزير الدفاع، هو الذي ابلغ آمر المعتقل بهذا القرار وطلب منه تنفيذه في الحال[٥].

تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة
بيان رقم (١٥)[٦]

بناء على مقتضيات المصلحة العامة تألف المجلس الوطني لقيادة الثورة وخول ممارسة السلطة العليا في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة .

كتب ببغداد في الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن منْ شباط عام ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

واعقب صدور هذا البيان ، صدور البيان المرقم (١٦) القاضي بحل مجلس السيادة، وفيما يلي نصه :

بيان رقم (١٦)[٧]

بناء على مقتضيات المصلحة العامة قررنا اعفاء رئيس واعضاء مجلس السيادة من مناصبهم والغاء مجلس السيادة ومنصب القائد العام للقوات المسلحة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن من شباط ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

---

[٥] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٢٥٤.

[٦] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٧١ في ١٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

[٧] المصدر نفسه.

وكانت فكرة تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة قد نوقشت أثناء الاعداد للثورة من قبل المجلس الاستشاري العسكري ، وذلك في بداية عام ١٩٦٢ تقريباً ، واتفق على أن يكون اعضاء المجلس الاستشاري اعضاءً في المجلس الوطني عند تشكيله ، وهؤلاء هم كل من أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش ، خالد مكي الهاشمي ، عبد الستار عبد اللطيف ، ذياب العلكاوي ، حردان عبد الغفار التكريتي ، عبد الكريم مصطفى نصرت ، زيادة على ثلاثة من اعضاء القيادة القطرية وهم علي صالح السعدي ، امين سر القطر ، وحازم جواد وطالب حسين الشبيب[٨]، واضيف منذر توفيق الونداوي إلى عضوية المجلس المقترح في ايلول ١٩٦٢ ، في حين اضيف عبد السلام محمد عارف إلى عضوية المجلس قبيل أيام من تنفيذ الثورة ، وأصبح انور عبد القادر الحديثي وطاهر يحيى التكريتي اعضاء في المجلس بعد مرور ثلاثة أيام على قيام الثورة ، وذلك تثمينا لجهودهما في السيطرة على معسكر الرشيد صباح يوم الثورة [٩].

ومما يلفت النظر إن المجلس لم يضم إلا ثلاثة فقط من اعضاء القيادة القطرية للحزب وهم كل من علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب حسين الشبيب. كما يلاحظ أن نسبة العسكريين في المجلس هي الساحقة ، فمن مجموع اعضائه الاربعة عشر فإن ثلاثة فقط كانوا من المدنيين وهم اعضاء القيادة القطرية . كما ان معظم هؤلاء العسكريين كانوا من الضباط البعثيين الذين انتموا إلى صفوف الحزب حديثاً ، عدا صالح مهدي عماش ومنذر الونداوي . أما عبد السلام محمد عارف فلم يكن منتمياً للحزب .

لقد تمتع المجلس الوطني لقيادة الثورة بصلاحيات واسعة وتركزت السلطة لديه. فكان منذ اليوم الأول لقيام الثورة اعلى سلطة في البلاد ، ويمارس جميع الصلاحيات . أما اسماء اعضاء المجلس فقد بقيت طي الكتمان ولم تعلن على الرأي

---

[٨] تقرير خالد مكي الهاشمي إلى لجنة تاريخ الحزب .

[٩] اقوال انور عبد القادر الحديثي في ندوة ثوار شباط التي عقدتها لجنة تاريخ الحزب في ٩ / ٥ / ١٩٩٣ .

العام ، حتى أن بعض اجهزة السلطة أو دوائرها لم تكن تعرف بعضاً منهم[10] ويبدو أن ابقاء اسماء الاعضاء سرية ، وعدم تعيين رئيس دائم للمجلس يرجع إلى أن قادة الثورة ارادوا تجنب ما آلت إليه الأمور بعد ثورة (١٤) تموز عندما انفرد عبد الكريم قاسم بالسلطة ، وانحرف بالثورة عن اهدافها ، فكان الاعتقاد السائد وغير المعلن لرجال ثورة رمضان ، أن مثل هذه الاجراءات الاحترازية (سرية الاسماء والرئاسة الدورية) تجنب الثورة اخطاء ثورة ١٤ تموز . اتخذ المجلس الوطني لقيادة الثورة من مبنى الاذاعة والتلفزيون في الصالحية مقراً له منذ ظهيرة اليوم الأول للثورة ، ثم انتقل بعد ثلاثة أيام إلى بناية مجلس السيادة (البلاط الملكي سابقاً) وحتى انتقاله إلى القصر الجمهوري في كرادة مريم في شهر مايس ١٩٦٣ .

اختيار العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف أول رئيس للجمهورية في العراق

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان رقم (١٧) ، التالي نصه :

استناداً لما جاء في بياننا رقم (١٥) انتخب المجلس الوطني لقيادة الثورة من بين صفوفه السيد عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية حتى انتهاء فترة الانتقال .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن من شباط عام ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة[11]

وفي اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٢٠ شباط طرح مشروع قرار يقضي بترفيع العقيد الركن عبدالسلام محمد عارف الى رتبة مشير ركن، وترفيع المقدم الركن صالح مهدي عماش الى رتبة فريق ركن، وصرف الرواتب المستحقة

---

[10] يذكر انور عبد القادر الحديثي أن وزارة المالية التي تدفع رواتب اعضاء المجلس (٣٤٠ ديناراً لكل منهم) كانت تجهل اسماء اعضائه ، فكان عليه أن يتسلم رواتب جميع الاعضاء ويسلمها إليهم شخصياً .

[11] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٧١ في ١٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

للرئيس عارف كنائب قائد عام للقوات المسلحة من يـوم اعفائـه فـي ١١ ايلـول ١٩٥٨، وكان رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك عبدالستار عبداللطيف الذي اعترض بشدة، واحتدمت المناقشة، وهدد عماش بالاستقالة، وايد احمد حسن البكـر مشروع القرار، فتمت الموافقة عليه، وبقي عبد الستار عبداللطيف المعارض الوحيد، وظهر فيما بعد ان مشروع القرار اعده عبدالسلام وعماش والبكر قبل يوم من طرحه على المجلس[١٢].

ثم أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قراراً حول منح رئيس الجمهورية رتبة مشير ركن ، وهذا نص القرار :

القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة
(حول منح الرئيس رتبة مشير ركن)

بناء على ما ابداه العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من خدمة جليلة للبلاد والأمة العربية في ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ والتي اطاحت بالحكم الملكـي الفاسد وكان هدفها تحرير الشعب من العبودية والاستعمار وحيـث أن اعفـاءه مـن منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٢٧٤ والمؤرخ في ١١ / ٩ / ١٩٥٨ كان اجراء غير قانوني الأمر الذي أدى إلـى عـدم تمتعه بحقوقه القانونية من قدم وترفيع ، ونظراً لما قام به من عمل باهر في ثـورة الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٨٢ هـ الموافق للثامن من شباط ١٩٦٣ مما أدى إلى القضاء على الحكم الدكتاتوري الشعوبي وإعادة الحق إلى نصابه ولشموله باحكام القرار الاستثنائي المرقم (١) والمؤرخ في ١٢ شباط ١٩٦٣ فقد قـرر المجلـس الوطني لقيادة الثورة ما يلي : -

أولاً - الغاء المرسوم الجمهوري المرقم ٢٧٤ والمؤرخ ١١ / ٩ / ١٩٥٨ الخـاص باعفاء العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من منصب معاون القائد العـام للقوات المسلحة في حينه.

ثانيا - منحه رتبة مشير ركن اعتباراً من ٨ / ٢ / ١٩٦٣

---

[١٢] حازم جواد، المصدر السابق، ص ص ٧٥-٧٦.

ثالثاً – اعتبار الفترة الواقعة بين ١١ / ٩ / ١٩٥٨ و ٨ / ٢ / ١٩٦٣ خدمة له لغرض احكام قانون خدمة الضباط وقانون التقاعد العسكري .

المجلس الوطني لقيادة الثورة[١٣]

ولما كان عبدالسلام محمد عارف، هو اول رئيس للجمهورية العراقية، منذ الاطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، ولا يوجد قانون يحدد راتب رئيس الجمهورية، فقد درس المجلس الوطني لقيادة الثورة هذا الموضوع، واتخذ القرار التالي[١٤]:-

قرار رقم ١١

ناقش المجلس الوطني لقيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٦٣ مقدار الرواتب والمخصصات التي تصرف الى رئيس الجمهورية، وبعد اخذ معدل رواتب رؤساء الجمهورية للدول الشقيقة قرر ما يلي:-

١- تخصيص راتب شهري لرئيس الجمهورية مقداره سبعمائة دينارا اعتبارا من ٨/ ٢/ ١٩٦٣.

٢- تخصيص مبلغ قدره مائة دينار شهريا كمخصصات سكن اعتبارا من ٨/ ٢/ ١٩٦٣.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر رمضان لسنة ١٣٨٢ هـ الموافق لليوم العشرين من شهر شباط لسنة ١٩٦٣.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وكانت صلة عبدالسلام عارف وثيقة بالحزب، فمنذ الايام الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ توطدت علاقته بالحزب وبفؤاد الركابي، أمين سر القيادة القطرية ووزير الاعمار آنذاك، وتقاربت مواقفه من مواقف الحزب بخصوص الوحدة والعلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، الى جانب ذلك نمت بينه وبين ناظم جواد، شقيق حازم، صداقة شخصية، بحكم اشتغال ناظم في اذاعة بغداد آنذاك، وعندما عزله عبدالكريم

---

[١٣] جريدة الوقائع العراقية، العدد ٧٧١ في ١٨/٢/١٩٦٣.

[١٤] جريدة الوقائع العراقية، ٥/٣/١٩٦٣.

قاسم وحكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) بالاعدام، فكرت قيادة الحزب في تهريبه من السجن اكثر من مرة، الا انه كان ميالاً لحمل قاسم على الاطمئنان اليه واطلاق سراحه، وبقي الحزب حريصا على مساعدة عائلته ماليا، اسوة بعوائل الضباط المعتقلين، ولم تنقطع صلة الحزب به وهو في السجن العسكري. ويقول هاني الفكيكي ان طبيعة ثورة ١٤ تموز، والصراعات التي تلتها، خلقت كثيرا من الاوهام، السياسية والاجتماعية، فجعلت من عبدالسلام عارف،وجهها القومي العربي المضيّع، واعطته بريقا وحدوياً قد لا يستحقه "ويشير ايضا الى التقائه بعبد السلام عارف في احدى ليالي تشرين الاول ١٩٦١ بعد اطلاق سراحه، في بيت حازم جواد، وكان حاضرا ايضا علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي، وجرى خلال هذا اللقاء البحث في مواضع شتى، القضية الكردية، الوحدة العربية، تجربته الخاصة مع عبد الكريم قاسم، وخلص الفكيكي الى القول :"ولمست في تلك الجلسة صعوبة ترويض الحزب لهذا العسكري الجامح، رغم كل ما كان يظهره من احترام لنضال الحزب".. فطمأنني علي ليلتها، وقال ان الموضوع لا يتجاوز عضوية عبدالسلام في مجلس قيادة الثورة اسوة بالاخرين، الامر الذي أكده لي حازم جواد بعد ذلك"[١٥].

والواقع ان انتخاب عبد السلام محمد عارف لرئاسة الجمهورية لم يأت منسجماً مع دوره في الاعداد والتحضير وتنفيذ الثورة ، فلم يكن عارف مبلغاً بموعد الثورة سلفاً ، وانما كان قابعاً في منزله حين بدأ التنفيذ الفعلي لها[١٦]، إذ تولى عدنان القصاب، عضو قيادة فرع بغداد آنذاك ، مهمة تبليغه بنبأ الثورة صباحاً واصطحابه إلى معسكر أبي غريب ، حيث انتقل من هناك بصحبة أحمد حسن البكر إلى مبنى الاذاعة والتلفزيون بعد السيطرة عليه[١٧].

ومما تجدر الاشارة إليه أن تعيين عبد السلام محمد عارف عضواً في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، ثم اختياره رئيساً للجمهورية، تم باتفاق آراء بعض اعضاء القيادة القطرية واجتهاداتهم الشخصية ، وخاصة علي صالح السعدي وحازم جواد

---

[١٥] حازم جواد، المصدر السابق، ص ص ١٨٠-١٨٣.

[١٦] انور عبدالقادر الحديثي، ندوة ثوار شباط، ١٩٩٣/٥/١٩.

[١٧] عدنان القصاب ، لقاء معه ، ١٥ / ٤ / ١٩٩٣ .

وطالب حسين الشبيب[18] . وكان علي صالح السعدي يعتقد بأن عارف صديق للحزب وله الاستعداد للانتساب إليه ، وإن المدة التي قضاها في السجن قد علمتـــه الكثيـــر واثرت فيه . ويرى صالح مهدي عماش ، عضو المكتب العسكري آنذاك ، أن اختيار عبد السلام عارف كان مناورة قام بها بعض قادة الحزب (انـــذاك) لكـــي لا تبـــرز شخصية القادة العسكريين البعثيين على حساب القادة المدنيين ، لأن عارف سيشـــعر بالفضل للقادة المدنيين الذين عينوه ، فينحاز إليهم دائماً ، ويكون عنصر كـــبح لأداء العسكريين البعثيين[19] .

وفي تقويم القيادة القومية لتجربة الحزب في العراق ، عدّ التقويم تعيين عبـــد السلام عارف رئيساً للجمهورية خطأً فادحاً يتحمل مسؤوليته بعض اعضـــاء القيـــادة القطرية الذين ادعوا بأن ذلك قد تم عن طريق الانتخاب[20].

وعبدالسلام محمد عارف البزاز ولد في ٢١ مايس ١٩٢١ في محلـــة ســـوق حمادة في جانب الكرخ، ودخل المدرسة العسكرية الملكية فـــي ١٧ شـــباط ١٩٣٨، ومنح رتبة ملازم في الجيش في ٧ مايس ١٩٣٩، متزوج من السيدة ناهدة حســـين وله منها اربعة اولاد. ساهم في تنظيم الضباط الاحرار، واذاع البيان الاول لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واصبح نائبا للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للداخلية، واختلف مع عبدالكريم قاسم فجرده من مناصبه وعينه سفيراً للعراق في المانيا الغربية. عاد الى العراق فاتهم بمحاولة اغتيال عبدالكريم قاسم، وحكم عليه بالاعدام من قبل المحكمـــة العليا الخاصة –محكمة الشعب– ثم اعفي من حكم الاعدام واطلق سراحه فـــي عـــام ١٩٦١، وبقي تحت المراقبة في داره حتى قيام الثورة في ٨ شباط ١٩٦٣، عـــرف عنه انه "كان ذا شخصية واضحة غير منغلقة على ذاتها، كما كان صريحا في القـــول مفوهاً في الخطابة، لكن معرفته بالشؤون العامة وتفهمه لها كان سطحياً"[21].

---

[18] تقييم تجربة الحزب ، ص ٣٧ .

[19] صالح مهدي عماش ، مذكرات مطبوعة بالالة الكاتبة ، ص ٣٣ .

[20] تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٦ .

[21] علي خيون، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢١٤.

وزارة الزعيم أحمد حسن البكر الأولى

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في اليوم الأول للثورة بياناً بـرقم (١٨) اعلن فيه تشكيل الوزارة الأولى للثورة برئاسة الزعيم أحمد حسن البكر، وفيما يلـي نصه :

بيان رقم (١٨)

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، وبناء على ما جاء في بياننا رقـم ١٥ قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل الحكومة على الشكل الآتي :

١ - الزعيم أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس الوزراء .
٢ - السيد علي صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية[٢٢].
٣ - المقدم الركن صالح مهدي عماش وزيراً للدفاع[٢٢] .
٤ - السيد طالب حسين الشبيب وزيراً للخارجية .
٥ - المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيراً للمواصلات .
٦ - الدكتور عزت مصطفى وزيراً للصحة .
٧ - السيد مهدي الدولعي وزيراً للعدل .
٨ - الزعيم الركن محمود شيت خطاب وزيراً للبلديات .
٩ - السيد بابا علي وزيراً للزراعة .
١٠ - الدكتور عبد العزيز الوتاري وزيراً للنفط .
١١ - الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزيراً للتربية والتعليم .
١٢ - السيد صالح كبه وزيراً للمالية .
١٣ - السيد عبد الستار علي الحسين وزيراً للأسكان .
١٤ - السيد شكري صالح زكي وزيراً للتجارة .
١٥ - الدكتور سعدون حمادي وزيراً للأصلاح الزراعي .
١٦ - السيد حميد خلخال وزيراً للشؤون الاجتماعية .

---

[٢٢] كان علي صالح السعدي، امينا لسر القطر في ٨ شباط، وبعد ان اصبح نائبـا لـرئس الـوزراء ووزيرا للداخلية اصبح حازم جواد امينا للسر استنادا الى قرار اتخذته القيادة القطرية قبل الثـورة بان امين السر يجب ان لا يتولى وزارة تنفيذية هامة.

١٧ - الدكتور مسارع الراوي وزيراً للارشاد .
١٨ - الدكتور عبد الكريم العلي وزيراً للتخطيط .
١٩ - الزعيم الركن ناجي طالب وزيراً للصناعة .
٢٠ - الزعيم فؤاد عارف وزيراً للدولة[٢٣].
٢١ - السيد حازم جواد وزيراً للدولة[٢٤].

كتب ببغداد في الرابع عشر من رمضان المبارك عام ١٣٨٢ هجرية الموافق للثامن من شباط عام ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة[٢٥]

بيان رقم (٢) من المجلس الوطني لقيادة الثورة

خول فيه حازم جواد ان يكون الناطق الرسمي باسم الحكومة ثم صدر مرسوم جمهوري عين بموجبه حازم جواد وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ، ليكون حلقة الوصل بين الحكومة والقيادة القطرية ، ومرسوم آخر أصبح بموجبه وزير الدولة فؤاد عارف مسؤولاً عن الاوقاف . وعين المحامي اسعد عبد الواحد الفريح رئيساً لديوان مجلس الوزراء[٢٦].

سيطر البعثيون على وزارة الثورة الأولى التي ضمت اثني عشر وزيراً بعثياً انيطت بهم الحقائب الوزارية المهمة ، وسبعة وزراء من القوميين المستقلين ، وهم

---

[٢٣] يذكر حازم جواد ان وزارة الدفاع كانت اساسا معروضة على المقدم الركن عبالستار عبداللطيف الذي فضل المواصلات لانه من فرع الهندسة الالية في الجيش، وتنازل عنها لصالح مهدي عماش الذي بدأ عمله بالاخطاء القاتلة، مذكراته، ص٣٥

[٢٤] يذكر حازم جواد بانه حسب الاتفاق المسبق لم اكن عضوا في الوزارة، لان الاتفاق يقضي بان اصبح امين سر القيادة منذ اليوم الاول للثورة، وان امين السر لا يتولى حقيبة وزارية، لكن الجميع الحوا عليّ بتولي منصب وزاري ليخولني ذلك حضور اجتماعات مجلس الوزراء، فأقتنعت واضفت اسمي في ذيل القائمة وزيرا للدولة. مذكراته، ص ٣٦.

[٢٥] الجماهير، العدد ١، ١٢ شباط ١٩٦٣.

[٢٦] يذكر الفكيكي ان سبب استحداث هذه الوزارة وتعيين حازم جواد فيها ليكون قريبا من عبدالسلام عارف وليشرف على ادارة الدولة من هذا الموقع. اوكار الهزيمة، ص٢٦٨.

كل من عبد الستار علي الحسين ، ناجي طالب ، مهدي الدولعي ، عبد العزيز الوتاري ، محمود شيت خطاب ، شكري صالح زكي وصالح كبة ، فضلاً على اثنين من الوزراء الاكراد وهما : بابا علي الشيخ محمود وفؤاد عارف. ويلاحظ على اعضاء الوزارة ولاسيما البعثيون منهم ، أنهم كانوا من العناصر الشابة ممن ليست لهم تجربة سابقة في الحكم ، ولا معرفة بالصعوبات والمشكلات التي قد تواجه المسؤولين في الحكومات ، مما نتج عنها تصرفات تنم من دون أدنى شك عن حسن النية ، لكنها تثبت في الوقت نفسه عدم ادراك لمشكلات الحكم ، ولحقيقة العناصر والعوامل المؤثرة فيه[٢٧].

ومن خلال استعراض الخلفية الثقافية والفكرية يمكن القول أن الزعيم أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء من مواليد عام ١٩١٤، بدأ حياته معلما، ثم دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج ضابطا، وتنقل خلال عمله في انحاء مختلفة من العراق، ولم يعين قائدا لوحدة عسكرية، بل عمل ضابط اعاشة وادارة وتموين، كان عضواً في تنظيم الضباط الاحرار الذي فجر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقد اوفد في يوم ١٣ تموز الى المسيب لتبليغ الضباط الاحرار بساعة الصفر، وعين بعد الثورة عضواً في المجلس العرفي العسكري ، ثم اعتقل في ٢٠ تشرين الأول من العام نفسه بتهمة التآمر على عبد الكريم قاسم واحيل إلى التقاعد في ١٩ نيسان ١٩٥٩ ، انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٦٠ ، وأصبح عضواً في المكتب العسكري للحزب ، وكان له دوره الفاعل في تنفيذ الثورة . أما علي صالح السعدي ، فهو امين سر القيادة القطرية منذ عام ١٩٦١ ومسؤول المكتب العسكري للحزب . وصالح مهدي عماش من الاعضاء العسكريين القدامى في الحزب ، حيث انتمى إلى الحزب في عام ١٩٥٣، واشترك في تنظيم الضباط الاحرار لكنه اعتقل في تشرين الثاني ١٩٥٨ بتهمة التآمر لأغتيال عبد الكريم قاسم. أصبح عضواً في المكتب العسكري للحزب ، واعتقل واحيل إلى التقاعد في ٣ شباط ١٩٦٣ . أما حازم جواد فهو عضو في القيادة القطرية منذ عام ١٩٥٨ ، وسبق ان تعرض للأعتقال أكثر من مرة ، وكذلك طالب حسين الشبيب . أما الدكتور سعدون حمادي فهو من اقدم البعثيين وسبق له أن أصبح عضواً في القيادة القطرية في عام ١٩٥٣، وبعد ثورة ١٤ تموز

---

[٢٧] تقييم تجربة الحزب، ص ٢٦.

١٩٥٨ اشرف على تحرير جريدة الجمهورية التي أصدرها الحزب. أما بقية الوزراء البعثيين فكان ارتباطهم حديثاً بالحزب ولا يحتلون مراكز قيادية فيه .

والملاحظ من خلال استعراض البرقيات التي بعثت بها السفارة البريطانية في بغداد عند تأليف الحكومة الجديدة، افتقار السفارة الى اية معلومات ذات اهمية عن الثورة وقادتها. ففي البرقية المرقمة (٩٦) المرسلة في مساء ٨ شباط والتي حوت قائمة باسماء اعضاء الوزارة، اخطأت السفارة في ذكر الاسماء الصحيحة لسبعة من الوزراء، وفي البرقية المرقمة (٩٨) المرسلة في نفس اليوم ذكرت ان احمد حسن البكر "عنده سجل بالتآمر، ويقال ان له ميولا بعثية". وبابا علي وفؤاد عارف" اكراد معروفين جدا". وعبدالعزيز الوتاري وصالح كبه" هما تكنوقراط اكفاء، واحمد عبدالستار الجواري "مثقف معروف جدا" ورئيس اتحاد المعلمين، مع تعاطف بعثي". وقالت البرقية "عدد من هؤلاء المعنيين غير معروف لدينا. الغالبية من اولئك الذين نحتفظ بسجل لهم هم قوميون، العديد منهم مع ميول ناصرية". وقد ابلغت وزارة الخارجية البريطانية سفارتها في بغداد، في ١٥ شباط، في محاولتها الاولى لتقييم اتجاه الاحداث في العراق بالقول :"تعرف القليل جدا الى الان.. الوزارة.. تتكون بشكل رئيسي من القوميين العرب، ولكنها تحتوي ايضا عددا من التكنوقراط والكرد. البعثيون يظهر انهم يملكون موقعاً قياديا، وربما كان مهيمنا على الحكومة الجديدة.. هناك بعض العناصر الناصرية في الحكومة[٢٨].

كانت اجتماعات مجلس الوزراء تعقد في مقر مجلس الوزراء في العهد الملكي، في بناية القشلة، برئاسة أحمد حسن البكر ، رئيس الوزراء ، إلا إنه لم يكن هناك موعد دوري لانعقادها ، وكان سكرتير مجلس الوزراء يتولى تدوين محاضر الجلسات التي تتناول فقط القرارات التي يتم الاتفاق عليها[٢٩] . وكانت الاجواء خلال اجتماعات مجلس الوزراء ، وبخاصة في الاسابيع الأولى ، ايجابية، وكان الوزراء يبدون آراءهم بكل حرية وصراحة ، سواء أكانوا بعثيين أم مستقلين ، وكثيراً ما كان يحصل

---

[٢٨] د. حامد البياتي الانقلاب الدامي، الخفايا الداخلية ومواقف الدول الاقليمية ودور المخابرات الغربية، انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق من الوثائق السرية البريطانية، ط٢، لندن- ٢٠، ص ص ١٠٩-١٤٥. فؤاد عارف، المصدر السابق، ص ص ٢٦١-٢٦٢.

[٢٩] اسعد الفريح ، حديث معه .

عدم تطابق في وجهات النظر ، وهذا لا يعني وجود تكتلات داخل المجلس[30] .ويؤيد هذا الرأي فؤاد عارف فيقول عن طبيعة الجو الذي كان يقول :"بانه كان يتسم بالحرية الكاملة وعموما فان مجال المناقشة كان مفتوحا، وفي بعض لامور كان مجلس الوزراء يصر على رأيه وان تقاطع هذا الرأي مع رأي عبدالسلام عارف، وهذه مسألة اقولها للامانة التاريخية[31]، إلا أن تصاعد حدة الخلاف بين علي صالح السعدي من جهة ، وحازم جواد وطالب حسين الشبيب من جهة أخرى ، أخذ يلقي بظلاله على اجتماعات مجلس الوزراء ، فقد كانوا يختلفون حتى على ابسط الموضوعات ، ومع ذلك فإن عمل مجلس الوزراء كان يجري بشكل اعتيادي ، على الرغم من عدم الرضا الذي يظهره بعض الوزراء ازاء سيطرة المجلس الوطني لقيادة الثورة على أمور الوزارة الدقيقة ، واستحواذه على رسم سياسة العراق بصورة عامة[32] .

لم تصدر وزارة البكر الأولى منهاجاً لها ، ولكن رئيس الوزراء أدلى بتصريحات لجريدة الجماهير نشرتها في يوم ٢١ شباط ، اوضح فيها الخطوط العريضة لسياسة وزارته ، وهذا نصها :

حديث لرئيس الوزراء[33]

قابل رئيس تحرير جريدة (الجماهير) رئيس مجلس الوزراء وطرح عليه عدداً من الاسئلة التي تتعلق بالشؤون الراهنة : الداخلية والعربية والعالمية فأجاب عليها بالاجوبة التالية:

س : إن الفترة الأولى للثورة كانت دقيقة بطبيعة الحال فقد كان على عاتق الثوار وهم في طريقهم لأزاحة حكم قاسم أن يقفوا بالمرصاد لأي عمل مناهض ، ان كان من جانب الاستعماريين أو الشيوعيين المحليين أو أي مصدر آخر معاد للشعب ولثورته الظافرة العظيمة . . ان هذه الفترة قد انتهت كما اعتقد وسؤالي يتعلق

---

[30] ناجي طالب ، حديث معه .

[31] اسعد الفريح، حديث معه.

[32] اسعد الفريح، حديث معه.

[33] جريدة الجماهير، ١٩٦٣/٢/٢١.

بسيطرة الثورة ومدى قوتها أمام المخاطر المختلفة في الوقت الحاضر وفي المستقبل ؟

ج : ان قوى الثورة كانت منذ البداية هائلة وفعالة امتازت بالتنظيم الدقيق ومهارة التوقيت. وقد استطاعت هذه القوى أن تمحق الحكم القاسمي الدكتاتوري الذي ظل فترة طويلة يحصن نفسه تجاه الشعب بمختلف مظاهر القوة والارهاب والتعسف حاسباً أن تدابيره هذه ستحول بين الشعب وبين النضال في سبيل قضيته. وحينما خرج الشيوعيون المحليون للدفاع عن قاسم وبطانته الفاسدة لم تحتج الثورة إلى كثير جهد لاسكاتهم وايقافهم عند حدهم . وينطبق الأمر نفسه على أي متصد آخر للثورة أو واقف في سبيلها .

إن الثورة الآن من القوة والبأس ما تستطيع به أن تجابه أي خطر من الممكن أن يتصدى لها كما ان لها من عزم الشعب والتفافه حولها ان كان في العراق أو في ارجاء الوطن العربي أو في العالم ما يحفظها ويحفظ اهدافها العظيمة .

وازيدك شيئاً . ان التقارير التي تأتي إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة تبين عن حقيقة مذهلة.. تبين أن شعبنا بمجموعه كان قد عادى الحكم الفردي البائد ووجه اخلاصه وامكانياته لحماية الثورة وتعزيزها . أن القوات المسلحة الوطنية مع قوات الشرطة الوطنية مع الحرس القومي مع الجهاز الحكومي ، مع جماهير الشعب الأخرى يعملون متكاتفين متضامنين في مهمة حماية الثورة وتحقيق اهدافها .

س : هناك أمور كثيرة يعلق الشعب آمالاً كباراً على تحقيقها في الوقت الحاضر ، على سبيل المثال مسألة رفع مستوى المعيشة . . فهل ستتخذ الحكومة اجراءات من أجل ذلك ؟

ج : ان الوضع الملكي الاستعماري بالإضافة إلى الحكم الدكتاتوري الفردي قد اوجدا ظروفا غير مساعدة على تحقيق الامال الشعبية . إن الثورة بقيادة مجلسها الوطني ستعمل بعزم في الدرجة الأولى على ايجاد الظروف المناسبة لانطلاق تقدمي سريع . وهذا ليس معناه أن الاجراءات الرامية إلى سعادة الشعب ستتأخر جميعها . ان هناك مراسيم عديدة ستصدر القصد منها ازالة حالة التدهور التي اوصلتنا إليها عهود طويلة من البقاء تحت الحكمين الفاسدين الملكي والدكتاتوري الفردي .

س : ما هو اتجاه ثورتنا الظافرة بالنسبة للجهاز الحكومي ؟

ج : ان قوائم الحجز والتحريات العديدة للسلطة الثورية قد اظهرت أن نسبة ليست بالقليلة من كبار الموظفين وحتى الموظفين الصغار قد استعملت وظائفها وسيلة للإثراء ولسرقة الشعب . ان (قاسم) والشيوعيين المحليين قد فتحوا المجال أمام موظفين مرتشين كدسوا الاموال والعقارات بالإضافة إلى كونهم قد عادوا الحركة العربية الشعبية ووقفوا أمام الشعب . ان مثل هؤلاء لا مكان لهم بعد الآن في الجهاز الحكومي على الخصوص لاننا مقبلون على حركة تقدم واسعة تستدعي وجود جهاز نظيف مخلص لأهداف الشعب . أما أفراد الجهاز الآخرون الذين يمتازون بالاخلاص والنزاهة والبعد عن الاساءة للشعب فاننا سنفتح امامهم المجال للخدمة وللتقدم على مختلف اتجاهاتهم وآرائهم ما داموا يساعدون على تسيير عجلة الثورة . ان اختلاف الرأي لا يدعو إلى عدم المساهمة في خدمة البلاد إلا أن العمل على اعاقة الثورة واهدافها لا يغتفر ابداً.

س : ان دولاً معينة تثير حملة هوجاء على الاجراءات الحكومية ضد الشيوعيين فما هي حقيقة هذه الاجراءات وما سببها ؟

ج : ان المسألة لا تتعلق بالأفكار الشيوعية . . هناك من يحمل هذه الآراء لم تتعرض له الثورة . . الاجراءات تناولت الذين حملوا السلاح ضد الثورة ووقفوا مع قاسم وزمرته الفاسدة الرجعية للدفاع عنه . لقد اصدروا بيانهم المشهور في الساعات الأولى للثورة في ١٤ رمضان الخالد ونادوا بشهر السلاح ضد الثورة وقتال القوات المسلحة الوطنية وابناء الشعب، وقد سقط عدد من القتلى والجرحى من جراء ذلك. ومع كل هذا فقد كانت اجراءاتنا اقل مما يستحقون وبدلاً من أن يقتل شاهرو السلاح ضد الثورة القي القبض عليهم وهم ينتظرون محاكماتهم القانونية .

إنه مثير للاستغراب أن تدعو محطات دول معينة علنية وسرية كنا نريدها أن تقف إلى جانبنا لدفع مخاطر التآمر، أن تدعو إلى مناهضة الثورة في الوقت الذي تتباكى فيه على الشيوعيين المحليين وتطلب الرأفة بهم . ان الثورة رؤوفة بجميع ابناء الشعب ولكن الذي يحمل السلاح ضد الثورة وجماهير الشعب والقوات المسلحة الوطنية والحرس القومي.. هل نستقبله بالقبلات والعناق ؟

إن الاتحاد السوفيتي قد اعترف بحكومة جمهوريتنا العراقية الثائرة كبقية دول العالم التي تتالت اعترافاتها وقد قابلنا ذلك بالشكر ولكن حملة عدائية غريبة تبعت

ذلك يتحمل اصحابها مسؤولية تعكير العلاقات بين الشعبين الصديقين العراقي والسوفيتي .
س : ما هو موقف الثورة بالنسبة للقضايا العربية ؟
ج : اننا على علاقات طيبة مع الدول العربية وسنوجد اقوى العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية والجمهورية اليمانية للوقوف ضد المؤامرات التي تستهدف شعبنا العربي وتحاول تعويق نضاله من أجل الوحدة العربية ومن أجل السير قدماً في طريق حريته واستقلاله وبناء اشتراكيته .

كما ان الدول العربية بحاجة الآن إلى الوقوف موقفاً حازماً ضد أي تدخل خارجي في شؤون الشعب العربي وشؤون حياته .

لقد مضى الزمن الذي كان فيه الاجنبي يخطط ويعمل في نطاق حياتنا . ان العرب سادة أنفسهم ويجب أن يلعبوا دوراً مهماً في دعم نضال الشعوب وحماية السلام في العالم .
س : كيف سيكون التعامل مع الدول الاسيوية والافريقية وبقية دول العالم ؟
ج : ان شعبنا هو شعب آسيوي قاسى وتألم مع شعوب آسيا وافريقيا الأخرى من الاستعمار والتخلف والجوع وهو سيتضامن الآن مع هذه الشعوب ضد أي خطر يتهددها من الخارج كما إنه سيمضي معها في مكافحة الاستعمار والتدخل الخارجي على أي شكل ولون كان. كما انه سيسير معها من أجل تعزيز سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتعزيز السلم العالمي . .

أما دول العالم الأخرى جميعها فإن علاقاتنا بها ستكون على أساس الصداقة فيما إذا تنبهت إلى حقيقة عدم رضانا عن أي تدخل في شؤوننا الداخلية . . على الاطلاق . . وعلى أساس المصالح والمنافع المتبادلة .

إن تعاملنا مع دول العالم سيكون على أساس احترامها لاستقلالنا. أما الدول التي تنجر إلى سلوك طريق تدخل اهوج احمق في شؤوننا الداخلية فاننا لقادرون بموازرة جماهير الشعب في العراق وفي جميع ارجاء الوطن العربي على فضحها وعلى ايقافها عند حدها .

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان التالي :

بيان رقم ١٩ صادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة
(حول عودة الوطنيين من الخارج)

ندعو كافة الاشخاص السياسيين الوطنيين الذين هم خارج العراق والذين غادروه نتيجة لحكم قاسم الدكتاتوري للعودة إلى الوطن الحبيب بعد أن تحرر من الحكم الفاسد للمساهمة في خدمة وطنهم.

المجلس الوطني لقيادة الثورة [٣٤]

واستجابة لهذا البيان عاد مساء يوم ١٣ شباط عشرة من الوطنيين السياسيين، ونقلت وكالة الانباء العراقية التقرير التالي عن عودتهم :

وصل إلى بغداد في الساعة السادسة والنصف من مساء هذا اليوم عشرة من الوطنيين السياسيين الذين غادروا العراق نتيجة لحكم قاسم الدكتاتوري وذلك تلبية للبيان التاسع عشر الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة يوم أمس الأول والذي دعا فيه كافة الوطنيين السياسيين خارج العراق بالعودة إليه.

وكان ثمانية من هؤلاء الوطنيين لاجئين سياسيين في القاهرة وهم السادة عبد الرحمن البزاز عميد كلية الحقوق سابقاً والسيد عبد الكريم الشيخلي الطالب في كلية الطب والمحكوم بالاعدام والسيد مدحت ابراهيم الطالب في كلية الاداب والمحكوم بالاعدام والطالب حاتم العزاوي المحكوم بالاعدام والطالب طه ياسين العلي المحكوم بالاعدام والسيد فالح السامرائي الطالب في كلية التجارة والمحكوم بالسجن لمدة سبع سنوات والسيد فاضل الشاهر والسيد صدام التكريتي . أما الاثنان الآخران فقد كانا لاجئين سياسيين في دمشق وهما السيد عيادة صديد الطالب في كلية الحقوق وهو من عشائر شمر والعامل السيد كامل القيسي .

الموقف العربي والدولي من الثورة

أكد البيان الأول للثورة على هويتها القومية ، وأوضح أن النظام السابق عزل العراق عن ركب العروبة المتحرر وطعن أماني الشعب القومية ، ووعدت الثورة

---

[٣٤] الوقائع العراقية ، ٧٧١ ، ١٨ شباط ١٩٦٣

الشعب بالعمل نحو استكمال الوحدة العربية ، وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة .

وجاءت تصريحات قادة الثورة والمسؤولين في اجهزة الحكومة لتؤكد المضامين نفسها.. كما رفعت شعارات قومية روجتها عبر اجهزة الاعلام وتنظيمات الحزب والمنظمات الجماهيرية منها :-

" من أجل اسناد الحركات التحررية في جميع بقاع وطننا العربي ومن أجل مجتمع عربي اشتراكي تحت راية الوحدة العربية ، قامت ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك"..(٣٥)

ودعمت الثورة هذه الشعارات بتصريحات لعدد من قادة الثورة ومسؤوليها منذ الأيام الأولى لانبثاقها. ففي أول تصريح لعبد السلام عارف رئيس الجمهورية لجريدة الاهرام المصرية نشر يوم ١٠ / شباط / ١٩٦٣ قال " إن الثورة العراقية قد حققت النصر لإعادة العراق إلى مركزه ولتعيد للأمة العربية عراقها العظيم " . وقال أيضاً لجريدتي الجمهورية والاهرام المصريتين في يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ " إن الثورة شقت طريقها وجاءت لتحقق أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ القومية " .

ولخص طالب حسين الشبيب وزير الخارجية في اليوم نفسه السياسة الخارجية للثورة على الصعيد القومي فقال في تصريح صحفي " إن الثورة جاءت تأكيداً للمبادئ الاصيلة لثورة ١٤ تموز ، وإن سياستها في الحقل العربي تتحدد في السعي لتعزيز التضامن العربي والعمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار مهما كان لونه في الوطن العربي ولن تتوانى قط في قضية العرب الكبرى في العمل على استرجاع فلسطين المحتلة" .

وفي تصريح آخر لوزير الخارجية نشرته وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية يوم ١٢/ شباط/ ١٩٦٣ اعلن " إن الوحدة العربية هي الهدف لسياسة الثورة وإن الحكومة العراقية ستعمل جاهدة لتقوية روابط الصداقة مع جميع الدول العربية "

---

[٣٥] ارشيف وكالة الانباء العراقية / ملف ثورة ١٤ رمضان / تصريحات . وقد أخذت منه جميع تصريحات المسؤولين عن علاقات العراق العربية والدولية ، ولذلك لا حاجة للاشارة إليها في الهامش .

خاصة المتحررة منها " وقال بأن الحكومة ستعيد النظر في الموقف الذي اتخذته الحكومة السابقة من الجامعة العربية " . . .

وفي ١٣ / شباط / ١٩٦٣ عقد وزير الخارجية مؤتمراً صحفياً عرض فيه مختلف القضايا الداخلية والخارجية ، وشرح الأسس التي تقوم عليها سياسة الحكومة ، وتناول موضوع الكويت والمطالبة بها فقال " إن لنا رأينا الخاص بالروابط بين ابناء الوطن العربي ، فنحن نؤمن بأن العراق والكويت اسرة واحدة ، وإن القول بأن الكويت جزء من العراق أو إنه جزء من أي بلد آخر انما يخص من الوجهة الأساسية شعب كل من البلدين ، وقال : انني متأكد بأن الحكومة العراقية ستكون قادرة على التوصل إلى حل يعود بالفائدة على شعب البلدين في القريب العاجل" . . وفي ما يتعلق بالجامعة العربية قال وزير الخارجية " إن العراق حريص جداً على أن لا يترك سبيلاً واحداً يؤدي إلى وحدة الصف العربي دون استثماره استثماراً كاملاً . . لذلك فإن هذا الموضوع موضع دراسة لاتخاذ الموقف الذي يضمن أهداف الثورة . وستتخذ الموقف الذي يعود بالفائدة لوحدة الشعب العربي" .

وحول العلاقة مع الاقطار العربية عموماً ومنها الجمهورية العربية المتحدة قال وزير الخارجية " إن علاقاتنا ستكون مبنية على الايمان بالمصير المشترك والأهداف المشتركة وستكون قوية " . . وحول ما إذا كان قد جرى نقاش حول وحدة من نوع معين اوضح وزير الخارجية " إننا نعتقد بأن الدول العربية المتحررة التقدمية يجب أن تعمل باتجاه توحيد الأمة العربية في دولة واحدة ولهذا عليها التعاون مع الحكومات العربية لتشترك في توحيد الأمة العربية " .

وتناول حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الناطق الرسمي باسم الحكومة في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٧ / شباط / ١٩٦٣ العلاقات العربية والدولية للعراق . . فقال " إن علاقاتنا بجميع الدول تقوم على أساس المنفعة المتبادلة واقامة اطيب العلاقات مع الدول العربية (المتحررة) وتقوية اواصر النضال العربي " . . واعلن " ان الثورة تقف مع اليمن".. أما ما يتعلق بموضوع عائدية الكويت فقد ذكر " ان حكومة الثورة تعتبر هذا الموضوع خلافاً ضمن اسرة واحدة وشعب واحد وبلد واحد " .

في ٢٠ / شباط / ١٩٦٣ تناول أحمد حسن البكر رئيس الوزراء السياسة الخارجية للعراق في حديث لوكالة الانباء العراقية قال فيه " ان العلاقات العربية

علاقات طيبة وسنوجد اطيب العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن للوقوف معاً ضد المؤامرات التي تستهدف شعبنا العربي للسير قدماً في طريق حريته واستقلاله". ودعا الدول العربية للوقوف موقفاً حازماً ضد أي تدخل خارجي في شؤون الشعب العربي .

وتنفيذاً لتلك المبادئ بدأ قادة الثورة اتصالاتهم لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ . فاعلن وزير الخارجية في ٢٣ / شباط / ١٩٦٣ في تصريح صحفي لوكالة انباء الشرق الاوسط المصرية أن مدن القاهرة وبغداد والجزائر وصنعاء ستشهد اتصالات للتحضير لاجتماع مشترك لبحث القضايا العربية ، وتنسيق العمل بينها . . واعلن أن وفداً رسمياً من الجمهورية العربية المتحدة سيزور العراق لهذا الغرض . وستوضح طبيعة هذه اللقاءات لاحقاً . . وفي اليوم نفسه اعلن علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أثناء زيارته للجزائر ولقائه مع الرئيس أحمد بن بيلا أن الثورة في العراق ليست للعراق فحسب بل لجميع ابناء العروبة .

أما عن سياسة العراق الخارجية والدولية ، فقد أكد قادة الثورة انتهاج سياسة عدم الانحياز . ففي حديث لوكالة الانباء العراقية يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ أكد طالب حسين الشبيب وزير الخارجية " ان سياسة العراق الخارجية في الحقل الدولي تقوم على الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والتمسك بميثاق الأمم المتحدة ، وتحرص الثورة على المساهمة في تدعيم السلام العالمي في مختلف المجالات ، وتنتهج سياسة عدم الانحياز وتؤمن ايماناً عميقاً بصلاحها وجدواها وتلتزم بمقررات مؤتمر باندونغ تحقيقاً للتضامن الاسيوي الافريقي " . . وأكد " أن العراق يسعى لتقوية الاواصر والروابط مع الدول الإسلامية والصديقة " . . مشيراً إلى "ان العراق يستمد سياسته الخارجية من المبادئ المذكورة ويحرص كل الحرص على انماء علاقاته الخارجية وتوطيدها في جميع الميادين بروح من الصداقة المتبادلة وبوحي من المصالح المشتركة " .

وفي تصريح آخر أدلى به وزير الخارجية لوكالة انباء الشرق الاوسط المصرية يوم ١٢ / شباط / ١٩٦٣ اشار إلى أن جميع سياسات الحكومة السابقة هي قيد الدراسة . . وتحدث عن العلاقة مع المستثمرين الاجانب وشركات النفط الاجنبية في العراق فقال " إن العراق يرحب بالاستثمارات الاجنبية طالما أن الاقتصاد الوطني يبقى في ايدي الشعب ، وإن أي استثمار اجنبي لا يلحق الضرر بالاقتصاد العراقي

يلقى ترحيباً " . . وحول مستقبل العلاقة مع شركات النفط قال " إن الحكومة العراقية ستضمن احترام جميع الاتفاقيات مع شركات النفط وستضمن استمرار تدفقه " مشيراً إلى "ان قانون تحديد مناطق استثمار شركات النفط سيكون موضع دراسة " . . وبشأن العلاقة مع الاتحاد السوفيتي . . أكد موقف الثورة باحترام جميع اتفاقاتها مشيراً إلى إنه لا يوجد هناك فرق بين اتفاقية معقودة مع الاتحاد السوفيتي أو غيره من الدول . .

وأكد حازم جواد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الناطق الرسمي باسم الحكومة المضامين نفسها في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٧ / شباط / ١٩٦٣ قال فيه " إن علاقاتنا بجميع الدول تقوم على أساس المنفعة المتبادلة والتمسك بسياسة عدم الانحياز " . وعبّر أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء، في تصريح لجريدة الجماهير يوم ٢٠ شباط عن ارتياحه لاعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة الجديدة في العراق كبقية دول العالم ، وقال : " لقد قابلنا هذه الخطوة بالشكر " .

ونشطت الأجهزة الدبلوماسية العراقية في شرح أهداف الثورة وسياستها، فابلغ ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة يوم ١٠ شباط الامين العام للأمم المتحدة " بأن حكومة الثورة تسيطر على البلاد سيطرة تامة وأن الحكومة العراقية تحترم المعاهدات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق التي ارتبط بها العراق " . .

وأعلنت السفارة العراقية في واشنطن في اليوم نفسه في بيان لها قالت فيه " إن الحكومة العراقية تنتهج سياسة عدم الانحياز وانها تلتزم بالعهود والمواثيق الدولية " . .

وفي لندن اعلن القائم باعمال السفارة العراقية " أن الحكومة العراقية الجديدة تحافظ على علاقات العراق مع دول العالم " . .

وصرح السفير العراقي في دمشق في اليوم نفسه " أن وجه الثورة العراقية وجه عربي وانه امتداد لفلسفة ثورة ١٤ / تموز / ١٩٥٨ وانها تعمل على إعادة العراق إلى مكانه الطبيعي في الركب العربي وتوطيد دعائم الاخوة العربية " مشيراً إلى أن التعاون بين سوريا والعراق سيتوطد لما فيه مصلحة الشعب العربي في القطرين الشقيقين . . واجتمع السفير العراقي أيضاً مع اسعد محاسن وزير خارجية سوريا وابلغه ارتياح العراق للاعتراف بحكومة الثورة..

وفي القاهرة عقد القائم بالأعمال العراقي في اليوم نفسه مؤتمراً صـحفياً قـال فيه " ان الثورة العراقية هي حركة عربية وطنية ديمقراطية ستزيل عزلة العراق عن جميع الاقطار العربية".

وخلال الأيام الستة الأولى من الثورة كثفتِ وزارة الخارجية جهـدها لتوضـيح الأهداف الوطنية والقومية والدولية لحكومة الثورة . . فقد استقبل وزير الخارجيـة ووكيله يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ رؤساء البعثات الدبلوماسـية لكـل مـن الصـين وباكستان والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الاميركية ويوغسلافيا وتركيا وايـران ومصر والاردن والمغرب والسودان والجزائر.. وعرضا عليهم الإطار العام للسياسـة العراقية على الصعيدين العربي والدولي طبقاً لما اعلنه البيان الأول للثورة .

واوضحت اجهزة الاعلام المحلية كالاذاعة والتلفزيـون والصـحف وجريـدة الجماهير الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي في سلسلة مقالات افتتاحيـة ودراسات كتبها كريم شنتاف رئيس تحرير الجريدة وطارق عزيز سياسة العراق تجاه القضايا القومية والدولية وفلسفة الثورة بشأنها .

وطبقاً للمبادئ التي اعلنتها الثورة تلقى المجلس الوطني لقيادة الثورة برقيـات ورسائل عدد كبير من حكومات الاقطار العربية ودول العالم سجلت فيهـا اعترافهـا بالعهد الجديد إذ بلغ عدد الدول التي اعترفت به حتـى يـوم ١٧ / شـباط / ١٩٦٣ (٤٤) دولة شقيقة وصديقة . . وكان الموقف العربي الرسمي بـارزاً فـي حجـم الاقطار العربية التي اعترفت رسمياً بالنظام الجديد فضلاً على ردود الافعال الشـعبية التي شهدتها الأقطار العربية وكان الموقف كما يأتي:-

١- الجمهورية العربية المتحدة

في اليوم الثاني لقيام الثورة تلقى المجلس الوطني لقيادة الثـورة برقيـة مـن جمال عبد الناصر قال فيها " ان الشعب في الجمهورية العربية المتحدة تـابع بقلـب صادق متجه إلى الله العلي القدير أحداث يوم ضخم كبير عاشه شعب العراق الباسل ، وحاول بعزم وايمان أن يعيد تصحيح ثورته العظيمة ، ويجعلها حيـث أراد لهـا أن تكون في خدمة وطنه وعروبته، واني لاشعر أن شعب الجمهورية العربية المتحـدة وصل إلى نهاية هذا اليوم الحافل وهو يحمد الله من اعماقه على إنـه اعلـى إرادة

شعب العراق وكتب له النصر ليصبح هذا الشعب العظيم سيد اقـداره مـرة أخـرى وليكون كما كان دوماً طليعة النضال العربي وعز الأمة العربية " . .

٢ - الكويت

قطعت العلاقات بين العراق والكويت منذ مطالبة عبدالكريم قاسم بالكويت فـي عام ١٩٦١، وكان الكويتيون يتمنون سقوط عبدالكريم قاسم ويشجعون عليه، وفـور اذاعة اخبار الثورة في بغداد وضعت لكويت جيشها بالانذار، واخذ راديو الكويت يعيد البيانات الثورية الصادرة عن المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق، وكان اميـر الكويت انذاك في زيارة رسمية الى الهند، فاتصل نائب الامير الشيخ صـباح السـالم الصباح بالسفير البريطاني، وابلغه اعتزامه ارسال برقية تهنئة الى الحكومة العراقية الجديدة والاعتراف بها، بهدف الحصول على جواب بالاعتراف بدولة الكويت فنصحه السفير البريطاني بالتريث لان هذا الامر سابق لاوانه، ومن الافضل للكويت ان تسير مع بقية الدول العربية لا قبلها، فوافق الشيخ صباح على تأجيـل ذلـك الـى اليـوم التالي[٣٦].

وفي صباح ٩ شباط خرجت في الكويت مظاهرات شعبية اشترك فيها عدد مـن الطلاب، وقادها الشيخ عبدالله الجابر، وزير الثقافة، تأييدا للثورة في العراق، ورفعت فيها اعلام العراق والكويت والجمهورية العربية المتحدة والجزائر وهتف المتظاهرون بشعارات تحيي القومية العربية والرئيس عبدالسلام عارف وامير الكويت والـرئيس جمال عبدالناصر[٣٧].

وطلب امير الكويت، في اليوم نفسه، من نائبه الشيخ صباح السالم الصباح ان يرسل برقية باسمه الى الحكومة العراقية الجديدة، وجاء في البرقية القول :" اهنـيء شعب العراق الشقيق بزوال عهد الظلم والطغيان على يد حركتكم المباركة الموفقـة.. نهنئكم في هذه المرحلة المشرفة في حياة العراق الشقيق.. يسرني ان اعرب باسـم الكويت حكومة وشعبا عن مشاركتنا لكم وآمالكم لمستقبل زاهر فـي ظـل التعـاون

---

[٣٦] برقيتا السفارة البريطانية في الكويت الى وزارة الخارجيـة، الـرقم ٦٦ و ٦٧ فـي ٨ شـباط ١٩٦٣. د. حامد البياتي، المصدر السابق، ص ص ٢١٥-٢١٨.

[٣٧] برقية السفارة البريطانية في الكويت الى وزارة الخارجية، خاص، ١٠ شباط ١٩٦٣، المصـدر نفسه، ص ص ٢٢٠-٢٢٢.

العربي الاخوي، وعن امالنا بان جارتنا الشقيقة العراق تشاركنا الاماني في خدمة امتنا المجيدة ورفع شأنها :" وقد اثارت هذه البرقية جدلا واحراجا-كما يقول حازم جواد- لان اهمال الرد عليها سيفسر بان موقفنا هو موقف عبدالكريم قاسم نفسه، واذا اجبنا عليها سيفسر ذلك بانه بداية لتسوية اعتراف. وكان الحل ان يعنون الرد الى أمير الكويت، وليس الى امير دولة الكويت[٣٨]، وهذا ما حدث فقد اجاب الرئيس عبدالسلام عارف على تلك البرقية وابلغ امير الكويت تمنياته الطيبة. وقد ابلغ طالب شبيب، وزير الخارجية، السفير البريطاني في بغداد خلال اجتماعه به في يوم ١٠ شباط ان الحكومة العراقية الجديدة "تأمل كثيرا جدا بان حل مشكلة الكويت بالطريقة التي ترضي العراق والكويت، واتفق انها مشكلة كان يجب ان لا تكون موجودة في صيغتها الحالية على الاطلاق[٣٩].

٣- سوريا

هنأ رئيس الجمهورية العربية السورية ناظم القدسي المجلس الوطني لقيادة الثورة وقال في برقيته . . ان الشعب العربي في سوريا الذي عاش من أجل المصلحة العربية قبل المصلحة السورية الاقليمية وآمن بحق الشعب المقدس في تقرير مصيره واختياره نظام الحكم الذي يريده وتأمين حرية الفرد للتعبير عن ارادته.. كله أمل بأن يتمكن الوضع الجديد في العراق الشقيق من تنفيذ هذه المثل العليا حتى يصبح العراق اداة استقرار ووئام في هذه المنطقة العربية الحساسة فيكون دعماً لمصلحة العروبة وانطلاقها في الطريق القويم المستقيم . . ونضرع إلى اللّه العلي القدير أن يأخذ بيد قادة الثورة والشعب العربي الشقيق لتحقيق أهداف العراق واماتيه في الحرية والديمقراطية والوحدة العربية.

٤- الجمهورية العربية اليمنية

اعلن المشير عبد اللّه السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية في خطاب القاه يوم ١٠ / شباط/ ١٩٦٣ في تظاهرة خَرَجَتْ في صنعاء عن تأييده للثورة الشعبية

---

[٣٨] حازم جواد، المصدر، المصدر نفسه، ص٣٨.

[٣٩] برقية السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية، رقم ١٢٧ في ١٠ شباط ١٩٦٣، د. حامد البياتي، المصدر السابق، ص١٣٢.

في العراق . . وقال إنه واثق بأن الشعوب العربية الأخرى التي ترزح تحت حكم الطغاة ستحرر نفسها قريباً وتهب للتخلص من الرجعيين والطغاة ، واضاف: ان الشعب العراقي ثار لتصحيح الانحراف عن مبادئ ثورة تموز وللتخلص من الطغاة المتسللين والرجعيين الذين يحاولون وقف ثورتنا.. وقال اننا نتمتع بقوة هائلة وإن الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر والشعب العراقي وشعب الجزائر تساندنا وتقف إلى جانبنا . .

وتلقى المجلس أيضاً برقية من المشير السلال قال فيها : بمزيد من الفخر والاعتزاز نعيش هذه الأيام في تاريخ العرب الثوري الذي توجت انتصاراته انتفاضتكم المجيدة ضد الطغيان . . واني انقل إليكم اعتراف حكومة الجمهورية العربية اليمنية بالوضع الثوري الجديد وحكومته ويسرني أن اؤكد أن ثوار اليمن يقفون معكم مؤيدين كفاحكم راجين النصر لكم والعزة للأمة العربية جمعاء . .

٥- المملكة العربية السعودية

تلقى المجلس تهنئة الأمير فيصل السعود رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية قال فيها. . يسرني أن انقل لفخامتكم اعتراف حكومة حضرة صاحب الجلالة بالجمهورية العراقية الجديدة، واني بهذه المناسبة اعرب لفخامتكم عن تمنيات الشعب العربي السعودي وحكومته أن يحقق اللّه للشعب العراقي الشقيق كل تقدم وازدهار كما اسأله تعالى أن يحقق ما نصبو إليه جميعاً من خير للعرب والمسلمين ..

٦- الجمهورية الجزائرية

تلقى المجلس برقية من الرئيس أحمد بن بله رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية قال فيها: لنا الشرف أن نعلمكم بأن حكومة الجمهورية الجزائرية قد قررت الاعتراف بحكومة العراق . . نرجو لكم وللحكومة العراقية والشعب العراقي الشقيق اصدق التمنيات الاخوية مقرونة بالسعادة والتوفيق ولنا عظيم الثقة من أن المجلس الوطني لقيادة الثورة سيحقق بالجهد الصادق لشعب العراق الشقيق الحرية والطمأنينة وتعملون على تحقيق وحدة العرب . . إن الجمهورية الجزائرية تساندكم بكل قواها وتبعث لكم اطيب تمنياتها . .

٧- المملكة المغربية

تلقت الحكومة العراقية برقية تهنئة من الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية لمناسبة نجاح الثورة ، كما تلقت وزارة الخارجية يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣

مذكرة رسمية من وزير خارجية المغرب نقل فيها اعتراف المغرب بالعهد الجديد وتمنيات الملك الحسن الثاني بأن يحقق الله للشعب العراقي كل ما يصبو إليه من عز ورقيّ . . وأن يشهد المغرب والعراق في عهدكم اطيب العلاقات واسمى التعاون لما فيه خير الشعب العربي في القطرين الشقيقين . .

٨- الجمهورية السودانية

اعلن السودان اعترافه الرسمي بحكومة الثورة ونقلت سفارة جمهورية السودان في بغداد الاعتراف في مذكرة قالت فيها بأنها يشرفها أن تنقل اعتراف حكومة جمهورية السودان منذ يوم الأحد الموافق ١٠ / شباط بالعهد الثوري الجديد والحكومة الجديدة اعترافاً مقروناً باخلص واطيب تمنيات السودان للعراق الشقيق شعباً وحكومة بدوام التقدم والازدهار . هذا وقد كلفت حكومة السودان سفيرها في بغداد ليقوم بتبليغ هذا الاعتراف . .

٩- الجمهورية التونسية

اعلنت وزارة الخارجية التونسية يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ أن تونس قررت الاعتراف بحكومة الثورة في العراق . . ورفع القائم باعمال السفارة التونسية ببغداد يوم ١٣ / شباط / ١٩٦٣ المذكرة التالية إلى وزارة الخارجية العراقية" . . تهدي سفارة الجمهورية التونسية في بغداد اطيب تحياتها إلى وزارة خارجية الجمهورية العراقية وتتشرف بأن تعلمها أن الحكومة التونسية قررت الاعتراف بحكومة الجمهورية العراقية الجديدة . . وابلغت الحكومة التونسية رسمياً القائم باعمال السفارة العراقية في تونس بقرارها هذا بتاريخ ١١ / شباط / ١٩٦٣ ورجته اشعار حكومة الجمهورية العراقية بذلك. وبهذه المناسبة الكريمة تقدم السفارة التونسية في بغداد أحر تهانيها للشعب العراقي الشقيق متمنية له كل الازدهار والتقدم . ."

١٠- الجمهورية اللبنانية

اعلنت حكومة لبنان اعترافها بحكومة الثورة، وتلقى المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء برقيتي تهنئة من رئيس الوزراء رشيد كرامي بعث فيهما التهنئة باسم الحكومة اللبنانية للشعب العراقي وتمنياته بالتوفيق والعز والازدهار وعبر عن ثقته بأن تعاون البلدين يزداد ويتوثق في جو اخوي لما فيه خيرهما وخير العرب جميعاً . .

١١- **فلسطين**

تلقى المجلس برقية من رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين محمد امين الحسيني بارك فيها بنجاح الثورة ورجا للعراق الشقيق شعباً وحكومة التوفيق واطراد التقدم والنجاح لازدهار العراق الحبيب ولمصلحة الأمة العربية وتحقيق اهدافها . . وهي وطيدة الثقة بأن قضية فلسطين التي كانت تتمتع دائماً بتأييد العراق الشقيق ستكون موضع الرعاية والاهتمام . .

١٢- **الجامعة العربية**

تلقت الحكومة العراقية التهنئة من السيد عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية عبر فيها عن اصدق التهاني وداعياً اللّه التوفيق لما فيه خير الجمهورية العراقية وشعبها الكريم وسعادة الأمة العربية ودعم أسباب تضامنها . .

١٣- **المملكة الاردنية**

لم تكن العلاقة ودية بين العراق والاردن، منذ الاطاحة بالنظام الملكي الهاشمي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨، وقد اصبح ملجأ لكثير من السياسيين العراقيين الموالين للنظام الملكي السابق، وقد اسهم الاردن في السعي للتآمر ضد الحكومة الجمهورية في العراق، وكان يعد لمحاولة انقلابية، فقد ابلغ وصفي التل، رئيس الوزراء الاردني السفير البريطاني في عمان في يوم ٨ شباط ١٩٦٣ بان "هناك عدة جيوب لصالح الاردن، وهناك ايضا عدد كبير من العراقيين في المنفى الذين يمكن ان يتسللوا عبر الحدود، وان اللواء المدرع الذي يتمركز في (H٤) كان في الحقيقة عراقيا". وسأل وصفي التل السفير عن امكانية قيام بريطانيا بتجهيز غطاء جوي"[٤٠].

وأجرى الملك حسين اتصالات عاجلة في يوم ٨ شباط مع السفيرين البريطاني الامريكي في عمان، وأخبر الملك السفير البريطاني بان الجيش الاردني بالكامل في حالة انذار، وان لواءاً مدرعا قد نقل الى منطقة (H٤). فسارع السفير البريطاني الى الاتصال بالسفير الامريكي لتنسيق مواقف دولتيهما "لكبح وصفي التل والملك من أي حماقة". وايدت وزارة الخارجية وجهة نظر السفير في "ان العراقيين يجب ان يتركوا لحل شؤونهم الخاصة". و "ان التدخل الاردني في العراق يمكن ان يتصاعد الى أزمات

---

[٤٠] برقية السفارة البريطانية في عمان الى وزارة الخارجية، الرقم ١٧٤، في ٨ شباط ١٩٦٣، د. حامد البياتي، الصدر السابق، ص ص ١٩٦-١٩٩.

دولية جدية، والتي يمكن ان تحمل مخاطر جدية للاردن[41]. وكان الملك حسين قد ايقظ السفير البريطاني في عمان في ساعة مبكرة من صباح يوم ٩ شباط ليعبر له عن مخاوفه من "ان تعاطفا ناصريا قويا وراء قادة الانقلاب". وكان "قلقا حول تعيين عارف كرئيس مؤقت للجمهورية" وقد طمأن السفير البريطاني الملك حسين وقال له: "يبدو ان عددا من الثوريين بعثيين بالتأكيد، ولكن هذا لا يعني بالضرورة انهم ناصريون ايضا". فازالت اقواله "نسبة كبيرة من التوتر في الاجواء"[42]. واوضح الملك حسين للسفير ان سورية اعترفت بالحكومة الجديدة، ولابد للاردن ان يفعل ذلك ايضا، وان المملكة العربية السعودية ربما تتبع موقف الاردن، وان لديه اعتراضا قليلا على الاعتراف، وقال:" ربما الرجال الجدد يبدون معقولين عدا عارف لكنه يريد ان يرى اشياء اخرى". فرد عليه السفير بان القضية عربية، وفي النهاية قرر الملك اعادة النظر في الموضوع[43].

أعترفت الاردن بالحكومة العراقية الجديدة في ١٢ شباط،واستقبل طالب شبيب، وزير الخارجية، القائم باعمال السفارة الاردنية وتسلم اعتراف حكومة المملكة الاردنية الرسمي بالحكومة العراقية، وجاء في نص مذكرة الاعتراف التي بعثها الدكتور حازم نسيبة، وزير خارجية الاردن القول :"يسرني ان اعلمكم بان الحكومة الاردنية قد قررت الاعتراف بالحكومة العراقية. متمنين للقطر الشقيق الازدهار والسعادة وللحكومة العراقية الجديدة التوفيق والنجاح لتحقيق الاهداف العربية النبيلة".

١- ايران.. ساءت العلاقات العراقية- الايرانة في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وخروج العراق في السنة التالية من حلف بغداد الذي كانت ايران طرفا اساسيا فيه. وكان شاه ايران حساسا جداً حيال التطورات السياسية في العراق،

---

[41] برقية وزارة الخارجية البريطانية الرقم ٢٥٩ في ٩ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

[42] برقية السفارة البريطانية في عمان الى وزارة الخارجية، الرقم ١٨ في ٩ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٠٦-٢٠٨.

[43] برقية السفارة البريطانية في عمان الى وزارة الخارجية، الرقم ١٨٢ في ٩ شباط ١٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٠٩- ٢١٠.

وطلب اكثر من مرة من بريطانيا التعاون معه لوضع خطـــــــة طـــــوارئ مشتركة في حالة حدوث أية تطورات فـــي العراق. وفور اذاعة بيانت الانقلاب في بغداد اتصل وزير الخارجية الايراني بالسفير البريطاني في طهـران وطلـب منه ان يكون على اتصال دائم معه لمراقبة تطور الاحداث في العـراق. وابـرق السفير الى حكومتـــه طالبا اخبارد بالموقف الذي سـيتخذه، وبـالامور التـي سيبحثها مع الشاه خلال اجتماعه معه في يوم ١١ شباط[٤٤].
اجابت وزارة الخارجية البريطانية على تساؤل السفير بالقول :"من الممكن تجنب أي فعل يزيد التوتر". وقد ابلغ السفير ذلك الى رئيس الوزراء الايراني ووزيـر خارجيته عند اجتماعه بهما في ٩ شباط، وابلغ رئيس الوزراء بدوره الشاه الذي "وافق تماما بان من غير المرغوب لايران ان تقوم بأية حركة عسكرية يمكن ان تزيد الأزمة، وقال ان أي تحرك لم يحدث". وقال السفير البريطاني لحكومته بان الانقلاب لم يكن من وحي الشيوعيين" لكنهما "خائفين جداً من احتمال ان تمسـك الناصرية بزمام الامور"[٤٥]. وان الايرانيين يعتقدون ان عبدالناصر لم يهئ لهـذه الثورة، لكنه سيحاول الاستفادة منها حتما، وايران قلقة حول امرين اثنين:-

أ- ظهور مجموعة ناصرية في الجنوب.
ب-مشكلة الاكراد في الشمال، "لان منح الاكراد الحكم الذاتي في العراق سيدفع اكراد ايران للمطالبة بنفس المطالب"[٤٦].
وخلال مقابلة السفير البريطاني لشاه ايران في يوم ١١ شباط قال الشاه:

---

[٤٤] برقية السفارة البريطانية في طهران الرقم ١٤٢ في ١٢ شـباط ١٩٦٣، المصـدر نفسـه، ص ٢٣٩.

[٤٥] برقية السفارة البريطانية في طهران الى وزارة الخارجية، الرقم ١٣٢ فـي ٩ شـباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٣٠-٢٣١.

[٤٦] برقية السفارة البريطانية في طهران الى وزارة الخارجية، الرقم ١٢٥ فـي ٩ شـباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

"ان ايران لا تستطيع في أي ظرف من الظروف ان تتحمل ان يبني ناصر موقعاً مهيمناً في العراق" ولمح الى امكانية اقامة جبهة مشتركة تضم الاردن والعراق وسورية والسعودية لمعارضة ما سماه "تهديد ناصر للجميع".

قررت ايران الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة فقد استقبل وزير الخارجية يوم ١٢ / شباط / ١٩٦٣ القائم باعمال السفارة الايرانية في بغداد وتسلم الاعتراف الرسمي للحكومة الايرانية وجاء في نص الاعتراف: "بناء على الاوامر التي تلقتها السفارة من وزارة الخارجية الشاهنشاهية يسر السفارة الايرانية في بغداد أن تبدي . . إنه نظراً لروابط الصداقة والدين وحسن الجوار ونظراً إلى ثقة الدولة الشاهنشاهية التامة بالبيانات وتصريحات الجهاز المسؤول في دولة العراق الجديدة والتي تعلن بموجبها تمسكها والتزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالعهود والمواثيق الدولية وكذلك ابداء حرصها على انماء الروابط الحسنة مع الدول الإسلامية والصديقة على أساس الصداقة المتبادلة والمصالح المشتركة فإن الحكومة الشاهنشاهية تعترف رسمياً بالحكومة الجديدة التي أخذت بيدها مقاليد الحكم في جمهورية العراق بتاريخ اليوم الثامن من شباط ١٩٦٣ وسوف تبذل جهدها لتقوية اواصر الصداقة معها" . . وفي طهران عقد غلام عباس آرام وزير خارجية ايران مؤتمراً صحفياً يوم ١١ / شباط ١٩٦٣ اعلن فيه اعتراف ايران بالحكومة الثورية في العراق . . وقال ان حكومته اتخذت هذا القرار رغبة منها في تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة والإسلامية .

٢- الجمهورية التركية . . سيطرت الاحداث في العراق على العناوين الرئيسة في الصحف التركية لعدة ايام، وارجعت سقوط عبدالكريم قاسم بشكل عام "الى تصرفاته هو والسياسات التي قادت الى القلق والمرارة داخل العراق وعزلته عن جيرانه العرب".واشارت هذه الصحف الى العواطف الموالية لعبدالناصر لعدد من القادة الجدد، ودعت الحكومة الى اقامة علاقات طيبة مع العراق[٤٧]. وابلغ فريدون جمال اركين، وزير الخارجية التركية، السفير البريطاني في أنقرة في ١١ شباط بانه ينوي الاعتراف بالنظام العراقي الجديد بعد موافقة رئيس

---

[٤٧] كتاب السفارة البريطانية في أنقرة، الرقم ١٠ في ١٥ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

الوزراء، وقال ايضا "ان الحكومة التركية كانت قلقة حول نقطة واحدة، وهي حالة الناس من الاصل التركي الذين يعيشون في شمال العراق، فانهم عانوا كثيرا حين جاء قاسم الى الحكم في ١٩٥٨ والحكومة التركية كانت قلقة بانهم يجب ان يعاملوا بشكل لائق من قبل النظام الجديد" واشار الى انه اعطى التعليمات للسفير التركي في بغداد للفت انظار وزير الخارجية العراقي لقلق الحكومة التركية حول هذه القضية، ولكنها لن تكون شرطاً للاعتراف[٤٨].

قررت تركيا في ١١ شباط الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، وابلغ جمال اركين، وزير الخارجية المجلس الوطني الكبير هذا الاعتراف، وفي اليوم نفسه استقبل طالب شبيب، وزير الخارجية، السفير التركي في بغداد وتسلم منه رسمياً مذكرة الاعتراف التركي.

٣- يوغسلافيا . تلقت وزارة الخارجية العراقية بعد ظهر يوم ١١ / شباط / ١٩٦٣ اشعاراً باعتراف الجمهورية الشعبية اليوغسلافية الاتحادية بحكومة الثورة العراقية . . واعربت الحكومة اليوغسلافية عن إنها على اتم الاستعداد لتطوير وتعميق التعاون مع العراق وشعبه وقالت ان الحكومة العراقية ستلقى التفاهم المخلص والتأييد الكامل من شعب وحكومة يوغسلافيا في جهودها لخلق مستقبل افضل للعراق وفي توطيد اركان السلام والتعايش السلمي في العالم ..

٤- الاتحاد السوفيتي . . اجتمع وزير الخارجية طالب الشبيب مساء يوم ١١ / شباط/ ١٩٦٣ بالسفير السوفيتي في بغداد وتسلم منه اعتراف حكومته بالجمهورية العراقية مع تمنيات الشعب السوفيتي للشعب العراقي بالتقدم والازدهار .

٥- الولايات المتحدة الاميركية . . منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والعلاقات الامريكية –العراقية ليست على مايرام، وكثيرا ما أتهمت الحكومة العراقية الولايات المتحدة بالسعي للتآمر ضدها. وكان عبدالكريم قاسم قد شن هجوماً عنيفا على سفارتين غربيتين في العراق في خطابه في مؤتمر المهندسين في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٣ اشار فيه الى اسهامهما في طبع "منشورات مسمومة"، وهاجم الولايات

برقية السفارة البريطانية في انقرة، لرقم ١٥٣ في ١١ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

المتحدة التي تنفق الملايين من الدولارات على "بلد عربي متحرر"، وقد وصف روي ملبورن، القائم بالاعمال الامريكي في بغداد هذا الموقف بقوله :" ان قاسم بالنسبة اليهم قد خرج عن طوقه في التهجم على الولايات المتحدة" خاصة وان صحيفة الثورة البغدادية، قد أخذت تنشر العناوين المثيرة، ومنها ما نشرته في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٣ القائد يحذر واشنطن"[٤٩].

وقومت السفارة الامريكية الوضع في العراق في كانون الثاني ١٩٦٣ بالقول: "السفارة تعتبر ان موقع قاسم اصبح اضعف مما كان عليه على عدة الاصعدة: الحالة الاقتصادية سيئة، معنويات الجيش تتدهور، قاسم اصبح أقل وأقل شعبية" وعن الحملة الاعلامية ضد الولايات المتحدة اقترحت السفارة القيام بحملة اعلامية مضادة من خلال اذاعة صوت امريكا وبطرق اخرى مشابهة. وان تكون موجهة ضد قاسم شخصياً، الا ان هذا المقترح لم يلق التأييد من السلطات العليا[٥٠]. في اجتماع اللجنة السياسية حول الشرق الاوسط لحلف شمال الاطلسي المنعقد في ٥ شباط ١٩٦٣ قال ممثل الولايات المتحدة "ان التقييم الامريكي ان قاسم اضعف في كل النواحي منذ الثورة.. وان مشاكله تبدو سياسية بشكل رئيسي. ضباط الجيش خاب املهم به.. الثورة الكردية اضعفت النظام بشكل جدي.. وبصراحة تامة، أي نظام غير شيوعي يمكن تصوره سوف يكون افضل من النظام الحالي، وفي مصلحة الولايات المتحدة"[٥١].

واوضح روي ملبورن، القائم باعمال سفارة الولايات المتحدة في بغداد، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٣ بانه قدم طلبا منذ عدة اسابيع لمقابلة قاسم، لكنه لم يتسلم أي جواب لحد الان، وان حكومته تريد منه ان يقول لقاسم بانهم لم يفهموا موقفه الاخير، وان حكومة الولايات المتحدة لم تتدخل بأي حال في الشؤون العراقية، وتريد علاقات حسنة وطبيعية مع الحكومة العراقية. واشار ملبورن الى ان الوقت قد حان

---

[٤٩] السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية، خاص ٦٣/٩/١٠١٣ في ١٩٦٣/١/٢٨، د. حامد البياتي، المصدر السابق، ص ص ٢٨٤-٢٨٦.

[٥٠] جوية ١٠٢٤٤ في ١٩٦٣/١/٢٩، د. حامد البياتي، المصدر السابق، ص ص ٨٥-٨٧.

[٥١] بعثة المملكة المتحدة –الناتو، رقم ٦٣/٨/٢٠٥٠٨ الى القسم الشرقي وزارة الخارجية، لندن، المصدر نفسه، ص ص ٢٦٧-٢٦٨.

للبدء في بناء رصيد مع معارضي قاسم، لكي يظهر لاعداء قاسم ان الولايات المتحدة لم تكن غير مبالية لطبيعة النظام.. وخلص الى القول "فلأول مرة ومنذ مجيئي هنا عندي شعور بان النهاية ربما من المحتمل ان تأتي في المستقبل المنظور"[٥٢].

وفي صباح يوم ٨ شباط اجتمع السير دي اورمسبي، السفير البريطاني في واشنطن مع سترونغ، مدير قسم شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الامريكية لتدارس احداث العراق، وابلغ سترونغ السفير البريطاني بانه بصدد صياغة رسالة الى السفير الامريكي.. من المحتمل ان تحتوي على النقاط التالية:

أ- ان حكومة الولايات المتحدة ترغب في علاقات ودية مع الحركة الثورية.

ب - انهم ينوون الاستمرار في تجنب التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

جـ- انهم يعترفون بطبيعة الحركة المعادية للشيوعية.

د- ايضاح شروط الولايات المتحدة للاعتراف، وهي ان الحكومة الثورية يجب ان تحترم الالتزامات الدولية للحكومات السابقة، وان تملك درجة مقبولة من السيطرة على البلاد، وتأييد غالبية الناس لها.

هـ- الحصول على تأكيد بحماية مصالح ومواطني الولايات المتحدة في العراق.

واشار سترونغ بان الثورة "بان الثورة لو أنتجت نظاما ذا طبيعة بعثية فان سياساته سوف تكون مقبولة على الارجح من قبل الولايات المتحدة.."واوضح ايضا ان اعتراف الولايات المتحدة بنظام جديد في العالم العربي يأتي دائما بعد اعتراف الدول العربية، وان دولته تفضل الاستمرار في اتباع هذه الممارسة، "لكي لا يعطوا الانطباع انهم كانوا وراء الثورة، وان قادتها كانوا تابعين للولايات المتحدة"[٥٣]. وقد جاء اعتراف الولايات المتحدة، بعد اعتراف الدول العربية وبريطانيا، واعلن هذا الاعتراف في واشنطن في ١١ شباط، وتبع ذلك تعزيز العلاقات الامريكية-العراقية،

---

[٥٢] السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية، خاص، ١٩٦٣/٩/١٠١٣ في ١٩٦٣/١/٢٨، المصدر نفسه، ص ص ٢٨٤-٢٨٧.

[٥٣] برقية السفارة البريطانية في اشنطن الى وزارة الخارجية، الرقم ٤٤٣ في ٨ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٥-٥٣.

وكان سترونغ يرى ان المصالح الغربية "تكمن في المحافظة على النظـام العراقـي الجديد، الذي كان ربما افضل ما يمكن ان نأمل ان نملك فـي العـراق فـي الوقـت الحاضر . وابلغ السفير البريطاني في واشنطن بان وزارة الخارجية الامريكية تحضر تعليمات الى سفارتيها في أنقرة وطهران للطلب من حكومتي البلدين بعدم التدخل في الشؤون العراقية في الوقت الحاضر، وعدم تشجيع الكرد فيها على اثارة المشاكل في العراق، لانهم اذا فعلوا ذلك "سوف يكونون يلعبون بايدي السوفييت"[٥٤].

المملكة المتحدة... لم تكن العلاقات العراقية- البريطانية بعـد ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ افضل حالا من العلاقات مع الولايات المتحدة، وقد اسهمت عوامل عدة فـي تدهور هذه العلاقات، منها انهاء الاتفاقيات الدفاعية، وخروج العـراق مـن منطقـة الاسترليني، ومن ميثاق بغداد. وزادت مطالبة العراق بالكويت وصدور القانون رقـم (٨٠) لسنة ١٩٦١ في تردي العلاقات الى درجة كبيرة. واصبحت بريطانيـا تسـعى للاطاحة بعبدالكريم قاسم، وتبحث عن القوى السياسية المعارضة له، وكانت تقـارير السفارة البريطانية في بغداد تشير دائما الى محاولات التآمر، ففي تقريـر للسـفارة مؤرخ في ١٠ تشرين الاول ١٩٦٢ جاء القول:"استمر التآمر ويبدو انه كسب قليلا في نضوج فكرته. نحن نؤمن ان المؤامرات تستمر فـي الاهتمـام بشـكل رئيسـي بالتخلص من قاسم.. ربما هناك الان بعض الاتصالات بين المجموعات المختلفـة.." واشار التقرير الى "الاتجاه الاكثر احتمالا ربما سيأتي التـيير ٥٨ هو الجيش.. وقيـل ان ٩٠% من كل الضباط والرجال معادون الان لقاسم.. ولكن سياسة قاسم في النقل المستمر للضباط وفي دفع الضباط من الاحزاب المختلفة لمراقبة بعضهم البعض فعالة جداً في منع أي عمل.."[٥٥] و كان عنده نظام امني كفوء ولم يعرف احـد مـن كـان صديقه ومن كان عدوه..وكان ذكيا في اسغلال مجموعة سياسية ضد اخـرى، وفـي

---

[٥٤] برقية السفارة البريطانية في واشنطن الى وزارة الخارجية، الرقم ٥٣٠ في ١٥ شـباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٥٨-٢٥٩.

[٥٥] تقرير السفارة البريطانية في بغداد، الرقم ١٠١٩/٩/٦٢ جـي فـي ١٩٦٢/١١/١٠، المصـدر نفسه، ص ص ٨٠ -٨٢.

تغيير قادة الالوية والكتائب او الافواج في دفعات منتظمة.. لكي لا يكون هؤلاء الضباط واثقين من مشاعر امرائهم و ولا يشنون انقلابا عليه"[56].

وفي متابعة التحركت للاطاحة بعبدالكريم قاسم اوضح تقرير للسفارة البريطانية في بغداد مؤرخ في ٣١ كانون الاول ١٩٦٢ بان هناك اشاعات عن المؤامرات، ومنها "تتعلق بما يسمى مجموعة شابة.. ويقال انهم ذوو عواطف محافظة معتدلة، وانهم ميالون جدا تجاه الغرب." واضاف التقرير القول :"المجموعة الشابة التي سمعنا عنها قد اوضحت من خلال مصدرنا انهم لا يقصدون اخبارنا مسبقا عن أي انقلاب، وكذلك لن يطلبوا منا مساعدة مقدماً رغم انهم سيأملون اقصى مساعدة اذا كانوا ناجحين، انهم كذلك لا يخبرون الامريكان أي شيء حول الانقلاب.. ولا يحبون تأييد الولايات المتحدة الحالي لناصر.."[57].

واعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريرا عن ان "الحالة الداخلية في العراق" مؤرخ في ٧ شباط ١٩٦٣ اشارت فيه الى "الحالة الداخلية في العراق تدهورت بشكل ملحوظ في الاسابيع القليلة الماضية، وموقع قاسم الان اكثر اهتزازامن أي وقت في عام ١٩٦٢، وربما كأضعف ماكان في عام ١٩٥٩.." وارجع التقرير ذلك الى الامور التالية:

١- الانتفاضة الكردية في الشمال، وفشل الجيش في السيطرة عليها، وتهديدها للمناطق المجاورة لحقول نفط كركوك، والذي يجعل عمليات شركة نفط العراق صعبة ويمكن ان تسبب انخفاضا في انتاج النفط.
٢- اضراب الطلاب الذي بدأ منذ اعياد الميلاد وشمل غالبية طلاب المدارس العليا والجامعات والمحافظات، وتعاطف عدد من الاساتذة والمهنيين معهم نتيجة

---

[56] مذكرة الى وكيل وزير الدولة/ وزارة الدفاع (المخابرات العسكرية ٤) لندن في ١٩٦٢/٢/٢٥ وفيها دراسة لاوضاع الجيش قبل ٨ شباط، ومنها اجتماع قاسم في كانون الاول ١٩٦٢ مع قادة الفرق الخمس، واتهام الافواج المدرعة بالتآمر ضده. وكذلك اصداره في كانون الثاني قائمتين للاحالة على التقاعد وصل مجموعهما الى ١١١ ضابطا بضمنهم (٢)، برتبة لواء، و ٣٢ برتبة زعيم (عميد) و ٢٥ عقيداً و ١٢ مقدماً.

[57] تقرير السفارة البريطانية في بغداد الى وزارة الخارجية، الرقم ٦٢/١٠١٩/١٢ جي في ١٩٦٢/١٢/٣١، المصدر نفسه، ص ص ٨٢-٨٥.

الاساليب القاسية التي اتخذت ضد المضربين واعتقال حوالي ٩٠٠ طالب، بضمنهم عدد من الطالبات، وهو الامر الذي "اثار اشمئزازا جدياً وواسع الانتشار.

٣- الجيش واستمراره في التآمر ضد قاسم، ومعظم المجموعات "ذات تعاطف قومي او بعثي" وقد عرف قاسم بكل مؤامرة في الوقت المناسب، فقام بالنقل المستمر للضباط وتوسيع اجراءاته الامنية. يضاف الى ذلك هبوط المعنويات في الجيش بشكل عام، بسبب الشك المتبادل بين الضباط، وبسبب الفشل في قتال الاكراد.

٤- الازمة المالية بسبب تكاليف الحرب في الشمال، والصرف المفرط على المعدات العسكرية السوفيتية، وهو الامر الذي عطل مشاريع التطوير، وزاد من عدد العاطلين، والهجرة الى بغداد، وبخاصة من قبل الذين قصفت بيوتهم من قبل القوة الجوية في الشمال، جاء ذلك في الوقت الذي قللت فيه شركات النفط من الانتاج نتيجة صدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١.

وخلص التقرير الى القول :"ان مؤامرة ناجحة يمكن ان تحدث في أي وقت.. ان الوضع الحالي يبدو بالضرورة يشجع المتآمرين بشكل خاص.. ان النظام البديل الاكثر احتمالا سوف يكون عسكريا ذا تعاطف قومي واسع.. ان استبدال السلطة ربما لن يكون هادئا، وحتى عدة ايام او عدة ساعات من الاضطرابات سوف تكون خطرا على المواطنين البريطانيين وعلى بناية وموظفي السفارة، وربما يثير تدخلا من قبل واحدا او اكثر من جيران العراق.."[٥٨].

تابعت السفارة البريطانية تطور الاحداث في العراق منذ اذاعة البيان الاول للثورة في صباح يوم ٨ شباط فارسلت البرقية رقم (٨٢) في الساعة العاشرة والثلث صباحا بتوقيت بغداد وفيها ان طائرتين او اكثر هاجمت تواً وزارة الدفاع، ويظهر ان الثوار يملكون السيطرة على محطة الاذاعة. ونقلت البيانات التي كان يذيعها راديو بغداد والمشاهدات وما يصل الى السفارة من اخبار. وقد استدعى طالب شبيب، وزير الخارجية السفير البريطاني في بغداد السير روجر ألين لمقابلته في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٠ شباط، وفي الوقت المحدد قابل السفير وزير الخارجية

---

[٥٨] تقرير داخلي لوزارة الخارجية البريطانية، جي دي ٧ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٦٤-٢٦٥.

العراقي، وبعد المقابلة بعث السفير الى وزارته ببرقيتين حول المقابلة، اشار فيهما الى ان "وزير الخارجية رجل شاب في حوالي الثلاثين ويتكلم انكليزية رائعة، حصل على شهادة الهندسة من جامعة لندن، واخبرني انه كان متزوجا من زوجة انكليزية. وكان مضطربا ولكنه كان ودياً..".

اوضح وزير الخارجية للسفير البريطاني رغبة العراق باقامة احسن العلاقات الممكنة مع بريطانيا، ورغبته في ارسال سفير عراقي الى لندن بأسرع وقت ممكن، وهو يأمل اعترافا بريطانيا مبكرا -بعد ان اعترفت جميع الدول العربية تقريبا بالحكومة العراقية الجديدة، وهو لا يشك بذلك لكنه يرى بان هذا الاعتراف كلما كان مبكرا كان أفضل، وفي رده على استفسارات السفير البريطاني اوضح الوزير ان سياسة الحكومة الجديدة والتزاماتها الدولية قد اوضحت في البيان الاول للثورة، وان المجلس الوطني لقيادة الثورة تكون من مجموعة من الضباط والمدنيين، وليس مجلسا عسكرياً، وستنتهي مهمته باسرع ما يمكن بعد اقامة مؤسسات تشريعية منتخبة. واشار الوزير الى ان الوضع في البلد كله هادئ الان، وان القتال في الشمال قد توقف، وان الحكومة سوف تصدر منهاجها قريبا، وهي مهتمة بشكل خاص بالشؤون الداخلية، اصلاح الري، التصنيع، البطالة العالية، ارتفاع تكاليف المعيشة.الخ[٥٩].

وبعث السفير البريطاني في ١١شباط ببرقية مفصلة الى وزارة الخارجية البريطانية اوضح فيها بان "من السابق لاوانه اعطاء تقرير دقيق عن سياسات الحكومة العراقية الجديدة او تطورات المستقبل هنا". وقدم السفير تقويما اولياً عن انطباعاته تضمن الامور التالية:-

أ- الحكومة الجديدة تعتبر نفسها ملتزمة بتطبيق ما يعتبر الاهداف الحقيقية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

ب- تستند الحكومة الجديدة على المجلس الوطني لقيادة الثورة، "والذي لا نعلم لحد الان تركيبته" وهو يضم العسكريين والمدنيين، ويعد الجهاز الذي يصنع السياسة.

---

[٥٩] تقرير داخلي لوزارة الخارجية البريطانية، جي دي ٧ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ٢٦٤-٢٦٥.

جـ- ان التوجه الحالي هو لاجراء انتخابات لبرلمان سيخلف المجلس الوطني لقيادة الثورة، دون تحديد موعد واسس هذه الانتخابات.
د- ان سياسة الحكومة الجديدة هي عدم الانحياز بين الشرق والغرب والتزام مبادئ باندونغ.
هـ- عدد من الاشخاص الاكثر نفوذا هو ضد الشيوعية بشدة.
و- ن الحكومة معنية بشكل خاص بالشؤون الداخلية، وبخاصة الاقتصادية، وترغب بمعالجة مشاكل الاسكان، البطالة، كلفة المعيشة، اصلاح الري والتصنيع.
ز- تحاول الحكومة ان تصل الى اتفاق سياسي مع الاكراد.

وحول المصالح البريطانية الرئيسية قال السفير :"اتوقع مقدارا معينا من المشاكل حول الكويت. انا اشك ان النظام الجديد قد تنازل.. وزير الخارجية اكد لي ان الحكومة عازمة على حل سلمي، ولكنه لمح الى ان هناك مشكلة لابد ان تحل.. اما بالنسبة للنفط فاني آمل بان بعض التقدم يمكن ان ينجز الان، واعتقد ان من المهم بان شركات النفط يجب ان يقرروا بشكل فوري ماذا هم مستعدون ان يفعلوا"...[٦٠]

وفي ضوء هذه المعلومات، وفي مساء اليوم نفسه، ١١ شباط اتصل السفير البريطاني في بغداد بوزير خارجية العراق، واخبره باعتراف الحكومة البريطانية بحكومة الثورة، واعلن هذا الاعتراف ايضا في مجلس العموم واللوردات البريطانيين.

٥- دول أخرى . . اعترفت كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية غينيا وايطاليا وكوريا الجنوبية والصين الشعبية والهند وافغانستان والسويد وجيكوسلوفاكيا واليونان وهولندا وفرنسا وبولونيا ولوكسمبرغ وابلغت سفارات هذه الدول في بغداد اعترافها رسمياً بالحكومة العراقية الجديدة معربة عن أملها في تقوية اواصر الصداقة والتعاون بينها وبين العراق لما فيه خدمة المصالح المشتركة والسلام العالمي . .

---

[٦٠] برقية السفارة البريطانية في بغداد، الرقم ١٣٨ في ١١ شباط ١٩٦٣، المصدر نفسه، ص ص ١٣٨-١٤١.

مشاركة العراق في عيد الوحدة وتطور العلاقات مع مصر

عند قيام ثورة (١٤ رمضان) في الثامن من شباط ١٩٦٣ استقبلتها الاوساط الرسمية والشعبية العربية في مصر وسوريا " بفرح وسرور " وكررت اذاعة القاهرة اذاعة البيان الأول للثورة مرات عدة بعد اذاعته من اذاعة بغداد بساعات قليلة[٦١] . وسارع جمال عبد الناصر لتأييد الثورة بعد (١٥) دقيقة من اعلانها وابرق واصفاً يوم الثورة بانه يوم عظيم عمل على تصحيح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقدم خدمة جليلة للعراق وللعروبة[٦٢]. وبعث عبد السلام عارف رئيس الجمهورية جواباً نقل فيه شكر المجلس الوطني لقيادة الثورة وقوف عبد الناصر إلى جانب العراق لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وتنفيذاً للاهداف التي اعلنتها الثورة وانسجاماً مع البرقيات المتبادلة بين قادة العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر) والتصريحات التي صدرت، اتخذ مجلس الوزراء قراراً في ١٦ / شباط / ١٩٦٣ بتنظيم احتفالات واسعة بمناسبة ذكرى عيد الوحدة بين مصر وسوريا ، واوعز بوضع برنامج احتفالي واسع ينفذ يوم ٢٢ / شباط / ١٩٦٣ تساهم فيه المنظمات الجماهيرية واجهزة الاعلام وبالشكل الذي يليق بهذه المناسبة القومية .

وشكّل مجلس الوزراء وفداً برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية يوم ١٩ / شباط / ١٩٦٣ لحضور الاحتفالات التي اقيمت في القاهرة.. وضم الوفد وزراء الدفاع والخارجية والدولة إضافة إلى وفد شعبي مثّل المنظمات والشخصيات الوطنية العربية والكردية[٦٣].

وعند مغادرة الوفد يوم ٢٠ / شباط / ١٩٦٣ وصف علي صالح السعدي هذه المناسبة بانها تلهب المشاعر باعتبار إنها أول حدث تاريخي بالنسبة للعرب وقال :

---

[٦١] امين هويدي، كنت سفيرا في العراق، القاهرة- دار المستقبل العربي- ١٩٨٣، ص١٦.

[٦٢] عادل عبعوب، الميثاق العربي، بيروت- دار لمسيرة-١٩٧٩، ص١٤.

[٦٣]. مجموعة مقررات مجلس الوزراء ، قرارات شهر شباط ، المجلد العاشر . وضم الوفد الشعبي رجالا لا يمثلون الخارطة السياسية العراقية، من سياسيين واكاديميين ومهنيين ونقابيين مشهورين، ومن السياسيين محمد صديق شنشل وجلال الطالباني وخيرالدين حسيب واديب الجادر وفؤاد عارف، وبعض ممثلي المنظمات الشعبية من بعثيين وغير بعثيين.

ولو ان ظاهر التجربة يبدو فاشلاً لكنها في حقيقتها تجربة أغنت العرب وجعلت العاملين في الحقل القومي يتجاوزون الحلول العاطفية ويعالجون قضاياهم بروح موضوعية علمية. واشار إلى أن هذه المناسبة يجب أن تبقى ماثلة امامنا باعثة ايانا للسير في طريق الوحدة العربية . وفي نفس اليوم قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تعيين عبد الرحمن البزاز سفيراً للعراق لدى الجمهورية العربية المتحدة [٦٤] .

وأقيم احتفال جماهيري كبير في القاهرة مساء يوم ٢١ / شباط / ١٩٦٣ حضره رئيس واعضاء الوفد والرئيس جمال عبد الناصر والقيادة المصرية . . والقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً اكد فيه وقوف الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب العراق ، وقال : لقد آلينا على انفسنا أن نتكاتف حتى نحقق اهدافنا في الوحدة العربية لتكون أمة عربية واحدة .

وارتجل علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية رئيس الوفد العراقي كلمة في الاحتفال الجماهيري قال فيها[٦٥]:

باسم شعب العراق وباسم الثورة العراقية وباسم الأمة العربية أحييكم يا سيادة الرئيس ويا أيها الاخوة الكرام . في مثل هذا اليوم منذ خمس سنوات اعلن الشعب العربي في الوطن العربي كله ارادته باقامة جمهوريته العربية المتحدة واعتبرها الجمهورية الأم التي ستأوي إليها كل الاقطار العربية لتنشئ دولة العرب الموحدة .

لقد اهتز الشعب العربي هزة واحدة حين تجسدت لأول مرة بعد قرون احلامه في الوحدة وكانت صورة مجيدة من هذه الاستجابة ثورة الرابع عشر من تموز ولكن القوى المعادية للأمة العربية والقوى الاستعمارية والقوى الرجعية والقوى الشعوبية زلزلت زلزالاً عنيفاً لأن مصائرها ارتسمت أمام اعينها . فدولة العرب الواحدة إذا كانت تحقيق الوجود الكامل بالنسبة للشعب العربي وإذا كانت ادخال قوى كبرى في تيار التاريخ تيار الحضارة والإنسانية فهي بالمقابل مقبرة كبرى للمصالح الاستعمارية

---

[٦٤] الوقائع العراقية ، ٧٧٣ ، ٢٤ شباط ١٩٦٣ .

[٦٥] يصف طالب شبيب كلمة السعدي بانها خطاب حزبي عقائدي فارغ من المحبة والمجاملة، كتبه عبدالكريم زهور (عضو قيادة قومية سوري) بلغة جافة ليست سياسية.. وكانت رغبتنا بالظهور بمظهر الحزب الواحد وراء تكليف عبدالكريم زهور بكتابة خطاب الوفد العراقي. د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ٢٠٩.

ولاسرائيل ولمطامع الرجعية والشعوبية ولذلك تألبت هذه القوى العدوة للأمة العربية جميعها لتسد الطرق أمام تيار الوحدة ولتنقض بعد ذلك على الدولة الأم . .

أيها الاخوة ، إن طريق الثورة مغروسة بالتجارب المـرة ، ولا يعـرف هـذه الحقيقة إلا الثوريون وحدهم لأنهم وحدهم الذين يعانون مشكلة الثورة مـن اعمـاق أنفسهم ، أما غيرهم فلا يرى إلا النتائج الساطعة للثورات وانتصـاراتها. وإذا كـان طريق الثورة شاقاً ومتشعباً ومعقداً بالنسبة لكل الشعوب فطريـق الثـورة العربيـة تختص وحدها بمشاق وتعقيدات خاصة لأنه لا توجد على وجه الأرض أمـة كثـرت مشاكلها وتعقدت مثل مشاكل امتنا العربية فغير غريب إذن أن تعتور معارك العـرب التي هي اجزاء من ثورتها الكلية الاخطاء والنقائص وبالتالي النكسـات بـل يكـون غريباً أن تكون معارك الشعب العربي مبرأة مـن الاخطـاء والنقـائص والعثـرات والنكسات. ولكن العدو اليقظ ينفذ من هذه الثغرات وقد نفذ بالفعـل إلـى ثـورة ١٤ تموز، نفذ إليها من غرور الزعامة ومجافاة الجماهير الشعبية ، ونفـذ إليهـا مـن سذاجة الثوريين هذه السذاجة الفتاكة بالنسبة إليهم وبالنسبة إلى الحركـة الثوريـة وانتكست ثورة ١٤ تموز انتكاساتها المأساوية وابعدت بغداد عن دمشق والقاهرة بعد أن اوشكت على الالتحام بهما.

ولكن القوى المعادية للثورة العربية لم تكتف بهذا النصر لأنه نصر جزئي فمـا دامت الدولة الأم للوحدة باقية فخطر دولة الوحدة الكبرى ماثل وقريـب وهنـا أيهـا الاخوة أيضاً نفذت القوى المعادية من ثغرات الخطأ والنقص وفقد الثقة فضربت بكـل قوتها ففصمت الرباط ما بين القاهرة ودمشق وحققت الكارثة. فقد صـممت الخطـة لتكون كارثة الانفصال تجربة مميتة لقضية الوحدة تنزع إلى الابد فكرة الوحدة مـن عقول العرب وتوقف إلى الابد التحرك الشعبي نحوها ولكنها لـم تسـتطع أن تكـون التجربة المميتة فكانت بالتالي التجربة التي غرست اعمق فـاعمق فكـرة الوحـدة ، وحركت اكثر عمقاً التحرك الشعبي نحوها. وهنا يجب أن يطرح هذا السؤال : لماذا لم تحقق كارثة الانفصال اهدافها ، الأهداف التي صممت لتحقيقها ؟ هناك امـران همـا اللذان قلبا تجربة الانفصال من تجربة مميتة إلى تجربة مقوية باعثة للحيـاة . أمـا الأمر الأول فهو جماهير شعبنا ، هذه الجماهير التي حينما امسكت بالوحدة شـعرت إنها لأول مرة تمسك بالوجود الحقيقي ، بوجودها الحي . لذلك حـين سـلبت منهـا الوحدة لم تجد إنها اصيبت بخسارة هينة وعابرة بل اصيبت بنكبة ، بخطـر مـاحق

لحياتها. ليست بالطبع محراباً مقدساً يصلي فيه الشعب العربي بخشوع ولكنها بالنسبة له وعد بالحرية والقوة والاشتراكية بالحياة الحقيقية .

إن شعور الشعب العربي بهذه الخسارة جنده ودفعه بعنف إلى الثورة لا على الانفصاليين وحدهم بل على أسباب الانفصال ، على الاخطاء والنقائص، على الثغرات التي مر فيها الانفصاليون تدفعهم وتأخذ باصلابهم القوى المعادية للأمة العربية . هذا الموقف الشعبي الصارم موقف جماهير الشعب العربي علم الثوريين العرب مرة أخرى أن الجماهير الشعبية هي البدء والنهاية وإن الثقة بها هي طريق الامان بالنسبة للثورة وانها كما يجب أن تستوحى يجب الاعتماد عليها والثقة بمبادرتها فهي ينبوع الثورة واداتها وضمانتها .

أما الأمر الثاني فهو ان الحركة الثورية في المشرق العربي وكذلك الحركة الثورية في المغرب العربي ارتفعت فوق التواءات الطريق ، فوق التناقضات الجزئية، فوق المواقف العاطفية لتحيط بنظرة شاملة موضوعية مبرأة من الانانية والذاتية قضية الثورة العربية لتصوغ خططها وتضع قواها موضع العمل على هذا الأساس . . لقد كانت تجربة الوحدة والانفصال تجربة عميقة وفاصلة في طريق الثورة العربية ويجب أن تكون موضوع دراسة للثوريين وموضوعاً للافادة والتعلم .

أيها الاخوة ، لقد ولدت تجربة الوحدة والانفصال ازمات ولكنها كانت ازمات غريبة. فالازمة في ثورة الجزائر لم تكن غريبة عنها ولكنها انتهت بتعميق الاتجاه العربي الاشتراكي في المغرب العربي كله وأزمة الحركة الثورية في المشرق العربي، الأزمة الداخلية كانت من صلبها ولكنها عمقت الاتجاه العربي الاشتراكي في المشرق العربي كله .

وثورة اليمن هي منها أيضاً وما طرأ عليها من تطورات هو إحدى نتائجها . وإن كانت القوات العربية واليمنية تبذل دماءها في الميدان المشترك فما ذلك إلا لتؤكد معنى الوحدة . وثورة الرابع عشر من رمضان هي هجوم على الردة وسحق للشعوبية والانفصالية وتأكيد لكل المستويات ، المستوى الفكري والمستوى العملي لمعنى الوحدة .

لا لن تيأس أو تضعف أو تخيب الحركة الثورية العربية . . لقد عاشت الحركة الثورية في العراق التي هي جزء من الحركة الثورية العربية ظروفاً مريرة وجاءت ضربة الانفصال لتحكم عليها الحصار . فواجهت مهمتها الشاقة وحدها وواجهت

معركة الثورة في كل مستوياتها فكافحت التزييف الكبير لقضية القومية العربية وكونت اداة الثورة ولقد ولجت الثورة من بابها الصعب فولجتها من بابها الصحيح . لقد عرفت أن الجماهير المنظمة التي تقودها طليعة ثورية متمرسة هي اداة النضال وهي سبيل الثورة ولا اداة سواها ولا سبيل غيرها .

لقد عرفت بوضوح ملموس هذه الحقيقة فنفذتها في الواقع الحي وعندئذ نمت الحركة الثورية واتسمت في النضال اليومي الدائر الشاق وعندئذ امكن للجيش والشعب أن يمتزجا امتزاجاً كاملاً في تيار ثوري واحد انقض على القلعة الاستبدادية الشعوبية في بغداد فاحالها حطاماً .

إن الثورة التي انفجرت في الرابع عشر من رمضان المبارك لم تكن رد فعل ولا حركة عفوية بل كانت ثورة قد خطط لها ونفذت مرحلة بعد مرحلة متحملة التضحيات إلى أن بلغت آخر اطوارها، طور الاجهاز على اعداء الثورة اعداء القومية العربية : الطاغية والشيوعيين العملاء . لقد ثقفتها تجاربها الخاصة السابقة وعلمتها تجارب الحركة الثورية في الوطن العربي كله وفي المشرق العربي خاصة . فهي ليست ثورة العراق بل هي ثورة العرب في حلقة من حلقاتها . وهي تعلم إنها لن تكون نفسها بل لن تكون ثورة على الاطلاق إذا هي انحصرت في العراق وإذا هي لم تعتبر نفسها حلقة من حلقات الثورة العربية الشاملة .

السيد الرئيس ، أيها الاخوة ، لقد خطط الاستعمار منذ الحرب العالمية الأولى وتعلمت الدرس منه الشعوبية أن يقيما في المشرق العربي قطبين متباعدين متناثرين احدهما في القاهرة والآخر في بغداد . كان ذلك في زمن الملكيات وما كاد أن يزول في زمن الجمهوريات حتى ظهر من جديد. وكانت التيارات في المشرق العربي تقسم وتحرك في اتجاه هذا القطب وباتجاه ذاك ليتم التوازن وليعزز التباعد ولتفصل الوحدة. ولمواجهة هذه الخطة الخبيثة طرحت الحركة الثورية في المشرق العربي الوحدة شعاراً أول وهي لا تعني إنه شعار أول زمني وبالتحقيق بل تعني إنه شعار أول من حيث القيمة والخطورة . وهي تعلم إنه لا وحدة بدون تحرر. إنه لن تكون الرجعية طريقاً للوحدة ، كما لن تكون الحرية بدون احرار ولا الاشتراكية بدون اشتراكيين .

ونستطيع أن نتجه من هنا ، من القاهرة كما اتجهنا من هناك من بغداد لنقول للعرب اجمعين إن قيمة ثورة ١٤ رمضان ليست في إنها حررت قطراً عربياً من حكم

لا قومي انعزالي خائن. بل قيمتها أيضاً وخاصة في إنها تهدف أول ما تهدف إلى تدمير تلك الخطة الاستعمارية اللئيمة، إلى تحطيم ذلك التباعد والتوازن اللذين اقامهما الاستعمار وكان يحافظ عليهما بعناية بين القاهرة وبغداد

فهذه الثورة تفتح الباب على آخره للقاء صريح بين القاهرة وبغداد وطبعاً لقاء بينهما وبين كل الاقطار العربية المتحررة وبينها وبين الشعب العربي في الوطن العربي كله . إن هذا اللقاء وفي عيد الوحدة الأولى له مدلول بالنسبة لجماهير شعبنا العربي التي تكافح ببطولة من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية . ولكنه خطير أيضاً بالنسبة لكل القوى الدولية الاستعمارية والقوى الداخلية الرجعية والشعوبية والتي ستعمل باستماتة بعد أن حصل هذا اللقاء بتجديد الفرقة .

إننا نعلن من هنا للشعب العربي في كل مكان اننا لن نترك لتلك القوى المعادية أية ثغرة لتنفذ منها . إن هذا اللقاء بدء للتفاعل الصريح والتضامن الاخوي إلى اقصى الحدود واقصاها هو وحدة امتنا العربية .

السيد الرئيس ، أيها الاخوة ، انني احمل إليكم والى شعبنا العظيم في الجمهورية العربية المتحدة تحيات الاخوة والتقدير من المجلس الوطني لقيادة الثورة ومن حكومة الثورة ومن جميع الثوريين ومن شعبنا المدافع العظيم في العراق والسلام عليكم[٦٦] .

وفي اليوم نفسه بدأت مباحثات رسمية بين وفدي القطرين كان رأي العراق فيها لا يخرج عن الرأي المبدئي بالايمان بضرورة الوحدة العربية ، ومع ضرورتها فإن الظروف الدقيقة التي كان يمر بها العراق بمشاكله تجعل تحقيق الوحدة امراً غير ممكن . وتوقع الوفد انقلاباً قريباً في سوريا، موضحاً أن السوريين عرضوا تكوين وحدة أو اتحاد بين دمشق وبغداد إلا أن العراق رفض العرض، وعبّر عن تأييده لوقوف القاهرة إلى جانب اليمن وابدى الوفد الاستعداد لبذل اية مساعدة تطلب منهم[٦٧] .

وابدى الرئيس جمال عبد الناصر تفهمه لظروف العراق ومشاكله . وأكد على إنه يكفي في هذه المرحلة تحقيق ((وحدة الهدف)) والتنسيق في مختلف المجالات

---

[٦٦] جريدة الاهرام ٢١ / ٢ / ١٩٦٣ .

[٦٧] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

وتشجيع الزيارات بين المسؤولين في البلدين. ولم يعترض عبد الناصر علـى اقامـة وحدة بين دمشق وبغداد إذا سمحت ظروفهما . . إلا أن اعضاء الوفد عارضوا بلهجة قاطعة مؤكدين قيام وحدة ثلاثية بين القاهرة وبغداد ودمشق إذا تطلب الأمـر ذلـك . وشكرهم عبد الناصر على استعدادهم للمساعدة في حرب اليمن . واوضح أن اشتراك العراق بقوات رمزية له فائدته السياسية الكبرى . وتوقع عبد الناصر أن محـاولات ستبذل للقضاء على أي تقارب بين بغداد والقاهرة في الوقـت الـذي سـتبذل فيـه محاولات ضخمة للتفرقة بين قادة الثـورة أنفسـهم . ونصـحهم باتبـاع سياسـة المصارحة[٦٨] . وبعد انتهاء المباحثات غادر الوفد إلى الجزائر ثم عاد إلى بغداد .

وتوضيحاً لأهداف الزيارة إلى القاهرة والجزائر ونتائجها كان لرئيس الوفد علي صالح السعدي تصريح نقلته اذاعة صوت العرب ، بعد ظهـر يـوم ٢٤ / شـباط / ١٩٦٣ قال فيه : "لقد توصلنا إلى وضع الأسس لاقامة تعاون ايجـابي فعـال بـين الجمهوريتين الشقيقتين باتجاه يوصل في النهاية إلى تحقيق وحدة الأمة العربية" .

أما طالب حسين الشبيب وزير الخارجية فقد اعلن لوكالة انباء الشرق الاوسط المصرية في اليوم نفسه " إن القاهرة وبغداد والجزائـر وصـنعاء ستشـهد قريبـاً اتصالات تستهدف بحث القضايا العربية وتنسيق العمل فيما بينها" .

وأكد رئيس الوفد عند عودته في تصريح لوكالة الانباء العراقيـة " إن الوفـد توصل خلال لقاءاته في القاهرة إلى نتائج سننطلق منهـا لبنـاء مجتمعنـا العربـي ولتحرير شعبنا " .

وفي حديث لجريدة الجماهير اوضح علي صالح السعدي أن الوفد طرح الشروط العملية التي تجعل الوحدة ممكنة بعد فترة من الزمن، أي أن لا يقف شعبنا في مكانه وان نبدأ في البناء لنصل إلى وحدتنا القومية .

وترافقت اجهزة الاعلام العراقية مع انشطة الوفد وفي ظل الاجـواء القوميـة بالتعبير عن التضامن والالتحام التام بين الاقطار العربية . وفي المقابل كانت اجهـزة الاعلام المصرية تشيد بثورة ١٤ رمضان ، كما وصل عدد كبير من رجـال الاعـلام والصحافة المصرية لتغطية انباء الثورة منذ الأيام الأولى لقيامها . ونقلت تصريحات وتعليقات للرئيس جمال عبد الناصر نشرتها الصحافة المصرية منهـا " يقولـون ان

---

[٦٨] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

ثورة العراق الجديدة ناصرية ويقولون ان ثورة العراق موالية لعبد الناصر ولكن الحقيقة ان عبد الناصر هو الموالي لكل ثورة عربية "[69] .

ووسط تلك الاجواء ، قدم عبد الرحمن البزاز سفير العراق لدى القاهرة اوراق اعتماده إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٣ / اذار / ١٩٦٣ . . وحدد في كلمة القاها بالمناسبة السياسة الخارجية للعراق وطبيعة العلاقة بين القطرين والمهام الملقاة عليهما في المرحلة الدقيقة التي كانت تمر بها الأمة العربية . . وعبر الرئيس جمال عبد الناصر عن سعادته لاستقبال سفير العراق في مصر مشيراً إلى أن مصر تنظر إلى ثورة رمضان بفخر وتقدير وقال : " إن ثورَّة العراق هي قوة للشعب العربي وقواه التحررية الثورية نحو الوحدة" .

وقدم امين هويدي سفير الجمهورية العربية المتحدة في بغداد اوراق اعتماده إلى الرئيس عبد السلام عارف في ٥ / نيسان / ١٩٦٣ . . ويذكر هويدي إنه عندما حدد سياسة بلاده بانها ترتكز على جميع الفئات القومية دون أن تقتصر على حزب أو فئة ، لم تحظ هذه النقطة بقبول العراق بل إنها اثارت المتاعب التي واجهت العلاقات بين بغداد والقاهرة . . فالعراق يحكمه عملياً حزب البعث العربي الاشتراكي.. وقد ذكر السفير في الكلمة التي القاها بالمناسبة ما دار بين عبد الناصر والوفد العراقي في شباط ١٩٦٣ بالاكتفاء بـ " وحدة الهدف" دون اتخاذ أية خطوة وحدوية دستورية وهو ما كان قد اتفق عليه أثناء زيارة الوفد العراقي . . وبعد انتهاء مراسم تقديم اوراق الاعتماد خرج السفير بشعور اكيد يسيطر على نفسه بأن "عبد السلام محمد عارف لم يكن حر نفسه " وظهرت الصحف العراقية في اليوم التالي وفيها اسطر قليلة من كلمة عارف واسطر اقل من كلمة السفير وهو اجراء كما يقول السفير "غير مريح" بعد الاستقبال الفاتر الذي قوبل به في المطار يوم وصوله إلى بغداد فجر ٢ / نيسان / ١٩٦٣"[70] .

لقد أدى السفير امين هويدي دوراً فاعلاً في تنظيم العلاقة بين القطرين . واجرى خلال أشهر الثورة التسعة (٥٣) اجتماعاً معلناً في اجهزة الاعلام مع المسؤولين العراقيين على اختلاف مستوياتهم القيادية والوظيفية، فضلاً عن حضور

---

[69] شوقي عبد الناصر ، ثورة عبد الناصر ، قبرص – د . ت . ، ص ٣٩٧ .

[70] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

معظم الاحتفالات والمراسم الوطنية والقومية والاعياد التي تطلبت حضوره . وتناولت تلك الاجتماعات والمقابلات وسائل تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والفنية .

أما مجلس الوزراء العراقي فقد اتخذ عدداً غير قليل من القرارات التي حاول من خلالها دفع العلاقات الثنائية إلى أمام . ففي ١٦ / شباط / ١٩٦٣ وعند مناقشته للاتفاقيات التي عقدت مع مصر قبل الثورة والتي اشرنا لها اوعز إلى الوزارات المعنية بتطبيق الاتفاقية التجارية التي صودق عليها بتاريخ ٢٤ / تشرين الثاني / ١٩٥٨ وفقاً للانظمة والتعليمات المعمول بها .

واعلنت وزارة التجارة تنفيذاً للقرار المذكور اطلاق الحرية للتجار العراقيين لاستيراد وتصدير البضائع من والى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) واتخذت الاجراءات اللازمة لتسهيل طلبات التجار . واوعز مجلس الوزراء إلى وزير التجارة بزيارة القاهرة لبحث اتفاقية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ووسائل تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين البلدين . . وتم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري ومن ضمنه تصدير التمور والمنتجات العراقية إلى مصر واستيراد المصنوعات المصرية . وقدم وزير التجارة تقريراً لمجلس الوزراء، ناقشه في ١٧ / حزيران / ١٩٦٣، اوجز فيه نتائج زيارته إلى القاهرة واوضح إنه وجد امكانات كبيرة لزيادة صادرات العراق إلى مصر من المنتوجات العراقية كالحنطة والذرة والجلود والخيول وبذور الكتان والسمسم والدبس والنفط الخام ومشتقاته والتبوغ . . وذكر في تقريره إنه وجد امكانية لاستيراد العراق للاقمشة وبطاريات السيارات والاطارات وقضبان الحديد والاغذية المعلبة . . وأثار الوفد موضوع ارتفاع اسعار التمور العراقية في الأسواق المصرية بسبب ارتفاع الرسوم الكمركية عليها . . وأبدى الجانب المصري استعداده لإعادة النظر فيها وزيادة كميات استيراد التمور . وتناول التقرير المباحثات التي جرت بشأن تبادل المعلومات الخاصة بالاتفاقات المعقودة بين مصر وبلدان العالم الأخرى للافادة منها والعمل في هديها[٧١].

وفي ٢٥ / آب / ١٩٦٣ وافق مجلس الوزراء على طلب مصر رغبتها في افتتاح معرض دائم في بغداد للمصنوعات والمنتوجات المصرية وآخر في البصرة .

---

[٧١] د . ك . و . ملف وزارة التجارة ٦٢٨ ، و ٢٥ ، ص ٤٢ .

وجرى التنسيق في الجانب الصناعي إذ اوعز مجلس الوزراء إلى وفد فني صناعي في ١٤ / ايار / ١٩٦٣ للاطلاع على التجربة المصرية في مجال التدريب على المهن الصناعية واساليبها ومناهجها وكيفية تهيئة الايدي الصناعية وسد النقص الحاصل في معامل العراق . ووجه المجلس في ١٩ / حزيران / ١٩٦٣ الاستعانة بخبراء مصريين في المشاريع الصناعية العراقية العاملة والتي تنوي الدولة انشاءها .

واعلن السكرتير العام للجنة الطاقة الذرية العراقية أن اللجنة بدأت العمل للتنسيق وتبادل المعلومات بينها وبين مؤسسة الطاقة الذرية في مصر . وقرر مجلس الوزراء التباحث مع الجانب المصري لايجاد مقاعد دراسية لعدد من خريجي ثانوية الصناعة، في القاهرة، في هذا الاختصاص . واوعز المجلس في شهر تشرين الأول / ١٩٦٣ إلى عدد من المديرين العامين والاختصاصيين في مجال الصناعة للسفر إلى القاهرة للاطلاع على الصناعات المصرية والافادة من تجربة مصر . . وتعاقدت وزارة الصناعة مع اعداد من الخبراء المصريين للعمل في العراق ، واوضحت الوزارة في تقرير رفعته إلى المجلس حاجتها إلى هؤلاء الخبراء سيما في المسح الجيولوجي والمعدني ودراسة تصاميم معامل الصلب وصناعة وانشاء معامل الادوية والاسمدة والزجاج والنسيج والمصابيح الكهربائية وغيرها من الصناعات، فوافق المجلس على مقترحات الوزارة واوعز بالبدء فوراً في تنفيذها .

وفي مجال التخطيط والتنمية والعلاقات المالية والنفطية زار القاهرة بناء على توجيه من مجلس الوزراء في اوائل نيسان وفد برئاسة وزير التخطيط، وخلال الزيارة تم التوصل إلى برنامج لتبادل الخبرات والمعلومات والملاكات العلمية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية في العراق .

وجرى التعاون في مجال المواصلات والنقل واوعز مجلس الوزراء في ١٩ / ايار / ١٩٦٣ إلى وفد من وزارة المواصلات لزيارة مصر والتشاور مع المسؤولين في هذا القطاع، والتعاقد والتدريب لتشغيل وصيانة قاطرات الديزل والاطلاع على مراكز تدريب العاملين في السكك الحديد وامكانية نقل الخبرات من مصر إلى العراق .

وزار وفد من وزارة البلديات (وزارة الشؤون البلدية والقروية) في شهر ايار ١٩٦٣ القاهرة للتعاون في مجال الخدمات البلدية واستقدام اعداد من المهندسين بناء على توجيه مجلس الوزراء لدعم اجهزة الوزارة ، وتمت موافقة الجانبين على التعاقد لاستقدام (٤٤) مهندساً مصرياً إلى العراق .

واعلن وزير الاشغال والاسكان أن تبادلاً واسعاً في مجال خبرات العراق ومصر قد تم بين القطرين بعد زيارة قام بها الوزير على رأس وفد ضمَ عدداً من المسؤولين في وزارته إلى القاهرة بناء على ايعاز من مجلس الوزراء في ١٩ / ايـار / ١٩٦٣ لهذا الغرض .

وفي الجانب الزراعي اعلن وزير الاصلاح الزراعي خطة الـوزارة فـي بنـاء جهاز كفوء يستطيع تحقيق نهضة جذرية في الزراعة والاصلاح الزراعي تسـتهدف زيادة الانتـاج وتحسـينه. ووفقـاً لهـذه الخطـة اوعـز مجلـس الـوزراء فـي ٢٩ / نيسان / ١٩٦٣ إلى الوزير المختص لزيارة القاهرة والافادة من تجربة مصر وقوانين الاصلاح الزراعي فيها

واتخذ مجلس الوزراء في مجال التربية والتعليم قرارات استهدفت التعاون بين العراق ومصر سيما في جانب تبادل الأساتذة والمدرسين لمختلف المراحل الدراسـية والاختصاصات التي كان يحتاجها العراق ، إضافة إلى الانشطة المدرسية والرياضية . واوفد المجلس عدداً من المسؤولين في القطاع التربوي والتعليمي لهذا الغرض وتـم الاتفاق على تلبية احتياجات العراق.

وفي المجال الاجتماعي اعلن وزير العمل والشـؤون الاجتماعيـة أن مجلـس الوزراء قرر الاستعانة بمصر لسد النقص الحاصل في الملاكات التي كانت تعاني منها المؤسسات الاجتماعية والاطلاع على المؤسسات المماثلة في مصر.

وسعى مجلس الوزراء لسد النقص الحاصل في الأطباء والملاكات الصحية في مستشفيات العراق . واعلن وزير الصحة أن مجلس الوزراء أولـى اهتمامـاً لهـذا الجانب في مجلسه يوم ٢٩ / نيسان / ١٩٦٣ واوعز بالتباحث مع مصر لمعالجة هذا النقص .

وجرى تبادل الوفود الثقافية والفنية والاعلامية بين العراق ومصر وتم وضـع برنامج لهذا التعاون عرض على مجلس الوزراء الـذي شـجع العمـل بموجبـه ، واستهدف تبادل زيارات الاختصاصيين في مجـال الاذاعـة والتلفزيـون والسـينما والصحافة والاخبار

زيارة نائب رئيس الوزراء للجزائر

زار الجزائر يوم ٢٣ / شباط / ١٩٦٣ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية على رأس وفد رسمي وشعبي .. ورحّب الرئيس احمد بن بله بالوفد العراقي واوضح أن الجزائر تعمل دائماً إلى جانب العراق لتحقيق هدف الوحدة العربية المقدسة.. وقال اننا نعتقد أن زيارة الاشقاء للجزائر ستفتح صفحة جديدة للعلاقات الاخوية بين القطرين.. وقال رئيس الوفد العراقي "ان ثورتنا ليست للعراق فحسب بل لابناء العروبة". وعقد الوفدان في اليوم نفسه جلسة مباحثات تناولت العلاقات بين القطرين ووسائل تطويرها. وبعث رئيس الوفد برقية شكر إلى الرئيس الجزائري عند مغادرته الجزائر عبّر فيها عن المشاعر العميقة التي يكنّها ابناء العراق نحو الجزائر العربية وابطالها وأكد أن التجاوب الكامل في النظرة والالتقاء حول الأهداف عمق الثقة والايمان بأن الأمة العربية مقبلة على انتصارات تحقق لشعبنا العربي الآمال. ووجّه الدعوة باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة لوفد جزائري لزيارة العراق..

الصحافة الجديدة

قرر مجلس الوزراء في جلسته الأولى التي عقدها في ١١ شباط الغاء امتيازات جميع الصحف السابقة ، ودعا الراغبين في إصدار صحف جديدة إلى تقديم طلباتهم إلى المراجع المختصة[٧٢]. فتقدم العديد من الصحفيين والتنظيمات السياسية القومية بطلبات للحصول على تراخيص ، فوافقت وزارة الارشاد ، بناء على موافقة مجلس الوزراء ، على منح الامتياز لتسع عشرة صحيفة ، منها احدى عشرة صحيفة سياسية، هي الجماهير ، التي صدرت اعتباراً من يوم ١٢ شباط لتكون ناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي ، واليقظة والوعي العربي والعروبة ، التي تبدل اسمها إلى العرب ، والحرية، التي تبدل اسمها إلى الطليعة ، والأيام والاخاء القومي والوحدة والثورة والفجر الجديد والكفاح . وفي ٢١ شباط منح الامتياز لعشرين صحيفة أخرى ومجلة ، بينها (١٢) صحيفة سياسية وهي :

العروة الوثقى التي تبدل اسمها إلى الشعب ، والرسالة ، والمنار والجيل والجهاد والنهوض والوطن العربي والطليعة وفتى العراق (الموصل) والحارس

---

[٧٢] د . ك . و . قرارات مجلس الوزراء ، الجلسة الأولى ، ١١ / ٢ / ١٩٦٣ ، مجلد ١٠ .

والعربي والنداء والوحدة الكبرى والشباب والهدف ، وحصـلت المنظمـات النقابيـة والجمعيات الثقافية على امتيازات لاصدار صحف ناطقة بلسانها ومنها : وعي العمال والغد (يارت) ودنيا العرب والاديب والخليج العربي ووعي الجماهير (البصرة) .

بلغ عدد الصحف المجازة في الأشهر الأولى للثورة (٦٩) صـحيفة ، منهـا (٣٣) سياسية . وقد مثلت هذه الصحف الاتجاهات القومية العاملـة فـي السـاحة السياسية ، كحركة القوميين العرب والحزب العربي الاشـتراكي وحـزب الاسـتقلال وغيرها[٧٣] .

اصدرت حكومة الثورة القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٣ " قانون المطبوعات " وجاء في الأسباب الموجبة القول :

" لقد كانت الصحافة في العهد الملكي الرجعي الخاضع للسيطرة الاسـتعمارية ، وفي العهد الدكتاتوري الشعوبي المعادي للشعب ، مشـدودة إلـى الفئـات الحاكمـة المتعاقبة والطبقات والقوى المساندة لها ، كما كانت انعكاساً للأوضاع الفاسدة والقيم البالية التي سادت في ذينك العهدين ، ومعبرة عن مصالح الطبقـات والقـوى التـي اوجدت تلك الأوضاع وروجت تلك المفاهيم ، مع بعض الاستثناءات الجديرة بالاحترام والتي كانت تحقق بنسب متفاوتة خروجاً واضحاً عن هذه العقبات التي عرفـت بهـا الصحافة في العراق .

وهكذا لم تكن الصحافة إلا ممثلة لفئات صغيرة جداً تحكمت بالشعب وبطشت به ووقفت أمام انتفاضاته وجهوده الساعية إلى خلق مجتمع افضل .

أما الجماهير الغفيرة التي لم تجد في الصحافة العلنية الوسيلة القادرة للتعبيـر عن آرائها الحقيقية ومصالحها المشروعة بالشكل المنسجم مع اصرارها على النضال في سبيل حياة افضل ، فقد اتجهت إلى الصحافة السرية.

وعلينا أن لا ننسى أن الصحافة في بلادنا كانت ، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بالفئات الحاكمة المعادية للشعب وبالطبقات الرجعية المستغلة ، وبالاضـافة إلـى أن الكثير من اطرافها كان يغذى من قبل الاجنبي والمستعمر ، وسيلة من وسائل التجارة والكسب مما يتناقض تمام التناقض مع الدور الطليعي للصحافة في المجتمع .

---

[٧٣] خضير حسن سلمان ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط – ١٨ تشـرين الثـاني ١٩٦٣ ،ص ص ١٩٢ – ١٩٣ .

ولما كان مرسوم المطبوعات بشكله الحالي علجزاً كل العجـز عـن الوصـول بالصحافة إلى الغاية التي تريدها الثورة بوصفه الاداة التي كان يعتمدها العهد الملكي في القضاء على حرية الصحافة وتوجيهها الوجهة التي يريدها والتي استمر الحكـم القاسمي في اعتمادها لنفس الغاية دون أن يلتفت إلى التناقض الواضح بين ما يتطلبه الحكم الجمهوري الذي يفترض به التعبير عن حاجات ومتطلبات الجماهير وبين هـذا المرسوم الذي جاء معبراً عن وضع اقطاعي رجعي متهرئ .

ولما كانت ثورة الرابع عشر من رمضان التي قامت على ايدي جماهير الشعب من فلاحين وعمال وعسكريين ومثقفين ثوريين لتحطم حكم الفئات الرجعية المستغلة المرتبطة بالاستعمار ولتنقل السلطة إلى الشعب ، قد ابرزت ضرورة ايجاد النظم التي من شأنها حماية الثورة من الاعداء والمضللين والمتاجرين، والتي من شأنها تثبيـت مفاهيم الثورة وتعميمها ، وتطويرها بما ينسجم مع مصالح اغلبية ابناء الشعب .

ولما كانت الصحافة ذات أثر عميق وخطير في بناء المجتمع الثـوري ، لـذلك أصبح لزاماً على الثورة ايجاد قوانين من شأنها تنظيم الصحافة بالشكل الذي يحميها من اعداء الشعب من رجعيين وانتهازيين وعملاء استعمار ومن المضللين المعزولين عن القاعدة الشعبية الواسعة وبالشكل الذي يطورها لكي تصبح أكثـر مقـدرة علـى الاسهام في بناء المجتمع الثوري المعبر عن أهداف الاغلبية الساحقة من ابناء الوطن . لهذه الأسباب مجتمعة وضع هذا القانون"[٧٤] .

حوى القانون خمساً واربعين مادة ، تناولت شروط المالك ورئيس التحرير، وكيفيـة تقديم طلب الاجازة إلى وزارة الارشاد ، ولوزير الارشاد منح الاجازة أو رفض الطلب ، ويحق لمن رفض طلبه الاعتراض لدى مجلس الوزراء ، والمواد الممنوع نشرها ، ومنع دخول المطبوعات الضارة ، والعقوبات ، والغاء اجازة المطبوع الدوري، وفيما يلي نص القانون:

---

[٧٤] مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣ ، ص ١٣٤ .

الزعيم : انها مسألة مفاوضة وتحكيم ، المفاوضة على الاسس والتحكيم على النتائج وعلى سبيل المثال اعرف ان هناك شخصا مدينا لشخص آخر ومع علمه بانه مدين يريد ان يذهب الدائن إلى المحاكم ليستحصل حقه وهو يقصد من وراء ذلك كسب الوقت .

هريج : هل هذا الشخص طبيعي ؟

الزعيم : كلا لانه مدين فعلا ولا داعي لاضطرار الطرف المقابل للذهاب للمحاكم . اني أرى ان التاريخ سيحاسب السيد هريج وزملاءه وفي الحقيقة يقتضي النظر إلى الأمور بمنظار آخر كما نظر حزب العمال إلى قضية الهند والباكستان وغيرها من المستعمرات حيث نظر إليها بمنظار بعيد فجعل من هذه البلدان أصدقاء بينما كان تطور الزمن كفيلا بتخليصهم من الاستعمار ووضعهم في عداد الاعداء لبريطانيا إلا ان نظرة حزب العمال جعلت منهم دولا مستقلة صديقة لبريطانيا ولهذا يجب ان ننظر إلى المفاوضات بمنظار الصداقة والحكمة ويجب ان تعتقدوا ان حق الشعوب لا يضيع .

هريج : اننا لا نعتقد باننا نضيع حقا .

الزعيم : مضت ثلاث سنوات ولم نحصل على حقنا فهل اوقفتم استقطاع الايجار المطلق ؟ هل تم التنازل عن الأراضي ؟ هل رفعتم حصة الحكومة ؟

هريج : عرضنا أشياء لم تقبلها الحكومة وإذا كانت الأمور التي ذكرتموها من حقوق العراق فما هي حقوق الشركات إذا .

الزعيم : ان تطور الزمن يستوجب تغيير الاتفاقيات والمعاهدات بين فترة وأخرى ولا شك ان لجوء الحكومات إلى تعديل اتفاقيات عام ١٨٧٠ و ١٨٨٣ وغيرها عن طريق المفاوضات كان نتيجة حتمية لتطور الزمن ، انني لا ارى موجبا للتأخر أكثر من هذا ويمكنكم الاجابة على ما طلبناه تحريريا على ان نجتمع مرة أخرى .

هريج : هذه مسودة جوابنا على إحدى النقاط ونحن مستعدون لكتابتها بشكل جواب نهائي.

الزعيم : وبالنسبة لبقية المواضيع .

هريج : بالنسبة للتنازل سبق ان نظمنا مسودة جواب ونريد التكلم بشأنها قبل صياغتها بشكلها النهائي .

الزعيم : بحثنا الموضوع طويلا وعلمتم وجهة نظرنا بالنسبة لهذا الموضوع وللمواضيع الأخرى ولا داعي لاطالة المناقشة إذ ما هو القصد من المناقشة هل هو تدوين المحاضر أم التوصل إلى نتيجة ووضع اتفاق ؟

هريج : اكون مسرورا جدا لو توصلنا إلى نتيجة يتفق عليها .

الزعيم : امامكم مقترحاتنا ونريد اجوبتكم عليها ولا يمكن بأي حال من الأحوال الموافقة على رأيكم بالنسبة للايجار المطلق ولو ان المسألة بسيطة والسبب في ذلك اننا نعتقد ان من الظلم والتعسف اصرار الشركات على رأيها خاصة وان ليس في اقتراحنا خسارة لها .

هريج : هل افهم من هذا انكم لا تريدون كتابة جواب حول هذا الموضوع ؟

الزعيم : نريد جوابا ومن الاصلح ان يكون الجواب بدون تعسف وهذا أمر يعود للشركات .

هريج : يبدو لي من مناقشات اليوم انه لا فائدة من الاجابة لانكم لا توافقون على ذلك .

الزعيم : اكتبوا جوابكم وأرجو ان لا يكون فيه تعسف ، ولا اعلم أجوبتكم بالنسبة للمواضيع الأخرى.

هريج : اعددنا مسودات حول الايجار المطلق والغاز الطبيعي وضمان الاستفادة من الأراضي المحتفظ بها وكنا نود المذاكرة حول عدد واشكال القطع التي نود الاحتفاظ بها .

الزعيم : إذا لم نتفق أخشى ان نضطر إلى ان نصدر أمرا بإيقاف عمليات التحري عن النفط في جميع مناطق العراق لاننا لا نريد ان نكون الجهة المغبونة دائما وارجو ان يكون معلوما باني لا اتكلم جزافا وانما اعني ذلك بالفعل ولا شك ان السيد هريج سيكون مسؤولا أمام التاريخ .

هريج : افهم من هذا اننا سنقدم الاجوبة أولا قبل استئناف المناقشة .

الزعيم : يبدو انكم لا تزالون تشعرون بالتعب على الرغم من الاجازة الطويلة ونحن غير مستعدين لاطالة المفاوضات إلى عدة سنوات ، اقترح ان تعودوا إلى المقترحات الأخيرة وتقدموا لنا اجوبتكم النهائية عليها تحريريا على ان نجتمع في الساعة الرابعة والنصف من مساء الخميس القادم .

(انفض الاجتماع في حوالي الساعة التاسعة والنصف مساء)

و- بيان نوعه أي كونه سياسيا او ادبيا او علميا او غير ذلك.

ز- مواعيد صدوره.

٢- يرفق بالطلب جميع الوثائق الرسمية المثبتة لتوافر الشروط القانونية في صاحبه ورئيس التحرير.

المادة السادسة –أ- لوزير الارشاد منح الاجازة او رفض الطلب اذا وجد اسبابا تتطلبها مقتضيات الثورة ويراعى في ذلك المطبوعات الدورية المجازة في كل لواء.

ب – يحق لمن رفض طلبه الاعتراض على قرار وزارة الارشاد لدى مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه ويكون قرار مجلس الوزراء قطعيا.

المادة السابعة – يجوز لغير العراقي اصدار المطبوعات الدورية في العراق باجازة من وزارة الارشاد وموافقة وزارة الخارجية بشرط المقابلة بالمثل.

المادة الثامنة –١- يشترط في مالك المطبوع الدوري من غير العراقيين ان يكون:

أ- مكملا الخامسة والعشرين من العمر.

ب- غير محكوم عليه بجناية عادية او جنحة مخلة بالشرف في العراق او في خارجه.

ج- مقيما في مكان صدور المطبوع.

د- غير مستخدم في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية.

٢- يكون للمطبوع الدوري الذي يصدره غير العراقي رئيس تحرير تتوافر فيه الشروط المعينة في هذا القانون.

٣- يقدم غير العراقي الى وزارة الارشاد بيانا يطلب فيه اصدار المطبوع الدوري مع شهادة من ممثل دولته السياسي او القنصلي يؤيد فيها توفر الشروط المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة فيه.

المادة التاسعة-١- يجوز للممثليات الاجنبية والدوائر الملحقة بها اصدار المطبوعات الدورية في العراق باجازة من وزير الارشاد وموافقة وزارة الخارجية بشرط المقابلة بالمثل.

٢- تقدم الممثلية الاجنبية او الدوائر الملحقة بها بيانا يطلب اصدار المطبوع الدوري مع رئيس تحرير تتوفر فيه الشروط المذكورة في هذا القانون.

المادة العاشرة – لا يجوز لغير العراقي ان ينشر في مطبوعه الدوري ما يلي:-

١- ما يعتبر تدخلا في شؤون العراق الداخلية.
٢- ما يمس سياسة العراق الخارجية او يتعارض معها.

المادة الحادية عشرة- اذا خالف غير العراقي الاحكام الواردة في المادة السابقة جاز لوزير الارشاد الغاء اجازة مطبوعه الدوري بالاتفاق مع وزارة الخارجية.

المادة الثانية عشرة- ١- لا يجوز لمراسلي الصحف او المجلات او وكالات الانباء الاجنبية ممارسة عملهم في العراق الا بأذن من وزارة الارشاد.

٢- ينذر المراسل المذكور في الفقرة السابقة اذا تبين ان الاخبار التي ينشرها عن العراق تنطوي على مبالغة او اختلاق او تضليل او تشويه في الاخبار فاذا استمر في ذلك يسحب الاذن الممنوح له.

المادة الثالثة عشرة- لا يجوز تغيير رئيس التحرير او اسم المطبوع الدوري او محل صدوره او نوعه او مواعيد صدوره الا بموافقة وزير الارشاد وحسب احكام هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة -١- يجوز اصدار ملحق للمطبوع الدوري بعد موافقة وزير الارشاد على ان يطلق عليه اسم المطبوع الاصلي ويذكر في الصفحة الاولى منه انه ملحق له.

٢- يذكر في المطبوع الدوري اسمه وعنوان مكتب ادارته واسم مالكه ورئيس تحريره والمطبعة التي طبع فيها ورقم العدد وتاريخه.

٣- على المالك ان يرسل (١٠) نسخ من كل عدد الى وزارة لارشاد ونسختين الى الادعاء العام.

المادة الخامسة عشرة -١- يجب على مالك المطبوع الدوري ايقافه عن الصدور فورا اذا فقد هو او رئيس التحرير لحد الشروط الواجب توافرها فيهما حسب احكام هذا القانون وكذلك اذا استقال رئيس التحرير ويجوز اعادة اصداره اذا زال المانع بأذن من وزارة الارشاد.

٢- اذا ترك مالك المطبوع الدوري العراق مؤقتا وكان لديه رئيس تحرير جاز استمرار المطبوع في الصدور اما اذا كان هو رئيس التحرير فيجب ايقاف المطبع عن الصدور الى حين عودته او تعيين رئيس تحرير له حسب احكام هذا القانون.

الزعيم : اننا نرى انه لا يفي بالغرض لان إجراءات التحكيم قد تستغرق أكثر من سنتين والمهم ان يتوقف الاستقطاع خلالها .

هـريج : كنتم سيادتكم قد استفسرتم عن الوقت الذي تستغرقه إجراءات التحكيم واجبنا بانها تستغرق حوالي (١٢) شهرا .

الزعيم : ان الحكومة مستعدة للذهاب للتحكيم خلال مدة تتراوح بين (٦ - ١٢) شهرا ويقتضي ايقاف الاستقطاع خلال مدة التحكيم والحكومة مستعدة لاعطاء تعهد بالذهاب للتحكيم خلال المدة المذكورة .

هـريج : الذي يهمنا هو موعد انتهاء التحكيم لا المباشرة به .

الزعيم : والذي يهمنا ان يتوقف الاستقطاع حتى نهاية التحكيم واني متأكد من ان نتيجة التحكيم ستكون في صالحنا .

هـريج : النتيجة ستكون حسب رأي المحكمين .

الزعيم : وكذلك مدة التحكيم ستكون بيد المحكمين انفسهم .

هـريج : الذي اود بيانه اننا لا نتمكن من الموافقة على ايقاف الاستقطاع إلى امد غير مسمى .

الزعيم : ان الامد مسمى وهو إلى نهاية التحكيم .

هـريج : هذا غير محدد .

الزعيم : انه محدد بانتهاء التحكيم وقد يبدو ان هذا أجل مجهول إلا ان المؤكد ان التحكيم سينتهي خلال مدة معينة ومع ذلك إذا فرضنا ان التحكيم لا ينتهي فان الشركات ليست هي الخاسرة وانما هي الرابحة لان نتيجة التحكيم ستعطيها الحق بالمطالبة بالمبالغ المستقطعة وربما نفكر في أخذ تعهد من الشركات بعدم محاولة عرقلة التحكيم .

هـريج : ان التحكيم متوقف على الحكومة لانها هي التي ستباشر باتخاذ الإجراءات اللازمة له .

الزعيم : اننا سنعطي تعهدا بالذهاب للتحكيم خلال (٦ - ١٢) شهرا وهذا وعد ثابت.

هـريج : والمدة التي سيستغرقها التحكيم .

الزعيم : هذا بيد المحكمين .

هـريج : ان سرعة التحكيم تتوقف على الضغط الذي يستعمله المدعى .

الزعيم : اننا سنستعمل الضغط لاننا دائنون للشركات لا مدينون لها وهذا واضح .

هـــريج : اننا ننظر إلى القضية من جهة أخرى إذ نعتقد اننا نخسر شيئا من ايقــاف الاستقطاع .

الزعيم : لتكن الشركات هي المدعية على الحكومة ولتستعمل ضغطها لانهاء التحكيـم بسرعة بالاضافة إلى الضغط الذي ستستعمله الحكومة .

هـــريج : ليس عندنا قضية لنذهب إلى التحكيم من اجلها .

الزعيم : اننا سنذهب للتحكيم واؤكد اننا سنستعمل الضغط لانهاء التحكيم بسرعة .

هـــريج : يؤسفني جدا ان اقول اننا لا نتمكن من الموافقة على ايقــاف الاســتقطاع بدون ان يحدد ذلك بأجل معين .

الزعيم : ان الأجل محدد بنهاية التحكيم .

هـــريج : يؤسفني عدم تمكني من قبول ذلك ، اننا كنا نفكر بحل آخــر للموضــوع وسأقدمه لسيادتكم وهو ان توافق الشركات على ايقاف الاســتقطاع لمــدة سنتين اعتبارا من بدء التحكيم وإذا لم تنته إجراءات التحكيم فــي نهايتــها بناء على عدم حصول تأخيرات من قبل الجانبين (الحكومــة والشــركات) فعندئذ يمكن زيادة المدة إلى ثلاث سنوات بدلا من سنتين واعتقد انه ربمــا كان من الاصوب ان يترك للمحكمين ان يقرروا فيما إذا كان هــذا الإجــراء منصفا أم لا ؟

الزعيم : يبدو من هذا ان الشركات هي الدائنة وليست المدينة ، ان الشــركات هــي المدينة ومن الضروري ان توقف الاستقطاع .

هـــريج : اسمحوا لي ان ابين اننا لا نبحث الان جوهر القضية وانمــا نتكلــم عــن إجراءات التحكيم .

الزعيم : ان جوهر القضية هو الذي دفعنا للذهاب إلى التحكيم لانكم تستقطعون مبــالغ لا حق لكم باستقطاعها أو ربما نحن نعتقد ذلك لان الاتفاقيات لم تنص عليه وحيث ان الشركات استقطعت حوالي (٥٠ %) من هــذه المبــالغ فمــن المنطق ان تتوقف عن الإستقطاع لحين انتهاء التحكيــم مــع العلــم بــان الاستقطاع يجب ان يتوقف اعتبارا من بداية سنة ١٩٦٠ وبهذه المناســبة هل استقطعتم اقساط عام ١٩٦٠ ؟

٤- تشويه سمعة القوات المسلحة (الجيش والشرطة والحرس القومي) او افشاء اسرارها او حركاتها.

٥- اثارة البغضاء او الحزازات او بث التفرقة بين افراد المجتمع او قومياته او طوائفه الدينية.

٦- ما ينافي الاداب والقيم الخلقية.

٧- التحامل على الدول الصديقة بسوء نية.

المادة الخامسة والعشرون -١- اذا وجد المطبوع خاليا من الامور الممنوعة المذكورة في المادة السابقة تعاد النسخة الى مستوردها مشروحا عليها بما يفيد الاذن بتوزيعها.

٢- اذا وجد المطبوع محتويا على احد الامور الممنوعة المذكورة في المادة السابقة يمنع توزيعه في العراق وتصادر جميع النسخ الواردة منه ببيان يصدره وزير الارشاد.

٣- ينشر بيان المنع في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية.

٤- اذا لم يكن هناك ضرر في اعادة المطبوع الممنوع الى الخارج فلوزير الارشاد بناء على طلب تحريري من المستورد ان يأذن بذلك ويجوز في هذه الحالة الاحتفاظ بعدد مناسب من النسخ في الوزارة.

٥- اذا تقرر منع المطبوع ومصادرة النسخ الواردة منه فلا يحق لمستورده ان يطالب بتعويض عن ذلك.

المادة السادسة والعشرون - لا يجوز نشر اصل او ترجمة المطبوعات الممنوعة كلا او جزءا في المطبوعات الصادرة في العراق الا اذا كان القصد من النشر هو الرد عليها او تفنيدها او كان سياق البحث العلمي يتطلب ذلك.

العقوبات:

المادة السابعة والعشرون -١- لوزير الارشاد ان ينذر رئيس التحرير اذا نشر في المطبوع الدوري ما يخالف احكام هذا القانون وعلى رئيس التحرير نشر نص الانذار في اول عدد يصدر بعد تبلغه به.

٢- لا يمنع الانذار اتخاذ التعقيبات القانونية عن الجرائم المعينة في هذا القانون بسبب ما أنذر من اجله.

٣- يعاقب رئس التحرير بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير اذا خالف حكم الفقرة (١) من هذه المادة.

المادة الثامنة والعشرون -١- لوزير الارشاد تعطيل المطبوع الدوري مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما اذا ما نشر فيه ما يخالف احكام المواد ١٧ و١٨ و١٩و ٢٠ من هذا القانون.

٢- اذا عطل المطبوع وفق الفقرة السابقة فلا يجوز اتخاذ التعقيبات القانونية بسبب ما عطل المطبوع من اجله.

المادة التاسعة والعشرون - يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا كل من خالف احكام المواد ١٣ و١٤و ١٥و ١٦و ١٧و ١٨ من هذا القانون.

المادة الثلاثون- يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما او بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا او بكلتا العقوبتين كل من خالف حكم المادة ١٩ من هذا القانون.

المادة الحادية والثلاثون- يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشين يوما او بغرامة لا تزيد على ثلاثين دينارا او بكلتا العقوبتين كل من خالف حكم المادة ٢٠ من هذا البند.

المادة الثانية والثلاثون - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشرة ايام او بغرامة لا تزيد على عشرين دينارا او بكلتا العقوبتين كل من خالف حكم المادتين ٢١ و٢٢ من هذا القانون.

المادة الثالثة والثلاثون- يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا كل من خالف حكم المادة ٢٣ من هذا القانون وكل من ادخل الى العراق مطبوعا ممنوعا من قبل او وجد في حوزته بقصد البيع.

المادة الرابعة والثلاثون- يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا كل من خالف حكم المادة ٢٦ وبغرامة عشرين دينارا كل من خالف حكم المادة ٣٦ من هذا القانون.

احكام عامة:

المادة الخامسة والثلاثون -١- يكون مالك المطبوع الدوري ورئيس تحريره وكاتب المقال مسؤولين عن الجرائم المعينة في هذا القانون وهم ملزمون بالتكافل بدفع الضمان الذي تحكم به المحكمة.

٢- يكون مؤلف المطبوع غير الدوري او مترجمه وناشره مسؤولين عن الجرائم المعينة في هذا القانون وهم ملزمون بالتكافل بدفع الضمان الذي تحكم به المحكمة.

الكريم قاسم باصدار مرسوم جمهوري عاجل ومهم يقضي باعتبار الأراضي التي لم تستثمرها الشركات خارجة عن الاتفاقية المعقودة عام ١٩٥٢ وذلك لان الشركات لم تستثمرها طيلة هذه المدة مكتفية بمناطق محدودة تسد حاجة السوق ، ولم تبحث بجد واهتمام عن المناطق الأخرى ، إذ انه لو بذلت جهودا صادقة مضنية للبحث عن المناطق لحصل العراق على منابع ثروات هائلة ، واختتمت المقال قائلة : " وكما قال الزعيم مرة : "سيأتي يوم قريب يحتار العراقيون بكيفية صرف الأموال والثروة الطائلة التي ستكون بحوزتهم " [١] .

وفي الأول من حزيران ١٩٦١ ذكر وزير النفط السيد محمد سلمان لوكالة رويتر ، انه يعتقد ان من الخير ان تدرك شركات النفط جدية الموقف بصورة عامة بينها وبين الحكومة العراقية ، واكد ان شركات النفط لم تستجب بعد لطلب رئيس الوفد العراقي المفاوض بارسال رد تحريري واضح يؤكد مطاليبنا وحقوقنا في ثروتنا النفطية واختتم تصريحه بالقول : ان الشركات ما لم تبعث بجوابها التحريري فانه من غير الممكن استئناف المفاوضات ، مؤكدا ان للحكومة خططها الخاصة لصيانة الحقوق الكاملة للشعب [٢] .

وفي شهر حزيران من السنة نفسها ابلغت شركة نفط العراق وزميلاتها الحكومة العراقية بانها مستعدة لاستئناف المفاوضات وعقدت اجتماعات تمهيدية في بغداد في المدة بين ٢٤ و ٢٨ آب ١٩٦١ . وبعد ان تسلمت الشركات المطالب النهائية للحكومة العراقية طلبت تعليق المحادثات إلى ان يتسنى للمسؤولين في لندن دراسة تلك المطالب وكانت هناك ١٢ فقرة تدور حولها المفاوضات وهي:-

١ . احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .
٢ . طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .
٣ . الغاء الاستقطاع الذي تتقاضاه الشركات .
٤ . تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .
٥ . تعريق وظائف الشركات تدريجيا .

---

[١] جريدة الثورة ، العدد ٦٠٠ في ١٧ نيسان ١٩٦١ .

[٢] المصدر نفسه ، العدد ٦١٤ في ١ حزيران ١٩٦١ .

٦ . تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها .
٧ . تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافاً بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل .
٨ . ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي .
٩ . وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠% من المجموع العام.
١٠ . وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط .
١١ . دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق .
١٢ . رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير واضحة التفسير[1].

استئناف مفاوضات النفط

في الرابع والعشرين من شهر آب ١٩٦١ بدأت جولة جديدة من المفاوضات ، سبقها اجتماع عبد الكريم قاسم باعضاء الوفد العراقي وناقش معهم الخطوط الأساسية التي ستتناولها المفاوضات مع وفد الشركات وعرض عليهم حراجة الموقف والضغوط التي تتعرض لها حكومته بسبب قضية الكويت ، والحركة المسلحة في شمال العراق التي عدّها عبد الكريم قاسم وسائل ضغط استعمارية . وقد ضم الوفد العراقي فضلاً عن قاسم ، الدكتور محمد سلمان حسن والدكتور طلعت الشيباني ومحمد حديد وعبد اللطيف الشواف. في حين ضم وفد الشركات المستر فيشر والمستر ستيفنس ممثل شركة شل والمستر هريج ، والمستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن والمستر ستيوارت وكيل الممثل العام لشركات النفط في العراق ، وفي بداية الاجتماع صحب قاسم ممثلي الشركات في جولة في المنطقة الشرقية - جانب الرصافة- وكان يهدف إلى اطلاعهم على اوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية المتردية وحالة سكان الصرائف، وانه يتفاوض من أجل (ضمان حقوق

---

[1] جريدة الثورة ، العدد ٦٧١ في ١١ آب ١٩٦١ .

واوضح البيان أن سوريا تمد يدها إلى بغداد والقاهرة وصنعاء والجزائر والاحرار في كل مكان[٧٦].

وفور اعلان الثورة جرت محادثات مهمة بين القيادة العراقية والقيادة السورية الجديدة بشكل عاجل عبر الهاتف[٧٧] . وبعثت القيادة القطرية للحزب في العراق البرقية التالية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة في دمشق : -

" ثورتكم الجبارة حطمت الرجعية وعملاء الاستعمار وتجار الوطنية الزائفة . إنها جاءت متممة لثورة الرابع عشر من رمضان ومساهمة حاسمة في اجتثاث الخيانة والغدر على ارضنا العربية ولتفتح الطريق أمام شعبنا للسير في طريق الوحدة والحرية والاشتراكية . ان حزبنا الذي خبر أساليب الرجعية والانتهازية في كسب الوقت للارتداد على الحركات الشعبية وطعنها في الظهر يطالبكم بالضرب دون رحمة أو تردد وبكل حزم على يدهم المجرمة وقصم ظهورهم إلى الابد "[٧٨].

وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في اليوم نفسه سبعة بيانات فيما يأتي نصها[٧٩]:

البيان الأول . . ايماناً بالحركة الثورية التي انبثقت فجر هذا اليوم ٨ / آذار فقد استنفر الجيش العراقي تسانده الملايين من ابناء الشعب دفاعاً عن الثورة السورية وحمايتها من الاخطار . إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعلن أن كل تدخل في شؤون سوريا يعتبر عدواناً على العراق يرده بشدة ويعتبره اعلاناً للحرب على العراق .

البيان الثاني . . وقوفاً على أهبة الاستعداد تلغى كافة اجازات الضباط وضباط الصف والجنود ، وتدخل كافة قطعات الجيش بالانذار لاسناد ثورة الشعب في سوريا الحبيبة،

---

[٧٦] وائل عزت البكري، تطور النظام الصحفي في العراق ١٩٥٨ - ١٩٨٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- ١٩٩٢، ص٥٧

[٧٧] جريدة الجماهير ، ٩ اذار ١٩٦٣ . ويذكر هاني الفكيكي ان الاتصال الهاتفي او اللاسلكي لم يتم الامر الذي اضطرنا الى استخدام اذاعة بغداد لمخاطبة دمشق، اوكار الهزيمة، ص ٢٨٥.

[٧٨] جريدة الجماهير ، ٩ اذار ١٩٦٣ .

[٧٩] نشرت هذه البيانات في جريدة الوقائع العراقية ١٧ اذار ١٩٦٣ .

وتتهيأ كافة القواعد الجوية والاسراب الفعالة واسـراب النقـل والمواصـلات علـى المدارج استعداداً للطيران .

البيان الثالث . الحاقاً ببياننا المرقم ٢ الصادر صباح اليوم ، لقد تم اسـتنفار كافـة قطعات الجيش العراقي بقواته البرية والبحرية والجوية وإن الجيش العراقي على اتم الاهبة لتلبية نداء واجبه لاسناد ثورة الشعب في سـوريا الحبيبـة . . ان المجلـس الوطني لقيادة الثورة في العراق يخول المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا حق استخدام الجيش العراقي حسبما يرتأيه .

البيان الرابع . اسناداً لثورة الشعب والجيش في سوريا الحبيبة فقد تحركت قطعات الجيش العراقي نحو الحدود الغربية ، واننا نعلن بكل عزم وتصميم لمن تسـول لـه نفسه التدخل لمقاومة الثورة بأن قواتنا موضوعة تحت تصـرف المجلـس الـوطني لقيادة الثورة في سوريا وسترد على ذلك بتدمير القطعات المتدخلة وضرب قواعـدها فوراً . وليكن مفهوماً لدى الشعب العربي في كافة انحاء الوطن العربي اننا في حـل من النتائج التي تترتب على تدخل اية جهة في شؤون سوريا الداخليـة وسـوف لا يكون رد فعلنا إلا تدمير العملاء والاستعمار واذنابهما[٨٠].

البيان الخامس . على كافة ضباط صف وجنود الجهاز المظلي ومدرسة المظليـين المستخدمين في الحرس القومي والواجبات الأخرى الالتحـاق بوحـداتهم وتسـليم واجباتهم إلى أفراد الحرس القومي .

واعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا أن الموقف جيد ومسيطر عليه وشكرت قيادة سوريا جهود قيادة العراق واوضحت لها أن الموقف لا يسـتوجب أي عمل فعلي . .

---

[٨٠] يقول هاني الفكيكي لم نكن ندري نحن المدنيين ما معنى ذلك الأمر على أرض الواقـع، الـى ان جاء ناجي طالب – وزير الصناعة – الى لبلاط الملكي القديم حيث مقـر الحكومـة وانتقـد لقـرار وأعتبره هزءاً يضعنا في موضع السخرية بسبب ضآلة تلك القوات وضعف تسليمها وعدم قـدرتها على الحركة، وحاول عماش التخفيف من امتعاض ناجي طالب وغضبه، غير ان الاخير حذر عماش من الاوامر والقرارات الفارغة، مذكراً اياه بان اعداء الوحدة واصدقاء الانفصال يعرفون تماما مـا يوجد غرب الفرات ومالا يوجد. اوكار الهزيمة، ص ٢٨٥.

نص محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٦١

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط .

سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .

سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي .

المستر ستيفنس ممثل شركة شل .

المستر هريج المدير العام لشركات النفط .

المستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن .

المستر ستيوارت وكيل الممثل العام للشركات في العراق .

الزعيم : لقد سافر السيد فيشر وبقية أعضاء الو لال هذه المدة وان شاء اللّه تكون اخبارهم سارة.

فيشر : صارت عندنا فرصة لاعداد المذكرة الـ مناها ونترك لسيادتكم الحكم على نتائج الموضوع .

الزعيم : المعلومات التي تضمنت ا هذه الكراسة التي قد متموها معروفة لدينا .

فيشر : خلال غيابنا اعددنا ه المذكرة التي سلمنا ا لسيادة وزير النفط يوم امس.

الزعيم : قبل حوالي الأسبوع العشرة أيام قرأت ما يشبه هذه المذكرة أو ما هو على غرارها .

فيشر : نعم صحيح ان ا ك قامت بمثل هذه الدراسة .

الزعيم : على كل حال كنا قد اطلعنا على هذه الآراء والبعض منها بديهيات . مثلاً ما جاء فيها من باح تساوي سعر البيع ناقصا كلفة الانتاج . اننا مطلعون قاط نقوم بتعقيبها ونريد ان نسمع منكم اخبارا طيبة .

ستيفنس : اتمنى ان تكون هناك أخبار طيبة في عالم النفط .

فيــــشر : نحن نسلم بان بعض الأشياء الواردة في المذكرة بديهية ولكـــن الأشــياء الأخرى ضرورية .

الزعيم : اننا لا نقول بانها بديهية فقط ولكن كان يجب ان لا تثبت في المذكرة لانـــها بديهية .

فيــــشر : هل تودون الاستمرار ؟

الزعيم : نعم .

فيــــشر : قبل ثلاثة اسابيع عندما سافرنا كان هناك موضوعان للمناقشــــة ، وربمــا كان علي ان أتكلم عن موضوع زيادة نسبة حصة الحكومة أولاً ، اعتقـد ان المذكرة هذه تبين بان حصة الحكومة من عملية الانتاج أكــثر مــن حصــة الشركات المتأتية من جميع العمليات (الانتاج والنقل والتكرير والتســويق) وحتى بالنسبة لعملية الانتاج فان حصة الحكومة هي الأكثر لانها مبنية على السعر السائد في حين ان الاسعار الحقيقية للبيع هي أقل من السعر الســائد، وكذلك نجد انه لزاما علينا ان نبين بانه لا يمكن تغيير مبــــدأ المناصفـــة ، واعتقد ان الأسباب واضحة في المذكرة . وربما تكـــون المعلومـــات التـــي اطلعتم عليها، بالاضافة إلى المعلومات التي قدمناها ، تؤيد نفس الشيء .

الزعيم : لا اعلم لماذا تخلط الشركات بين مصاريف النقل والتكرير والتسويق وبيـــن مصاريف الانتاج ثم تستلخص من ذلك بان عوائــــد الحكومـــة أكــثر مــن عوائدها.

فيــــشر : اننا لا نخلط ولكن نقصد الرد على ما يقال من ان الشركات تأخذ أكثر .

الزعيم : ما هي حصة الشركات من انتاج النفط الخام ؟

فيــــشر : تختلف بإختلاف الشركات ولا أعلم فيما إذا كنتم تستفسرون عـــن جميـــع العمليات أم عن الانتاج فقط .

الزعيم : عن عمليات الانتاج فقط .

فيــــشر : يختلف ذلك باختلاف الشركات وليست لدي دراسة أكثر مما قدمناه ولكنـــي اتصور انها ٥٥ إلى ٤٥ .

الزعيم : يجوز انه إذا خلطت الشركات المصاريف الأخرى فتبدو حصتها أقل لان تلـــك المصاريف تذهب إلى العمال وغيرهم ، وليس معنى هـــذا ان الجمهوريـــة

تتبع لتعبئة قوى الشعب العربي الفلسطيني في سبيل انطلاقه مع الشعب العربي كلـــه لتحرير فلسطين .

واستعرضا الوضع الثوري في اليمن وصمما على توحيد الجهود لــدعم هــذه الثورة بكل الوسائل الفعالة ، كما قررا تقديم العون المادي والمعنوي للمساهمة فـــي بناء الجزائر العربية . واكد الجانبان على وحدة مصير الحركة الثورية فـــي الاقطـــار العربية وعلى ضرورة توحيد سياستها على الصعيدين القومي والدولي تعزيزاً لهـــذه الوحدة العربية ولمبادئ السياسة التحررية والحياد الايجابي وعدم الانحياز[٨٢] . .

وفي اليوم نفسه كان وزير الخارجية العراقي قد توجه إلـــى القـــاهرة لعـــرض المشروع الوحدوي على المسؤولين في القاهرة . واعلن بعد عودته إلى بغـــداد إنـــه وجد تفهماً لمتطلبات تلك المرحلة مشـــيراً إلـــى أن مقترحـــات المشـــروع العراقـــي المطروحة تحتاج إلى تطوير يتعدى تلك الظروف الطارئة التي طرحت مـــن اجلهـــا . واوضح أن رئيس الوفد علي صالح السعدي تخلف في سوريا بناء على طلب القيادة السورية للافادة من تجربة العراق[٨٣] .

أما الحكومة السورية فقد اعلنت في بيان لها يـــوم ١٤ / اذار / ١٩٦٣ عـــن تشكيل لجنة وزارية لوضع مشروع وحدة اتحادية يعرض على الاستفتاء العـــام فـــي الاقطار الثلاثة : العراق وسوريا ومصر، واشار البيان إلى أن سياسة هـــذه الوحـــدة ستكون مستلهمة من المبادئ الأساسية التي ســـتقوم عليهـــا الوحـــدة نفســـها[٨٤] . وستظهر هذه الأفكار حينما تبدأ مباحثات الوحدة الثلاثية (والتي سنتناولها في بحث قادم) . وتزامن اعلان بيان دمشق مع اعلان المنهاج المرحلي للمجلـــس الـــوطني لقيادة الثورة يوم ١٥ / اذار / ١٩٦٣ .

---

[٨٢] الجماهير ، ١٢ اذار ١٩٦٣ .

[٨٣] المصدر نفسه .

[٨٤] المصدر نفسة ١٤ اذار ١٩٦٣ .

مؤتمر صحفي في دمشق لنائب رئيس مجلس الوزراء العراقي ووزير الداخلية[٨٥]

س - هل طرحت المقترحات التي حملها الوفد العراقي على سوريا وحدها ؟

ج - المقترحات التي طرحت بالأمس لم تطرح على الحكومة السورية وحدها ، بل طرحت على الدول العربية الخمس المتحررة وطرحت على الحكومة السورية بعد طرحها عن طريق الاذاعة وعن طريق برقيات إلى العربية المتحدة ، فالمشروع موجه إلى الجميع .

س - هل تلقيتم ردوداً من الدول المعنية عن هذه المقترحات ؟

ج - طبيعي لا يمكن بالسرعة أن تأتي الردود ونتوقع في الأيام القريبة القادمة أن تأتي هذه الردود.

س - يفسر البعض قيام المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق بحل المشكلة الكردية على أساس الادارة اللامركزية بانه يحمل بذور انفصال الاكراد عن العراق فما رأيكم بذلك ؟

ج - الواقع ان اسلوب الادارة المحلية اللامركزية والتوسع بها اسلوب عصري حديث وتأخذ به الدول التقدمية ، والآن أصبح نظاما تسعى إليه الدول التي لم تأخذ به إلى الآن وهذا طبيعي. من اليوم الأول للثورة أعلنت الحكومة العراقية - أو مجلس الثورة - بأنها ستأخذ بالأساليب العصرية ومن جملتها أساليب الحكم بالداخل . فالنظام اللامركزي في الادارة المحلية شيء مقرر مقدما . تبقى هناك قضية فيها جانب ايجابي وجانب يعالج قضية قائمة . يعني ان هذا المبدأ عام . فالعراق سيطبق على جميع الالوية الاربعة عشر نظام اللامركزية ، وهذا طبيعي سيحمل معه حلا للقضية الكردية القائمة وذلك بأن يعطي لاخواننا الكرد في مناطقهم مجال الادارة المحلية في الالوية التي يسكنون فيها ، وهذا لا يعني اطلاقا إنه يحمل بذور الانفصال ، ولا يعني أن الادارة المحلية ستكون في السياسة الخارجية والمسائل الاقتصادية والعسكرية . هذه أمور مركزية ولن تتأثر بهذا النظام .

---

[٨٥] دمشق (نشرة الانباء الداخلية - سوريا) في ١١ / ٣ / ١٩٦٣ .

س – اذاع مجلس الثورة العراقية بيانا تحدث فيه عن الحل الذي توصلت إليه الحكومة العراقية بالنسبة لقضية الكرد ، فهل نستطيع أن نستمع إلى ايضاح عن هذه التسوية ؟

ج – ان القضية الكردية في العراق تكونت وأصبحت مشكلة منذ أن تدخل الاستعمار في شؤون العراق ، وطبيعي – على مبدأ فرق تسد – بالنسبة للاستعمار اتخذ الاستعمار من موضوع الاكراد وسيلة للتشويه أو لأضعاف الحكم في العراق . فكان دائماً يسعى لأحداث بذور الشقاق والتفرقة ما بين العرب والاكراد في العراق ، ونجح في مرات وفشل في مرات أخرى . وجاء الشيوعيون فأعطوا لهذه التفرقة ملامح جديدة . وحاولوا فلسفتها الطائفية . ولما جاء حكم قاسم شجع بالمال والدفع والارشاء اخواننا الاكراد على أن تكون قضيتهم مشكلة . طبيعي أن الشيوعيين كانت لهم اليد الطولى في تشجيع اخواننا الاكراد ، والاكراد الشيوعيون كانوا دائماً يدفعون الاكراد لأحداث هذه القضية وتحويلها إلى مشكلة ، وبالفعل دُفع الاكراد في فترة المد الشيوعي لأن يساهموا في عمليات الاجرام والتقتيل التي حدثت أبان المد الشيوعي الاحمر . طبيعي ان يترك هذا الشيء اثراً سلبياً بين اوساط الشعب ، ولكن الواعين ادركوا الأسباب التي دفعت بأخواننا الاكراد للانجرار وراء الشيوعيين في تلك الأعمال ، وادركوا دوافع الشعارات التي طرحها اخواننا الاكراد في تلك الفترة . فبدأوا على أساس فهم القضية لمعالجتها . أن الواقع التاريخي يشير إلى أن العلاقات ما بين العرب والاكراد علاقات صميمية استمرت سنين طويلة ، وكانت العلاقات ما بين العرب والاكراد دائماً علاقات اخوية ، ومن عهود قديمة منذ صلاح الدين وقبل صلاح الدين كان العرب والاكراد يشتركون في السراء والضراء ولم تحدث بينهم أي حادثة أو أي شيء يثير الخلاف ما بينهم .

إن هذه العلائق التاريخية تركت آثاراً اجتماعية متشابهة بالنسبة للشعب العراقي المؤلف من العرب والاكراد ، ولهذا عندما ازيل حكم قاسم طرحت قضية الاكراد بمعناها الحقيقي ، بمعناها الموضوعي العلمي ، ووضعت الحلول على هذا الأساس .

إن القضية الكردية تعالج على مستويين : المستوى الأول هو مستوى عقائدي، ونحن كقوميين لا يمكن إلا أن نؤمن بحرية تقرير المصير الذي يعطي الحق لكل

شعب مستكمل شروطه القومية أن يوحد ذاته ، والناحية الثانية هي الناحية السياسية ، والحل السياسي يتعلق بالظروف المحيطة والقائمة في العراق ، ولهذا كانت الفترة – فترة المباحثات – لحل القضية الكردية قد أخذت بنظر الاعتبار الظروف السياسية والتاريخية لحل القضية ، وكنا موضوعيين ولقينا تقبلا موضوعياً من قبل اخواننا الاكراد. فعندما شعر اخواننا الاكراد بجدية تصميمنا على حل القضية سرعان ما استجابوا لندائنا ووافقوا على الحلول التي طرحناها عليهم بسرعة ، والآن مهمتنا تصفية الآثار السلبية التي تركها حكم قاسم بالنسبة للقضية الكردية . أما الخطوط العامة للحل فمتفق عليها ، المسألة تبقى مسألة تطبيق لا أكثر ولا اقل .

س – ان الاقتراح يدعو إلى توحيد القيادات العسكرية في العراق وسوريا والعربية المتحدة والجزائر واليمن . . فما هو موقف هذا الاتحاد العسكري ازاء عضوين من هذا الاتحاد هما الجزائر ومصر – وهما عضوان في مؤتمر الدار البيضاء ؟

ج – الواقع ان المشروع هو مشروع الآن ، مشروع ودعوة ، وعند بحث المشروع ستظهر كل القضايا التي يمكن أن تتعارض مع ذلك ، وعند ذاك يكون الحل ، والسؤال اعتقد إنه سابق لاوانه .

س – هل من المقرر أن تتم الاجتماعات المشتركة بين سوريا والعراق والعربية المتحدة لدراسة مشروع معين للوحدة ؟

ج – بالنسبة الينا ، الواقع ان البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق ذكر بأن حجر الزاوية في سياستنا العربية هو الوحدة العربية ، فطبيعي اننا سنلتقي ونلتقي وباستمرار . . سنستمر باللقاء لتنسيق الجهود والعمل لازالة الاختلافات ، أو تخفيف الاختلافات الاقليمية التي تولدت من الفترة الطويلة التي عشناها مجزئين ، وطبيعي كل هذه الأمور بقصد الوصول إلى الأوضاع المتشابهة التي تسمح لنا أن نقدم على الخطوة التالية وهي الاتحاد أو الوحدة .

س – جاء في البيان المشترك الذي صدر عشية أمس اشارة إلى مقاومة سياسة اقامة المحاور بين الدول العربية المتحررة . . فما هو المقصود بكلمة المحاور؟

ج – الواقع إنه منذ أن بدأ الوعي السياسي في الظهور في وطننا العربي ، وبدأت الحركات التحررية في الوطن العربي تأخذ مكانها لتخذ الاستعمار موقفا ، وهذا

الموقف طبيعي نابع من سياسته الاصيلة التي اتبعها منذ أن حل في ارضنا وهي سياسة التفرقة . فاسلوب خلق المحاور هو اسلوب جديد وذكي لتطبيق مبدأ التفرقة ، فوجد في خلق ركائز أو محاور – محور بغداد مثلاً ، أو محور القاهرة – لتبقى له سيطرة أو نفوذ في الاقطار العربية . إنه يشجع هذا الجانب لكي يتجه نحو القاهرة ، ويشجع ذلك الجانب لكي يتجه نحو بغداد فيحدث بذلك صراع ما بين المحورين يزيد في شقة الخلاف وتفرق الوحدة العربية . فهذا هو المقصود بسياسة المحاور ، ولهذا نرفض رفضا باتا ونهائيا سياسة المحاور ، ونحن واعون للأسباب التي تخلق هذا الشيء . إنه قد يكون من حسن النية أن نتسابق لعمل الخير للأرض العربية ، لكن من خلال السباق والتنافس لأجل الخير قد يحدث ضرر . وكمثال إنه لو فرض بأن القضية العربية تحتاج في مكان ما لصرف مبلغ الف دينار فعندما نتنافس نحن ودمشق أو نحن والقاهرة على المساهمة لصالح القومية العربية في هذا المقام فسندفع أيضاً الف دينار وستدفع القاهرة الف دينار فنكون قد بذرنا الف دينار كان من الممكن لو كان هناك تنسيق أن يذهب للمكان النافع للقضية القومية ، ولهذا لم نساهم في قضية اليمن طالما أن العربية المتحدة قامت باعبائها ، والامكانية المتوفرة لنا ستنفق في صالح القضية العربية. وبالفعل اجرينا اتصالات مع العربية المتحدة ، لكي نعطي ما بامكاننا في المجال النافع . فنحن حتى سياسة المنافسة للصالح نرفضها. نحن نطلب سياسة التنسيق في سبيل المصلحة العربية.

س – هل بحث هذا المشروع ، وخاصة انشاء مجلس اعلى للنضال يضم الحركات الثورية العربية ، عند زيارتكم للقاهرة واجتماعكم بالرئيس عبد الناصر ؟

ج – في الواقع ان هذه المواضيع أساسية ، وطبيعي بعد فرقة سنين تركت آثاراً فلا يمكن الوصول فورا إلى اشياء ، وتطبيق مبادئ ثورية ، ولكن هناك اتفاقاً من ناحية المبدأ على ضرورة التنسيق . . تنسيق الحركات الشعبية ، تنسيق السياسة التحررية في البلدان العربية المتحررة. هذا شيء متفق عليه . لكن المرحلة الثانية هي مرحلة ترجمتها إلى أعمال والى خطوات للوصول إليها .

س – هل بالامكان قيام وحدة عربية عن طريق اتحاد سياسي ، أم عن طريق اقتصادي كسوق عربية مشتركة مثلا ؟

ج – السؤال خطأ . الاتحاد هو اتحاد جميع الجوانب ، أما الاتفاق الاقتصادي فهو يسمى (اتفاقا اقتصاديا) ، وهو مرحلة أو خطوة من الخطوات التي تؤدي بنا إلى أن نصل لاتحاد أو وحدة.

س – هل تتوقعون أن تحاول الدول الشيوعية استغلال الثورة الكردية ؟

ج – في الواقع ان من يستمع إلى محطات المعسكر الشرقي والنشرات التي تصدر يجد تحريضا مكشوفا للاكراد على الثورة .

س – هل تعتبرون أن الجانب العسكري من المقترحات العراقية استمرار لمجلس الدفاع العربي المشترك الذي انشئ منذ عام ١٩٥٥ ، وهل تعتقدون أن حلولا من هذا النوع – وإن كانت فرصة توحيدية – قد ييسر الطريق لتأجيل اقامة وحدة بين الاقطار العربية ؟

ج – أولاً احب أن اشير إلى قضية هي أن المشاريع مهما كانت صحيحة نظريا فلا يمكن الثقة بها ، ما لم يكن هناك شيء نعتقد به أولاً . فطارح المشروع يجب أن يوثق به . وكل مشروع يصدر عن حكم مشبوه غير شعبي هو مشروع مهما أخذ من المبادئ العلمية والأسس والتجاوب مع الشعارات فيبقى مشبوهاً.

س – هل وافق الاكراد على مقترحات الثورة العراقية بوقف الثورة التي اعلنوها ؟

ج – وافق الاكراد ونزعوا السلاح ، وقد قلت : ان مجلس الثورة في العراق يؤمن بالأساليب العصرية ويستخدمها في الحكم ، وكذلك يعتبر الظروف المحيطة .

س – هل تؤمنون بسياسة المراحل ؟

ج – طبيعي ان أي مشروع يطرح كفكرة ، فيناقش على أساس كون الفكرة ، هل هو كامل صحيح أم لا ، ومن الطبيعي أن تكون هناك خطوات للوصول إلى المشروع ولا يمكن أن يطرح مشروع ويطبق فورا . فهناك ظروف معينة ، ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تحيط به وبالاخرين ، فيجب تهيئتها لتكون منسجمة ثم نخطو الخطوات الملائمة على ضوء الظروف المحيطة . فالمراحل اشياء بديهية بالنسبة لأي مشروع .

س – ما معنى كلمة السماح لكل شعب يستكمل شروط وجوده القومية بأن يوحد ذاته . . أن الاكراد في العراق قد تحققت فيهم هذه الشروط القومية؟

ج – تكلمت عن القضية الكردية كثيراً .

س – هل وجهتم دعوة إلى الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة العراق ؟

ج – الواقع إنه في أول سفرة قام بها الوفد قد وجهنا الدعوة لكل الشعب العربي ، وعبد الناصر جزء من هذا الشعب العربي ، وجهنا الدعوة لكل الحكام في الدول العربية المتحررة ، وعموما لكل ابناء الشعب العربي ، لأن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية .

س – ما هي الأسس التي ترونها مناسبة للوحدة العربية المرتقبة ؟

ج – هذا السؤال مدرسي ولكنا نعرف هذه الأسس .

س – من الشعارات الأساسية للثورة العراقية : الاشتراكية ، فكيف تفكرون بتطبيق هذه الاشتراكية؟

ج – أولاً : النظريات الاشتراكية تطرح كنظرية ، أما التطبيق فيخضع لابسط المبادئ الاقتصادية وهي تخضع لإمكانية البلد الفنية والايدي العاملة والمادة والوضع السياسي والاستقرار . فالتطبيق من الآن كيف تريدني أن اجيب عليه ، وهو يكون حسب الظروف الملائمة للتطبيق .

الاسئلة الموجهة من الصحفيين الاجانب ، وهي :

س – كيف يمكن أن يتم اتحاد عسكري بين سوريا والعراق والجزائر على بعد المسافة بين هذه البلدان ؟

ج – قلنا كل مشروع يطرح أولاً ، ثم تراعى عند التطبيق الظروف المحيطة به. هذا شيء ، وقد راعينا في البيان الذي نشرناه أمس والذي قرأتموه في الصحف ، هذه القضية ، ان الاتفاق العسكري الممكن هو بين الدول الثلاث ، لكن هذا لا يعني عزل اليمن والجزائر بل القيام بالخطوات الملائمة ، لكي لا يعزل هذان البلدان المتحرران ، والبيان المشترك الذي صدر هو جواب واف لهذا السؤال .

س – هل يتوقع أن يصل إلى دمشق وفد من العربية المتحدة لبحث مقترحاتكم ؟

ج – هذا يوجه إلى العربية المتحدة .

س – إذا اطلقتم حرية الأحزاب في العراق ، فكيف يكون موقفكم من الحزب الشيوعي العراقي ؟

ج – من الناحية الأساسية النظرية بالنسبة للمجلس الوطني فهو مصمم على أن يصل بفترة الانتقال إلى معناها الصحيح ، والفترة الانتقالية يكون الحكم فيها متقلبا . فالحكام الديكتاتوريون كلهم يقولون أنهم يحكمون بروح الديمقراطية ، ولكنهم يحكمون بحكم فردي ديكتاتوري والشواهد تعرفونها ، ونحن مصممون – كما

قلت – على أن تكون فترة الانتقال فترة حقيقية ، فترة السماح الموجه لممارسة الشعب لحرياته الديمقراطية لكي يتمرس بها ويكون اهلا لها في المستقبل . فالفترة هي فترة التهيئة للمنظمات الشعبية حزبية ونقابية ومهنية لكي تكون اهلا بعد حين أن تحكم وتوجه وتكون هي المعبرة الوحيدة عن الشعب. ونحن طرحنا شعاراً : ان الشعب هو الغاية والوسيلة ، ونحن مخلصون لهذا الشعار وإن شاء الله سنسعى للوصول إليه– هذا من ناحية المبدأ – بالنسبة لحرية الحزب الشيوعي ، وفي الواقع نحن بالاحداث التي مرت بالعراق ، والتي توضحت بالنسبة للحزب الشيوعي في موقفين ظاهرين من سلوكه العام منذ تأسس حتى الآن . والسلوك العام يتركز بالنسبة لمواقف عديدة له :

موقف الحزب الشيوعي العراقي عندما أصبح مطية للحلفاء بأسم المعسكر الديمقراطي في حركات مايس ١٩٤١ ، وموقف الحزب الشيوعي السوري عند حكم الفرنسيين ، وكيف كان الفرنسيون باسم الموقف مع الحلفاء ، وموقف الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي بالنسبة لمجزرة سنة ١٩٤٥ التي كان فيها موريس توريز في الحكم وقت المجزرة .

ونذكر موقف الحزب الشيوعي عندما أصبح مطية للصهيونية سنة ١٩٤٨ وسمى الحرب الفلسطينية بالحرب الفلسطينية القذرة ورفع شعار اخوانه اليهود، وأصبحت فصائله في الاردن وفي فلسطين عبارة عن رتل خامس تطعن الجيوش العربية وتتجسس عليها .

في الواقع ان الحزب الشيوعي (تكسي) امتطاها عبد الكريم قاسم وامتطاها الشيشكلي في حينه . فالحزب الشيوعي هذه اعماله ، وتوج اعماله بالجرائم التي ارتكبها في العراق بالسحل والاجرام الذي ارتكبه والذي عرفتموه . لقد احضرنا معنا فيلما تلفزيونيا سيعرض في دمشق عن مجازر الموصل وكركوك . وهذا الذي سيعرض جزء بسيط مما قام به الحزب الشيوعي، لانني اعتقد ان الارهاب الحقيقي لم يكن بالسحل ولا بالقتل بقدر ما هو ارهاق الاعصاب التي ارهبت كل عائلة يوميا وباستمرار ، والذي أدى إلى حالات الانهيار العصبي في العراق الآن ، تظهر بعد حالة الهدوء وتظهر بشكل حالات بين الشباب والاطفال

والنساء في كل عائلة وهذا كله من فترة التوتر العصبي وفترة الارهاب التي شنها الحزب الشيوعي على الشعب في العراق.

ومن الناحية القومية : ان الحزب الشيوعي نعتبره رتلا خامسا . ومنذ فترة طويلة في جريدة البعث سنة ١٩٤٨ شعار حول الطابور الخامس الذي كان موجودا في ارضنا العربية وهو الحزب الشيوعي ، وكانت دعوة لنا بأن نقيم علاقات مباشرة مع المعسكر الشرقي دون وساطة الطابور الخامس وهو الحزب الشيوعي . فنحن نعتقد أن كل إنسان يرتبط بدولة اجنبية عميل لا يمكن أن نسمح له بممارسة العمل السياسي لأن الشيوعي إذا كان عسكريا حتما سيسرب المعلومات العسكرية إلى الوطن الأم هذا إذا كان عقائديا . أما إذا كان دعيا فهذا شيء آخر . وإذا كان شيوعيا اصيلا فيجب أن يطور امكانيات البلدان كلها لمصلحة الدولة الأم. ومن جملة الاشياء محاولة تطوير الاقتصاد الوطني والسياسة العسكرية وكل مجالات الحياة لأجل المصلحة الكبرى الشيوعية التي تتمثل في المصلحة للحزب الشيوعي الأم . فمثل هذا الشيء لا يمكن السماح له، ولهذا فإن الحزب الشيوعي في العراق سيحرم حرماناً كاملا ومطلقا ، ولن نسمح للشيوعيين في العراق بممارسة عملهم لاسيما وتسندنا في هذا المنطق النظري الأعمال التي ارتكبها الحزب الشيوعي .

المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة

كانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد اتخذت في أحد اجتماعاتها ، قبل ثورة ١٤ رمضان بثلاثة أشهر تقريبا ، قراراً بوضع منهاج مرحلي للحكم بعد نجاح الثورة مباشرة[٨٦] ، إلا أن ذلك المنهاج لم يوضع إلا بعد قيام الثورة ، إذ تكونت نخبة مصغرة لهذا الغرض برئاسة الامين العام ميشيل عفلق وعضوية اثنين من اعضاء القيادة القومية لوضع الخطوط العريضة للمنهاج ، ولم يشترك في اعداد هذه الخطوط العريضة أي من العراقيين ، وهذا بالتأكيد لم يكن في صالح المنهاج[٨٧].

---

[٨٦] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

[٨٧] محسن الشيخ راضي ، مقابلة معه ، نقلاً عن المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ .

ومهما يكن من أمر فقد اعلن أحمد حسن البكر ، رئيس الوزراء ، من الاذاعتين المرئية والمسموعة في العراق المنهاج المرحلي في ١٥ اذار ١٩٦٣ التالي نصه[٨٨] :

١٥ / ٣ / ١٩٦٣

المقدمة

السلام عليكم أيها الاخوة المواطنون

قامت ثورتنا الشعبية المجيدة في ١٤ رمضان لتقضي على الحكم الديكتاتوري الفردي الاسود ولتعيد الحكم إلى الشعب ، ولتقتلع من أرض عراقنا الحبيب والى الابد كل امل للرجعية والانتهازية ولذوي الاطماع الفردية في أن تكون لهم بعد الآن فرصة للعودة إلى اذلال شعبنا والتحكم بمقدراته والاستهتار بمقدساته والعبث بأمانيه .

ولم تكن ثورة رمضان المظفرة وليدة الحقد والكراهية ، ولكنها كانت معجزة القلوب الخيرة المؤمنة التي قدمت على مذبح الحرية والكرامة في ١٤ رمضان - وقبل ذلك في ثورات شعبية وانتفاضات متكررة ، وانتهت بثورة ١٤ تموز ثم الموصل وأم الطبول - اغلى الدماء واطهر الارواح، والتي استعذبت في سبيل انقاذ الشعب من جلاديه اشد صنوف العذاب واسترخصت العرق والدم سنين طوالاً .

إن ثورة ١٤ رمضان الجبارة التي جاءت لتصحح انحراف ثورة ١٤ تموز وتجدد مسيرتها ولتعمق اتجاهها بعد أن حاول الانتهازيون تزييفها مستخدمين في سبيل ذلك كل الوان التضليل والرياء واشد أنواع الحكم الديكتاتوري ايغالاً في الجريمة وامعاناً في احتقار الشعب وخيانة لأهدافه.. ان هذه الثورة المجيدة تعتبر بحق تتويجاً رائعاً لنضال شعبنا الجبار في تاريخه الحديث ، وتكريساً لانتصاره على جميع اعدائه، الاستعمار والرجعية العميلة والشعوبية الخائنة ، وإن قيمة هذا الانتصار لتكمن في اننا نستطيع اليوم أن نستخلص بكل جلاء الحقائق التالية :

أولاً - ان الحكم الرجعي الذي يتمثل في حكم الطبقة المستغلة من اقطاعيين واحتكاريين ، هذه الطبقة التي تستولي على الحكم لفائدتها وحدها وتحرم

---

[٨٨] طبع المنهاج المرحلي من قبل وزارة الارشاد في كراس بعنوان " المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، بغداد - الشركة الوطنية للطباعة والاعلان - ١٩٦٣ " .

الشعب من ثمرات كفاحه وتنفصل عنه لتحالف الاستعمار ، والتي تحمل معها شتى المذاهب الانتهازية والنزعات الانهزامية ، وتعمل على بث روح التشاوم واليأس وازدراء المبادئ . إن حكم هذه الطبقة الذي سرعان ما يلقي بنفسه في احضان الاستعمار تحت ضربات الجماهير المتطلعة إلى العدالة والتقدم ، واشد ما يتحالف معه على امتصاص دماء الشعب ، هذا الحكم اعجز من أن ينهض ببناء الوطن والدفاع عنه أمام اطماع المستعمرين في العراق . ولذلك فإن خير ما تفعله البرجوازية الوطنية اليوم ، هو أن تلتقي بالجماهير حول مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية ، وان تخضع لها مصالحها الخاصة. ان منطق التاريخ والمصلحة العليا للأمة تجعل ذلك واجباً اكيداً ، وستقاس وطنية البرجوازية بمدى التزامها بهذا الواجب الحتمي ومدى مساندتها لقضية الثورة وتخليها عن مزاعمها في قيادة البلاد .

ثانيا – ان كل حكم يحاول أن يبتعد بالشعب عن حقيقته العربية الاصيلة أو عن اهدافه الإنسانية التقدمية لا سبيل له على الاستمرار والبقاء ولو لبعض الوقت إلا بالاعتماد على سياسة القمع والارهاب عن طريق فرض نظام دكتاتوري تستباح فيه الحرمات وتهدد في ظله الكرامات ، وإن نظاماً كهذا لابد وان تكون نهايته الحتمية كنهاية حكم نوري السعيد عميل الاستعمار والرجعية وعبد الكريم قاسم اوحد الشعوبيين واداة الانتهازية ، ولابد أن يقع صريعاً تحت ضربات الجماهير الساحقة .

ثالثاً – ان الحكم الثوري في العراق يجب أن يسير في طريق واضحة ، طريق الحكم الشعبي الديمقراطي الذي يعرف حق المعرفة حقيقة هذا الشعب العربي ويحترم تلك الحقيقة ويشعر اعمق الشعور بأماني ابنائه في التقدم والعدالة والحياة الكريمة ويعمل على تحقيق تلك الامال معتمداً في كل ذلك على الإرادة الشعبية الحرة الواعية .

ومنذ الساعات الأولى اعلنت ثورة رمضان المباركة اهدافها التقدمية الواضحة على الشعب حين طرحت شعار النظام الجديد وهو الوحدة والحرية والاشتراكية . هذا الشعار الذي بمقدار ما هو صادر عن ضمير شعبنا ومعبر عن اعمق امانيه في حياة تتوفر لها كل ضمانات القوة والرفاه والكرامة ، هو في الوقت نفسه خطة واضحة للعمل ومنهاج مدروس للبناء والتقدم .

والمجلس الوطني لقيادة الثورة ادراكاً منه لعظم المسؤوليات التاريخية التي القتها الثورة على عاتقه ، ولما لجماهير الشعب من دور أساسي في انجاح الثورة وحماية اهدافها وايمانا منه بما للجماهير المنظمة الواعية من حق في توجيه الحكم الثوري الشعبي ومراقبته وتصحيحه ، لذلك فإن المجلس يعلن على الشعب برنامجه الذي أخذ على نفسه تحقيقه خلال هذه المرحلة مستمداً العون من الشعب على تحقيق هذا البرنامج ، وموقناً بأن طاقات الشعب الخلاقة التي فجرتها ثورة رمضان المباركة وهذا التجاوب والتأييد الشاملان اللذان احاط بهما الشعب ثورته منذ ساعاتها الأولى كفيلان بأن يأتيا بالمعجزات خلال هذه الفترة التاريخية التي تمر بها البلاد .

السياسة الخارجية

يؤمن عراق الثورة بأن مصلحة جميع الشعوب في العالم تلتقي عند الدفاع والحفاظ على السلام العالمي في ظل علاقات دولية مبنية على مبدأ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للمصالح القومية على أساس من الحق والعدل . كما يؤمن بأن مصلحة الشعوب المتحررة حديثاً والتي تتوق بالضرورة إلى إعادة بناء كياناتها القومية السياسية والاقتصادية والثقافية على أسس تقدمية سليمة بعيداً عن تسلط الاستعمار ومؤامرات الاحتكار وقيود الرجعية تتفق كل الاتفاق مع تحقيق آمال الإنسانية في ايقاف السباق الجنوني بين الدول الكبرى للتسلح وتحريم وتدمير الأسلحة النووية ونزع السلاح في العالم ، واحلال المفاوضات في كل المشاكل الدولية محل القوة والتهديد بالحرب . كما يؤمن أن أي سلام صحيح لا يمكن أن يبنى إلا على أساس من القضاء على المظالم القومية التي خلفها الحكم الاستعماري وازالة كل أثر للغزو الخارجي الذي قامت به الجماعات العنصرية لاوطان الشعوب الضعيفة أثناء تلك الحكم. كل ذلك ضمن الخطوط العملية التالية :

١ – احترام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ودعم المنظمات الدولية المنبثقة عنها ، في جهودها للمحافظة على السلام العالمي ، وحل المشاكل الدولية على أساس من مبادئ الحق والعدل بدلاً من حلها بالقوة .

٢ – انتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بين المعسكرات الدولية المتصارعة ، وابعاد رياح الحرب الباردة عن المنطقة العربية ومقاومة سياسة الاحلاف والقواعد العسكرية .

٣ – التمسك بمقررات مؤتمر باندونغ ودعم الكتلة الاسيوية – الافريقية في هيئة الأمم المتحدة وتوثيق العلاقات الدولية وروابط الصداقة بين الدول غير المنحازة .

٤ – احترام المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية العادلة التي تقوم على أساس التكافؤ والمنافع المتبادلة بين الدول .

٥ – محاربة الاستعمار بشكليه القديم والحديث وتأييد ودعم حركات التحرر في العالم.

٦ – محاربة التمييز العنصري .

٧ – تأييد الجهود المبذولة على الصعيد الدولي للقضاء على التخلف الاقتصادي ومساعدة الدول النامية .

السياسة العربية

إن أرض العراق جزء لا يتجزأ من تراب الوطن العربي الواحد ، وشعب العراق جزء من الأمة العربية الواحدة . من هذه الحقيقة الراسخة التي حاول المستعمرون طمسها ، ومن هذا الايمان المطلق الذي حاولت الشعوبية اغتياله يستمد عراق الثورة المبادئ التي يلتزمها في علاقاته مع الدول العربية الشقيقة . فالحدود المصطنعة التي زرعها الاستعمار ضمن أرض الوطن الواحد والكيانات الاقليمية المعززة بمصالح الاحتكارات الاستعمارية والمدعمة بامتيازات الطبقة الرجعية وبالتزييف العقائدي الذي اصطنعته الأحزاب الشيوعية المحلية ، لتستر به وجهها الشعوبي الحاقد – ان الثورة تؤمن بأن تلك الحدود وهذه الكيانات انما تمثل في حقيقتها أعظم سد يقوم في وجه المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا لتمنع حركة النضال العربي الجماهيري من الاتصال والتفاعل وتحول بذلك بينه وبين اكتساح تلك السدود والعوائق للقضاء على آخر أثر من آثار الاستعمار والاستثمار والتخلف على أرض الوطن العربي وبناء كيان العرب الموحد في دولة عصرية ، تكون عاملاً هاماً في المحافظة على سلام العالم وبناء حضارة الإنسان . ولهذا فإن عراق الثورة ينظر إلى التجزئة على إنها واقع مرضي خلقه الاستعمار وعززته المصالح غير المشروعة والشهوات لبعض الطبقات والفئات. لذلك فإن سياسة العراق العربية تهدف إلى القضاء على جميع القوى والعوامل الداخلية والخارجية التي تدعم التجزئة ، وترى أن الطريق السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف القومية تتمثل في تدعيم النضال الشعبي التحرري الوحدوي

في كافة الاقطار العربية وتوحيده في إطار جبهة قومية شعبية ثورية ، تستفيد من اخطاء الماضي وتجاربه وتمهد السبيل لخلق الظروف الموضوعية المؤدية إلى الوحدة السليمة ، الوحدة التي تقوم على إرادة الجماهير وفي ظل حمايتها والتي تؤمن مصالحها وتفتح الطريق أمام طموحها المشروع إلى بناء المجتمع الافضل . كما يرى المجلس الوطني لقيادة الثورة أن كل حركة شعبية لا ترتبط بقضية فلسطين وتتفاعل معها تفاعلاً عضويا هي حركة مزيفة مصطنعة غريبة عن جماهير شعبنا العربي ، بل ان مقياس الثورية لأي نظام أو حركة مرتبطة إلى حد بعيد بما يمكن أن يكون لها من دور فعال في تحرير فلسطين وأداء الواجب القومي . فنكبة فلسطين هي التي كشفت تآمر الطبقات الرجعية الحاكمة في البلدان العربية وعمالتها للاستعمار والصهيونية وهي التي فضحت خيانات الأحزاب الشيوعية المحلية وتنكرها لأهداف الشعب وامانيه وهي التي عرت الانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد العربية واظهرت ما فيها من هزال وضعف. هذا في نفس الوقت الذي فجرت فيه تلك النكبة طاقات جماهير شعبنا الثورية الخلاقة وساهمت بشكل فعال في تحطيم العديد من الانظمة البالية ، وأيقظت روح التمرد على الاغتصاب والظلم والفقر والتخلف .

لذلك فإن الثورة تلتزم في سياستها العربية المبادئ التالية :

١ - محاربة الاستعمار وفضح مشاريعه العدوانية وتأييد الثورات التحررية في الوطن العربي بكافة الوسائل الممكنة .

٢ - دعم وتأييد الحركات القومية التقدمية في جميع اجزاء الوطن العربي وتشجيع التكتلات المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية وتوسيع نطاق نشاطها لتتخطى حدودها الاقليمية إلى مجال العمل القومي الشامل ، وتنسيق جهودها ضمن إطار الوحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ - تقوية الجبهة العربية المعادية للاستعمار المتكونة حالياً من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر والعراق واليمن ، وتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والثقافة .

٤ - ابعاد قضية فلسطين عن مجالات الاستغلال بقصد الكسب السياسي الرخيص ، ووضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين وذلك بالاتفاق مع دول الجبهة العربية والمنظمات الشعبية في شعب فلسطين الباسل وتصميمه على استرداد

ارضه السليبة ، ومقاومة جميع المؤامرات الاستعمارية والمخططات الرجعية الرامية إلى تصفية قضية فلسطين ، والتعاون مع الحكومات العربية المتحررة على استرداد الاجزاء السليبة في الوطن العربي .

د - تقوية امكانيات الجامعة العربية بما يؤهلها للعمل على توحيد الجهود العربية للدفاع عن قضاياهم المشتركة .

السياسة الداخلية

إن مبدأ الاعتماد على المشاركة الجماهيرية في ادارة الحكم وتوجيهه ومراقبته، هذا المبدأ الذي اعلنته الثورة بوضوح في بيانها الأول ، هو حجر الزاوية في السياسة الداخلية التي التزم بها المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وهو الدعامة التي تستند إليها الثورة لحمايتها من مؤامرات اعداء الشعب ، وهو الضمانة لها من كل مهادنة أو انحراف . كما ان المشاركة الشعبية للجماهير المنظمة الواعية هي وحدها القادرة على تحقيق اهداف الثورة ضد كل ما قد يقف في طريقها من عوائق أو يوضع في سبيلها من عقبات .

ولكن الثورة التي حطمت النظام الدكتاتوري الاسود وقضت على حكم العملاء والمتآمرين ضد مصالح الشعب وحرياته لن تسمح لاعداء الشعب مرة أخرى بأن تكون لهم فرصة التآمر عليه واستغلالهم له باسم الحرية ولا إلى متابعة التخريب وزرع الفوضى باسم الديمقراطية . فحرية التخريب والاستغلال والتآمر لا تقل خطراً عن استبداد الفرد .

إن الديمقراطية الشعبية الحقيقية هي وسيلة لخدمة الجماهير ورفع مستواها الثقافي وتحسين اوضاعها المادية وتطوير وعيها السياسي وتوحيد نضالها على صعيد العمل التقدمي الشامل ، فلا ديمقراطية بدون هوية قومية ولا حرية بلا اشتراكية . ان المجلس الوطني لقيادة الثورة لا يؤمن بالحرية محصورة ضمن مفهوم الحريات الفردية ، بل يجب أن تكون تعبيراً جماعيا للمسؤولية الشعبية كلها . ان بناء دولة عصرية مناهضة للاستعمار والاقطاع واستغلال رأس المال لا يكون إلا بمبادرة الشعب نفسه ويقظته ومراقبته المباشرة . ان دولة كهذه هي وحدها القادرة على تحقيق أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية .

إن مهام الثورة الشعبية الديمقراطية في العراق مهام جسيمة لا يمكن أن تحققها فئة أو طبقة اجتماعية معينة مهما كانت امكانياتها . ان الشعب وحده هو الذي يستطيع أن يحقق تلك المهام، ونعني بالشعب (الفلاحين والعمال والكسبة والمثقفين والعسكريين الثوريين والبرجوازيين الوطنيين) وعلى ذلك فإن الحكم يجب أن يقوم في المرحلة الحاضرة على أساس الجبهة القومية التقدمية التي تضم جميع المنظمات والهيئات الشعبية ذات الاتجاه القومي التقدمي المؤمنة بالوحدة والاشتراكية والحرية والديمقراطية الشعبية ، والتي تتمثل فيها جميع القطاعات الشعبية القادرة على السمو فوق مستوى مصالحها الانانية ونزعاتها الفردية أو الاقليمية أو الطائفية الضيقة لتلتقي بمصلحة الشعب العليا .

الجبهة القومية

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يرى أن الحكم المستند إلى هذه الجبهة الواسعة من جماهير شعبنا هو الصيغة الوحيدة الملائمة للحكم في هذه المرحلة الثورية التي تمر بها القضية العربية من جهة وتمر بها أوضاع العراق الداخلية من جهة أخرى . وعلى هذا الأساس فإن ممارسة الهيئات الشعبية والمنظمات المهنية والنقابية لحرية القول والعمل والتنظيم التي تستهدف خلق جو ايجابي يمهد السبيل أمام ثورة البناء لتأخذ كل مداها ، ليست حرية مضمونة فحسب ، وانما هي في نظر الثورة المقياس الصحيح الذي يمكن الاعتماد عليه في تقدير مدى ثورية تلك المنظمات والهيئات ومقدار انسجامها مع أهداف الشعب العليا في الوحدة والحرية والاشتراكية . أما الحركات الرجعية ودعوات العملاء والمضللين فلن يكون لها مكان في ثورة ١٤ رمضان الجبارة ، لأن الثورة قامت للبناء لا للتخريب ولتوحد لا لتفرق ولتقضي على الاستغلال لا لتغذيه .

والمبدأ الثاني الذي انطلقت منه ثورة ١٤ رمضان المباركة في تحديد سياستها الداخلية هو المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والفرص المتاحة أمام جميع المواطنين مهما اختلفت مذاهبهم وتعددت قومياتهم . والثورة حريصة اشد الحرص على أن تدرك الاقليات جميعاً قومية كانت أو دينية بانها جزء لا يتجزأ من كيان شعب واحد وإن لها دورها الأساسي والفعال في بناء الوطن ونصيبها العادل في التمتع بخيراته . بل اننا نلح على أن دور المواطن في نظر الثورة لا يمكن أبداً أن يفهم على

ضوء أي اعتبار من الاعتبارات الدينية والطائفية والعنصرية ، وانما هو الاخلاص للّه والوطن والتفاني في خدمته هو الذي يحدد أهمية الدور الذي يقوم كل فرد من أفراد الشعب . وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة مصمم كل التصميم على حماية الوحدة الوطنية ، وفرض احترامها على كل من تسول له نفسه أن يتاجر بمصلحة البلاد العليا ، مستخدماً الأساليب الاستعمارية في ايقاظ الدعوات العنصرية والنزعات الطائفية والعصبيات الدينية لضرب وحدة الصف الوطني وتمزيق ابناء الوطن الواحد، واشغالهم بمنازعاتهم عن المصلحة العليا لتقع البلاد فريسة سهلة وغنيمة باردة في يد المستعمرين المجرمين وعملائهم المستغلين .

إن التجربة القاسمية اعطت دليلاً قاطعاً على مدى التخريب الذي يمكن أن ينتج عن الانسياق وراء السياسة العنصرية ، تلك السياسة التي كانت إحدى وسائل الدكتاتورية القاسمية في تفتيت وحدة الشعب ليتمكن من البقاء حاكماً بأمره والتي أدت بالنتيجة إلى قيام نزاع دموي بين ابناء الوطن الواحد ، لم يستفد منه إلا المستعمرون والشعوبيون . ولهذا فإن الثورة تحترم جميع الحقوق المشروعة للاقليات التي تشارك الشعب العربي العيش في ظل هذا الوطن الخير، والذي لم يعرف تاريخه الطويل إلا الخير والذي لم يعرف تاريخه الطويل إلا العدل والمساواة والاخاء بين جميع الفئات التي تسكن على ارضه إلى أن جاء الاستعمار فحاول تمزيق الصف الوطني وتكدير الصفاء الاخوي بين ابناء شعبنا الواحد ليسهل عليه نهب خيرات الوطن معتمداً في ذلك على حفنة من العملاء والمأجورين . ولذلك فإن كل مهادنة للروح العنصرية المتعصبة أو تسامح مع النعرات الطائفية هو خروج عن مبادئ الثورة وجريمة كبرى ترتكب في حق الوطن والشعب . كما ان الثورة تنظر بعين الاعتبار إلى طموح القومية الكردية في زيادة مساهمتها في تطوير البلاد وفي تنمية ورعاية ثقافتها ولغتها وفي تحقيق نظام اللامركزية الذي يسمح بازدهار اوسع لجميع ابناء الشعب .

وعلى هذا الأساس فإن السياسة الداخلية للثورة تتلخص في المبادئ التالية :

١ - اطلاق الحريات باوسع معانيها للهيئات الشعبية وبنوع خاص تنظيمات العمال والفلاحين والطلبة ودعمها بكافة الوسائل لتتمكن من القيام بدورها الطليعي في دعم الثورة وخدمة العمال والفلاحين الذين يشكلون قاعدة الثورة الشعبية ولاعداد الطلبة لاستلام مسؤولياتهم الخطيرة في اطارات الغد .

٢ – افساح المجال أمام جميع القوى الشعبية التي تؤمن بأهداف الثورة للمشاركة في العمل السياسي بما يساعد على تحقيق تلك الأهداف .

٣ – احترام حرية الرأي والقول لجميع المواطنين ضمن الإطار القــومي الاشــتراكي والسماح للهيئات والفئات التقدمية باصدار الصحف والمجلات التي تعبر عــن وجهة نظرها للمساهمة في مسؤوليات بناء الوطن .

٤ – وضع دستور دائم للبلاد يكون تعبيراً صادقاً عن اماني الشعب في تحقيق اهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية ، وليضمن للمواطنين الحريــات العامــة فــي حدودها الايجابية البناءة .

السياسة الاقتصادية

إن الثورة تؤمن بأن خيرات الوطن ملك للجميع من ابنائه العاملين المنتجــين ، ويجب أن يطور النظام الاقتصادي بحيث يؤمن توزيع هذه الخيرات على المــواطنين كل بحسب خدماته وما يقدمه لهذا الوطن من جهد .

ويجب أن يكون واضحاً في مجال التطبيق الاشتراكي الذي تؤمن به الثــورة مبــدآن اساسيان :

أولاً – ان النظام الاشتراكي لا يمكن تطبيقه تطبيقاً سليماً إلا في ظل وحــدة عربيــة شاملة تتوفر فيها كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لهذا التطبيــق . ولكن هذا التحفظ يجب إلا يمنع أو يؤجل المبادرة القطريــة ، واتخــاذ كافــة التدابير اللازمة لرفع مستوى الحياة المادي للطبقة الشعبية الكادحة واعطــاء الفلاحين والعمال كافة حقوقهم التي حرموا منها خلال قرون طويلة.

ثانيا – ان الاشتراكية لا يمكن أن تعني في نظر المجلــس الــوطني لقيــادة الثــورة المساواة بين المواطنين في الفقر . ولذلك فلابد أن تواكب الجهود المبذولــة لتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً بين المواطنين جهود أعظم واقوى لزيادة الثــروة القومية عن طريق مضاعفة الانتاج في جميع المجالات .

إن عراقنا الحبيب غني بثرواته الطبيعية وامكانياته الزراعية والصناعية غنى لا يتوفر لأعظم الاوطان تقدماً وتطوراً وازدهاراً ، ومع ذلك لا تزال جماهير شعبنا فــي حالة من الفقر المدقع والتأخر المادي الذي يعطل الامكانيات الإنسانية لهذه الجماهير ويشل قدرتها على المساهمة في بناء حياة قومية مزدهرة .

إن النهب الاستعماري لخيرات وطننا واستنزاف ثرواته من قبل حفنة من المستغلين وسرقة جهود ابنائه وتحويلها إلى الخارج ، والمحافظة على الطرق البدائية في الاستثمار الزراعي والحيلولة دون قيام صناعات أساسية حديثة فيه، والارتجال والفوضى في معالجة قضاياه الاقتصادية ، كل ذلك هو المسؤول عما تعانيه جماهير شعبنا من فقر وبؤس وعما يسود مجتمعنا من تأخر .

من هنا جاء طموح شعبنا المشروع لرفع مستوى معيشته عن طريق تطور الاقتصاد الوطني بحيث يعتمد على احدث الأساليب العلمية والفنية وتوزيع ثمراته على جميع المواطنين الذين يساهمون في انتاج تلك الثمرات . ومن الثابت علمياً أن تحقيق هذه الأهداف في بلد كبلدنا ، لا يمكن أن يتم عن طريق اللجوء إلى أساليب الاقتصاد (الحر التقليدي) إذ أن هذه الأساليب من شأنها أن تزيد في انتشار الفوضى وتهدر عبثاً العديد من الامكانيات الاقتصادية القومية وتدعم التبعية الاقتصادية تجاه الاستعمار ، وتجعل الدولة ليست أكثر من اداة في يد الطبقة المستغلة لزيادة ثرواتها وتشديد قبضة استثماراتها على جماهير الشعب الكادحة لحساب الفئات الطفيلية التي تعيش على جهود الآخرين. ولذلك فإن الثورة عازمة على أن تقيم سياستها الاقتصادية في المرحلة الحاضرة على الأسس التالية :

١ - وضع منهاج مدروس لتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته خلال خمس سنوات بحيث تراعى فيه ظروف العراق الاقتصادية الخاصة وعلى أن يتم تنسيقه مع مشاريع التنمية في الدول العربية الأخرى بحيث تتكامل تلك المشاريع لتساهم في تهيئة الظروف الموضوعية المادية لاقامة الوحدة العربية الشاملة والبدء منذ الآن بانشاء الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامات الأولى في بناء دولة صناعية متطورة .

٢ - البدء في اعداد الخطوات اللازمة لمعاملة الرأسمال العربي على قدم المساواة مع الرأسمالي المحلي .

٣ - عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتسهيلات الائتمانية والمساعدات الفنية مع الدول الاجنبية على أساس المصالح المتبادلة ودونما اية شروط أو التزامات سياسية ودون النظر إلى الانظمة الاجتماعية التي تتخذها هذه الدول .

٤ - السير في حصر ملكية الصناعات الأساسية والمرافق العامة وحق انشائها بالدولة .

٥ - تشجيع الرأسمال الخاص على الاشتراك في مشاريع التنمية ضمن الخطط الاقتصادية واعفائه من الضرائب خلال مدة معقولة على أن يلتزم في نشاطه بأهداف الثورة وان يتقيد بالقوانين التي تحدد اغراضها الاجتماعية .

٦ - تشجيع الادخار ، والحد من النفقات الكمالية .

٧ - إعادة النظر في توزيع الدخل على المواطنين ، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على المداخيل العالية واعفاء اصحاب الدخل المحدود من الضريبة .

٨ - تدعيم المصرف الصناعي وتوسيع رأسماله لاقراض اصحاب المشاريع الخاصة.

٩ - تطوير أساليب الانتاج الزراعي واستخدام المكائن والآلات الحديثة .

١٠ - حماية اسعار المنتجات الزراعية وتأمين تصريفها وبيعها عن طريق الدولة لحماية صغار المنتجين من استغلال الوسطاء والمحتكرين .

١١ - تقوية رأسمال المصرف الزراعي وتعديل نظامه بحيث يسمح لتقديم القروض الموسمية للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين ، كما يسمح لهم بالتسليف على محاصيلهم الزراعية لانقاذهم من استغلال المرابين ، على أن يقوم المصرف بالإضافة إلى تقديم القروض باستيراد السماد والبذور ومبيدات الحشرات وتقديمها للمزارعين بسعر الكلفة .

١٢ - حماية الثروة الحيوانية واقامة مراكز للتوجيه والارشاد والطب البيطري للمحافظة عليها واكثارها وتحسين انواعها .

١٣ - تصنيع المنتجات الحيوانية وحماية اسعارها وايجاد الأسواق اللازمة لتصديرها.

١٤ - تخفيض اسعار المواد الغذائية والحاجات الاستهلاكية الضرورية للشعب وتوفيرها له والضرب على يد المحتكرين لها والمتلاعبين باسعارها .

١٥ - تشجيع قيام الجمعيات الانتاجية والاستهلاكية وتوفير القروض اللازمة لها من قبل الدولة .

السياسة الاجتماعية

لقد عانت جماهير شعبنا من عمال وفلاحين خاصة اشد أنواع الاستغلال والاستثمار طمعاً وجشعاً على ايدي المستعمرين من الخارج ، وطبقته المنتجة قبل أن

تحصل على نصيبها العادل في الحياة وان يكون لها حظ الاستمتاع بنتاج جهدها وثمرات كدها وعرقها .

لقد استشهد العشرات من المناضلين الابطال من طلائع الثورة يوم ١٤ رمضان واغمضوا عيونهم على رؤى الغد السعيد الذي ستحققه ثورتهم للملايين من جماهير شعبهم المحرومة الكادحة. ان آلام السجون وصنوف العذاب والتضحيات الغالية بالارواح والدماء التي قدمتها طلائع شعبنا الثورية خلال اربع سنوات من الحكم الارهابي الديكتاتوري لن تذهب سدى ولن تتحول أبداً إلى مزيد من الارباح تنهبها الاحتكارات الاجنبية وتضاف إلى مزيد من الدنانير إلى ارصدة الفئة القليلة المستثمرة. ان المجلس الوطني لقيادة الثورة عازم اشد العزم على أن يحول ثمرات ذلك الكفاح الطويل المرير إلى خبز يملأ البطون الجائعة والى كساء يستر الاجسام العارية والى ثقافة تروي العقول العطشى والى كرامة إنسانية يتمتع بها كل من يعيش على أرض الثورة .

إن الثورة مدركة اشد الادراك أن الظلم والقهر والاضطهاد الذي عانته جماهير شعبنا الكادحة خلال قرون طويلة لا يمكن لها أن تقضي عليه في يوم أو شهر أو سنة ، خصوصاً وانها استلمت تركة مثقلة بالمشاكل الضخمة يشيع فيها التخريب والفوضى . ولكن المجلس الوطني لقيادة الثورة واثق اشد الثقة أن ثورية شعبنا وما يضطرم في قلوب ابنائه من حماس لإعادة بناء الوطن حتى يزهو على جميع الاوطان بما يعمه من رخاء وما يسوده من عدل ، كفيلة بأن تذلل جميع العقبات التي تقف في طريق الشعب في مسيرته الصاعدة أبداً نحو الرفاه والعدل والمساواة . وعلى هذا الأساس فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة يرى أن قاعدة المجتمع الجديد الراسخة هي طبقة المنتجين من عمال وفلاحين وإن شرف العمل هو اعلى قيمة اجتماعية يمكن أن يزهو بها مواطن، وان البطالة والتطفل والسلبية والتشاؤم والترف كلها قيم بالية ستدوسها جماهير الشعب الثورية باقدامها وهي تسير نحو غدها المأمول المليء بالتصميم والعمل والتفاؤل والانتاج .

من هذه الروح الثورية التي لا مجال فيها للمساومة أو المهادنة يعلن مجلس قيادة الثورة سياسته الاجتماعية خلال المرحلة الحاضرة ويلتزم بأن تحقق :

١ - إعادة النظر في قانون العمل وتعديله على ضوء التشريعات العماليـــة الحديثـــة وتعميم تطبيقه على جميع العمال ، وتدعيم اجهـــزة وزارة العمـــل والشـــؤون الاجتماعية وزيادة كفاءتها للاشراف على حسن تنفيذه .

٢ - اطلاق الحريات النقابية وتقديم العون المادي والادبي للنقابات لتنهض بـــدورها الفعال في ضم صفوف الطبقة العاملة وتكتيلها والدفاع عن مصـــالحها ورفـــع مستواها المادي والمهني والثقافي.

٣ - حماية العمل النقابي وضمان العمال من التسريح والتعسف .

٤ - انشاء معهد نقابي لتخريج النقابيين المزودين بالخبرات العمليـــة والمعلومـــات النظرية التي تساعدهم على النهوض بدورهم الفعال في خدمة الطبقة العاملة .

٥ - مساعدة النقابات على ايجاد مقرات لائقة بها ، على أن تتضمن تلـــك المقـــرات النوادي وقاعات المحاضرات والمكتبات وحلقات الدراسة الليلية ، وذلك بانشاء مجمع عمالي يفي بالغرض .

٦ - انشاء معاهد للتدريب المهني .

٧ - انشاء مكاتب التخديم وحماية حقوق الخدم .

٨ - ضمان حق العمل للمواطنين ومكافحة البطالة .

٩ - إعادة النظر في الحدود الدنيا للاجور على ضوء الواقـــع الاقتصـــادي وتطـــور الاسعار بما يكفل للعامل على الاقل حاجته المادية الضرورية اللائقة به كانسان.

١٠ - اشراك العمال في مجالس ادارات المؤسسات التي تملكها الدولة كخطوة أولى في سبيل تعميم اشراكهم في مجالس الادارات الأخرى .

١١ - اشراك العمال في مجالس البلديات .

١٢ - تشكيل مجلس استشاري للعمل يتألف من العمال واصحاب الأعمـــال وبعـــض الخبراء الاقتصاديين ، يقدم توصياته إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل ما يعرض عليه من تشريعات تتعلق بالعمال .

١٣ - اعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي وتعديلـــه بحيـــث تتحقـــق للعمـــال ونسائهم واطفالهم ضمانات حقيقية ضد المرض والشيخوخة والوفاة والعجـــز واصابات العمل .

١٤ - تطوير المساعدات النقدية الرمزية التي تعطي حالياً للعمال إلى معاشات دائمة تنتقل من بعدهم إلى ذويهم وذلك في حالات العجز والشيخوخة والوفاة .

١٥ – ضمان استمرار المعاش للعمال في حالات المرض ، مع تقديم كافة نفقات العلاج من دواء واجور أطباء وخدمات المستشفيات واجراء العمليات الجراحية.

١٦ – تشجيع العمال المتفوقين واعطاؤهم المنح والجوائز .

١٧ – تأمين السكن للعمال وفق الشروط الصحية وبما يضمن للعامل كرامته .

في المجال الزراعي

يشكل الفلاحون في بلادنا نسبة لا تقل عن سبعين بالمائة من السكان لا تزال تعيش في حالة من الفقر والجهل والمرض محرومة من ابسط ضرورات العيش . ولما كان اقتصادنا لا يزال يعتمد على الزراعة ومنتجات المواشي كمصدر أساسي من مصادر الدخل القومي ، فلا غرابة إذا قلنا ان هذه الفئة الكريمة المناضلة تتحمل النصيب الأكبر من الجهد اللازم للانتاج في نفس الوقت الذي تعاني فيه الحظ الاوفر من الظلم الاجتماعي الذي يصيب الشعب بكامله . ان الفلاحين في قرى العراق ومزارعه هم الذين امدوا العراق ، ولا يزالون يفعلون ، بأثمن ثرواته المادية والبشرية . فابناء الفلاحين هم انشط عمالنا وانكى طلابنا وابسل ضباطنا وجنودنا ومنهم الصفوة الخيرة من مناضلينا وابطالنا .

وثورة رمضان المباركة ، ثورة الشعب ، ثورة الجماهير الكادحة والطلاب والمثقفين الثوريين الذين لم يكفروا بامتهم ولم يخونوا ارضهم ، ثورة المضطهدين والمظلومين على مر السنين، ثورة العطاء والتضحية والبذل لإعلاء كلمة الحق والعدل على الأرض المجبولة بعرق الفلاحين الكادحين الاشداء ؛ هذه الثورة تعاهد الفلاحين على أرض الرافدين ، أرض الخير والخصب، أن تناضل معهم حتى النصر من أجل أن يكون حظهم في خيرات ارضهم متكافئا مع جهدهم الذي يبذلونه من اجلها .-(لا اقطاع بعد اليوم ، والأرض للشعب) ذلك هو شعار ثورة رمضان لفلاحي العراق وعماله الزراعيين . ان النظام الاقطاعي الذي هو أحد مظاهر التخلف المتبقية من فترات الانحطاط ، يجب أن ينتهي في شكله المادي المتمثل في ملكيات كبيرة تعيش عليها جماهير الفلاحين المحرومة ، وشكله الاجتماعي المتمثل في مجموعة قيم اجتماعية هي نفسها منحطة ومتدهورة . فالتطفل الاقتصادي والعيش على جهود الآخرين وحرمان المنتجين من ثمرات اتعابهم ، والعصبيات العائلية والعشائرية

والاقليمية واحتقار المرأة وتفشي الجهل والتعلق بالاوهام والخرافات ، هذه الامراض الاجتماعية كلها يجب أن تنتهي من ريفنا الخصب الجميل لتترك مكانها لقيم جديدة تتمثل في إعلاء قيمة العمل واحترام كرامة الإنسان ورفع المستوى المادي للفلاحين ونشر الثقافة والتعليم والصحة وتعميم النظافة وتوفير الخدمات الضرورية والماء النقي ووصل اجزاء الريف ببعضها بشبكات الطرق المعبدة . ولهذا فإن مجلس قيادة الثورة يحدد الخطوات العملية للدولة التي يجب انجازها بما يلي :

١ – الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي بعد تعديله لصالح الفلاحين وتوزيع الأراضي الخاضعة لهذا القانون على مستحقيها ضمن مهلة محددة ، بعد أن مضى ما يقرب من اربع سنوات ونصف على صدور هذا القانون دون أن يتم توزيع أكثر من ٤,٥ % من الأراضي الواجبة التوزيع في العهد الدكتاتوري .

٢ – انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتزويدها بالخبراء والمرشدين والمواد اللازمة لتعميمها في الارياف بقصد تطوير أساليب الانتاج والقيام باعمال بيع المحاصيل الزراعية مباشرة وبدون وسطاء باشراف الدولة وضمن خطتها الاقتصادية . كذلك توفير المواد الاستهلاكية والانتاجية للفلاحين والقضاء على المرابين والوسطاء في جميع المستويات وتقديم القروض بفوائد رمزية وتوزيع البذور والاسمدة عليهم . وتتضمن خطة الثورة في حقل التعاون السير بالتعاونيات الزراعية نحو تأسيس اتحاد تعاوني عام للقطاع الزراعي يتولى تنظيم جميع الأعمال الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية للفلاحين باشراف الحكومة .

٣ – اقامة المراكز الزراعية وتزويدها بالآلات الحديثة والمكائن والخبرات لتقديم خدماتها للمزارعين الصغار والجمعيات التعاونية حسب منهاج يضمن تعميم الالات الحديثة في كل القطاع الزراعي.

٤ – تخفيف العبء المالي عن الفلاحين المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي ضمن الامكانيات المالية المتوفرة والسير بالتخفيض المالي مهما توفرت الامكانيات المالية واعطاء امتيازات خاصة في الاعفاء الكلي أو الجزئي للفلاحين المتفوقين في الانتاج .

٥ – انشاء المزارع النموذجية وتدريب الفلاحين فيها على أحداث وافضل أساليب العمل والانتاج .

٦ – إصدار قانون للعمل الزراعي ينظم شؤون العمال الزراعيين ويضمن حقوقهم ورفع مستواهم المادي والمعنوي ويضمن مساواتهم مع العمال الآخرين في جميع الحقوق النقابية والعمالية التي يتضمنها قانون العمل .

٧ – وضع منهاج مفصل يضمن ازالة الغبن الذي يعانيه الفلاحون في توزيع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة بشكل يضمن سيادة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لجمهور الفلاحين ويؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشتهم وضمان حقوقهم المدنية والاقتصادية بقصد وضع حد لهجرة الفلاحين للمدن وتوثيق ارتباطهم بالأرض والعمل على توفير الأرض الزراعية والموارد اللازمة للذين هاجروا من الارياف والراغبين في ممارسة الزراعة في المناطق التي هاجروا منها .

٨ – تبسيط اجراءات الحصول على القروض بالنسبة لصغار المزارعين وتخفيض الفوائد المترتبة عليهم .

٩ – العناية بالصحة الحيوانية وتعميم خدمات الطب البيطري .

١٠ – وضع برنامج للقضاء على الامية نهائياً في خلال فترة معقولة وتوفير كل الموارد والمدرسين لتحقيق هذا المشروع .

١١ – وضع برنامج شامل لتعمير الريف العراقي بانشاء القرى العصرية التي تضم المدارس ومراكز التدريب المهني والوحدات الصحية والبيطرية ومراكز الجمعيات التعاونية .

١٢ – إعادة تنظيم الجمعيات الفلاحية وتوفير المساعدات الفنية والمالية لها لتستطيع أن تؤدي مهماتها في تنظيم الفلاحين للدفاع عن حقوقهم وتطوير اوضاعهم المادية والمعنوية والمساهمة في تنفيذ برنامج الاعمار الريفي والخطة العامة لتنظيم الانتاج التي تضعها الحكومة وتمثيلهم في المؤسسات الحكومية والشعبية ذات العلاقة بالأوضاع الزراعية .

١٣ – توطين العشائر الرحالة عن طريق توفير الأراضي الزراعية لهم وحفر الابار الارتوازية وتقديم الخدمات الضرورية لتنظيم وتطوير رعي المواشي وايصال الخدمات الصحية والتعليمية لتلك المناطق النائية . وستعمل الحكومة حالياً على زيادة الابار الارتوازية وتأسيس المستوصفات والوحدات البيطرية السيارة بأسرع ما يمكن .

١٤ - وتعتبر الحكومة تنظيم الري والبزل من المهمات الرئيسية التي يجب أن تضطلع بها وتوليها الاولوية في مشاريعها . لذلك ستقوم الحكومة بدراسة وضع الري والبزل بشكل جذري واتخاذ كافة الاجراءات المالية والادارية لتوفير المياه وتنظيم توزيعها في القطاع الزراعي وايقاف خطر تراكم الاملاح واستصلاح الأرض المتروكة .

السياسة الثقافية

إن نشر الثقافة وتعميم التعليم على جميع ابناء وطننا هو هدف رئيسي من أهداف ثورة ١٤ رمضان . وإذا كان من برنامج الثورة الكشف عن الثروات المادية الدفينة في باطن الأرض فإن في نفوس ابناء شعبنا وعقولهم ثروات اشد غنى واوفر خصبا لا سبيل للكشف عنها إلا بالتعليم . بل ان الشرط الأساسي لكل حياة ديمقراطية سليمة ، ولكل تنمية اقتصادية صحيحة ، هو نشر الثقافة والتعليم بين ابناء الوطن جميعاً . ولذلك فإن مجلس قيادة الثورة يتبنى في هذا المجال المبادئ التالية:

١ - الزامية التعليم الابتدائي لجميع الاطفال الذي يبلغون سن السابعة .

٢ - تعميم التعليم الابتدائي الزراعي في الريف .

٣ - تطوير برامج التعليم المتوسط والثانوي بما يتلاءم والحاجات العملية للبلاد .

٤ - انشاء المدارس الصناعية والزراعية والتجارية وتجهيزها وتوسيع المدارس القائمة منها حالياً.

٥ - العناية بالتعليم الجامعي وانشاء وتوسيع الكليات التي من شأنها تزويد البلاد بحاجتها من الأطباء والمهندسين والفنيين والعلماء .

٦ - تربية الجيل الصاعد تربية قومية تنمي فيهم تعلقهم بامتهم ووطنهم ودينهم وتعدهم ليكونوا مواطنين نافعين لمجتمعهم .

٧ - الاكثار من ارسال البعوث العلمية إلى الجامعات الاجنبية للتزود بالاختصاصات التي تفتقر إليها البلاد .

٨ - قيام الدولة بالانفاق على تعليم الطلاب الاوائل في داخل البلاد وخارجها .

٩ - مكافحة الامية في الريف والمدينة وانشاء جمعيات لهذا الغرض يتطوع للخدمات فيها المواطنون وخصوصاً الطلاب في غير اوقات عملهم .

١٠ - تشجيع انشاء النوادي والمكتبات العامة من قبل البلديات ومـدها بالمعونـات المادية والكتب والمجلات والنشرات العلمية والادبية .

١١ - منع الكتب والمجلات والافلام التي تشـجع الميوعـة والانحـلال القـومي أو الأخلاقي أو الديني .

تنظيم الشباب

إن الشباب المؤمن بما في دمائهم من حرارة وبما في عزائمهم من قوة وبمـا في قلوبهم من حب وايمان ، وبما لديهم من استعداد للتضحية والعطاء هـم وحـدهم القادرون على أن يشكلوا طلائع ثورتنا في تحديها لجميع العقبات وفي تمردها علـى جميع الصعاب التي تحول بينها وبين بلوغ اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية . إنه موقف التحدي لكل عوامل التخلف ولكل رواسب الماضي ولجميع قوى الاستعمار والرجعية والشعوبية ، وستنتصر مواكب الثورة المؤمنة المظفـرة . ولـيس اجـدر بالسير في طليعة تلك المواكب من الشباب المؤمن المناضل ، ولهذا فإن مجلس قيادة الثورة عازم على انشاء مجلس اعلى لرعاية الشباب تكون مهمته ما يلي :

١ - معالجة مشكلة الفراغ عند الشباب بالتشجيع على انشاء نواد وجمعيات وفـرق ذات اغراض رياضية وثقافية واجتماعية .

٢ - الاستفادة من جهود الشباب في اوقات الفراغ في تأدية مهمـات قوميـة فـي النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية - نشر الـوعي الصـحي ، مكافحـة الامية ، ارشاد الفلاحين إلى الأساليب الحديثة ، نشر الوعي السياسي القومي ، مكافحة الروح الانهزامية والاشاعات المسمومة التي ينشرها اعداء الثورة .

٣ - تكوين الطلائع الثورية للبناء من الشباب الذين يتطوعون للقيام بشـق الطـرق وبناء المدارس والمستوصفات والمسارعة إلى القيـام باعمـال الاغاثـة فـي النكبات وعند الحاجة.

٤ - توسيع الحركة الكشفية وتعميمها وانشاء فرق الفتوة والجوالة وغير ذلك مـن الأمور التي تربي جيلاً رياضياً ناشئاً علـى حـب التنظـيم والعمـل وتحمـل المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه .

السياسة العسكرية

لابد لنا قبل التحدث عن المهمة التي قام الجيش اصلاً لتنفيذها وهي الدفاع عن الوطن والتصدي لاعدائه ومحاولي التدخل في شؤونه من الاشارة إلى أن الجيش في العراق لظروف موضوعية معينة تتصل بالواقع الاجتماعي والسياسي قد اشترك بعد فترة وجيزة من تأسيسه مع الجماهير الشعبية الأخرى في النضال من أجل تغيير حياتها وأثبت في ازمان متعددة إنه ذلك التنظيم الصلب الذي بامكانه الذب عن أهداف الشعب حين تتعرض إلى خطر الضياع . لهذا فإن القوات المسلحة الوطنية كانت في المقدمة مع جماهير الشعب في ضحى الرابع عشر من رمضان لتحطيم النظام الدكتاتوري المناهض للشعب وستظل على الدوام ما دامت هناك احتمالات واخطار داخلية وخارجية ستظل هذه القوات تمارس مهماتها الثورية في حماية الحكم الشعبي وفي ترسيخ جذوره وتنفيذ اهدافه العظيمة .

إن مهمة القوات المسلحة اصلاً ، كما عبرنا ، هي حماية الوطن والدفاع عن ارضه المقدسة لا في العراق وحده وانما في جميع اجزاء الوطن العربي التي وجدت من الاستعماريين والاعداء شراهة فائقة لسلبها كما حدث لفلسطين العزيزة التي تؤثر تأثيراً عظيماً على كل خطة تتبع لتوسيع جيشنا وزيادة امكانياته وكفاءاته العسكرية والتنظيمية . لذلك فإن السلطة الثورية ستحاول بكل الوسائل توفير السبل اللازمة لزيادة فعاليته وقوته والقضاء نهائياً على السياسة التي اتبعت خلال عهد الملكية الاستعمارية والدكتاتورية الفردية في أضعاف الجيش ومحاولة تخريبه وتمزيقه .

إن حكمنا الثوري سيحاول أن يحقق الأمور التالية التي يعتقد أن بامكانها تطوير جيشنا وتقدمه نوعاً وكماً وبخطوات واسعة إلى الأمام :

١ – تسليح الجيش باحدث المعدات والأسلحة .

٢ – امداده بالتجهيزات والمواد الحديثة .

٣ – رفع المستوى الصحي بين منتسبي الجيش وتوفير وسائل العلاج الكاملة في جميع وحداته .

٤ – رفع المستوى الثقافي ومكافحة الامية عن طريق تعميم دورات القراءة والكتابة والقاء المحاضرات في المواضيع التي تنمي شعور المواطنة في العسكري العراقي وتزيد من تعلقه ببلاده وشعبه .

٥ – تمتين النظام والضبط في صفوف الجيش امران مهمان لرفع كفاءة العسكري العراقي وتحقيق جوهر فعالياته كجيش مستعد دائما لتلبية نداء الوطن والشعب.

٦ – رفع مستوى التدريب .

٧ – توسيع تشكيلات الجيش لاستيعاب المهام الكبيرة الملقاة على عاتقه بالنسبة للعراق والوطن العربي واستعادة الاجزاء العربية السليبة .

٨ – تأمين الاسكان الدائم لجميع قطعات الجيش بحيث تتوفر الراحة والاستقرار لمنتسبيه في حالات السلم .

٩ – رفع المستوى المعاشي لجميع منتسبي القوات المسلحة الوطنية في الجيش والشرطة والحرس القومي وتأمين احتياجاتها .

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يغتنم هذه المناسبة ليحيي جيش العروبة الوفي ودرعها الحصين ، رمز البطولة والاباء وعنوان التضحية والفداء ، هذا الجيش الذي ضرب خلال تاريخه المجيد اروع امثلة الاخلاص لامته ، والايمان برسالتها ، فقدم على مذبح الشهادة الصفوة المختارة من ابنائه الابطال الذين قدموا ارواحهم فداءً لوطنهم وامتهم .

إن مجلس قيادة ثورة ١٤ رمضان الصاعدة ليحيي جيش الثورة الباسل وقواتها المسلحة ضباطاً وجنوداً ويعاهدهم على السير بهذه الثورة كما ارادها وكما ارادها الشعب الذي خلقها وغذاها بدماء شهدائه الابرار . . ثورة العروبة على التجزئة والرجعية وفي سبيل الحرية ، ثورة المحرومين والمعذبين في الأرض في سبيل الرخاء والعدالة الاجتماعية .

إن جيش ثورة ١٤ رمضان الجبارة وقوات الشرطة الوطنية والحرس القومي ستبقى إلى الابد حافظة لحرمة وطنها رافعة لرسالة امتها على كل أرض عربية ، على أرض فلسطين واليمن والمحميات وعدن كما ترفعها اليوم على أرض العراق .

فالى الخلود يا شهداء جيشنا الجبار ، والى المجد يا ابطالنا الغر الميامين.

الخاتمة

هذه أيها المواطنون . .

هذه يا ابناء الشعب في جميع اجزاء وطننا العربي .

هذه أيها الفلاحون .

أيها العمال .

أيها المثقفون .

أيها الاقتصاديون الوطنيون .

أيها العسكريون الثوريون .

أهداف وشعارات ثورتنا الظافرة لهذه المرحلة التي يمر بها شعبنا العربي في العراق ، مرحلة التركة المثقلة التي خلفها لنا الاستعماريون والرجعيون وسارقو حقوق الشعب ، المرحلة التي استطاعت فيها جماهير الشعب بكفاحاتها ونضالاتها أن تحقق النصر وتزيح العناصر العدوة الفاسدة التي كانت تجثم على قمة الحكم ، لأول مرة حكمها الذي لا يستهدف إلا تحقيق الرفاهية والسعادة والتقدم لجميع ابناء الشعب بدل البؤس والشقاء والفاقة التي تركها الملكيون والدكتاتوريون ماثلة في كل ركن وبقعة من ارضنا الطيبة المقدسة ، المرحلة التي يشير كل جزء فيها إلى أن ساعة تحقيق وانجاز اهدافنا قد أصبحت قريبة أكثر من أي وقت آخر . ففي اللحظة التي يذاع فيها هذا الميثاق المرحلي تواصل الاقطار الثلاثة : الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة مباحثاتها لدراسة قواعد الوحدة بين هذه الاقطار على أسس قويمة تفتح افاقاً واسعة أمام العرب في شتى اقطارهم لسرعة تحقيق الوحدة العربية الكبرى الشاملة في المغرب والمشرق . ان المنهاج المرحلي الذي يطرحه المجلس الوطني ، قد جاء حصيلة تجارب الحركة الشعبية المناضلة في وطننا كما قد جاء ليعبر عن طموح هذه الحركة لدفع شعبنا باقصى ما يمكن من السرعة لمواكبة الشعوب الأخرى في العالم في طريق التقدم والتطور والحضارة الكاملة .

لذلك سيكون في اعتبار المجلس الثوري أن يرصد بكل دقة واهتمام استقرار هذا المنهج في التطبيق فيعمل في كل لحظة على اغنائه وتوسيعه بالشكل الذي يعبر عن حيوية الشعب واجهزته الطلائعية وامكانياتها الضخمة في المبادرة والخلق والابداع .

إن المجلس الوطني وجهاز الدولة الثوري وجماهير الشعب ستعمل باندفاع غير محدود لتطبيق كل حرف جاء في المنهاج رغم ما تجد من عراقيل وعقبات وستضع نصب عينيها أن البلاد بحاجة إلى الاعمار والاصلاح والى كل عمل نافع يساهم في تبديل وتغيير شروط حياتها القاسية .

سنعمل يا ابناء شعبنا جميعاً صفا واحداً متكافئين متحابين لبناء حياتنا الجديدة ولاقامة صرح اهدافنا العظيمة غير منتظرين إلا كلمة اجيالنا المقبلة ، وإلا عرفانها بقيمة الصعاب التي جابهتها فيما نحن ننجز أسباب السعادة المشرقة التي ينعمون بها.

إلى الأمام يا جماهير شعبنا . .

إلى الأمام لانجاز المنهاج المرحلي للثورة . .

إلى الأمام جميعاً – فقد آن لشعبنا أن يزيد من خطواته وآن له أن يقطف ثمرات نضاله الطويل وآن لدولة الوحدة والحرية والاشتراكية أن تظهر إلى الوجود .

والسلام عليكم .

والواقع ان الحزب عندما تسلم السلطة في العراق لم تكن لديه دراسة عملية أو صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يستند إليها ، كما لم تكن قيادة الحزب تمتلك ولو صورة أولية عن مختلف الصعوبات التي تواجه المجتمع العراقي[٨٩] . وهذا ما انعكس على طبيعة المنهاج وجعله مرحليا من ناحية ، وان يتميز من ناحية أخرى بالعمومية والاعتدال ، وإن يغفل الاشارة إلى جملة من النقاط على الرغم من اهميتها الكبيرة كالموقف من التأميمات الصناعية والزراعية والعلاقة مع الشركات الاجنبية والنفطية على وجه الخصوص[٩٠] . لذلك لم يلق قبولاً من قسم من اعضاء القيادة القطرية الذين دعوا إلى اعتماد اجراءات اشتراكية ثورية[٩١] ، وبدأوا يطلقون شعارات تتعارض مع المنهاج المرحلي[٩٢].

---

[٨٩] تقييم تجربة ٨ شباط ، ص ١٧ .

[٩٠] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

[٩١] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٧٣ .

[٩٢] ينظر خطاب علي صالح السعدي في الموصل الذي رفع شعارات " سحقاً للرجعية حتى الموت . . لن نهادن الرجعية والاقطاع والرأسمالية الخائنة " ، الجماهير ، العدد ٧٢ ، ٢٩ نيسان ١٩٦٢

ومهما يكن من أمر فقد استأثر المنهاج باهتمام المسؤولين والصحف المحلية . ففي أول تعليق رسمي ، اشار حازم جواد ، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ، بتعبيرات حماسية ومطولة بالمنهاج ، ووصفه بانه " يمثل قمة التخطيط لقيادة قافلة الشعب إلى النصر بصورة خالية من الخطأ، وانه مشروع للعمل لا مشروع للركون والنسيان "[93] . وسلطت جريدة الجماهير الاضواء على معظم جوانب المنهاج ، وتناولت بالشرح والتوضيح المفهومات الواردة فيه[94] ، وكذلك عملت الصحف الأخرى .

تعديل قانون الاحوال الشخصية

كانت حكومة عبدالكريم قاسم قد اصدرت القانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، وقوبل في حينها بمعارضة رجال الدين من كلا الطائفتين التي عدت القانون المذكور مخالفا لاحكام الشريعة الاسلامية. ويذكر طالب شبيب ان السيد محسن الحكيم، المرجع الشيعي الاعلى انذاك، قد ابلغ القيادة بطرق مختلفة وعبر وسطاء موثوقين بانه يرى ان الشيعة والسنة لا يختلفون حول قانون الاحوال الشخصية، وان افضل طريق لتجنب التعارض بين ما تسنه الدولة من قوانين وبين تعاليم الاسلام الاسلامية سيكون بتشكيل لجنة مسؤولة عن التشريع، ولتكن من خمسين شخصا، تضم متخصصين وموظفين كبارا واصحاب شأن وممثلين عن فئات المجتمع المختلفة، ويرسل كل من السيد الحكيم والشيخ امجد الزهاوي شخصا من قبله ليشير على اللجنة الى كل ما يخالف نصوص القرآن والسنة[95].

ظهر رأيان متعارضان فيما يخص تعديل قانون الاحوال المدنية، الاول- يمثله اعضاء القيادة القطرية الذين يصرون على ضرورة الابقاء على القانون والثاني- يمثله عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية ويؤيده احمد حسن البكر، رئيس الوزراء ويريد الغاء قانون الاحوال الشخصية نزولا عند رغبة المراجع الدينية السنية والشيعية. وقد طرح هذا الموضوع على المجلس الوطني لقيادة الثورة، وجرى حوله

---

[93] جريدة الجماهير ، العدد ٣٣ ، ١٨ اذار ١٩٦٣ .

[94] المصدر نفسه ، الاعداد ٣٣ – ٣٨ ، ١٨ – ٢٣ اذار ١٩٦٣ .

[95] د. علي سعيد كريم، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص٣١٠.

نقاش واسع لوح فيه عبدالسلام عارف بتقديم استقالته من رئاسة الجمهورية[96]، ولم يتخذ إجراء بصدد القانون.

طرح موضوع التعديل مرة اخرى على مجلس الوزراء، فأبلغ احد الـوزراء ن اعضاء الحزب المجلس بقرار الحزب في الابقاء على القانون[97]، ومـع ذلـك اقـره مجلس الوزراء، ثم رفع الى المجلس الوطني لقيادة الثورة فصادق عليـه المجلـس، فصدر "قانون تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩" وهو القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٣، وهذا نصه:-

رقم (١١) لسنة ١٩٦٣
قانون
تعديل قانون الاحوال الشخصية
رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩[98]

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى البيان رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة وبناءا على ما عرضه وزير العدل واقره مجلس الوزراء وصـادق عليـه المجلـس الوطني لقيادة لثورة.

صدق القانون الآتي:-

المادة الاولى- تلغى المادة الثالثة عشرة من قانون الاحوال الشخصية رقـم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ ويحل محلها ما يلي:-

---

[96] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص ص ٢٧٤-٢٧٥.

[97] يذكر هاني الفكيكي بان صالح مهدي عماش وزير الدفاع ابلغ هذا الوزير بانه لا يتلقى اوامـره من طلبة الثانوية، فذكره زميله الوزير الحزبي بانه اطاع اوامر طلبة الثانوية حين منحـوه رتبـة فريق وعينوه وزيرا للدفاع، المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

[98] جريدة الوقائع العراقية/ ٢١/٣/١٩٦٣.

المادة الثالثة عشرة- اسبلب التحريم قسمان مؤبدة ومؤقتة هي القرابة والمصاهرة والرضاع والمؤقتة الجمع بين زوجات يزدن على اربع وعدم الدين السماوي والتطليق ثلاثا وتعلق حق الغير بنكاح او عدة وزواج احدى المحرمين مع قيام الزوجية بالاخرى.

المادة الثانية- تلغى عبارة (.. والميراث) الواردة في عنوان الفصل الاول من الباب الثامن من القانون.

المادة الثالثة- تلغى المادة الرابعة والسبعون من القانون.

المادة الرابعة- يضاف الباب الاتي الى القانون ويعتبر (الباب التاسع) له وذلك بعد المادة الخامسة والثمانين ويعدل تسلسل المواد تبعا لذلك.

الباب التاسع
في احكام الميراث

المادة السادسة والثمانون -أ- اركان الارث ثلاثة:-

١- الموروث: وهو المتوفى.

٢- الوارث: وهو الحي الذي يستحق الميراث.

٣- الميراث: وهو مال المتوفى الذي يأخذه الوارث.

ب- اسباب الارث اثنان هما القرابة والنكاح الصحيح.

جـ - شروط الميراث ثلاثة هي:-

١- موت المورث حقيقة او حكما.

٢- تحقق حياة الوارث بعد موت المورث.

٣- العلم بجهة الأرث.

المادة السابعة والثمانون- الحقوق التي تتعلق بالتركة بعد وفاة المورث اربعة مقدم بعضها على بعض هي:-

١- تجهيز المتوفى على الوجه الشرعي.

٢- قضاء ديونه وخرج من جميع ماله.

٣- تنفيذ وصاياه تخرج من ثلث ما بقي من ماله.

٤- اعطاء الباقي الى المستحقين.

المادة الثامنة والثمانون- المستحقون للتركة هم الاصناف التالية:-

١- الوارثون بالقرابة والنكاح الصحيح.
٢- المقر له بالنسب.
٣- الموصى له بجميع المال.
٤- بيت المال

المادة التاسعة والثمانون- الوارثون بالقرابة وكيفية توريثهم:-
١- الأبوان والاولاد وان نزلوا للذكر مثل حظ الانثيين.
٢- الجد والجدات والاخوة والاخوات واولاد الاخوة والاخوات.
٣- الاعمام والعمات والاخوال والخالات وذوي الارحام.

المادة التسعون- مع مراعاة ما تقدم يجري توزيع الاستحقاق والانصبة على الوارثين بالقرابة وفق الاحكام الشرعية التي كانت مرعية قبل تشريع قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ كما تتبع فيما بقي من احكام المواريث.

المادة الواحدة والتسعون- يسحق الزوج مع الفرع الوارث لزوجته الربع ويستحق النصف عند عدمه، اما الزوجة فتستحق الثمن عند وجود الفرع الوارث. والربع عند عدمه.

المادة الخامسة- ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/٢/٨.

المادة السادسة- على وزير العدل تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر شوال لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر آذار لسنة ١٩٦٣.

وجاء في الاسباب الموجبة للقانون القول:-

قامت ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك لسنة ١٣٨٢ لتصحيح ما أنحرف وتقويم ما أعوج بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وكان ابرز انحراف في التشريع احدثته حكومة (قاسم) هو هدمها احكام المواريث الشرعية واستبدال احكام الانتقال في الاراضي الاميرية بها. وكان هذا الحدث الجاري مثار ضجة واستنكار شملت المجتمع العراقي بطبقاته لمخالفته نصوص الكتاب الكريم الذي درج المجتمع العراقي على تطبيق احكامه في هذه المواضيع منذ قرون مشت مع اشراقة الاسلام في هذه الربوع. وكانت الناس بمختلف العصور تقبل على اتباعها برضا لا اكراه فيه وطاعة لا ترهقها شكوى ولا ينتابها ضجر بالنظر لما اشتملت عليه من حكمة في التشريع

وعمق في الهدف. حتى جاءت حكومة الثورة الوطنية للرابع عشر من رمضان سنة ١٣٨٢ فقطعت على نفسها العهد بتعديل هاتيك المواد من قانون الاحوال الشخصية بما يعيد الحق الى نصابه والباطل الى صوابه فتقدمت بالتعديل هذا واقرت تشريعه وفق الاصول.

المنظمة الوطنية للعمل الشعبي
منظمة العمال والفلاحين والمثقفين وجميع الوطنيين[٩٩]

اجازت وزارة الداخلية في ٢٦ اذار ١٩٦٣ الطلب الذي تقدمت به الهيئة المؤسسة للمنظمة الوطنية للعمل الشعبي[١٠٠]، وهي المنظمة الواجهية الرئيسية لثورة ١٤ رمضان . وفيما يلي ميثاق هذه المنظمة واهدافها المحلية والعربية والدولية .

ميثاق المنظمة

المقدمة :

لقد ناضل شعبنا في العراق طويلاً من أجل تحقيق اهدافه الثورية وخاض المعارك الكثيرة ضد طغيان الحكومات المستبدة واستطاع أن يكتسح تلك الحكومات في ثورتي ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ و١٤ رمضان سنة ١٩٦٣ ، فبرهن بانه شعب مقدام زاخر بالوعي حريص على سحق المنحرفين عن اهدافه العليا .

---

[٩٩] الجماهير - ٤١ في ٢٦ / ٣ / ١٩٦٣ .

[١٠٠] ضمت الهيئة المؤسسة كلاً من : حسن علي العامري / موظف ، د . عبد الكريم هاني / طبيب، مطشر محسن / فلاح ، محمد زكي يونس / عامل ، كنعان عبد القادر العزاوي / كاسب ، اسعد الفريح / موظف ، مقداد العاني / طالب ، د . محمد المشاط / موظف ، حمزة الباهلي / مهندس، مائدة الخطيب / موظفة ، مصطفى السامرائي / فنان ، طاهر حبيب الربيعي / صيدلي، أميرة نور الدين / اديبة ، حسان علي البازركان / مدرس وجاسم قره علي / موظف.

وايماناً منا بأن التنظيم الشعبي هو حق من حقوق الشعب الأساسية وبانه وسيلة ديمقراطية لضمان قدرة الشعب على ممارسة سيادته .

وايماناً منا بأن الدولة يجب أن تكون جهازاً منبثقاً عن الشعب يعمل لمصلحته وينصاع لارادته.

وايماناً منا بأن حرية الشعوب هي رهن بقدرتها على الدفاع عن هذه الحرية وصيانتها من تعسف الحاكمين وعدوان الطامعين .

وايماناً منا بحق امتنا في العيش بسلام مع بقية أمم العالم في ظل مبادئ الاحترام المتبادل ومبدأ حق تقرير المصير .

وايماناً منا بنضال شعبنا في العراق الذي يشكل جزءاً اساسيا من نضال الشعب العربي الذي يعتبر نضاله معبراً عن واقع امكانيات الحركة الشعبية واهدافها الوطنية والاجتماعية والثقافية ومحققة لضرورات توحيد جهود كل طبقات الشعب من عمال وفلاحين وكسبة ومثقفين ثوريين وتنسيقها ، وقيادة نشاطاتهم وفعالياتهم المختلفة نحو مستقبل افضل وحياة حرة ديمقراطية تكفل حقوق الإنسان وتحقق شخصيته .

وايماناً منا بأن المرحلة التاريخية التي يمر بها شعبنا العربي في كفاحه البطولي تتطلب تعبئة كل الامكانيات المادية والمعنوية وتفجير الطاقات الثورية الزاخرة لدى شعبنا عن طريق منظماته وقيادة كفاحه لتحقيق النصر وتحرير الوطن العربي وخلق كل الشروط الملائمة والمستلزمات الضرورية لانتظام جماهير الشعب في منظمتهم التي تتفق والأهداف النبيلة التي جاءت من اجلها ثورتنا الوطنية .

وانطلاقاً من مبادئ ثورة ١٤ رمضان التي اوضحها المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة فقد وضعنا هذا الميثاق " ميثاق المنظمة الوطنية للعمل الشعبي " ومنهاجه تعبيراً عن إرادة الشعب في تعبئة الجماهير الكادحة وقاعدة النضال لخدمة قضيتها وحماية ثورتها واسناد قيادتها الثورية لتحقيق أهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية .

الباب الأول

المادة الأولى

١ - اسم الجمعية - المنظمة الوطنية للعمل الشعبي . ويرمز لها بالحروف (م - و - ع - ش).

٢ - المركز الرئيسي - بغداد .

المادة الثانية :

يحق لها أن تفتح فروعاً في سائر انحاء الجمهورية العراقية ، ويراعى في ذلك احكام المادة (١٣) من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ .

الباب الثاني

التعريف :

المنظمة هيئة شعبية تعمل من أجل خدمة الشعب بكافة قطاعاته وتطوير مكاسبه الثورية .

الأهداف :

أولاً - على النطاق الداخلي :

المادة الثالثة :

إن أهداف المنظمة هي :

١ - اسناد النظام الجمهوري وتبني مبادئ ثورة ١٤ رمضان الواردة في المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة .

٢ - حماية حرية الفكر والبحث والاعتقاد والاجتماع والتعبير ضمن أهداف الثورة في الحرية والوحدة والاشتراكية ومحاربة الدعوات الهدامة التي تتستر وراء المفاهيم السائبة للحرية.

٣ - تعميق مفاهيم العمل الشعبي القائمة على أساس القيادة الجماعية وتعميمها وارساء قواعد الديمقراطية الشعبية والدفاع عنها .

٤ - ان انطلاقة الشعب العربي نحو تحقيق رسالته الإنسانية يقف دونها ثالوث الجهل والمرض والفقر . فالمنظمة تعمل بالتعاون مع السلطات المختصة للقضاء على هذا الثالوث الخطير وذلك عن طريق :

أ - العمل المنظم لمحو الامية .

ب – العمل المنظم لنشر الثقافة وتقديم الخدمات الصحية .
ج – العمل على تعميق الوعي القومي الاشتراكي بين الجماهير الشعبية .
٥ – للمرأة دور فعال في بناء المجتمع والمنظمة تعمل على دعم هذا الدور في المجتمع العربي التقدمي وابرازه .
٦ – تعمل المنظمة على توعية الجماهير وتكتيلها للقضاء على :
أ – الطائفية .
ب – الشعوبية .
ج – الرجعية والاقطاع .
د – التعصب الاقليمي .
٧ – مقاومة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .
٨ – تشجيع الفنون الشعبية .
٩ – توطيد دعائم الاخوة بين أفراد الشعب والحفاظ على وحدته الوطنية .
١٠ – القيام بالفعاليات والنشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية على اختلاف اشكالها ومجالاتها .
ثانياً – على النطاق القومي :
١ – العمل الفعلي على تحقيق وحدة النضال الشعبي التقدمي في الوطن العربي وذلك بتنسيق جهود المنظمات الشعبية التقدمية والسعي لايجاد اتحاد للمنظمات الشعبية التقدمية العربية.
٢ – المساهمة في احياء التراث العربي وابراز دوره في بناء الحضارة الإنسانية وتطويرها .
٣ – المساهمة في توعية الجماهير في الوطن العربي على أساس المبادئ الثورية للأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .
ثالثا : على النطاق العالمي :
١ – توثيق روابط التعاون مع المنظمات الشعبية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بشكل خاص وبقية المنظمات العالمية الأخرى بشكل عام من أجل :
أ – النضال ضد الاستعمار على اختلاف اساليبه ومظاهره السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية.
ب – دعم السلام في العالم .

ج – اسناد الحركات التحررية والتقدمية .
د – دعم حق تقرير المصير .
هـ – القضاء على التمييز والتعصب العنصري .
٢ – المساهمة في المؤتمرات الشعبية العالمية ذات الأهداف المماثلة لأهداف المنظمة والدعوة لعقد مثل هذه المؤتمرات .
٣ – دعم سياسة الحياد الايجابي والتعايش السلمي وترسيخها .
رابعاً :
تمارس المنظمة نشاطها ضمن أعمال الجمعيات غير السياسية عند تنفيذ اغراضها المتقدمة .

زيارة هواري بومدين وزير الدفاع الجزائري بغداد

وصل إلى بغداد في ٢٨ / اذار / ١٩٦٣ وفد جزائري كبير برئاسة العقيد هواري بومدين وزير الدفاع وضم وزراء الخارجية والعمل والشؤون الاجتماعية والشبيبة والرياضة. واوضح رئيس الوفد الجزائري في حديث صحفي معلقاً على مباحثات الوحدة بين العراق وسوريا ومصر فقال : ان الوحدة أصبحت حلم كل عربي وانها يجب أن تبنى على أسس سليمة حتى تثبت أمام كل محاولات ودسائس التفرقة. وقال ان اتصالاتنا هذه تعبر عن تضامن شعب وحكومة الجزائر مع القاهرة وبغداد ودمشق وصنعاء ، ولا يمكن للشعب الذي في الجزائر أن يبقى بعيداً عن الأمة العربية لأنه جزء منها . . وعبر عن تأييده المطلق لثورة ١٤ رمضان وشعب العراق وحكومته . وتسلم رئيس الجمهورية رسالة من رئيس الوزراء الجزائري أحمد بن بله نقلها بومدين . . وعبرت الرسالة عن وقوف الجزائر إلى جانب شقيقه العراق وتجاه العرب جميعاً . وقال رئيس الجمهورية في تصريح له عقب المقابلة ان وجهات النظر بين الاقطار العربية المتحررة منسجمة ومتفقة تماماً . وصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك تناول الموضوعات التي بحثها الوفد في العراق والتي تهم القطرين والنضال العربي المشترك والحوار الدائر حول الوحدة بين القاهرة ودمشق وبغداد . وتأكيداً على ايمان العراق بوحدة الأمة العربية مغربها ومشرقها اكد اللواء أحمد

حسن البكر رئيس الوزراء في تصريح صحفي لجريدتي التحرير المغربية والمجاهد الجزائرية رغبة العراق في دخول الجزائر في مفاوضات الوحدة التي كانت تجري بين العراق وسوريا ومصر . . وقال ان الغرض يتعدى مجرد اشتراكها في مفاوضات سياسية ، إنه أول جسر للتفاعل الثوري بين المشرق والمغرب. . فالجزائر بنفوذها وسمعتها وتأثيرها في المغرب العربي ، إذا ما ارتبطت بالحركة الثورية في المشرق والتزمت بستراتيجيتها العربية الشاملة ، سوف يساعد موقفها على عزل الفئات الرجعية الحاكمة في المغرب العربي ، وسوف يؤدي بطبيعة الحال إلى تقوية الحركات الثورية التقدمية في المنطقة . ولغرض تقوية اواصر التعاون المشترك والعمل القومي بين العراق والجزائر استقبل رئيس الجمهورية وبحضور رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الاخضر الابراهيمي سفير الجزائر في القاهرة خلال زيارته بغداد مرتين يوم ١٥ / مايس / ١٩٦٣ ودار الحديث حول الشؤون العربية والقضايا التي تهم القطرين . .

إن التوجهات القومية التي اعلنتها ثورة ١٤ رمضان املت على قادتها تقديم المزيد من الدعم للجزائر في المجالات كافة . . فقد اوعز مجلس الوزراء في ٢٦ / مايس / ١٩٦٣ باهداء الجزائر ٥٧٢٨٤ نسخة من كتب الحساب للدراسة الابتدائية وقرر المجلس اهداء الجزائر في ٢ / حزيران ١٩٦٣ مائة الف نسخة من القراءة الخلدونية للصف الأول الابتدائي و٥٠ الف نسخة من كتاب التربية الوطنية والنصوص. . كما اهدى مجلس الوزراء أسلحة واعتدة وتجهيزات عسكرية مختلفة تدعيماً للجيش الجزائري الشقيق .

قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ٤ نيسان ١٩٦٣

على الرغم من ان المجلس الوطني لقيادة الثورة كان منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة اعلى سلطة في البلاد ، ويمارس صلاحياته كاملة ، إلا إنه أصبح من الضروري إصدار قانون يبين كيفية تكوين المجلس الوطني وسلطاته ، وحصانة اعضائه ، وكيفية انعقاد جلساته والتصويت فيه ، وكيفية صدور قراراته ، والعلاقة

بينه وبين رئاسة الجمهورية . لذلك شرع قانون المجلس الوطني لقيادة الثـورة ذو الرقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ ليكون نافذ المفعول منذ ٨ شباط ١٩٦٣[١٠١]، حيـث بـدأ المجلس اعماله ومارس سلطاته فعلاً . وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القـانون القول :

" منذ اللحظة الأولى للثورة المجيدة في اليوم الرابع عشر من شهر رمضـان المبارك ١٣٨٢هـ قام المجلس الوطني لقيادة الثورة ليقود الشعب وقواته المسـلحة إلى النصر ، فكان منذ اللحظة الأولى اعلى سلطة في البلاد يمـارس باسـم الشـعب جميع الصلاحيات ، فاصدر في اليوم المذكور البيان رقم ١٥ وهو يقرر حقيقة واقعة هي أن " المجلس الوطني لقيادة الثورة يمارس السلطة العليا في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئـيس الجمهورية وتشكيل الحكومة " . وقد قام المجلس بتلك المهمات التـي اشـار إليهـا البيان رقم ١٥ وما زال يمارس أعمال السلطة التشريعية وغيرها ممـا يـدخل فـي اختصاصه بالصفة المشار إليها في البيان .

لذلك فقد أصبح لزاماً إصدار قانون يبين تكوين المجلس الوطني لقيادة الثـورة وسلطاته والحصانة التي يتمتع بها اعضاؤه بصفتهم يمارسون السـلطة التشـريعية والسلطة العليا كقيادة جماعية في الجمهورية العراقية ، كما يبين تشكيلات المجلـس وكيفية انعقاد جلساته والتصويت فيه وحقوق اعضائه وتنظيم العمـل فيـه وكيفيـة صدور قراراته وتنفيذها والعلاقات بينه وبين رئاسة الجمهوريـة . فشـرع قـانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ليكون نافذ المفعول منذ ١٤ رمضان ١٣٨٢ الموافـق ٨ شباط ١٩٦٣ حيث بدأ المجلس اعماله ومارس سلطاته فعلا .

---

[١٠١] يقول طالب شبيب: "صاغ حسين جميل بقلمه، وبتكليف من حازم جواد، قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة بعد ان وضعنا خطوطه العامة".

وفيما يلي نص القانون :

قانون
رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣
المجلس الوطني لقيادة الثورة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى البيان رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة .

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون الآتي :

المجلس الوطني لقيادة الثورة وتكوينه :

المادة الأولى : - المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الجهاز الثوري القيادي الذي قاد جماهير الشعب والقوات المسلحة الوطنية في الرابع عشر من رمضان ١٣٨٢ - ٨ شباط - ١٩٦٣ - واسقط نظام حكم عبد الكريم قاسم واقام باسم الشعب ولمصلحته السلطة الثورية القائمة في العراق وهو يتكون من اعضاء لا يزيد عددهم على عشرين عضواً .

٢ - يحق للمجلس بأكثرية ثلثي اعضائه ضم عضو أو أكثر إلى اعضائه بصورة دائمية أو مؤقتة ، على أن لا يزيد عدد اعضائه في كل الاحوال على عشرين عضوا

٣ - يحق للمجلس بأكثرية ثلثي اعضائه اقالة عضو أو أكثر من عضويته .

سلطات المجلس

المادة الثانية : - يتولى المجلس الوطني لقيادة الثورة :

١ - السلطة التشريعية ، فله حق وضع القوانين والانظمة وتعديلها والغائها .

٢ - اقرار المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها .

٣ - اعلان الحرب وقبول الصلح .

٤ - القيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي ، وهو يمارس صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة اينما وردت الاشارة إليه في القوانين والانظمة والتعليمات والاوامر وغيرها .

٥ – الاشراف على رئاسة اركان الجيش وشـؤون الـدفاع واجهـزة الاسـتخبارات العسكرية والأمن العام.

٦ – تأليف الوزارة وقبول استقالتها واقالتها كل ذلك بالنسبة للوزارة كلها أو بعضها.

٧ – المصادقة على قرارات مجلس الوزراء .

٨ – تعيين الموظفين من مدنيين وعسكريين من درجة معينة ، واعلى منهـا تعـين بقرار يصدره المجلس ، وله أن يقرر نقل وفصـل المـوظفين مـن مـدنيين وعسكريين واحالتهم على التقاعد .

٩ – لا ينفذ حكم الاعدام إلا بعد تصديق المجلس الوطني لقيادة الثورة وله حق تبديله وكذلك تخفيض العقوبة ورفعها بعفو خاص . أما العفـو العـام فإنـه يصـدر بقانون.

١٠ – للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، بوجه عام ، الاشراف على شؤون الجمهورية العراقية بما يحقق حماية الثورة والوصول إلى اهدافها التي اشار إليها بيـان اعلانها والبيانات الرسمية الأخرى التي صدرت وتصدر من وقت إلـى آخـر وتيسير السبل أمام مسيرتها حتى تستكمل كل غاياتها وذلك كلـه فـي فتـرة الانتقال .

المادة الثالثة : – القرارات والاوامر الصادرة عن المجلس الوطني لقيادة الثورة منذ ١٤ رمضان ١٣٨٢ الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ صدرت ولها حكم القوانين والانظمة أو التعليمات أو القرارات أو الاوامر تبعا لما تقرره التشريعات النافذة بالنسبة لموضـوع تلك القرارات أو الاوامر وتنظيم ذلك كله بقرار أو تعليمات أو قرار أو أمر اداري .

<u>حصانة عضو المجلس</u>

المادة الرابعة : –

١ – لكل عضو في المجلس الوطني لقيادة الثورة حرية الكلام التامة ولا تتخـذ ايـة اجراءات ضده من أجل رأي يبديه أو من أجل تصويت في المجلس .

٢ – لا يسأل أي عضو في المجلس عن أمر له علاقة بعمله كعضو في المجلس ولا يحقق معه ولا يوقف ولا يحاكم ما لم يصدر من المجلس قرار بأكثريـة ثلثـي اعضاء المجلس .

٣ – في حالة ارتكاب عضو من اعضاء المجلس جريمة أو إذا نسبت إليه جريمة ما، يؤلف المجلس لجنة تحقيقية من اعضائه للتحقيق في الجريمة المنسوبة إلـى

العضو وتقدم نتيجة تحقيقاتها مع اضبارة التحقيق إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي يملك البت في القضية بقرار يتخذه بأكثرية الثلثين .

<u>جلسات المجلس والتصويت فيه</u>

المادة الخامسة : - ينتخب المجلس من بين اعضائه رئيسا دوريا لمدة شهرين وتقتصر صلاحياته على ادارة جلسات المجلس ودعوته للاجتماع .

المادة السادسة : -

١ - يجتمع المجلس دوريا في الاسبوع مرة واحدة .

٢ - ويجتمع أيضاً بناء على طلب رئيس الدورة أو من اربعة من اعضائه وفي هذه الحالة الأخيرة تعقد الجلسة في موعد لا يتأخر عن اليوم التالي للطلب .

المادة السابعة : - تنعقد الجلسات بحضور اكثرية اعضاء المجلس .

المادة الثامنة : - تتخذ القرارات في المجلس بأكثرية عدد اعضاء المجلس عدا ما نص عليه خلاف ذلك في القانون . وإذا تساوت الاراء فيرجح الجانب الذي فيه رئيس الدورة .

المادة التاسعة : - القوانين تتم الموافقة عليها بأكثرية الثلثين .

<u>مكتب امانة السر</u>

المادة العاشرة : - يؤلف المجلس مكتبا لامانة السر يسمى رئيسه " السكرتير العام للمجلس الوطني لقيادة الثورة " ويعين بقرار من المجلس .

المادة الحادية عشرة : - مهمة مكتب امانة السر القيام بالأعمال المكتبية والمراسلات وحفظ سجلات وقيود واضبارات واوراق المجلس وتنفيذ ما يودع إليه تنفيذه من قبل المجلس من أعمال .

المادة الثانية عشرة : - تصدر الكتب والوثائق عن المجلس الوطني لقيادة الثورة موقعة من قبل السكرتير العام أو وكيله الرسمي ومختومة بختم السكرتارية العامة للمجلس الوطني لقيادة الثورة .

<u>الراتب والمخصصات</u>

المادة الثالثة عشرة : - راتب ومخصصات عضو المجلس هما راتب ومخصصات الوزير المعين بالقوانين المعمول بها .

المادة الرابعة عشرة : - يستحق عضو المجلس راتب التقاعد في حالات الاستقالة والاقالة والوفاة وبانتهاء عمله في المجلس لأي سبب كان . ولا يقل مع المخصصات

عن نصف الراتب والمخصصات التي يتقاضاهما بصفته عضوا في المجلس ، هذا إذا كانت له خدمة يستحق بموجبها التقاعد بموجب احكام القوانين النافذة . وإذا لم تكن لعضو المجلس المدة التي تعينها القوانين لاستحقاق التقاعد فإنه يستحق راتباً تقاعديا مع مخصصات مقدارهما نصف الراتب والمخصصات التي يتقاضاهما بصفته عضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة .

رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني لقيادة الثورة

المادة الخامسة عشرة : - رئيس الجمهورية هو الرئيس الاعلى للدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة الوطنية . ويمارس سلطاته التي تقررها القوانين النافذة ، ويقوم بوجه خاص بالأعمال التالية : -

١ - ابرام المعاهدات والاتفاقيات التي يصادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة .
٢ - يعتمد رؤساء البعثات السياسية لدى الدول الاجنبية وهيئة الأمم المتحدة ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الاجنبية لدى الجمهورية العراقية.
٣ - التوقيع على القوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة .
٤ - إصدار مرسوم تأليف الوزارة وقبول استقالتها واقالتها وتعيين وزير أو أكثر وقبول استقالته أو اقالته حسب قرار المجلس .
٥ - وباسمه تصدر المراسيم الجمهورية .

المادة السادسة عشرة : - لرئيس الجمهورية إذا لم يصادق على قانون أو نظام أو مرسوم أو قرار اقره المجلس الوطني لقيادة الثورة ، أن يبدي رأيه إلى المجلس خلال اسبوع واحد وفي هذه الحالة يعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة جلسة يجري فيها بحث الأمر والتصويت ثانية على ذلك القانون أو النظام أو المرسوم أو القرار ، فاذا تمت الموافقة عليه بأكثرية الثلثين اعتبر هذا القرار قطعيا .

المادة السابعة عشرة : - للمجلس الوطني لقيادة الثورة أن يصدر انظمة وتعليمات تتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة : - يعتبر هذا القانون قانونا دستوريا .

المادة التاسعة عشرة : - يعتبر هذا القانون نافذا منذ ١٤ رمضان ١٣٨٢ - الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ .

المادة العشرون : - على الوزراء كافة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ذي القعدة ١٣٨٢ هـ الموافق لليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٦٣ م .

اللواء	المشير الركن[١٠٢]
أحمد حسن البكر	عبد السلام محمد عارف
رئيس الوزراء	رئيس الجمهورية

ومما تجدر الاشارة إليه إنه تم الاتفاق على أن يتولى أحمد حسن البكر رئاسة المجلس للشهرين الاولين ، إلا إنه استمر برئاسة المجلس لغاية شهر تموز تقريباً ، ثم خلفه طاهر يحيى رئاسة المجلس حتى انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ . وكانت جلسات المجلس تدار بشكل ديمقراطي وحسب منهاج يعده سكرتير المجلس بناء على اقتراح اعضاء المجلس ، أو ما يرسله مجلس الوزراء ، وعادة ما كان رئيس المجلس يفتتح جلساته بالقول " بأسم اللّه وعلى بركة اللّه"[١٠٣].

مارس المجلس صلاحياته في الشهرين الاولين من عمر الثورة وسط اجواء سليمة ، سادها التجانس في الاراء ، والعلاقات الرفاقية العالية ، فنظر في العديد من الأمور وأصدر القرارات اللازمة بشأنها . وسلطت جريدة الجماهير الاضواء على الأسباب التي دعت إلى تأليف المجلس قائلة " ان القيادة الجماعية المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة ترمز إلى قناعة يقينية بضرورة تجنب كل ردة رجعية ، وتقطع الطريق أمام كل محاولة لاغتصاب الثورة ، إنها تجربة في الحكم وفي التنظيم الشعبي[١٠٤] . وقالت في مقال آخر : " فالبروز الشخصي والانفراد هو الذي يأكل الثورات. في حين تبقى القيادة الجماعية الضمانة التي تحقق للثورة طريقها الذي يكفل لها دوام ثورتها وشعبيتها وتقدميتها "[١٠٥] .

لم يمض وقت طويل حتى القت الخلافات الشخصية والتناحرات الفردية بين اعضاء قيادة الحزب بظلالها على مسيرة الثورة وأعمال المجلس ، وبدأت قضايا

---

[١٠٢] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٩٧ ، في ٢٥ نيسان ١٩٦٣ .

[١٠٣] انور عبد القادر الحديثي ، لقاء معه ، في ٢٦ كانون الأول ١٩٩٧ .

[١٠٤] الجماهير ، العدد ٢٣ ، ٨ اذار ١٩٦٣ .

[١٠٥] المصدر نفسه ، العدد ٤٩ ، ١٥ نيسان ١٩٦٣ .

الحكم اليومية والروتينية تستهلك معظم الجلسات ، فيما ذبلت مشاعر الود والثقة بين اعضائه . فلم تكن هناك سياسة متفق عليها حزبياً يمكن أن يعتمدها المجلس مرجعا لقراراته وتشريعاته ، وبات بعض اعضاء المجلس يفضلون طبخ القرارات خارج الاجتماعات وقبيل انعقاد الجلسات الرسمية بالاتفاق مع سكرتير المجلس ومن دون علم الآخرين ، بسبب تفشي حوار الطرشان داخل المجلس[١٠٦] . وحتى المنهاج المرحلي الذي أصدره المجلس فإنه لم يحظ بنصيبه اللازم من الاهتمام خلال المناقشات كما لم يتابع المجلس تنفيذ العديد من مقرراته التي بقيت حبرا على ورق[١٠٧] .

وفي ضوء ما تقدم ولغرض تأمين التلاحم في الحكم الممثل بالمجلس الوطني لقيادة الثورة وبين الثورة الممثلة بقيادة الحزب ، وتجنب التناقض بينهما ، فقد قررت القيادة القطرية بدفع من القيادة القومية وضع حل لهذه المشكلة الخطيرة ، وذلك عن طريق دخول القيادة القطرية إلى عضوية المجلس الوطني كي تستعيد القيادة القطرية مكانتها وتصبح السلطة الأولى في توجيه الحزب، ولكي يسهم الجميع في مناقشة القضايا والمشكلات وبلورة موقف موحد منها، بحيث لا يمكن لأي عضو في القيادة أن يفسر قرارات المجلس بالشكل الذي يتيح له اتخاذ موقف بالضد منها أو معها[١٠٨].

والواقع ان انضمام اعضاء القيادة القطرية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة لم يكن مقرراً قبل الثورة[١٠٩] . وعلى الرغم من موضوعية المسوغات التي استند إليها ذلك القرار ، فإنه من الناحية الأخرى قد اضاف مسؤولية أخرى على عاتق اعضاء القيادة ، مما زاد في انشغالهم عن متابعة شؤون الحزب والانصراف عنه إلى الانغماس في مشكلات السلطة .

ومهما يكن من أمر فقد أصبح اعضاء القيادة القطرية كافة في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، فازداد بذلك عدد اعضائه ليصبحوا (١٩) عضواً بعد إضافة كل من : محسن الشيخ راضي ، هاني الفكيكي ، سعدون حمادي ، حمدي عبد المجيد ، حميد

---

[١٠٦] الفكيكي ، المصدر السابق ، ص ٣٢٠ .

[١٠٧] انور الحديثي ، حديث معه ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[١٠٨] سعدون حمادي ، حديث مع اللجنة ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[١٠٩] خالد مكي الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

خلخال . وعلى الرغم من أن الاعتقاد بأن هذا القرار سيساعد على إنهاء المشكلات ويؤدي إلى استقرار الوضع السياسي الداخلي ويقلل من الخلافات ، كانت تطورات الأحداث قد برهنت العكس من ذلك تماماً . فتزايدت هذه الخلافات بين اعضاء المجلس ، وبرز التناقض بشكل اوضح من السابق وأكثر خطورة على مسيرة الحزب والثورة بين اعضاء القيادة القطرية . وبدفع خفي من عبد السلام عارف ، كان علي صالح السعدي ومعه هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد يمثلون الفئة الأولى التي اطلق عليها جناح (اليسار) ، في حين مثل الفئة الثانية التي اطلق عليها جناح (اليمين)[110] كل من حازم جواد وطالب الشبيب وعبد الستار عبد اللطيف ومعهما طاهر يحيى ، في حين مثل الفئة الثالثة التي اطلق عليها جناح (المعتدلين) كل من أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش اللذين حاولا تقريب وجهات النظر بين الفئتين الأولى والثانية[111] . والواقع ان الصراع بين الفئتين الأولى والثانية لم يكن صراعاً فكرياً أو تناقضاً بين اليمين واليسار وبين الثورية والاصلاحية وانما كان صراعاً شخصياً سببه (الفردية المريضة) عند الاعضاء الاساسيين في القيادة القطرية ، وتناحراً على التزعم في الحزب واستلام القيادة في دولة يحكمها الحزب[112] . ومهما يكن من أمر فقد احدثت هذه الخلافات والتناحرات الشخصية شرخاً كبيراً بوحدة الحزب ، وامتد ليشمل قيادة الحزب وقواعده ، مما اضر بالثورة وعرقل مسيرتها . وحتى التآمر الذي كانت تتعرض له الثورة ، فإنه لم يؤد كما هو مفترض إلى إنهاء الخلافات الشخصية أو تجميدها على اقل تقدير ، وانما كان العكس هو الصحيح. فمحاولة حركة القوميين العرب الانقلابية في السادس والعشرين من مايس مثلا زادت من حدة الخلافات بين اعضاء القيادة بسبب التهم المتبادلة ، مما

---

[110] اليسار واليمين مصطلحان سياسيان شائعان ويفرضان وجودهما عند كل حديث في السياسة ، واليسار لا يؤمن بالواقع القائم وانما يسعى إلى التغيير ، في حين أن اليمين لا يؤمن بالتغيير ويريد المحافظة على الأوضاع القائمة . للمزيد من التفصيل ينظر مثلاً ، طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ص ٢١٩ - ٢٢٣ .

[111] سعدون حمادي ، حديث معه ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[112] تقييم ، ص ٢٧ .

اصاب المجلس الوطني لقيادة الثورة بالشلل التام ، واتسم عمله بالتذبذب ، وعجز اغلب اعضاء القيادة عن اعطاء الاجابة المقنعة للقاعدة الحزبية عن حقائق الموقف بشكل عام . الامر الذي ادى الى استمرار التداعي وقاد إلى الانتكاس . وعن تلك الظروف تحدث انور عبد القادر الحديثي قائلا " جميع من كان يتولى مسؤولية الحكم بقي متفرجا لا يدري ماذا يفعل ، بسبب غياب القائد الحزبي الذي يحسم الأمور ويضعها في سياقها الثوري الصحيح ، ويوقف التداعي الذي وصل إليه الجميع بما فيهم اعضاء القيادة القطرية الذين كانوا يحضرون اجتماع المجلس وكانهم جاؤا إلى صف دراسي يسمعون ويخرجون الأمر الذي أدى إلى انفلات الأمور واعطى القوى المعادية الفرصة المناسبة لاسقاط أول تجربة لحكم الحزب في قطر العراق "[113].

وهكذا فإن طبيعة تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة وتركيبته غير المتجانسة وعدم اختيار قائد بعثي لرئاسته ، واضمحلال دور القيادة القطرية لأسباب ذاتية ، قد عطل الحزب عن أداء دوره القيادي في المجلس ، مما انعكس سلبياً على أداء المجلس ومسيرة الثورة وأصبح عاملاً من عوامل نكستها .

الوحدة الاتحادية بين العراق وسورية ومصر

كان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جاء الى السلطة في العراق في ٨ / شباط / ١٩٦٣ و٨/ اذار / ١٩٦٣ في سوريا ، قد وضع الوحدة كأول اهدافه واعتبرها عاملاً مهماً في تعميق كل تغيير حقيقي في المجتمع العربي ، وأول حركة ربطت بين النضال القومي والاشتراكي وأكدت تلازمهما . . وجرى تنظيم الحزب على مستوى الوطن العربي تجسيداً لفكرته التي تعتبر البلاد العربية وحدة لا تتجزأ ويقول الحزب:-

"ولهذا جاءت ثورة ١٤ رمضان رداً حاسماً وموضوعياً على عملية التراجع والاحباط النفسي في المسيرة الجماهيرية العربية النضالية وفي المد القومي الشعبي الذي شهدته مرحلة الخمسينيات، نتيجة الانفصال وضرب دولة الوحدة السورية المصرية في ٢٨ / ايلول / ١٩٦١ . فجاءت هذه الثورة بمثابة (الثأر) للوحدة

---

[113] انور عبد القادر الحديثي ، حديث معه ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

والانفصال" . ثم جاءت ثورة ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا لاستكمال هذا الرد الحاسم والموضوعي على الانفصال[114]، فكانت الخطوات الوحدوية تتلاحق الواحدة بعد الأخرى طبقاً للوثائق والتصريحات التي اعلنتها الثورة استلهاماً لمبادئ الحزب واهدافه التي ناضل من اجلها منذ تأسيسه عام ١٩٤٧ والتي اشرنا اليها في الفصول السابقة . .

المشروع الأول ((المشروع العراقي))

بعذ يومين من قيام انقلاب ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا كلفت القيادة العراقية علي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ليترأس وفداً ضم وزيري الدفاع والخارجية ورئيس اركان الجيش لتهنئة القيادة السورية بنجاح الثورة[115]. . وعند وصوله إلى دمشق يوم ١٠ / آذار / ١٩٦٣ قال رئيس الوفد "ان المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق اعلن إنه قد آن لامتنا أن تمحو آثار التخلف والاستعمار. وقدم مشروعاً عراقياً للتعاون بين الدول العربية المتحررة فيما يلي نصه:-

اولاً . . وضع مشروع بيان مشترك مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة ومع الشقيقات الجزائر واليمن والجمهورية السورية ، يخول الجيوش العربية في الدول العربية المتحررة حق التدخل والانزال واجتياز حدود أي بلد من البلدان العربية الخمسة عند تعرضه لأي عدوان خارجي أو مؤامرات داخلية استعمارية أو رجعية تهدف إلى الاطاحة بالحكم التقدمي في البلدان المذكورة.

ثانياً . . تشكيل قيادة عسكرية مشتركة والحاق ضباط ارتباط بهذه القيادة يمثلون دوائر الاركان العامة في الجيوش الخمسة (مصر، سوريا، العراق، الجزائر، اليمن) ووضع قوات مشتركة تحت امرة هذه القيادة . ويكون من اختصاص هذه القيادة وضع سياسة موحدة للتجنيد والتسليح والتدريب والتصنيع العسكري وتوحيد الانظمة والمصطلحات العسكرية.

---

[114] بعض المنطلقات النظرية، دار الحرية، بغداد- ١٩٧٦، ص ٢٤-٢٦، وفيه الكثير عن مواقف الحزب من الوحدة العربية.

[115] الجماهير، العدد ٢٦، ١١ آذار ١٩٦٣.

ثالثاً . . تشكيل قيادة سياسية عليا للتخطيط السياسي في الدول الخمس[116] .

وعقد رئيس الوفد مؤتمراً صحفياً يوم ١١ / آذار / ١٩٦٣ تحدث فيه عن المقترحات التي قدمها العراق مشيراً إلى إنه لم يكن يتوقع رداً سريعاً عليها خلال أيام قليلة . وفي البيان المشترك الذي صدر عن زيارة الوفد لسوريا تم التأكيد على وحدة مصير الحركة الثورية في الاقطار العربية وضرورة توحيد سياستها على الصعيدين القومي والدولي تعزيزاً للوحدة العربية ولمبادئ السياسة التحررية . . ولم يشر إلى المشروع العراقي بأي شكل من الاشكال. ويتضح ان المشروع لم يناقش في الاجتماعات التي عقدها الوفدان في دمشق .

وحمل وزير الخارجية في اليوم نفسه المشروع إلى القاهرة وقال " إنه يأمل أن تجرى محادثات نتيجة للوضع الثوري الجديد الذي نشأ في الوطن العربي " مشيراً إلى المشروع ضمناً وقال : " ان هناك مسؤوليات جديدة ومهمات أساسية على الحركات الثورية في الوطن العربي وعلى الحكومات العربية في الدول المتحررة . . وإن التعاون والتنسيق الكامل بين القاهرة وبغداد ودمشق وصنعاء والجزائر من شأنه أن يزيد من وحدة القوى العربية "[117] . وفي اليوم التالي قابل وزير الخارجية الرئيس جمال عبد الناصر ليعرض عليه المشروع العراقي إلا أن عبد الناصر رفض المشروع. . " الذي كان هدفه ، طبقاً لقول السفير المصري في بغداد آنذاك ، تمييع الموقف وخداع شعب سوريا وكسب الوقت حتى يمكن السيطرة على الشارع في سوريا الذي كان يهتف للوحدة العربية مع مصر وعودة الجمهورية العربية المتحدة[118]". وعاد الوفد بعدها إلى بغداد .

المشروع الثاني ((مشروع الوحدة الثلاثية))

كان العراق يهيء نفسه تماماً بعد مشاورات دمشق وبعد أن طرح المشروع العراقي الذي لم تستكمل الاراء بشأنه لمباحثات الوحدة الثلاثية بين الاقطار الثلاث . . فاتخذ مجلس الوزراء في العراق عدداً من القرارات التي صادق عليها المجلس

---

[116] نضال البعث ، جـ ٣ ، ص ٧٩ .

[117] الجماهير ، العدد ٢٦ ، ١١ آذار ١٩٦٣ .

[118] امين هويدي ، كنت سفيراً في العراق ، ص ٣٩ .

الوطني لقيادة الثورة منها الموافقة على تشكيل الوفد العراقي لمفاوضات الوحدة برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وعضوية وزيري الخارجية والدفاع[119] . وقد سارت المفاوضات على ثلاثة مراحل . . الأولى بدأت من ١٤ - ١٧ / آذار / ١٩٦٣ وقد حضرتها وفود الاقطار الثلاثة . . الثانية بدأت من ١٩ - ٢٠ / آذار / ١٩٦٣ وحضرها وفد من مصر وآخر من سوريا . . أما الثالثة فقد تمت في الفترة من ٧ - ١٧ / نيسان / ١٩٦٣ وحضرتها وفود الاقطار الثلاثة .

في المرحلة الأولى كان الوفد العراقي يتألف كما ذكرنا من المذكورين وانضم اليهم السفير العراقي في القاهرة عبد الرحمن البزاز . وكان وفد مصر يتألف من الرئيس جمال عبد الناصر وعضوية عبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين نواب رئيس الجمهورية وعلي صبري رئيس المجلس التنفيذي وسفير مصر لدى العراق . أما الوفد السوري فكان يتألف من نهاد القاسم نائب رئيس الوزراء وعبد الحليم سويدان وزير الزراعة وعبد الكريم زهور وزير الاقتصاد واللواء راشد قطيني معاون القائد العام للقوات المسلحة واللواء زياد الحريري رئيس اركان القوات المسلحة والمقدم فؤاد محارب والمقدم فهد الشاعر عضوي المجلس الوطني لقيادة الثورة.[120]

جرى خلال المرحلة الأولى تقييم لتلك المرحلة واستكشاف للاراء وتقويم وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر . وطرح الرئيس جمال عبد الناصر مشروعاً لقيام الوحدة تضمن خمس نقاط هي :-

أولاً . . الاعلان فوراً عن قيام وحدة بين الاقطار الثلاثة مع تحديد الأسس التي تقوم عليها هذه الوحدة .

ثانياً . . يتم التنفيذ على مرحلتين ؛ تقوم في الأولى وحدة بين سوريا ومصر أو بين سوريا والعراق ثم تضم الدولة الثالثة بعد ٣ - ٤ شهور في المرحلة الثانية.

---

[119] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر آذار ، المجلد العاشر .

[120] محاضر جلسات مباحثات الوحدة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة - ١٩٦٣ ، الصفحات ٥ و٩١ و٢٤٥.

ثالثاً . . يكون لدولة الاتحاد مجلس رئاسة نسبة التمثيل فيه متساوية بين الدول الثلاث .

رابعاً . . كشرط أساس تتكون جبهة وطنية في كل من سوريا والعراق تضم الفئات القومية كافة .

خامساً . . ليس مهماً أن تكون الوحدة برئاسته فهو يعطي لوحدة الاقطار الثلاثة تحت رئاسة من يقع عليه الاختيار تأييده ومباركته .

وقد اعترض وفدا العراق وسوريا على مبدأ مرحلية التنفيذ مفضلين أن تتم الوحدة بين الاقطار الثلاثة في مرحلة واحدة . ولقد شهدت هذه المرحلة نقاشاً ساخناً وأزمة نظراً للثقة "المعدومة " نتيجة تجربة وحدة ١٩٥٨ بين الحزب في سوريا وعبد الناصر . لذلك رأى المجتمعون ترك النزاع القديم جانباً وحصره بين الوفدين السوري والمصري فقط[١٢١].

وانتهت خمسة اجتماعات اتفق فيها على اذاعة بيان قصير " يحوي ذكر اسماء المجتمعين ومكان وساعة الاجتماع وإن البحث جار في موضوع الوحدة بين الاقطار الثلاثة وإن وجهات النظر كانت متقاربة "[١٢٢] . ثم عاد وفدا العراق وسوريا إلى بغداد ودمشق . . وفي الوقت الذي كان الوفد يتهيأ لحضور مباحثات المرحلة الثالثة وهو يراقب مباحثات المرحلة الثانية بين مصر وسوريا اتخذ مجلس الوزراء قراره يوم ١٩ / آذار / ١٩٦٣ بتشكيل لجنة وزارية ضمت وزراء التجارة ، والاشغال والاسكان ، والاصلاح الزراعي ، والبلديات ، والارشاد لوضع دراسة لمشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق وخولت اللجنة الاستعانة بمن تشاء لوضع هذه الدراسة . وشكلت لجنة عليا لدراسة " ميثاق الوحدة الثقافية " ووضع توصيات محددة تكون أساساً للوحدة بين الاقطار العربية ، وضمت عدداً من عمداء وأساتذة الكليات والمدارس في العراق . وزار العراق في ٢٨ / آذار / ١٩٦٣ وفد سوري عسكري كبير برئاسة اللواء راشد قطيني وجرت مباحثات بين القطرين استهدفت وضع مقترحات لتوحيد القيادات العسكرية في الاقطار الثلاثة . وجرى اتصال هاتفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد السلام محمد عارف اتفقا فيه على لقاء

---

[١٢١] د . عادل زعبوب ، الميثاق العربي ، ص ٣٣ .

[١٢٢] محاضر جلسات الوحدة ، ص ١٦ .

الوفود الثلاثة يوم ٦/ نيسان / ١٩٦٣ لاستئناف محادثات الوحدة . ولم يعلن مجلس الوزراء هذه المرة عن رئيس واعضاء الوفد لكنه حدد في جلسة يوم ٣١ / آذار / ١٩٦٣ موعد سفر الوفد في ٦ / نيسان / ١٩٦٣ إلى القاهرة[١٢٣] وفي يوم ٥ / نيسان / ١٩٦٣ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً شكل بموجبه الوفد العراقي إلى مباحثات الوحدة برئاسة أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء وضم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزراء الدفاع والخارجية والمواصلات والبلديات. ووصل الوفد في الموعد المقرر وصرح رئيس الوفد عند وصوله إلى القاهرة " ان الوحدة مطلب وهدف يجب أن نصل إليه ونحققه " وعبر عن امله " بأن تكون محادثات القاهرة ناجحة "[١٢٤]وفي عشر جلسات استمرت بين ٧ – ١٧ نيسان استكمل فيها الأطراف الثلاثة مناقشة ميثاق الوحدة الاتحادية بين الاقطار الثلاثة . . وكان عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية على اتصال دائم بجمال عبد الناصر والوفد العراقي يطلع فيها على سير المفاوضات التي كانت غالباً ما يشار اليها في اجهزة الصحافة والاعلام بأن "المحادثات مسرة ومطمئنة ، وإن الوحدة أصبحت حقيقة ، وإن العمل في اللجان منسجم ومستمر ، وان النتائج ينتظرها الشعب العربي بفارغ الصبر"[١٢٥]..

وفي الساعة الواحدة من صباح يوم ١٧ / نيسان / ١٩٦٣ انتهت المفاوضات بتوقيع رؤساء الوفود الثلاثة : جمال عبد الناصر واحمد حسن البكر ولؤي الاتاسي على بيان تكوين الدولة العربية الاتحادية " الجمهورية العربية المتحدة " الذي حمل اسم ميثاق ١٧ نيسان . وفيما يأتي نص البيان:–

---

[١٢٣] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر آذار ، المجلد العاشر .

[١٢٤] الجماهير ، العدد ٥٠ / ٧ نيسان ١٩٦٣ .

[١٢٥] وعن الصعوبات التي واجهت المتفاوضين يقول طالب شبيب "أغلبها صعوبات تنظيمية حول عناوين ومسائل كثيرة تتعلق بمستقبل دولة الوحدة، وشكل التنظيم السياسي والحكومي النهائي الذي سيسود اقاليهما، وشكل الممارسة الديمقراطية القادمة.. لم تنجح خلالها في استبعاد المخاوف المصرية عن قيام وحدة ثلاثية يهيمن فيها صوتان بعثيان هما سوريا والعراق، مقابل صوت ناصري واحد هو مصر".. د. علي سعيد كريم، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ٢١٢.

بيان
قيام الدولة العربية الاتحادية
الجمهورية العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الله العلي القدير

وباسم الشعب العربي

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق.

وامتثالاً لإرادة الشعب العربي في الاقطار الثلاثة وفي الوطن العربي الكبير بدأت المباحثات الاخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر ابريل (نيسان) وانتهت يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر ابريل (نيسان) سنة ١٩٦٣.

لقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الايمان بأن الوحدة العربية هدف حتمي ، يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر ، ووحدة القيم الروحية والإنسانية النابعة من رسالات السماء ، ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية والاشتراكية .

واسترشدت بإرادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل لادراكها وتضحى حماية لها وحفاظاً عليها . وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة تتكون من توحيد اجزاء الوطن التي امتلكت حريتها واستقلالها وقامت فيها حكومات قومية تقدمية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الاقطاع ورأس المال والرجعية والاستعمار وتحرير القوى العاملة من ابناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبر عن ارادتها الحقيقية .

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته واستعاد ارادته فسلك طريق الحرية والعروبة والوحدة . وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح وانارت سبيله إلى آفاق الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز . ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالتها ردة الانفصال الرجعي بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التي ركزها الانفصاليون والاستعمار بتصميم في طريق الوحدة .

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذي أكد من جديد أن الوحدة عمل ثوري يستمد مفاهيمه من ايمان الجماهير وقوته من ارادتها واهدافه من امانيها في الحرية والاشتراكية . إن الوحدة ثورة ، ثورة لأنها شعبية وثورة لأنها تقدمية وثورة لأنها اندفاع قوي في تيار الحضارة .

والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطاً عميقاً بقضية فلسطين والواجب القومي بتحريرها . فنكبة فلسطين هي التي كشفت تآمر الطبقات الرجعية وفضحت خيانات الأحزاب الشعوبية العميلة وتنكرها لأهداف الشعب وامانيه وهي التي اظهرت ما في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في البلاد من ضعف وتخلف، وهي التي فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية وايقظت روح التمرد على الاستعمار والظلم والفقر والتخلف ، وهي التي دلت بوضوح إلى طريق الخلاص طريق الوحدة والحرية والاشتراكية .

لقد كان ذلك ماثلاً أمام الوفود في مباحثاتها . فلئن كانت الوحدة هدفاً مقدساً فهي أيضاً عدة النضال الشعبي ووسيلته لتحقيق اهدافه الكبرى في الحرية والأمن وفي تحرير جميع اجزاء الوطن العربي وفي ارساء مجتمع الكفاية والعدل . مجتمع الاشتراكية ، وفي استمرار التيار الثوري في اندفاعه دون انحراف أو انتكاس وامتداده ليشمل الوطن العربي الكبير ، وفي الاسهام في تقدم الحضارة الإنسانية ودعم السلام العالمي .

فاجتمع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الاقطار الثلاثة كما يريدها الشعب العربي على أسس الديمقراطية والاشتراكية ، وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعي الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعي لا لتكرس أسباب التجزئة والانفصال ، وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية للوطن العربي ومن الدولة الاتحادية قوة لكل قطر فيها وللامة العربية كلها .

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسورية والعراق إرادة هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية على الأسس التالية :

أولاً - في مجال العمل القومي

- وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه كل القوى الشعبية التقدمية الوحدوية يحدد لها المبادئ والأهداف والفلسفة الاجتماعية ويكون أساساً لتعاونها واتحادها .

- حرية تكوين المنظمات الشعبية في الاقطار الاعضاء : لتجد الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها منظماً ، كل ذلك في إطار جبهة سياسية تجمع هـذه المنظمـات الشعبية .
- توحيد القيادات السياسية على المستوى الاتحادي : ضماناً لتنسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده لأن وحدة العمل السياسي والنضال الشعبي هي الكفيلة بحمايـة الوحدة وتوطيدها ونموها (دعم الاجهزة الاتحادية) .

ثانياً – في بناء الدولة

دعم الاجهزة الاتحادية لتوكيد قدرتها على التخطيط والتنسيق والتنفيذ وضـماناً لفعاليتها التي تعبر عن جدية الوحدة ، ويكون ذلك :

- بتوحيد الشخصية الدولية والسياسة الخارجية للدولة الاتحادية لتصبح قوة واحـدة تواجه الاستعمار داخل الوطن العربي وخارجه وجهداً واحداً ينتصر لحرية الشعوب ويدعم السلام العالمي .
- بتحقيق وحدة عسكرية قادرة على تحرير الوطن العربي مـن خطـر الصـهيونية والاستعمار وتحقيق هدفه في الأمن والاستقرار وتعبئة قواه لاقامة الحق والعـدل والسلام .
- بتوحيد اجهزة التخطيط لتوجيه امكانيات الدولة الاتحادية إلى التنمية الاقتصـادية والاجتماعية واستغلال جميع الطاقات والقوى خير استغلال لبناء مجتمـع الكفايـة والعدل ، مجتمع الاشتراكية .
- بتوجيه اقصى الاهتمام إلى شؤون التربية والتعلـيم والبحـث العلمـي والثقافـة والاعلام لتنمية الوعي الثوري ووضع العلم في خدمة المجتمع وتعميق المفـاهيم التقدمية والتعريف بالقيم الجديدة ، والعمل على امتداد الوعي إلى جميـع اجـزاء الوطن العربي .

إن الدولة الاتحادية في قيامها تلتزم بمقومات أساسية ترسم لها طريق التطور والنمو وتحدد لها منهاجاً ثورياً تقدمياً في كـل المجـالات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية ، تعبر عن حقيقة المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن العربي . وعلى ذلك تعلن الوفود اتفاقها الكامل على أن تكون الدولة الاتحادية بمقوماتهـا السياسـية والاجتماعية والاقتصادية وبدستورها ومؤسساتها الدستورية على الصـورة العامـة التالية التي تبرز الخطوط الرئيسية لميثاق العمل القومي ودستور الدولة الاتحادية .

المقومات السياسية

إن وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادئ تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية في كل قطر من اقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية ترتبط بميثاق للعمل الديمقراطي الاشتراكي الوحدوي تستهدف منه توحيد العمل السياسي في القطر وتطوير الحوافز الثورية للجماهير تحقيقاً لحياة افضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى امانيها . كما تعمل هذه القوى على توحيد جهودها في تنظيم سياسي واحد مرتبط بميثاق العمل القومي ملتزمة في ذلك بما تقرره هذه الجبهة بالاغلبية لتجسد على هذا المستوى وحدة ارادتها ولتستطيع تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها .

وعلى مستوى الدولة الاتحادية تتكون قيادة سياسية واحدة تقود وتوحد العمل السياسي في الدولة في إطار هذا الميثاق ، على أن تلتزم الجبهات السياسية في الاقطار أو التنظيمات الموحدة فيها بقرارات القيادة الاتحادية التي تصدر بالاغلبية . وعلى هذه القيادة أن تضع تدريجياً تنظيماً سياسياً موحداً يقود العمل السياسي القومي في دولة الاتحاد وخارجها وأن تعمل على تعبئة قوى الجماهير لفرض ارادتها في الحياة وقيادتها دائماً إلى آفاق جديدة . إن هذا لا يعني حل الأحزاب الوحدوية القائمة ، والعمل السياسي ليس فقط هو قيادة الجماهير بل هو أيضاً تثبيت لدعائم مجتمعنا على أساس من الديمقراطية والاشتراكية التي نبعت من واقعنا وأصبحت تعبيراً عن مستقبلنا .

فالديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق اهدافه.

والاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الوحدة عملاً تقدمياً وهي اقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب .

إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظلِ الرجعية ، كما إنها لا يمكن أن تتحقق في ظل دكتاتورية الطبقة الواحدة .

لذلك يجب أن يسقط تحالف الاقطاع ورأس المال وأن يحل محله التحالف الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية باعتبار ان هذا التحالف هو البديل الشرعي لذلك التحالف الرجعي ، وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية .

إن السيادة في الجمهورية العربية المتحدة للشعب ، وان الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب .

وتشمل فئة اعداء الشعب العناصر التالية :

أ - المعزولين سياسياً بمقتضى القوانين المقررة لذلك .

ب- كل من حوكم ثورياً وأدين بانه انفصالي أو متآمر أو مستغل .

جـ- كل من تعامل أو يتعامل في المستقبل مع التنظيمات السياسية الاجنبية فاصبح بذلك عميلاً للقوى الاجنبية .

د- كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقات المستغلة على المجتمع .

إن التنظيمات الشعبية والسياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر ، لابد وأن تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للاغلبية . ومن هنا يجب أن نضمن للعمال والفلاحين نصف مقاعد هذه التنظيمات على الاقل وفي جميع المستويات بما فيها مجلس الأمة . ان ذلك فضلاً عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلاً للاغلبية فهو ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري ، وبذلك تتأكد باستمرار سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية والادارية ، ويظل الشعب دائماً قائد العمل الوطني . كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجياً وكلما امكن ذلك إلى ايدي السلطات الشعبية ، فإنها اقدر عى الاحساس بمشاكل الشعب ، واقدر على حسمها.

إن جماعية القيادة على جميع مستويات العمل السياسي والشعبي أمر لابد من ضمانه عصمة من جموح الفرد وتأكيداً للديمقراطية على اعلى المستويات وضماناً للاستمرار الدائم المتجدد .

إن المنظمات الشعبية ، وخصوصاً المنظمات التعاونية والنقابية ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية ، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة . إن هذه المنظمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الديمقراطي . وإن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية

التي تلمس باصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها . ويجب أن يسقط الضغط الذي كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

- الحريات العامة مكفولة في حدود القوانين ، وتكفل الجمهورية العربية المتحدة لجميع المواطنين دون تمييز (حرية الرأي والتعبير – حرية النقد والنقد الذاتي – حرية الصحافة – حرية الاجتماع – حرية العلم – حرية العقيدة والعبادات والشعائر الدينية ، وغيرها من الحريات العامة . .) .
- المواطنون سواء أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . كما ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل في الحقوق العامة ، ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية في صنع الحياة .
- إن الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب قومي كما ان حق الترشيح وحق الانتخاب مكفولان لجميع أفراد الشعب .
- إن مبدأ سيادة القانون هو الضمان النهائي للحرية وحق التقاضي مكفول للمواطنين في حدود القانون ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير ضميرهم والقانون .

المقومات الاجتماعية والاقتصادية

- إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، وهذه لا يمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة القومية ، لذلك يجب توسيع قاعدة الثروة القومية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .
- إن طريق الثورة طريق الاشتراكية . . ضرورة حتمية يفرضها الواقع التاريخي وتفرضها الآمال العريضة للجماهير لمواجهة التخلف الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي كما تفرضها الظروف العالمية .
- إن التجارب الرأسمالية في التقدم سارت جنباً إلى جنب مع الاستعمار . واستطاعت بلدان العالم الرأسمالي الوصول إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي باستغلال ثروات

الشعوب المستعمرة . ولقد انتهت عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق . .

كذلك فإن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب شقاء الملايين من الشعب العامل، أما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة باجيال حية في سبيل اجيال لم تطرق بعد ابواب الحياة .

- إن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد امراً محتملاً في ظل القيم الإنسانية الجديدة . فقد استطاعت هذه القيم أن تسقط الاستعمار كما استطاعت أن تسقط السخرة. ولم تكتف هذه القيم الإنسانية باسقاط هذين المنهجين بل فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .
- إن رأس المال في البلاد التي ارغمت على التخلف لم يعد قادراً على قيادة الانطلاق الاقتصادي في وقت نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد ثروات الشعوب ولم تعد تقدر الرأسمالية المحلية على المنافسة إلا من وراء اسوار الحماية الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير أو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي اثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر اوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة.
- إن العمل من أجل زيادة الثروة قاعدة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة التي لا يحركها غير دافع الربح الاناني . لذلك كان من الضروري أن يتم الانطلاق الاقتصادي في الوطن العربي بشروط ثلاثة :

١- تجميع المدخرات الوطنية .

٢- وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣- وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

وهدف التخطيط في المجتمع الاشتراكي هو :

١- تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد في كافة القطاعات المختلفة .

٢- تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع والفرد .

٣- التوزيع العادل للثروة القومية .

٤- أن يكفل للعمال اشتراكا ايجابياً في الادارة يصاحبه اشتراك حقيقي في ارباح الانتاج مع وضع حد أدنى للاجور يكفل الحياة الكريمة للانسان العامل.

- لذلك كان من الضروري سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محددة وهي في الوقت نفسه طريق الديمقراطية بكل اشكالها - السياسية والاجتماعية - وهذا لا يستلزم بالضرورة تأميم كل وسائل الانتاج ولا الغاء الملكية الخاصة أو المساس بحق الارث الشرعي المترتب عليها وانما يمكن الوصول إلى ذلك بطريقين :

اولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً .

- إن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريق الوحيد الذي يضمن استخدام جميع الموارد القومية المادية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لها حياة الرفاهية .

إن هذا التخطيط ضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات إلى المناطق التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته انانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل.

- إن تنظيم الانتاج مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هي توسيع نطاق الخدمات وإن الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج . وإن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لا مركزية التنفيذ لضمان وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وافراده .

- إن الملكية الخاصة ورأس المال الخاص يجب أن يوضعا في الموضع الذي لا يسمح بقيام الاقطاع أو الاحتكار أو الاستغلال ، كما أن رأس المال الخاص يجب أن يخضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن القطاع العام . وهذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب . كما ان هذه السلطة هي التي تقضي على نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

- إن التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة يهدف أساساً إلى تحرير الفلاحين من الاستغلال والسيطرة ويكون ذلك :

١- بتحديد حد اعلى للملكية الزراعية يقضي على الاقطاع واستغلال الفلاحين ويمنع قيامه من جديد.

٢- زيادة انتاجية الأرض باستعمال الطرق والوسائل العلمية والفنية .

٣- تنظيم الاستثمار الفردي والجماعي . . التنظيم الذي يكفل العدالة في توزيع ثمار الأرض .

وفي ختام هذه المقومات . . .

فإن الشعب العربي الذي يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء يؤمن برسالة الدين ويتخذ من القوة الروحية التي تزوده بها الاديان دافعاً للنضال الشعبي لتحقيق ذاته وبلوغ اهدافه .

ويجب أن يثبت في تقديرنا أن الدين مقوم أساسي من المقومات التي يبنى عليها المجتمع العربي حياته ومستقبله جنباً إلى جنب مع كل المقومات المادية الأخرى التي يحرص عليها الدين ولا يعارضها . وإن هذا الشعب يملك من ايمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وامانيه .

بناء الدولة الاتحادية واختصاصاتها

وقد تم بعون الله وتوفيقه الاتفاق على المبادئ الرئيسية التالية :

١- أن تقوم دولة اتحادية باسم " الجمهورية العربية المتحدة " على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر وسورية والعراق وتكون اسماء الاعضاء بالدولة الاتحادية " القطر المصري " و" القطر السوري " و" القطر العراقي " .

٢- أن يكون لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة الحق في أن تنضم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية في الدولة الاتحادية .

٣- أن تكون السيادة الدولية الكاملة للدولة الاتحادية .

٤- أن يكون لمواطني الدولة الاتحادية جنسية واحدة هي الجنسية العربية يتمتع بها كل من يتمتع وقت قيام الدولة بجنسية الاقطار الاعضاء وتنظم احكامها بقانون اتحادي .

٥- أن تكون السيادة في الدولة الاتحادية للشعب يمارسها طبقاً للدستور .

٦- أن يكون الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

٧- أن يكون علم الدولة علم الجمهورية العربية المتحدة الحالي وفيه ثلاث نجوم بدلاً من نجمتين وتزداد نجمة كلما انضمت دولة إلى الدولة الاتحادية.

٨- أن تكون عاصمة الدولة القاهرة .

٩- أن تختص سلطات الدولة الاتحادية بالشؤون الاتية :-

- السياسة الخارجية بكل جوانبها بما فيها التمثيل الخارجي والمعاهدات مع الدول والهيئات الدولية على أن تنظم القوانين الاتحادية بقاء بعض الشؤون التجارية والثقافية بصفة مؤقتة تتولاها سلطات الاقطار .
- الدفاع والأمن القومي باعتبار القوات المسلحة بالدولة الاتحادية جزءاً من الشعب وولائها للشعب ولا تأتمر إلا باوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومي الاتحادي . ويدخل في شؤون الدفاع والأمن القومي موضوعات الحرب والسلم واعداد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية وتدريبها واستخدامها ومجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات العسكرية بالاقطار على أن يوكل امرها خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال ، حسبما يجري عليه الاتفاق . وكذلك الموضوعات المتعلقة بالصناعات الحربية ومؤسسات الأمن القومي وحالات اعلان الطوارئ والاحكام العرفية والحالات الخاصة التي تمنح فيها السلطات المحلية للاقطار حق استخدام القوات المسلحة بتفويض من سلطات الاتحاد .
- المالية والخزانة : وتتناول الضرائب الاتحادية ، وميزانية الاتحاد ، وإصدار اذونات الخزانة أو السندات الاتحادية لتمويل المشروعات الاتحادية ، والقروض الخارجية والداخلية وكذلك القوانين والسياسة الجمركية مستهدفة تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة تتطور إلى سوق عربية موحدة .
- الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والتنمية : وتتناول التخطيط الاقتصادي في شؤون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية في الاقطار ورسم السياسة الاقتصادية والتبادل التجاري ، والشؤون المصرفية ، وتنظيم العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ، وشؤون العملة وتنظيم استغلال مصادر الثروات الطبيعية .

- الاعلام والثقافة : وتتناول انشاء جهاز اتحادي مركزي يقوم على تخطيط الشؤون الاعلامية في اقطار الاتحاد ، على أن يكون التنفيذ الاعلامي اتحادياً في بعضه وقطرياً في بعضه الآخر ، وانشاء مجلس أو مجالس عليا تعمل على تخطيط ورسم السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والفنون في الاتحاد بما يضمن وحدة الفكر والاتجاه القومي العربي الوحدوي والاعداد الروحي والعلمي والأخلاقي للاجيال الصاعدة .
- العدل وتنسيق القوانين : وتتناول وضع أسس موحدة للعدالة في اقطار دولة الاتحاد وتقنين القوانين (مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الاجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية . . . الخ) والمبادئ الأساسية والتنسيق بينها بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل. هذا إلى جانب القضاء الاتحادي .
- المواصلات الاتحادية : وتتناول تنظيم شؤون المواصلات الاتحادية والمشتركة ، البرية والبحرية والجوية ، والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي والارصاد على المستوى الاتحادي.
- الشؤون الأخرى : وتتناول المشروعات المشتركة بين الاقطار ، والسلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارئ ، والفصل فيما يقع بين الاقطار من خلاف ، وتشكيل المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة في حدود التشريعات الاتحادية على أن تلتزم الاقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية في كل ما يتعلق بهذه الشؤون .

١٠- تختص الاقطار بجميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية . ويمكن تفويض الاقطار بقانون اتحادي في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وفي هذه الحالة يكون لسلطات الاتحاد الاشراف على السلطات في الاقطار عند مباشرة هذه الاختصاصات. كما يمكن الاتفاق على أن يوكل إلى هذه السلطات أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية .

المؤسسات الدستورية للدولة الاتحادية

كما تم الاتفاق على أن تكون مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينهما وفقاً لما يلي : (ولما هو وارد بالملحق " ب " المرفق بهذا الاعلان).

أولاً – مجلس الأمة :

١- هو اعلى هيئة لسلطة الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .

٢- هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .

٣- يتكون مجلس الأمة من مجلسين :

أ – مجلس النواب : ويتكون من عدد من الاعضاء بنسبة عدد السكان في كل قطر ، وينتخب انتخاباً حراً مباشراً وبالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ب- مجلس الاتحاد : ويتكون من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر وينتخب بالطريقة التي يحددها الدستور الاتحادي ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ويكون عدد اعضائه ١/٤ عدد اعضاء مجلس النواب على الاقل أو ١/٣ عدده على الأكثر .

٤- ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس (بالطريقة التي يحددها الدستور) .

٥- يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

٦- لرئيس الجمهورية ولكل من اعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين (ويبين الدستور الاجراءات والنسب الخاصة بذلك) .

٧- لا يصدر قانون إلا إذا اقره كل من المجلسين ، وإذا اختلف الرأي بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين .

٨- يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد اقرارها من المجلسين ، وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور إلى كل من المجلسين فإذا اقر منهما باغلبية ٣/٤ الاعضاء ككل ، اعتبر قانوناً وأصدر .

٩- لكل عضو من المجلسين أن يوجه إلى رئيس الوزراء وإلى الوزراء اسئلة واستجوابات (وينظم الدستور والقانون الاتحادي طريقة ذلك) .

١٠- مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية ثقة أمام مجلس الأمة ويكون منح الثقة أو سحبها بالاغلبية المطلقة لمجموع اعضاء مجلس الأمة .

١١- يكون حل أي من المجلسين أو كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .

١٢- يختص مجلس الأمة بنظر طلبات انضمام كل دولة جديدة إلى الاتحـاد وتكـون الموافقة باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

١٣- يتم تعديل الدستور الاتحادي باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

١٤- دساتير الاقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عـرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .

١٥- يكون تعديل دستور القطر بواسطة المجلس التشريعي بالقطر بالطريقـة التـي يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا إذا اقرتها المجالس الاتحادية باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة.

ثانياً - رئيس الجمهورية :

١- رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي ينتخبه مجلس الأمـة ليمثـل سـلطة الدولة.

٢- كل مواطن في الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضواً في مجلس الأمة يجوز انتخابه رئيساً للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على ثلثي اصـوات جميع اعضاء مجلس الأمة . فإذا لم يحصل على هذه الاصوات فيعاد الانتخاب . ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الاغلبية المطلقة لمجموع عـدد اعضـاء مجلس الأمة . وينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بالانتخاب .

٣- مدة الرئاسة ٤ سنوات وإذا انتهت المدة في فترة تجديد مجلس الأمة ، يسـتمر الرئيس في ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلـس الأمـة واختيـار الـرئيس الجديد.

٤- الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومي .

٥- يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :

أ - يمثل الدولة .

ب - يصدر القوانين .

جـ - يقترح القوانين .

د - يعترض على القوانين .

هـ - يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحوزوا ثقة مجلس الأمة ويقبل استقالتهم.

و - يعين الضباط ويعزلهم ويرقي قواد القوات المسلحة .

ز - يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا .

ح - يعين كبار موظفي الاتحاد في الحالات التي ينص عليها القانون .

نواب الرئيس :

١- ينتخب ٣ نواب للرئيس " واحد عن كل قطر " بنفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية، وفي نفس الوقت .

٢- يعاون نواب الرئيس ، الرئيس في اعماله ، وله أن ينيبهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ويستشيرهم في الأعمال الموكولة إليه .

٣- ينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بنواب الرئيس .

مجلس الوزراء :

١- يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

٢- مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون عن اعمالهم أمام مجلس الأمة .

٣- يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ما داموا محل ثقة الرئيس .

٤- يتولى مجلس الوزراء الاتحادي تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .

٥- تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجاً إلى مجلس الأمة للموافقة عليه .

٦- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .

٧- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بالوزراء .

ثالثاً - السلطة القضائية :

١- تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى " المحكمة الاتحادية العليا " تنشأ بمقتضى احكام الدستور بقانون اتحادي .

٢- يختار مجلس الأمة اعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية من بين رجال القضاء والقانون .

٣- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات " المحكمة الاتحادية العليا " وتوفير الحصانة الخاصة باعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات اعفائهم .

كما تم الاتفاق على أن تكون الاجهزة في الاقطار :

أولاً - رئيس القطر :

١- ينتخبه المجلس التشريعي للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية.

٢- يتولى الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الاقطار .

٣- يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها .

ثانياً - المجلس التشريعي للقطر :

١- يكون لكل قطر مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً مباشراً وسرياً .

٢- يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعي .

٣- يصدر المجلس التشريعي بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر .

٤- يعدل دستور القطر بالطريقة التي يحددها الدستور ، ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا بعد اقرارها بالاغلبية الخاصة لكل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد .

٥- يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الوزارة بالطريقة التي يحددها الدستور .

ثالثاً - وزارة القطر :

١- تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء .

٢- وزارة القطر مسؤولة أمام المجلس التشريعي بالقطر ويجب أن تحوز ثقته .

٣- ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة .

٤- يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والاحكام الخاصة بالوزراء.

رابعاً - القضاء بالقطر :

ينظم دستور القطر القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته . وقد اتفق على أن تتبع في مرحلة الانتقال الاحكام الانتقالية التالية :-

- في دولة الاتحاد :

١- يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية في مدة اقصاها خمسة أشهر من تاريخ اعلان هذا البيان .

٢- تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستورياً عند اعلان نتائج الاستفتاء .

٣- تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التي نص عليها الدستور في مدة اقصاها ٢٠ شهراً من تاريخ اعلان الاستفتاء وتنتهي بذلك فترة الانتقال .

٤- لكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيداً لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال . وينظم بتشريع اتحادي دستورية مؤسسات الاقطار التي تقوم خلال هذه المدة .

٥- تتفق الدول الاعضاء على برنامج لاستكمال توحيد المؤسسات الاتحادية ، العسكرية أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية . . . الخ حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج في مادة انتقالية من مواد الدستور .

٦- يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في دولة الاتحاد خلال فترة الانتقال مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس اعضاء فيه .

٧- تشكيل مجلس الرئاسة :

يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر من الاقطار .

٨- يختار اعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التي لها السلطة التشريعية في الدول الاعضاء عند قيام الاتحاد .

٩- يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم.

١٠- تكون قرارات المجلس باغلبية اعضائه .

١١- لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على أي قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .

١٢- يختص مجلس الرئاسة بالآتي :-

أ - تعيين نواب رئيس الجمهورية (نائباً عن كل قطر) وذلك بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

ب- يعين رئيس كل قطر بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

جـ- تعيين مجلس الدفاع القومي ومتابعة اعماله .

د - رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها .

هـ- تنسيق المصالح العامة بين الاقاليم .

و - تعيين المجالس العليا التي جاء ذكرها في المبادئ العامة .

١٣- الوزارة الاتحادية تشكل من :

أ - رئيس الوزراء .

ب - وزارة الخارجية .

جـ - وزارة الدفاع .

د - وزارة الاعلام والارشاد القومي والثقافة .

هـ - وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .

و - وزارة الخزانة والمالية .

ز - وزارة الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي (وتضاف إليها أعمال المواصلات).

ح - وزارة العدل .

ط - وزارة الدولة .

١٤- ويجوز بقانون اتحادي انشاء وزارات أخرى .

١٥- كما يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرئاسة.

كما اتفق على اتباع الاحكام التالية :-

١- تبقى كل التشريعات المعمول بها في أي قطر سارية المفعول فيه إلى أن يتم تعديلها أو الغاؤها من السلطة الدستورية المختصة .

٢- المعاهدات والاتفاقيات التي سبق أن ابرمتها حكومة أي قطر تبقى سارية المفعول في نطاق القطر الذي ابرمها .

٣- تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم والموجودة الآن إلى أن يتم عمل انظمة جديدة أو تعديلها.

٤- إلى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادي تقوم الدول الاعضاء بتكوين اللجان والهيئات حتى يكون تكوينها وبدؤها في العمل سبيلاً للتمهيد وللقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة .

أ - قيادة عسكرية موحدة .

ب - لجنة للشؤون الخارجية .

جـ - لجنة للتنسيق الاقتصادي والسوق العربية المشتركة .

د - أي لجان أخرى .

وقد ارفق بهذا الاعلان ملحق بشأن المؤسسات الدستورية وبناء الدولة الاتحادية والعلاقات فيما بينها ، ويعتبر مكملاً لهذا الاعلان وجزءاً لا يتجزأ منه .

صدر في القاهرة في يوم الاربعاء ٢٣ من ذي القعدة ١٣٨٢ هـ الموافق ١ من ابريل (نيسان) ١٩٦٣ م .

مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينها

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً : مجلس الأمة :

١- هو اعلى هيئة لسلطة الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .

٢- هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .

٣- يتكون مجلس الأمة من مجلسين :

أ - مجلس النواب :

ويتكون من عدد من الاعضاء بنسبة عدد السكان في كل قطر وينتخب انتخاباً حراً مباشراً وبالاقتراع السري العام .

ب - مجلس الاتحاد :

ويتكون من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر . وينتخب انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ويكون عدد اعضائه ١/٤ عدد اعضاء مجلس النواب على الاقل ، ١/٣ عدده على الأكثر .

٤- شروط العضوية في المجالس ، وحالات خلو المكان والاجراءات الداخلية في هذه المجالس تحدد في الدستور والقوانين الاتحادية .

٥- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب أو مجلس الاتحاد أو المجالس التشريعية في الاقطار.

٦- لا يؤاخذ اعضاء المجالس عما يبدون من الأفكار والاراء عند ادائهم لاعمالهم النيابية ، وينص الدستور على الحصانات الخاصة باعضاء المجالس .

٧- مكان انعقاد المجالس الاتحادية ، عاصمة دولة الاتحاد ، ويجوز جعل مكان انعقادها في جهة أخرى بقانون اتحادي ، كما يجوز عند الضرورة دعوتها للانعقاد في أية جهة أخرى بمرسوم اتحادي . واجتماع المجالس في غير المكان القانوني لا يكون شرعياً ، وتعتبر قراراته باطلة حكماً .

٨- دورات انعقاد المجالس تحدد في الدستور وتكون الدعوة للدورة من رئيس الجمهورية وإذا لم تدع تجتمع بحكم الدستور في اليوم المحدد .

٩- يجوز أن ينعقد أي مجلس في دورة غير عادية ، بناء على طلب رئيس الجمهورية أو بناء على طلب ٤/١ الاعضاء ، ويعلن رئيس الجمهورية في الاجتماع غير العادي .

١٠- يجتمع مجلس الأمة في الاحوال التي ينص عليها الدستور .

١١- يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

١٢- لرئيس الجمهورية ولكل من اعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين ، ويبين الدستور الاجراءات والنسب الخاصة بذلك .

١٣- لا يصدر قانون إلا إذا اقره كل من المجلسين ، وإذا اختلف الرأي بين المجلسين بالنسبة لقانون ، يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين ، على أن يراعى في العدد المختار من مجلس النواب نفس التكوين النسبي للمجلس . فإذا وصلت اللجنة إلى رأي يعاد عرض القانون (أو القانون بعد تعديله) إلى كل من المجلسين . أما إذا لم تصل اللجنة إلى رأي ، أو إذا لم يوافق عليه أحد المجلسين فإن القانون يؤجل عرضه إلى دورة تالية (أو فترة انعقاد تالية) .

١٤- يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد اقرارها من المجلسين ، وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور إلى كل من المجلسين ، فإذا اقر منهما باغلبية ٤/٣ الاعضاء ككل ، اعتبر قانوناً وأصدر .

١٥- لا يجوز لأي مجلس أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة اغلبية اعضائه، وفي غير الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين .

١٦- لكل عضو من اعضاء المجلسين أن يوجه إلى رئيس الوزراء والى الوزراء اسئلة واستجوابات (وينظم الدستور والقانون الاتحادي طريقة ذلك) .

١٧- مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية ثقة أمام مجلس الأمة ، ويكون منح الثقة أو سحبها بالاغلبية المطلقة لمجموع اعضاء مجلس الأمة .

١٨- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية حالات جواز الجمع بين عضوية المجالس والأعمال العامة .

١٩- يكون حل أي من المجلسين أو كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .

٢٠- لرئيس الجمهورية حق الكلام في مجلس الأمة أو في مجلس النــواب أو فــي مجلس الاتحاد ، كلما طلب ذلك ، وله أن يوجه لها الرسائل أو التقارير .

٢١- لرئيس الوزراء والوزراء حق الكلام في أي مجلس ، والاشتراك في المناقشات . (وينظم الدستور ذلك) .

٢٢- يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية أي من المجلسين .

٢٣- ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس (بالطريقة التي يحددها الدستور) .

٢٤- يوافق مجلس الأمة على انضمام عضو جديد إلى الاتحاد ، على أساس موافقة اغلبية ٣/٤ كل من المجلسين على حدة .

٢٥- يتم تعديل الدستور الاتحادي باغلبية ٣/٤ اعضاء كل مجلس على حدة .

٢٦- دساتير الاقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عــرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .

٢٧- يكون تعديل دستور القطر بواسطة المجلس التشريعي بالقطر بالطريقــة التــي يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا إذا اقرتها المجالس الاتحادية باغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

٢٨- يصدق كل من المجلسين على المعاهدات بالطريقــة التــي ينظمهــا الدســتور والقانون .

٢٩- لمجلس الأمة سلطة اعلان الحرب (حسب الدستور) .

٣٠- ينظم الدستور حالات اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو عدم الــولاء بناء على اقتراح نسبة معينة من مجلس الأمة .

٣١- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية محاكمة الوزراء .

٣٢- في فترات عدم انعقاد المجالس التشريعية يجوز أن يقوم مجلس رئاسة لمجلس الأمة ينتخبه مجلس الأمة من اعضائه (بالطريقة التــي يحــددها الدســتور) باصدار قوانين على أن يصدق عليها المجلسان عند اجتماعهما .

ثانياً : رئيس الجمهورية

١- رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي ينتخبه مجلس الأمــة ليمثــل ســلطة الدولة.

٢- كل مواطن في الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضواً في مجلس الأمة يجوز انتخابه رئيساً للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على ثلثي اصوات جميع اعضاء مجلس الأمة فإذا لم يحصل على هذه الاصوات فيعاد الانتخاب ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الاغلبية المطلقة لمجموع عدد اعضاء مجلس الأمة ، وينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بالانتخاب .

٣- مدة الرئاسة ٤ سنوات وإذا انتهت المدة في فترة تجديد مجلس الأمة ، يستمر الرئيس في ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس الأمة واختيار الرئيس الجديد.

٤- الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومي .

٥- يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :

أ - يمثل الدولة في العلاقات الخارجية ويرسل ويعتمد المبعوثين السياسيين ويصدق على المعاهدات الدولية .

ب - يستقبل ويعتمد اوراق المبعوثين السياسيين .

جـ - يدعو ويفض دورات انعقاد مجلس النواب والاتحاد .

د - يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحرزوا ثقة مجلس الأمة .

هـ - يقبل استقالة رئيس الوزراء والوزراء من مناصبهم .

و - يصدر القوانين التي يقرها المجلسان .

ز - يقترح القوانين .

ح - يعترض على القوانين .

ط - يلقي البيانات ويرسل الرسائل والتقارير لمجلس الأمة أو لأي مجلس .

ي - يعين الضباط ويعزلهم ويرقي قواد القوات المسلحة (حسب الدستور والقوانين الاتحادية).

ك - يكون له حق حضور ورئاسة جلسات مجلس الوزراء وطلب التقارير منه ومن اعضاء الوزارة منفردين ومناقشة الشؤون التي يقتضي العمل أن تناقش مع الوزارة واعضائها .

ل - يعلن حالة الطوارئ (حسب ما ينص الدستور) .

م - يعلن الحرب (حسب ما ينص الدستور) .

ن - يعين كبار موظفي دولة الاتحاد في الحالات التي ينص عليها القانون .

س - يضع بالاشتراك مع الوزارة السياسة العامة لشؤون الاتحاد .
ع - يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا (حسب ما ينص الدستور والقوانين الاتحادية) .
ف - حق العفو الخاص .
٦- لا يتولى رئيس الجمهورية أي منصب في حكومة قطر أو يكون عضواً في أي مجلس تشريعي.
٧- ينظم الدستور حالات خلو منصب رئيس الجمهورية .

نواب الرئيس :

١- ينتخب ٣ نواب للرئيس (واحد عن كل قطر) بنفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية، وفي نفس الوقت .
٢- يعاون نواب الرئيس ، الرئيس في اعماله ، وله أن ينيبهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ، ويستشيرهم في الأعمال الموكولة إليه .
٣- لا يتولى نائب رئيس الجمهورية أي منصب في حكومة قطر ولا يكون عضواً في أي مجلس تشريعي .
٤- ينظم الدستور باقي الاحكام الخاصة بنواب الرئيس .

مجلس الوزراء :

١- يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .
٢- مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون عن اعمالهم أمام مجلس الأمة .
٣- يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ما داموا محل ثقة الرئيس .
٤- يتولى مجلس الوزراء الاتحادي تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .
٥- تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجاً إلى مجلس الأمة للموافقة عليه .
٦- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .
٧- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بالوزراء .

ثالثاً : السلطة القضائية .

١- تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى " المحكمة الاتحادية العليا " تنشأ بمقتضى احكام الدستور بقانون اتحادي .

٢- للدولة الاتحادية أن تنشئ محاكم اتحادية أخرى وتنظم بقوانين اتحادية .
٣- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات " المحكمة الاتحادية العليا".
٤- يختار مجلس الأمة اعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية من بين رجال القضاء والقانون . (حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين الاتحادية) .
٥- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية توفير الحصانة الخاصة باعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات اعفائهم .

الاجهزة في الاقطار :

أولاً : رئيس القطر

١- ينتخبه المجلس التشريعي للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية. (وينظم الدستور طريقة الترشيح والانتخاب) .
٢- يتولى رئيس القطر الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الاقطار.
٣- هو الذي يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها .

ثانياً : المجلس التشريعي للقطر

١- يكون لكل قطر مجلس تشريعي ينتخب انتخاباً حراً مباشراً وسرياً .
٢- يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعي .
٣- يصدر المجلس التشريعي بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر .
٤- يعدل دستور القطر بالطريقة التي يحددها الدستور ، ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا بعد اقرارها باغلبية ٣/٤ كل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد .
٥- يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الحكومة بالطريقة التي يحددها الدستور .
٦- يحل المجلس التشريعي في القطر كالاتي :

أ - بناء على قرار من رئيس القطر .

ب - بقرار من رئيس الجمهورية بناء على قرار من المجلس الاتحادي باغلبية ٢/٣ الاعضاء .

ثالثاً : وزارة القطر :

١- تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء .

٢- وزارة القطر مسؤولة أمام المجلس التشريعي بالقطر ويجب أن تحوز ثقته.
٣- ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة .
٤- يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والاحكام الخاصة بالوزراء.

رابعاً : القضاء بالقطر :

ينظم دستور القطر وقوانينه القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته .

الاحكام الانتقالية

أولاً : في دولة الاتحاد

١- يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية في مدة اقصاها خمسة أشهر من تاريخ اعلان هذا البيان .
٢- تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستورياً عند اعلان نتائج الاستفتاء .
٣- تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التي نص عليها الدستور في مدة اقصاها ٢٠ شهراً من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء وتنتهي بذلك فترة الانتقال .
٤- ولكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيداً لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال . وينظم بتشريع اتحادي دستورية المؤسسات القطرية التي تقوم خلال هذه المدة .
٥- يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في دولة الاتحاد ، خلال فترة الانتقال، مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس اعضاء فيه .
٦- يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر من الاقطار .
٧- يختار اعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التي لها السلطة التشريعية في الدول الاعضاء عند قيام الاتحاد .
٨- يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم.
٩- تكون قرارات المجلس باغلبية اعضائه .
١٠- لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على أي قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .

١١- يختص مجلس الرئاسة بالآتي :

أ - تعيين نواب رئيس الجمهورية (نائباً عن كل قطر) وذلك بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

ب - يعيّن رئيس لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

جـ - تعيين مجلس الدفاع القومي ومتابعة اعماله .

د - رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها .

هـ - تنسيق المصالح العامة بين الأقاليم .

و - تعيين المجالس العليا التي جاء ذكرها في المبادئ العامة .

ثانياً : الوزارة الاتحادية

أ - رئيس الوزراء .

ب - الخارجية .

جـ - الدفاع .

د - الاعلام والارشاد القومي والثقافة .

هـ - التربية والتعليم العالي والبحث العلمي .

و - الخزانة والمالية .

ز - الاقتصاد ، والتخطيط الاقتصادي (وتضاف إليه أعمال المواصلات) .

ح - العدل .

ط - وزراء الدولة .

١٢- ويجوز بقانون اتحادي انشاء وزارات أخرى .

١٣- يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرئاسة .

احكام عامة

١- تبقى كل التشريعات المعمول بها في أي قطر سارية المفعول في القطر الذي صدرت فيه إلى أن يتم تعديلها أو الغاؤها من السلطة الدستورية المختصة .

٢- المعاهدات والاتفاقيات التي سبق أن عقدتها حكومة أي قطر تبقى سارية المفعول في نطاق القطر الذي ابرمها .

٣- تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللـوائح والنظم الموجودة الآن إلى أن يتم عمل انظمة جديدة أو تعديلها .

٤- تتفق الدول الاعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحاديـة ، العسكرية أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية . . . الـخ حتـى يمكن أن ينص على هذا البرنامج في مادة انتقالية من مواد الدستور.

٥- إلى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادي تقوم الدول الاعضاء بتكوين اللجان والهيئات الاتية حتى يكون تكوينها وبدؤها في العمل سبيلاً للتمهيد وللقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة .

أ - قيادة عسكرية موحدة .

ب - لجنة للشؤون الخارجية .

جـ - لجنة للتنسيق الاقتصادي والسوق العربية المشتركة .

د - أي لجان أخرى .

بناء الدولة والمؤسسات الدستورية

أولاً : نقاط عامة

١- تقوم دولة اتحادية باسم " الجمهورية العربية المتحدة " على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر والعراق وسورية ، وتكون اسماء الاعضاء بالدولة الاتحادية " القطر المصري، القطر العراقي ، " القطر السوري " .

٢- لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة أن تنضم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة ، ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية المختصة في الدولة الاتحادية .

٣- للدولة الاتحادية دون سواها السيادة الدولية الكاملة .

٤- يتمتع بجنسية الدولة الاتحادية " الجمهورية العربية المتحدة " كل من يتمتع بجنسية البلاد الاعضاء وقت قيام الدولة الاتحادية أو وقت الانضمام إليها ، وتنظم بقانون اتحادي الاحكام الخاصة باكتساب جنسية الدولة الاتحادية وفقدها وكل ما يتعلق بها .

٥- السيادة للشعب ويمارسها وفقاً للدستور .

٦- الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

٧- العلم : علم الجمهورية العربية المتحدة الحالي ، وفيه ثلاث نجوم بدلاً من نجمتين ، وتزداد نجمة كلما انضمت دولة جديدة .

٨- الشعار : ينظم بقانون اتحادي .

٩- النشيد : ينظم بقانون اتحادي .

١٠- الجنسية : واحدة " عربي " وينظم شؤونها قانون اتحادي .

١١- العاصمة : القاهرة .

ثانياً : اختصاصات الدولة الاتحادية

تختص سلطات الدولة الاتحادية بالآتي :

١- السياسة الخارجية .

٢- الدفاع .

٣- الأمن القومي .

٤- المالية والخزانة (ميزانية ، جمارك ، . . . الخ) .

٥- الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والتنمية .

٦- الاعلام والارشاد القومي (على المستوى الاتحادي) .

٧- التخطيط الثقافي .

٨- تخطيط التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي .

٩- العدل وتنسيق القوانين .

١٠- المواصلات الاتحادية .

١١- يمكن إضافة اختصاصات جديدة للاتحاد بالطريقة التي يبينها الدستور .

١- السياسة الخارجية

أ - التمثيل الخارجي بكل جوانبه " مع مراعاة الناحية الاقليمية في بعض النواحي كالتجارة والثقافة بقانون اتحادي ينظمها بالتدرج من الناحية الاقليمية إلى الناحية الاتحادية " .

ب- شؤون هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

جـ- المعاهدات مع الدول الاجنبية (ويمكن للاقطار أن تعقد بعض الاتفاقات التجارية بتصديق الدولة الاتحادية) .

د - تسليم المجرمين واللجوء السياسي .

هـ- إصدار جوازات السفر العربية والتأشيرات .

و – دخول الاجانب أراضي الدولة الاتحادية واقامتهم فيها وابعادهم عنها وفقـاً لمـا تنظمه القوانين الاتحادية .

ز – شؤون الجنسية وجميع الشؤون الخارجية الأخرى .

٢- الدفاع

" من المبادئ المقررة أن القوات المسلحة جزء من الشعب وولاؤها للشعب ولا تأتمر إلا بأوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصـة علـى النطـاق القـومي الاتحادي " .

أ – شؤون الحرب والسلم .

ب- اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتسليحها وتدريبها واستخدامها .

جـ- القيادة العسكرية (قيادة عسكرية واحدة مع لا مركزية محلية فـي السـلطات للقيادة المحلية التابعة مباشرة للقيادة العامة) " على أن يوكل امرها لسـلطات الاقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال ".

د – مجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات الاقليمية .

هـ- شؤون التعبئة العامة .

و – الصناعات الحربية .

٣- الأمن القومي

أ – مؤسسات الأمن القومي التي يتفق عليها في الدستور أو القوانين الاتحادية .

ب- اعلان الاحكام العرفية في الاحوال التي تتعرض فيها الدولة الاتحاديـة أو أحـد الاقطار للخطر .

جـ- حالات الطوارئ التي تحدد بقانون اتحادي تفوض بمقتضاه السلطات الاقليميـة في استخدام القوات المسلحة حتى تزول حالة الطوارئ .

٤- المالية والخزانة

أ – الضرائب الاتحادية .

ب- ميزانية الاتحاد (من الضرائب الاتحادية أو مـن مسـاهمة الاقطـار بالطريقـة وللاغراض التي يتفق عليها أو من القروض أو غيرها من الموارد) .

جـ- إصدار اذون خزانة أو سندات اتحادية لتمويل مشروعات اتحادية .

د – الاقتراض من الخارج أو من الداخل (ويحظر على الاقطار الاقتراض من الخارج إلا بموافقة الاتحاد) .

هـ- القوانين والسياسة الجمركية (تتدرج إلى تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة).

٥- الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والتنمية

أ - مجلس اعلى للتخطيط .

ب- التخطيط الاقتصادي في شؤون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية في الاقطار .

جـ- مجلس اقتصادي اعلى لبحث الشؤون الاقتصادية المشتركة والتنسيق بينها وعلاقتها بالخارج .

د - سياسة الاقتصاد .

هـ- التبادل التجاري مع الخارج (تنظيمه ومعاهدلته واتفاقياته) .

و - تنظيم التجارة بين اقطار الدولة الاتحادية .

ز - تنظيم الدفع بين اقطار الدولة الاتحادية ومع الخارج .

ح - العملة .

ط - الشؤون المصرفية الاتحادية .

ي - العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية .

ك - الصناعات التابعة للاتحاد .

ل - المشروعات المشتركة .

م - الطاقة النووية ومصادر الثروات الطبيعية اللازمة لانتاجها .

٦- الاعلام والارشاد القومي على المستوى الاتحادي

أ - جهاز اتحادي مركزي للتخطيط الاتحادي للاعلام .

ب- التنفيذ الاعلامي بعضه مركزي وبعضه اقليمي .

٧- التخطيط الثقافي

أ - مجلس اعلى للفنون والاداب .

ب- الثقافة العربية ومكانها وصلاتها بالثقافات الأخرى .

٨- تخطيط التربية والتعليم

والتعليم العالي والبحث العلمي

أ - مجلس أو مجالس عليا للتربية والتعليم والبحث .

ب- السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث .

جـ- المناهج التعليمية .

د - ضمانات وحدة الفكر والاتجاه القومي العربي الوحدوي والاعداد الروحي والعلمي والأخلاقي للاجيال الصاعدة التي تبني الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربي الاشتراكي الحر الموحد .

هـ- ادارة المؤسسات الاتحادية لأي من شؤون التربية والتعليم والبحث .

٩- العدل وتنسيق القوانين

أ - أسس موحدة للعدالة (وضع المبادئ الأساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الاجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية . . . الخ) .

ب- التنسيق بين القوانين بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل .

جـ- القضاء الاتحادي .

١٠- المواصلات الاتحادية

جميع طرق ووسائل النقل والمواصلات الاتحادية والمشتركة : البرية والبحرية والجوية، كالسكك الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي والارصاد على المستوى الاتحادي .

١١- ما يستجد طبقاً للطريقة التي يحددها دستور الدولة الاتحادية

أ - جميع الشؤون والمشروعات المشتركة بين الاقطار .

ب- السلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارئ على الاقطار (طبقاً لقانون اتحادي).

جـ- الزام الاقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية أو الوفاء بالتزام معين واعطاء التعليمات للاقطار لضمان التنفيذ الجبري لقرار صادر من سلطة اتحادية.

د - الفصل فيما يقع بين الاقطار من خلاف .

هـ- المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة طبقاً لتشريع اتحادي .

و - حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الاتحادية طبقاً لقانون اتحادي .

ز - حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية .

ثالثاً : اختصاصات للاقطار

١- يبقى في اختصاص الاقطار جميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية.

٢- تفوض السلطات الاقليمية بقانون اتحادي في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وتكون الدولة الاتحادية مسؤولة حينئذ عن تصرف الاقطار بغير حاجة إلى تصديق عليها . ويكون لسلطات الاتحاد الاشراف على السلطات الاقليمية عند مباشرة هذه الاختصاصات.

٣- يمكن الاتفاق على أن يوكل إلى السلطات الاقليمية أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية .

العراق
وتنفيذ بنود بيان الوحدة

كان الموقف واضحاً بالنسبة لهدف الوحدة في البيان الأول للثورة والمنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة وتصريحات المسؤولين . . والزيارات التي قام بها وفد إلى القاهرة للتهنئة بعيد الوحدة في ٢٢ / شباط / ١٩٦٣ . . وطرح المشروع الوحدوي العراقي بعد ثورة ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا . . ثم مقترحات جمال عبد الناصر وانتهاءً بميثاق ١٧ / نيسان . .

كانت التعبئة الجماهيرية في العراق واسعة سواء عن طريق الحزب والمنظمات الشعبية أو عبر اجهزة الاعلام والاذاعة والتلفزيون والصحافة ، خاصة جريدة الجماهير الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي التي بدأت تنشر سلسلة مقالات ودراسات واعمدة تتحدث فيها عن الوحدة العربية وتأكيد المطالبة بتحقيقها كونها هدفاً جماهيرياً يسعى إلى تحقيقه الشعب العربي في كل اقطاره . . وبعد اعلان الميثاق تصاعدت هذه التعبئة وجرت احتفالات جماهيرية واسعة في بغداد ومدن العراق كافة لمناسبة اعلان ميثاق الوحدة ونجاح المباحثات بين قادة الاقطار الثلاثة الذين اجتمعوا في القاهرة وانجزوا هذه الوثيقة التاريخية مشيدة بثورة العراق التي كسرت طوق العزلة عن الجمهورية العربية المتحدة وقيام ثورة ٨ / آذار / ١٩٦٣ في سوريا[١٢٦].

وفي الجانب الدستوري كانت أول خطوة خطتها الحكومة العراقية في ١٩ / نيسان / ١٩٦٣ حينما اقرت نص بيان الدولة الاتحادية . كما أصدر المجلس

---

[١٢٦] الجماهير ، الاعداد من ٣٥ إلى ٦١ ، ٢٠ آذار - ١٨ نيسان ١٩٦٣ .

الوطني لقيادة الثورة بياناً صادق بموجبه على البيان[١٢٧] . كما وافق مجلس الوزراء أيضاً على اعتبار العلم الذي اقره بيان تكوين الدولة الاتحادية هو علم الدولة الرسمي. وصادق المجلس كذلك على لائحة قانون العلم الوطني والأسباب الموجبة له[١٢٨] . وأصدر توجيهات تضمنت وجوب رفع علم الوحدة الاتحادية أيام الجمع والاعياد الدينية والوطنية والقومية في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية . وفيما يأتي نص القانون رقم " ٢٨ لسنة ١٩٦٣ " .

قانون (٢٨) لسنة ١٩٦٣
قانون العلم الوطني [١٢٩]

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى البيان رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ الصادر من المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - يتكون العلم الوطني العراقي من ثلاثة الوان الاسود والابيض والاحمر وبه ثلاث نجوم كل منها ذات خمس شعب لونها اخضر . على أن تكون الذؤابة الخامسة فوق خط النجمتين المجاورتين إلى الاعلى والمسافات بين النجوم الثلاث وحافتي العلم متساوية ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طوله ويكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الابعاد بصورة افقية ، اعلاها باللون الاحمر واوسطها باللون الابيض واسفلها باللون الاسود .

وتتوسط النجوم المستطيل الابيض ، وفق النموذج المرفق بهذا القانون .

---

[١٢٧] الجماهير ، العدد ٦٦ ، ٢٣ نيسان ١٩٦٣ .

[١٢٨] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر نيسان ، المجلد العاشر .

[١٢٩] الوقائع العراقية ، العدد ٨١٢ ، ٨ حزيران ١٩٦٣ .

المادة الثانية -- يجوز استعمال العلم للزينة والاحتفالات العامة على أن تراعى في ذلك القيود الموضوعة بمقتضى أي قانون آخر أو وفق النظام الصادر بموجب هذا القانون .

المادة الثالثة – كل من انزل أو اتلف أو اهان بأية طريقة كانت العلم الوطني كراهية واحتقاراً لسلطة الحكومة ، علناً أو في محل عام أو محل مفتوح للجمهور يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بهما .

المادة الرابعة – يجوز إصدار انظمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الخامسة – يلغى قانون علم الجمهورية العراقية رقم (١٠٢) لسنة ١٩٥٩ وكل نص يتعارض واحكام هذا القانون صراحة أو دلالة .

المادة السادسة – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم الثلاثين من شهر نيسان لسنة ١٩٦٣ .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

ولتوحيد القيادات العسكرية وفقاً لبيان تكوين الدولة العربية الاتحادية وصل إلى دمشق في ٢٩/ نيسان / ١٩٦٣ وفد عسكري عراقي ، واجرى مباحثات حول وضع القوات المسلحة في الاقطار الثلاثة في قيادة عسكرية موحدة .

وبدأت الخطوط الجوية العراقية تسيير رحلاتها المنتظمة بين بغداد والقاهرة ودمشق ، وزار وفدان عراقي وسوري من خطوط القطرين العراقي والسوري القاهرة للعمل على توحيد المؤسسات الجوية الثلاث ودمجها بمؤسسة واحدة . واعلنت الخطوط العراقية عن تخفيض اسعار السفر بنسبة ٣٠% بين عواصم الاقطار الثلاثة واتخذ القرار نفسه في الخطوط الجوية في دمشق والقاهرة .

واوعز مجلس الوزراء إلى وفد عراقي تربوي برئاسة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية والتعليم لزيارة القاهرة . واجرى الوفد مباحثات شارك فيها أيضاً وفد سوري استهدفت توحيد المناهج التدريسية على أساس النظم الخاصة بتحقيق الوحدة العربية الثقافية وصدر في ختام الاجتماعات بيان مشترك ، أكد وحدة الفكر والثقافة . واعلن البيان إنه تم الاتفاق على خطة للعمل تستهدي بميثاق ١٧ / نيسان وتستنير بالخطط التي سبق العمل بها في الاقطار الثلاثة . وشكلت لجان فرعية في كل قطر من الاقطار الثلاثة لتطبيق الأسس والمبادئ التي وردت في اتفاق الوحدة .

وانهت وزارة الدفاع جميع الدراسات اللازمة لتأسيس القيادة المشتركة وتنسيق الأمور العسكرية بين الجيوش الثلاثة . وانهت لجنة الدستور اعمالها والمشكلة من العراق ومصر وسوريا وشكلت لجان محلية لهذا الغرض وفقاً للاتفاق . وشكل مجلس الوزراء في العراق لجنة لهذا الغرض تتكون من ناجي طالب وزير الصناعة ومحمود شيت خطّاب وزير البلديات واحمد عبد الستار الجواري وزير التربية والتعليم وبابا على وزير الزراعة وشكري صالح زكي وزير التجارة ومسارع الراوي وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية ومهدي الدولعي وزير العدل وانهت اللجنة اعمالها في نهاية حزيران ١٩٦٣[١٣٠] . وصادق مجلس الوزراء على قانون وزارة شؤون الوحدة الاتحادية لتمارس تنفيذ بيان ١٧ نيسان ١٩٦٣ في الفترة الانتقالية وتثبيت أسس الوحدة الاتحادية وتعميق مناهجها بين الجماهير العربية في الاقطار الثلاثة ، وتكون صلة الوصل بين اجهزة الحكم من الاقطار الثلاثة[١٣١].

وفيما يأتي نص القانون :-

---

[١٣٠] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر حزيران ، المجلد العاشر .

[١٣١] المصدر نفسه ، قرارات شهر تموز .

قانون
رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٣
وزارة شؤون الوحدة الاتحادية

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى – تنشأ في الجمهورية العراقية وزارة باسم (وزارة شؤون الوحدة الاتحادية) وتعتبر إحدى الوزارات المنصوص عليها في قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٩ المعدل تسري عليها احكامه فيما لم ينص عليه في هذا القانون أو يتعارض معه .

المادة الثانية – تمارس وزارة شؤون الوحدة الاتحادية في الفترة الانتقالية الأعمال التالية :-

أ – وضع بيان القاهرة الصادر في ١٧ نيسان ١٩٦٣ موضع التنفيذ بالتعاون مع الوزارات المختصة وذلك عن طريق :-

١– تأليف اللجان والاجهزة للقيام بالدراسات الضرورية وتقديم المقترحات التي تسهل ذلك .

٢– وضع الدراسات الخاصة بالتشريعات والقوانين الاتحادية في الجمهورية العربية المتحدة .

٣– المساهمة في التوعية القومية وفق الاتجاه الوحدوي الاشتراكي وتهيئة الظروف الملائمة لانجاز عملية الاستفتاء على دستور الوحدة وانتخاب الرئيس في الوقت المحدد في البيان .

ب– تنسيق العمل مع الاجهزة المماثلة في الاقطار الداخلة في الاتحاد عن طريق تبادل المعلومات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والعلمية والزيارات.

المادة الثالثة – تقوم وزارة شؤون الوحدة الاتحادية بعد انتهاء الفترة الانتقالية بتثبيت أسس الوحدة الاتحادية بين الجماهير العربية في الاقطار الداخلة في الاتحاد

وتكون صلة الوصل بين اجهزة الحكم والادارة في القطر العراقي وبين الاجهزة المماثلة لها في الاقطار الداخلة في الاتحاد وتسعى إلى توحيد القوانين والانظمة والاجهزة الادارية والسياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الاقطار وتوجيهها توجيهاً يتفق والمفاهيم الوحدوية الاشتراكية وتقوية الصلة بين جماهير الشعب العربي في الاقطار الداخلة في الاتحاد عن هذا الطريق بالإضافة إلى العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة باجتذاب الاقطار العربية المتحررة الأخرى إلى دولة الجمهورية العربية المتحدة المقبلة.

<u>تنظيم الوزارة</u>

المادة الرابعة – تتألف الوزارة من :-

١- وزير شؤون الوحدة الاتحادية وهو المرجع الاعلى للوزارة وهو مسؤول عن كافة الأعمال المتعلقة بتنفيذ بيان القاهرة ضمن احكام القوانين والانظمة المرعية.

٢- مدير عام ديوان وزارة شؤون الوحدة الاتحادية وهو مسؤول أمام الوزير عن سير الأعمال من الناحيتين الفنية والادارية ويشرف على سير الادارات في الوزارة . ويتألف ديوان الوزارة من الشعب التالية :

أ – شعبة الادارة والذاتية .

ب- شعبة المحاسبة .

٣- مدير قسم الاعلام والتوعية – ومهمته توجيه الرأي العام وفق الاتجاه العربي الوحدوي الاشتراكي وتهيئة اذهان الشعب للاستفتاء .

٤- القسم السياسي :-

ومهمته تنسيق الأعمال مع الاقطار الداخلة في الاتحاد .

٥- القسم الاقتصادي :-

ومهمته الاشراف على سير العلاقات الاقتصادية بين الاقطار الداخلة في الاتحاد.

٦- قسم الشؤون القانونية والدستورية :-

ومهمته وضع الدراسات الخاصة بالتشريعات الاتحادية والتطورات الدستورية .

المادة الخامسة – خلال الفترة ما بين انشاء الوزارة واكمال اجهزتها المختلفة يستطيع الوزير أن يؤلف لجاناً من الوزارات الأخرى ذات العلاقة لدراسة شؤون الوحدة الاتحادية وتقديم التوصيات بشأنها كل حسب اختصاصه .

المادة السادسة – لا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض صراحة أو دلالة مع احكام هذا القانون.

المادة السابعة – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر صفر لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم السادس عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٣ .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

لما كان تحقيق الوحدة العربية أحد الأهداف الرئيسة لثورة ١٤ رمضان ولما كان توقيع ميثاق القاهرة في ١٧ نيسان تجسيداً حياً وخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة المنشودة .

ولما كان تطبيق ميثاق القاهرة يتطلب تحضير الرأي العام وتوعيته وفق الاتجاه الوحدوي الاشتراكي ووضع الدراسات الخاصة بالتشريعات والقوانين الاتحادية في الجمهورية العربية المتحدة، وتهيئة الظروف الملائمة لانجاز عملية الاستفتاء على دستور الوحدة الاتحادية وانتخاب الرئيس وبالتالي اجتذاب الاقطار العربية المتحررة الأخرى إلى دولة الجمهورية العربية المتحدة المقبلة .

من أجل هذا كله اقتضى ايجاد وزارة في الجمهورية العراقية تشرف على شؤون الوحدة الاتحادية يشرع لها قانون تعمل وفقه كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية .

ولتوحيد القوانين في الاقطار الثلاثة فقد شكلت لجنة بوزارة العدل تضم عدداً من خبراء القانون ووضعت نصوصاً ودراسات تتعلق بالحكومات الثلاث وكيفية تعديل الدستور والاختصاصات التشريعية المكونة من مجلس الأمة (مجلس النواب والاتحاد) ومشروع وزارة العدل الاتحادية التي تشرف على تنسيق المبادئ الأساسية للقوانين بغية توحيدها ومنها القانون المدني والقانون الجنائي .

وعلى صعيد التنسيق بين رؤساء الاقطار الثلاثة والمسؤولين فيها كانت الزيارات تتبادل والاتصالات الهاتفية تتم بينهم للتداول في الأمور التي تسهل تنفيذ ميثاق ١٧ نيسان . . فقد زار العراق وفد سوري كبير برئاسة الفريق اركان حرب لؤي الاتاسي رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة يوم ٧ / حزيران / ١٩٦٣ . . وصدر بيان رسمي مشترك أكد فيه الطرفان الايمان الراسخ بالوحدة الاتحادية الثلاثية التي جسدها الميثاق . . واتفقا على الاسراع في التقاء لجان الوحدة سيما اللجان العسكرية ولجنة وضع الدستور الاتحادي والتشاور مع حكومة " الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة " لاستكمال جوانب المحادثات التي دارت بينهم . واجرى وفد اقتصادي رافق الرئيس لؤي الاتاسي مع وفد عراقي لقاءات وضعت أسس التنسيق وتوسيع التبادل التجاري بين القطرين .

وجرى اتصال هاتفي بين الرئيسين عبد السلام محمد عارف وجمال عبد الناصر يوم ٥/ تموز / ١٩٦٣ عبرا فيه عن الالتزام بتطبيق ميثاق الوحدة وتبادلا الرأي بشأن القضايا العربية . وتحدث أحمد حسن البكر رئيس الوزراء مع الرئيس عبد الناصر مؤكداً الدعوة له لزيارة العراق .

وفي خطابين للرئيس عبد السلام محمد عارف ورئيس الوزراء أحمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الخامسة لثورة ١٤ تموز أكدا أن ميثاق ١٧ نيسان كان أعظم المكاسب التي حققتها ثورة ١٤ رمضان ؛ الوثيقة التاريخية المهمة التي حققت لهم ما يصبون إليه من كرامة وقوة .

وزار بغداد يوم ١٦ / تموز / ١٩٦٣ وفد برئاسة صلاح الدين البيطار رئيس وزراء سوريا قال عنها " إن هذه الزيارة من شأنها تسهيل طريق الوحدة المنشودة ".

فشل ميثاق ١٧ نيسان

كان الميثاق من أهم التطورات القومية التي نتجت عن قيام ثورتي ٨ شباط في العراق و٨ آذار في سوريا وأدت إلى توقيع هذا الميثاق . وقد أخذ الحزب فيه المبادرة ونجح في رسم الطريق لوحدة ثلاثية . . إلا أن هذا الميثاق لم يلبث أن فشل الأمر الذي وضع العرب على ابواب كارثة مؤكدة ، كان الحزب يبصر بها في نشرات ومقالات تعرضنا لجوانب منها، ولاسباب كان عبد الناصر يراها مبرراً لتجميد الميثاق ، وكان ينوي اتخاذ هذا القرار في ٢٠/ ايار / ١٩٦٣ بمناسبة عودة الجيش

المصري من اليمن . إلا أن تدخل عبد السلام محمد عارف حال دون ذلك . ومن هذه المبررات تسريح الضباط القوميين في سوريا والحملات الدعائيــة ، والتبــاطؤ فــي تشكيل اللجان[١٣٢]. وقامت جريدة الاهرام بنشر محاضر جلسات الوحدة ، مما أثــار دهشة المسؤولين في العراق وسوريا . ففي تصريح نشرته جريــدة الجمــاهير أكــد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية أن العراق متمسك بميثاق ١٧ نيسان ومصمم تصميماً أكيداً على تنفيذه بحذافيره . وقال " لا اريد أن اعلق كثيراً على مــا نشــرته الاهرام إلا انني لا اذيع سراً إذا قلت باننا دهشنا لنشر المحاضر وبطريقة غير رسمية تدعو للعجب . . أي أن تترك هذه المحاضر في جريدة تتصرف بها كيفما شاءت . . فهذه المحاضر في رأينا ليست ملكاً لطرف واحد وانما هي ملك جميع الأطراف التــي ساهمت فيها وكان لابد من استشارة هذه الأطراف قبل نشرها . . ولابــد مــن ذكــر حقيقة وهي أن وفد العراق المفاوض لم يوقع رسمياً على هذه المحاضر وقد طلبنــا نسخة منها أثناء مكوثنا في القاهرة وبقينا ننتظر إلى أن فاجأتنا الاهرام بنشرها"[١٣٣]. وفي ٢٢ تموز ١٩٦٣ القى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً في المؤتمر الشعبي في القاهرة بمناسبة عيد الثورة اعلن فيه انسحاب مصر من ميثاق الوحــدة . . والقــى اللوم على الحكومة السورية وتصديها للقوميين . ولم يشر إلــى وضــع العــراق أو يتعرض له في الخطاب ، إلا إنه اشار بالعموم " أن حزب البعث ثبت إنه انفصالي لم يلتزم بميثاق ١٧ نيسان " . وعلقت جريدة البعث السورية في اليــوم التــالي علــى خطاب الرئيس عبد الناصر الذي اعلن عن نيته في الانسحاب من ميثاق ١٧ نيسان ، بعد فشل محاولة عسكرية لقلب حكومة ٨ / آذار في دمشق ، بــالقول ان الخطــاب الذي القاه الرئيس عبد الناصر بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لثــورة ٢٣ / تمــوز تطرق إلى مواضيع هامة وشكل تحولاً خطيراً في سياسة القاهرة العربية تســتوجب دراسة جدية ، ورداً شاملاً ومفصلاً بشأن النقاط التي تضمنها الخطاب :

---

[١٣٢] امين هويدي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٩ - ١١٤ .

[١٣٣] يقول طالب شبيب، وزير الخارجية والذي شارك في كل مراحل محادثات الوحدة التمهيدية والرسمية ان المحاضر التي نشرتها الاهرام تحتاج الى شيء من الدقة، وارى ان شيئا من التغيير قد طرأ عليها، وهناك اخطاء وتدخلات ــــ متعمدة جرى تغييرها او ادخالها داخل المحاضر، وان التغيير مقصود ومتعمد. د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ص ٢١٩-٢٢٠.

١- ان أبرز نقطة في الخطاب هي اعلان انسحاب القطر المصري من الوحدة الثلاثية. . والذي تتبع الحملة الاذاعية والصحفية في الاسابيع الأخيرة وبنوع خاص نشر محاضر جلسات المباحثات الثلاثية بالشكل والاسلوب اللذين تمت به ادرك منذ ذلك الوقت أن الغاية منها تهيئة الجو النفسي لهذا الانسحاب . وكل الوقائع والنقاط التي وردت في الخطاب المذكور ما هي سوى تبرير لتراجع القاهرة عن تنفيذ ميثاق ١٧ نيسان .

٢- لوحظ أن الخطاب لم يخل من الانفعال وبالتالي من استعمال بعض التعابير والنعوت التي يستغرب ورودها من خطاب صادر عن رئيس للدولة . كما أن سرد الوقائع التاريخية لم يقترن بالدقة ولم يتقيد بالحقائق إذ أن كثيراً من الوقائع الهامة اهملت اهمالاً تاماً بينما ذكرت وقائع أخرى بشكل مخالف للواقع مما يجعل الاعتماد على هذه الوقائع لتبرير الانسحاب امراً خالياً من الأسباب المقنعة .

٣- ان التسلح بشعار " لا وحدة مع البعث " يذكّر كثيراً بالشعار الذي رفعه الانفصاليون في سوريا " لا وحدة مع عبد الناصر " فالقول باستحالة الوحدة مع عبد الناصر كان يعني عملياً لا وحدة مع مصر . . وقد هاجم الحزب هذا الشعار.

٤- تركز الخطاب على الوضع في سوريا والحديث عن الوحدة مع سوريا ، بينما لم يأت ذكر العراق إلا عرضاً ، وهذا التركيز على سوريا مع تجنب ذكر العراق جاء يؤكد من جديد نية القاهرة في اقامة وحدة ثنائية مع سوريا فقط تجر إلى تكرار تجربة ١٩٥٨ التي اثبتت نكبة الانفصال فشلها.

٥- دافع الخطاب عن (المتآمرين) الذين سببوا قتل العشرات من المواطنين الابرياء ومن أفراد الجيش البواسل . وهذا الموقف الدفاعي عن المؤامرة دليل آخر على عدم ايمان القاهرة الجدي بالوحدة الثلاثية .

٦- إن الهجوم على حزب البعث العربي الاشتراكي يسبب انقساماً خطيراً في المعسكر العربي المعادي للاستعمار والرجعية والصهيونية . والقاهرة تتحمل مسؤولية هذا الانقسام. وهذا العداء يعني من جهة ثانية أن محاولات تخريبية أخرى محتملة الوقوع .

٧- إن طرح قيادة الثورة في سوريا لشعار الوحدة الثلاثية لم يكن تكتيكاً قصد به ضرب فكرة الوحدة الثنائية الفورية بل كان تعبيراً عن ايمان عميق مبني على منطق قومي سليم ودراسة موضوعية لأوضاع الاقطار التي وقعت على ميثاق

١٧ نيسان وللظروف المرحلية التي كانت تمر بها الأمة العربية . وانسحاب القاهرة نكسة قومية جديدة .

وواصلت جريدة البعث نشر سلسلة من المقالات اوضحت " الفرق بين نظام عبد الناصر وبين تفكير البعث العربي الاشتراكي " . . فبينما الحزب ، كما تقول الجريدة (يؤمن بتفاعل الثورات العربية ومعايشتها وتعاونها يصر عبد الناصر على الانفراد ومحاربة الحركات الثورية ومحاولة تفتيتها والسيطرة عليها ليستطيع تعميم نظامه في مصر على الاقطار العربية الأخرى. وبينما يؤمن البعث بالشعب المنظم وبدور التنظيم الشعبي في الثورة وبالاساس الديمقراطي الثوري للحكم يصر عبد الناصر على حل الأحزاب وتفتيت المنظمات الشعبية والسيطرة عليها والاستعاضة عن التنظيم الشعبي بالاجهزة البيروقراطية واجهزة الدعاية والمخابرات) . وهاجمت صحيفة البعث محاولة الرئيس عبد الناصر استغلال العواطف الدينية لاثارة الجمهور على الحزب بتهمة الكفر والالحاد وهو السلاح التقليدي الذي تستعمله الرجعية لمحاربة التقدمية"[١٣٤].

وكانت قد جرت محاولات للحد من الخلافات التي بدأت تصل إلى اجهزة الصحافة والاعلام . ففي يوم ٥ / تموز / ١٩٦٣ جرى اتصال هاتفي بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد السلام محمد عارف واللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء أكدوا فيها الالتزام بتطبيق ميثاق الوحدة الثلاثية . . وكانت الاراء طبقاً للبيان الذي اعلن متفقة تماماً .

وفي خطاب بمناسبة الذكرى الخامسة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قال اللواء أحمد حسن البكر : " أقول لكم بصراحة بأن بعض الخلافات ظهرت في الافق العربي . . إلا انني مؤمن ايماني بالله أن هذه الخلافات مهما كبرت فإنها تبقى اصغر من هدفنا الكبير في تحقيق الوحدة. وإن على جميع الأطراف العربية أن تعي أن ما يجمعنا هو أكبر من كل ما يفرقنا وإن ما يوحدنا أعظم واجلّ من كل ما يفصلنا " . ووصل إلى بغداد وفد سوري برئاسة صلاح الدين البيطار رئيس الوزراء يوم ١٦ / تموز / ١٩٦٣ . . وقال عند مغادرته بعد أن اجرى مباحثات مطولة مع اللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء ووفد عراقي " ان الزيارة كانت مناسبة لعرض وجهة نظر

---

[١٣٤] نضال البعث ، جـ ١٠ ، ص ص ٥٧ – ٧٨ .

المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا بشأن القضايا العربية التي تمر بها الوحـــدة الثلاثية . . وإن وجهات النظر متفقة في تعزيز الخطوات التي نقـــوم بهـــا لتعزيـــز الخطوات الخاصة بتثبيت ما جاء به ميثاق ١٧ / نيسان والسير نحو تحقيق أهـــداف هذا الميثاق .

لقد خلق انسحاب مصر من ميثاق الوحـــدة الثلاثيـــة ردة فعـــل عنيفـــة لـــدى المسؤولين في سوريا والعراق . . ففي سوريا عقد رئيس الوزراء مؤتمراً صـــحفياً يوم ٢٥ / تموز / ١٩٦٣ عبر فيه عن أسفه لتراجع مصر عـــن الوحـــدة الثلاثيـــة وقال"إن هذا التراجع خلق حالة جديدة ورجا أن يكون هذا التراجع مؤقتاً ولكن لـــيس على أساس تصفية حزب البعث العربي الاشتراكي " وقـــال " إنـــه طالمـــا أن هنـــاك وحدويين فلا خوف على الوحدة وإن حزب البعث هو فـــي حقيقتـــه وكيانـــه حـــزب وحدوي "وقال أيضاً" ان ما نريده هو السعي لإعادة التفاهم وازالـــة العقبـــات ، وإن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بدون الرئيس جمال عبد الناصر . كما لا يمكـــن تحقيقهـــا بدون الثورتين العراقية والسورية ، واعلن أن الوحدة الثنائية ليست بديلاً عن الوحدة الثلاثية " .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه تهدئة الأوضاع في العراق وســـوريا بشـــأن انسحاب مصر والتعبير بوسائل الاعلام وباللقاءات المباشر عن الاسف لهذه الخطوة ، كانت الاجهزة المصرية تقدم على خطوات غير ودية . فقد ابعدت عدداً مـــن الطلبـــة العراقيين الذين كانوا يدرسون في القاهرة . ورفضت السلطات المصرية مرور وفـــد نقابة المعلمين العراقية المغادر إلى الجزائر عبر القـــاهرة لحضـــور مـــؤتمر اتحـــاد المعلمين العرب ، مما اضطر الوفد إلى تغيير سير مروره .

وفي تعقيب على تصرفات السلطات المصرية بعث المكتب التنفيـــذي للاتحـــاد الوطني لطلبة العراق برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر طالب فيها أن تحد مصـــر من تصرفاتها وأن تتراجع عن هذا الموقف المنافي لابسط المفاهيم القومية .

حاولت قيادة العراق السياسية رتق الفتق الذي حدث بـــين الاقطـــار الثلاثـــة، وبخاصة بين سورية ومصر، فارسلت وفدا في آب ضم الرئيس عبدالســـلام عـــارف وحازم جواد وطالب شبيب عضوي القيادة القطرية، فكانت زيـــارة تطييـــب خـــواطر وجس نبض وتهدئة، ابتعدت عن اجواء المفاوضـــات الرســـمية الجافـــة، وتحولـــت

جلساتها الى أمسيات تطرح فيها اشياء مختلفــة وبــلا حــدود او ترتيــب. وطلــب عبدالناصر اللقاء بعضوي القيادة طالب شبيب وحازم جواد على انفراد، ودون علــم عبدالسلام عارف، وقال لهما – كما يروي طالب شبيب- "انتم رجال وطنيــون، اثــق بكم ثقة مطلقة، وأنا على استعداد ان اسلمكم حكم مصر". وطلب مــن العــراقيين ان يكونوا جسوراً بين مصر وسورية لان مصر لا تحارب سورية. وكان رأي عبدالناصر الابقاء على شيء واحد هو التضامن الثوري بين مصر وسورية والعــراق. وهكــذا انتهى ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣"[١٣٥].

محاولة لحلّ القضية الكردية

تعد القضية الكردية من القضايا الرئيسية التي واجهت العراق منذ زمن بعيــد، وعلى الرغم من اهميتها فقد اخفقت الحكومات المتعاقبة في ايجاد الحلول لها[١٣٦]. اما حزب البعث العربي الاشتراكي فكانت ادبياته في المدة ١٩٥٨-١٩٦٢ تعج بــالربط بين الحقوق القومية للاكراد ومحاولات تقسيم العــراق، وضــرب التيــار القــومي، خصوصا بعد تحالف الاكراد مع عبدالكريم قاسم وتشجيع اطراف دوليــة لمطــاليبهم، ولكن الحزب غير من رؤيته للقضية الكردية منذ اوائل عام ١٩٦٢، وراح يؤكد على احترامه المطامح القومية للشعب الكردي، وتمتع الاقليات بحقوقها القوميــة. ودعــا قيادة الحركة الكردية الى التحالف للنضــال ضــد الاوضــاع الاســتعمارية والحكــم الدكتاتوري، وفي سبيل اقامة حكم ديموقراطي. وفي اجتماع للقيادة القطرية في اذار

---

[١٣٥] د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ص ٢٢٠-٢٢٢.

[١٣٦] كتب الكثير عن الاكراد والقضية الكردية في العراق ينظر على سبيل المثال: باســيل نيكتــين، الاكراد، ترجمة طائفة من الكتاب، دار الروائع، بيروت- ١٩٥٨، محمد امين زكي، خلاصة تــاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، جــ١، ط١، مطبعة صلاح الدين، بغداد- ١٩٧٢؛ ماجد عبدالرضا، القضية الكردية في العراق، ط١، منشورات الطريق الجديد، بغداد-١٩٧٥.

١٩٦٢ ونوقشت ضرورة اعلان الحزب ايمانه بحقوق الشعب الكردي القومية وتأييده للحكم الذاتي[١٣٧].

وخلال الاشهر الاخيرة من حكم عبدالكريم قاسم اجرى الحزب اتصالات مع قيادة الحركة الكردية لضمان تأييدها للثورة المنتظرة مقابل الاعتراف بالحقوق القومية للاكراد. وكان اهم اتصال بين البعث والحزب الديموقراطي الكردستاني وسكرتيره ابراهيم احمد قد جرى عن طريق طاهر يحيى التكريتي الذي اتصل بالعقيد المتقاعد كريم قرني في تشرين الاول ١٩٦٢ واعلمه استعداد حزب البعث للانقلاب ضد عبدالكريم قاسم ورغبته في التنسيق مع قيادة الحركة الكردية، واستعداد الحزب لحل القضية الكردية سلمياً على اساس الاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي ومنحه حكما لا مركزياً[١٣٨]. ونجح علي صالح السعدي، امين سر القطر، عن طريق فؤاد عارف بالاتصال مع صالح اليوسفي، عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني، واتفقا على بعض الامور، وقد ابلغ اليوسفي الملا مصطفى البرزاني بوعده الاخير بانه سيكون اول المؤيدين اذا ما تمكن البعث من اسقاط عبدالكريم قاسم، وسيتم وقف اطلاق النار المتبادل بين الجيش العراقي وقوات البيشمركه الاكراد[١٣٩]. وعندما نجحت ثورة الثامن من شباط اكدت قيادة الثورة موقفها الايجابي من القضية الكردية، وتضمن البيان الاول للثورة القول :"ان الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية، وبما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات

---

[١٣٧] عن موقف الحزب من القضية الكردية ينظر: امال محمد علي، موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الاقليات في الوطن العربي، رسالة ماجستير قدمت الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتركية، الجامعة المستنصرية- ١٩٨٠، ص ص ٢٤٥-٢٧٨.

[١٣٨] المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

[١٣٩] اقوال طالب شبيب، ينظر د. علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص ٢٤٨، ويؤيد فؤاد عارف هذه الرواية ويذكر ان السعدي اتصل به وتباحث معه حول القضية الكردية، متضمنة بالاتصال بممثل الحركة الكردية صالح اليوسفي الذي كان مختفياً في بغداد، فجرى هذا الاتصال، مذكراته، ص ٢٥٨.

وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية". وضمت التشكيلة الوزارية التي اعلن عنها في اليوم الاول للثورة وزيرين كرديين هما فؤاد عارف وزيراً للدولة، وبابا علي الشيخ محمود، وزيراً للزراعة.

وبناءا على الدعوة التي وجهتها قيادة الحزب والثورة فقد وصل وفد كردي الى بغداد في ١٨ شباط برئاسة عضوي المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني جلال الطالباني وصالح اليوسفي، ومعهما لقمان مصطفى البارزاني واخرون، لاجراء مباحثات رسمية بدأت في اليوم التالي، وضم الوفد الحكومي الرسمي كلا من علي صالح السعدي وحازم جواد و صالح مهدي عماش[١٤٠] وحردان عبدالغفار، وبحضور الوزيرين فؤاد عارف وبابا علي. وكان الوفد الكردي متعاوناً وايجابيا الى ابعد الحدود، خاصة بعد ان ابلغهم حازم جواد، الذي اصبح اميناً للسر بعد الثورة، ايمان الحزب بحق تقرير المصير للشعب الكردي وتمنياته ان يرى قيام الدولة الكردية الموحدة، كما يطمح لاقامة دولة العرب الموحدة[١٤١]. واقترح علي صالح السعدي الذي كان يتأهب للسفر للقاهرة للتهنئة بعيد الوحدة في ٢٢ شباط، تأجيل المباحثات لتوسيع المشاركة الشعبية فيها، وللاطلاع على وجهات نظر كل اطراف الحركة الوطنية في العراق[١٤٢].

---

[١٤٠] يذكر فؤاد عارف ان عماش قد اثار بعض الامور التي لا ارى داعيا لاثارتها، فأنتقدته بعنف على ذلك، وقلت له حرفياً "نحن نريد الحل واتفاق بينما انت تنبش الماضي، وتريد تعقيد الامر بعملك هذا" مذكراته، ص٢٦٣. كما يذكر فؤاد عارف بانه لمس جدية علي صالح السعدي في حل القضية الكردية، وينقل عن طالب شبيب، وزير الخارجية قوله:"ولكنه بوصفه كردياً اصلا، فانه لا يبدي حماسا كبيرا بشأن الموضوع" أي ان السعدي لم يكن قادرا او راغبا في الافصاح عن كامل رغبته في معالجة القضية الكردية، ومنح الاكراد حقوقهم المشروعة كي لا يفسر عرقياً، مقترنا بقومية السعدي الكردية، مذكراته، ص ص ٢٧٧-٢٧٨.

[١٤١] ويضيف جلال الطالباني، في حديث مع د. علي كريم سعيد في السليمانية عام ٢٠٠٠، ان حازم جواد قال: لا يكفي لحل المسألة الكردية حكم ذاتي، بل كيان يجب تسميته بالجمهورية الكردستانية المستقلة. د. علي كريم سعيد ، العراق البيرية المسلحة، ص ٢٦٦.

[١٤٢] اشيريان، ش، ج، الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق، ترجمة ولاتو، بيروت-١٩٧٥، ص٥٨٩-فؤاد عارف، لقاء معه، في ١١/٨/١٩٩٧.

دعت الحكومة الوفد الكردي الى المشاركة في الوفد العراقي، الرسمي والشعبي، الذي سيسافر الى القاهرة، فاستجاب جلال الطالباني لتلك الدعوة، وقرر ان يستفيد من الزيارة لعرض وجهة نظره على الرؤساء العرب[١٤٣]. وقد طلب الطالباني الالتقاء مع الرئيس جمال عبدالناصر بصورة منفردة ومعه الوزير فؤاد عارف. وقد طرح عبدالناصر الفكرة على الوزراء العراقيين فرحبوا بها، وهكذا اجتمع عبدالناصر مع الطالباني وعارف، وبعد الاجتماع ابلغ الوزراء العراقيين بضرورة التعامل معهما ومع الملا مصطفى بنفس طويل وحكمة وبعد نظر، وقال :" أنا ارى فيكم انتم الشباب العرب الثوار نفس ما أراه في جلال الطالباني"[١٤٤]. كما دعا الرئيس الجزائري احمد بن بله الذي التقى بالوفد العراقي –الرسمي والشعبي– الذي التقاه في الجزائر في يوم ٢٣ شباط الى حل القضية الكردية سلمياً. أما الملا مصطفى البارزاني فإنه انطلاقاً من عدم رغبته في ايجاد منافس له على زعامة الحركة الكردية ، فقد عد تصرفات الطالباني تجاوزاً على صلاحياته[١٤٥]، وطالب الحكومة العراقية باصدار بيان في الأول من آذار تعترف فيه بالحقوق القومية للشعب الكردي إن كانت هي جادة فعلاً في حل المشكلة الكردية[١٤٦].

واستكمالاً للمباحثات التي جرت في بغداد ، توجه إلى كردستان وفد حكومي[١٤٧]، والوزيرين فؤاد عارف وبابا وعلي حيدر سليمان، سفير العراق في

---

[١٤٣] ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار، بيروت- ١٩٧٣، ص٦٩.

[١٤٤] اقوال طالب شبيب، د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص٢٥١. وقد نشر محمد حسنين هيكل في كتابه "سنوات الغليان" ص٩٣٣ صورة لرسالة عبدالناصر الى المشير عبدالحكيم عامر في اليمن يقول فيها "قال لي الاكراد بعد ان قابلتهم منفردين، انهم لا يثقون في أي وعود من الحكومة الا اذا ضمنت شخصيا تطبيق هذه الوعود، وهم يطالبون بالحكم الذاتي.

[١٤٥] طالب عبدالجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٣٦٥.

[١٤٦] المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

[١٤٧] عبدالفتاح الشالي، ولد عام ١٩١٨ في السليمانية، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤١، احد الضباط الاحرار المساهمين في ثورة ١٤ تمو ١٩٥٨، جريدة الجمهورية، العدد ١٨٩، ٢٠ تموز ١٩٦٨.

واشنطن للتفاوض مع مصطفى البارزاني، وخلال المباحثات قدم البارزاني المطالب الاتية:

١- الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي للاكراد وادخال هذا التعديل في الدستور الجديد .
٢- تأليف مجلس مركزي برئاسة كردي يكون مسؤولاً أمام مجلس تشريعي كردي ينتخب سنوياً بحرية وبسرية تامة .
٣- جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في مدارس الحكم الذاتي .
٤- تسمية شخص كردي كنائب لرئيس الجمهورية .
٥- تحدد كردستان جغرافياً لتضم السليمانية واربيل وكركوك والموصل وديالى.
٦- انشاء جيش كردي على أن تكون تشكيلاته مشابهة لتلك التي لدى الحكومة .
٧- تقسيم واردات النفط بين العرب والاكراد .

وطالب البارزاني بارسال نسخة من قرار الحكومة بتنفيذ هذه المطالب إلى الأمم المتحدة على أن تنفذ خلال ثلاثة أيام فقط وبخلافه يلجأ إلى حمل السلاح[١٤٨] . والواقع ان البارزاني كان يعتقد بأن قيادة ثورة رمضان هي أكثر ضعفاً من نظام قاسم، لذلك كان يلح بشدة على أن تتحقق مطالبه فوراً[١٤٩] .

وفي ضوء ما تقدم قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل وفد شعبي للتفاوض مع الاكراد[١٥٠]. وفي ٧ آذار توصل الوفد المفاوض إلى اتفاق مع البارزاني تضمن النقاط الاتية:

---

[١٤٨] المصدر نفسه ، لوقا زودو ، خفايا وملابسات المسألة الكردية ، مطابع لبيتوغراف ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ص ٨٤ .

[١٤٩] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

[١٥٠] وضم الوفد كلاً من :

١- محمد رضا الشبيبي ، زعيم حزب الجبهة الشعبية المنحل .
٢- المحامي فائق السامرائي ، نائب رئيس حزب الاستقلال المنحل .
٣- المحامي حسين جميل ، أحد زعماء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل .
٤- المحامي فيصل حبيب الخيزران ، أحد قادة حزب البعث العربي الاشتراكي .
٥- د . عبد العزيز الدوري ، رئيس جامعة بغداد .
٦- زيد أحمد عثمان أحد الشخصيات الكردية ونائب سابق .

١- الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس الادارة الذاتية ، ويدخل هذا الاعتراف بالدستور عند تشريعه .
٢- اعلان العفو العام فوراً عن المساهمين في أي عمل يستوجب المسؤولية في القضية الكردية ، واطلاق سراح المعتقلين فوراً[١٥١].
٣- تطهير الجهاز الحكومي ممن اساؤا العمل في المنطقة الشمالية .
٤- رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان فوراً .
٥- رفع الحجز عن المشاركين بحوادث الشمال .
٦- سحب القطعات العسكرية من كردستان إلى مقراتها لغرض خلق جو من الثقة المتبادلة .

وبادرت الحكومة بعد عودة الوفد الشعبي ومناقشة ما تم التوصل إليه ، إلى إصدار قرار تم بموجبه رفع الحصار الاقتصادي عن المنطقة الشمالية . وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في ١١ آذار قانون العفو عن القائمين بالحركة الكردية المسلحة رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ ، اعفى بموجبه جميع الاشخاص الذين قاموا بالحركة الكردية المسلحة في المنطقة الشمالية والمشتركين فيها والمساهمين في عمل من اعمالها منذ يوم ٩ / ايلول / ١٩٦١ ، من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الافعال الصادرة منهم مما له صلة بالحركة المذكورة[١٥٢]، كما أصدر المجلس أيضاً بياناً آخر اقر فيه الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، على أن يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما . وأكد المجلس الوطني أيضاً عزم الثورة الاكيد على تصفية آثار الحكم السابق وازالتها بالعمل على تطبيق مشاركة جميع المواطنين في الوطن الواحد ، وضمان حقوق الاكراد وازالة الويلات التي لحقت بهم[١٥٣]. وفيما يلي نص البيانين :

---

[١٥١] للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ٨٧٤ - ١٧٥ .
[١٥٢] الوقائع العراقية ، ٧٨١ ، في ١٧ / ٣ / ١٩٦٣ .
[١٥٣] المصدر نفسه .

بيـــان
من المجلس الوطني لقيادة الثورة[١٥٤]

عاش العرب والاكراد اخواناً تربطهم تربة وعقيدة ومصلحة ولم يكدر صفو هذه الاخوة إلا الاستعمار والعملاء . وجاءت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير الشعب وكان مما اكدته الاخوة العربية الكردية كما نص الدستور المؤقت . ولكن الانحراف والارهاب في عهد الطاغية عبد الكريم قاسم شمل الاكراد كما شمل العرب وأحل الفتنة في محل الالفة والريبة محل الثقة وجلب الويلات على البلاد . وقامت ثورة الرابع عشر من رمضان لتزيل الانحراف وتؤكد مبادئ الحرية والعدالة وترى في تعاون العرب والاكراد والقوميات الأخرى أساساً لوحدة العراق . ولما كان من أهداف هذه الثورة أيضاً اقامة جهاز عصري يأخذ باحسن الأساليب في الادارة والحكم ، ولما كان اسلوب اللامركزية اسلوباً تحققت فائدته بالتطبيق في مختلف انحاء العالم ، لذلك وأخذاً بهذا الاسلوب وانطلاقاً من مبادئ الثورة التي اعلنت في بيانها الأول (تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحهما القومية ويقوي نضالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات الأخرى وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية) لذلك فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة :

يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما . كما أن لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

---

[١٥٤] المصدر نفسه .

بيـان
من المجلس الوطني لقيادة الثورة[155]

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقاً من منطق الثورة المباركة وايماناً بالحرية وتقـديراً لـروابط الاخـوة واواصر القربى والصداقة التي تشد الشعبين العربي والكردي بعضهما إلى بعض منذ العصور السحيقة في التاريخ والتي لم يسجل فيها التـاريخ شـائبة بـين الشـعبين المتآخيين . فإن ثورتنا المباركة عازمة عزماً أكيداً على تصفية آثار الحكم القاسـمي البغيض وازالتها بالعمل على تطبيق مشاركة جميع المواطنين فـي الـوطن الواحـد وضمان حقوق اخواننا الاكراد وازالة الويلات التي تركها حكم عبـد الكـريم قاسـم وتعمير البلاد بما يعم الخير على ابناء الوطن الواحد وارساء قواعد الحكـم والادارة على أسس من العدالة والمصلحة العامة وتطبيق حكم القانون وسيادة الأمن والنظـام والمباشرة بما من شأنه أن يضع ذلك موضع التنفيذ والله من وراء القصد .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

كما تضمن المنهاج المرحلي الذي اعلنته الثورة في ١٥ آذار عزم القيادة على التوصل إلى حل سلمي سريع للمشكلة الكردية . فسارع المـلا مصـطفى البـارزاني الدعوة إلى عقد مؤتمر لحزبه في مدينة كويسنجق للمدة من ١٧ / ١٩ آذار لغـرض إضافة نقاط أخرى للاتفاق[156]، اعتقاداً منه بأن تجاوب الحكومة مع الحقوق الكرديـة انما هو نتيجة لضعف السلطة والذي يجب استغلاله إلى ابعد حـدود الاسـتغلال[157] . وبالفعل قرر المؤتمر تشكيل لجنة من (٣٥) عضواً لاعداد المقترحات الجديدة التـي ستطرح على الحكومة في اثناء المفاوضات . وتم تأليف وفد برئاسة جلال الطالبـاني

---

[155] الوقائع العراقية ، العدد ٧٨١ في ١٧ / ٣ / ١٩٦٣ .

[156] ادمون غريب ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

[157] محمود الدرة ، القضية الكردية ، ص ١٨٦ .

للتفاوض مع الحكومة[158] . دللت المفاوضات التي اجراها الوفد الكردي مع الوفد الشعبي في بغداد بتاريخ ٣٠ آذار والتي شارك فيها مسؤولان من الحكومة هما صالح مهدي عماش وناجي طالب على تنامي الروح الانفصالية لدى الجانب الكردي[159]، بعد أن رفض مشروع الادارة اللامركزية للمنطقة الكردية، وتقدم بمطالب سياسية واقليمية وعسكرية تعجيزية لا يمكن لأي حكومة وطنية أن تقبل بها لأنها تكرس حالة القتال بين الاشقاء ، وتدعو بشكل سافر إلى الانفصال ، حتى أن الباحث الكردي السوفيتي (اشيريان) المعروف بتحمسه للقضية الكردية وصف المشروع الذي تقدم به البارزاني : بانه طرح بعض المطالب غير الواقعية التي كان يصعب من دون شك تنفيذها من قبل الطرف الآخر[160].

ومما لاشك فيه أن الأوضاع في العراق عامة وفي داخل الحركة الكردية كانت تعاني من تناقض مزدوج الأمر الذي أسهم في اخفاق المحاولات السلمية التي بذلها حزب البعث العربي الاشتراكي لحل المشكلة الكردية . فالحكومة كانت تعاني من التناقض بين مبادئ وتوجيهات الحزب من جهة ، وسياسة عبد السلام عارف من الجهة الأخرى . إذ هدد عارف ومعه بعض العسكريين من اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة بتقديم استقالاتهم إذا ما رضخت الحكومة لهذه الشروط الجديدة للحركة الكردية ، واخذوا يمارسون ضغطاً قوياً من أجل اعلان الحرب في كردستان[161]. في

---

[158] ضم الوفد إضافة إلى الطالباني (١٣) عضواً وهم : مسعود محمد ، مصطفى عزيز ، صالح اليوسفي ، محمد سعيد خفاف ، رشيد عارف ، عقيد صديق ، حبيب محمد كريم ، شاقة دان نامق ، عبد الصمد الحاج محمد ، رؤوف أحمد ، عبد الحسن قبلي ، حسن خانقاه ، وهاشم حسن عقراوي ، اشيريان ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

[159] طالب عبد الجبار حيدر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

[160] اشيريان ، المصدر السابق ، ص ٩٠ ، وينظر كذلك تفاصيل المطالب السياسية والاقليمية التعجيزية التي تقدم بها البارزاني والتي اقرها مؤتمر كويسنجق في المصدر نفسه ، ص ص ٩٠ – ٩٢ .

[161] مقابلة مع علي صالح السعدي بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٩٦٥ ، نقلاً عن : دندشلي ، المصدر السابق، ص٢٦٩ .

حين كانت الحركة الكردية تعاني مـن تضـارب شـديد بـين الحـزب الـديمقراطي الكردستاني (المكتب السياسي) والتوجهات القيادة والتسلطية للبارزاني ، فضلاً عن أن البارزاني كان ينظر إلى حقبة المفاوضات على أساس إنها هدف عسكري أكثر من كونها فرصة لتحقيق الأهداف القومية للشعب الكردي ، مما اوصل المفاوضات إلـى طريق مسدود[١٦٢].

ومع استمرار المفاوضات بين الوفد الكردي والوفد الشعبي الحكـومي ، قـدم الطالباني في الثامن من نيسان مذكرة إلى اعضاء الوفد العراقي المشارك في مباحثات الوحدة في القاهرة ومما تضمنته[١٦٣]:

١- المطالبة بتمثيل الكرد في مفاوضات الوحدة .
٢- عدم وقوف الاكراد في طريق الوحدة العربية .
٣- التأكيد على الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس نظام اللامركزيـة فـي حالة بقاء العراق قطراً مستقلاً ضمن دولة الوحدة ، أما إذا اندمج العـراق فـي اتحاد فدرالي فيجب منح الشعب الكردي حكماً ذاتياً .

ومهما يكن من أمر فقد استمرت الحكومة في سياسها لحل القضـية الكرديـة، على الرغم من الاخفاق في التوصل إلى حل يرضي الطرفين . فتشكلت لجنة وزاريـة لاعداد مشروع لنظام الادارة اللامركزية[١٦٤]، واعدت اللجنة المشروع الـذي وافـق مجلس الوزراء على اقراره في الرابع من حزيران، وكلف اللجنـة بالتفـاوض مـع الطرف الكردي لحل المشكلة على اساسه[١٦٥].

---

[١٦٢] الجماهير ، ١٠٢ ، في ٥ / ١١ / ١٩٦٣ .

[١٦٣] ينظر نص المذكرة في : لوقازودو ، المصدر السابق ، ص ص ١٨٠ - ١٩١ .

[١٦٤] وضمت اللجنة كلاً من : صالح مهدي عماش / وزير الدفاع ، ناجي طالب / الصناعة ، محمود شيت خطاب / البلديات ، حازم جواد / وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية والداخلية وكالة ، مهدي الدولعي/ العدل ، إضافة إلى السادة : فائق السامرائي ، وحسين جميـل وعبـد العزيـز الدوري ومحمد رضا الشبيبي وعلي حيدر سليمان . على أن تباشر اللجنة اعمالها اعتباراً مـن ١٥ مايس ١٩٦٣ . د . ك . و ، قرارات مجلس الوزراء ، الجلسة ٢٨ فـي ١٤ / ٥ ، مجلـد ١٠.

[١٦٥] المصدر نفسه ، الجلسة ٣٥ في ٤ / ٦ / ١٩٦٣ .

لقد تضمن المشروع تقسيم العراق ادارياً إلى ست محافظات تتمتع كل منها بادارة شؤونها المحلية تحت اشراف الحكومة المركزية ، وهي الموصل وكركوك والسليمانية وبغداد والحلة والبصرة ، ولكل منها مجلس يرأسه المحافظ ويتألف من اعضاء منتخبين وآخرين معينين ، ويختص بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة والقوانين والانظمة الحكومية . ولمجلس المحافظة ادارة محلية وميزانية خاصة وصلاحيات واسعة ، فيما يتعلق بالتربية والتعليم والشؤون البلدية والعمرانية والاسكان والمواصلات والتموين والصحة والزراعة والري وغيرها[166]. واستناداً إلى هذا المشروع فإن محافظة السليمانية ، من دون أن يذكر ذلك نصاً، تكون المنطقة الكردية أو كردستان العراق ، وتتألف من الوية اربيل والسليمانية ودهوك ، فضلاً عن جملة من المناطق التي تضم إليها من لواتي الموصل وكركوك والتي تسكنها اكثرية سكانية كردية[167].

وكان البارزاني قد حدد مطالبه تحديداً مفصلاً في المذكرة التي قدمها إلى الوفد الحكومي بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٣ ، وفيها جعل العراق دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيستين العربية والكردية ، المتمتعين بحقوق متساوية ، وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان التي تشمل الوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى ، وتكوين مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب يملك الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة الاقليمية والمطالبة ضمناً ببناء جيش مستقل في كردستان[168].

ادت مطالبة البارزاني هذه الى زيادة تشنج العسكريين الذين راحوا يضغطون لبدء العمليات العسكرية مؤكدين لقادة الحزب قدرتهم على حسم الموقف خلال اسابيع، وحرص عارف وطاهر يحيى وعماش على استدعاء ضباط ميدانيين كبار لاعطاء صورة عن الوضع في كردستان بغية تطمين قيادة الحزب وحملها على

---

[166] ينظر نص مشروع الادارة اللامركزية في الجمهورية العراقية في : غضبان سويدان الرفاعي ، العراق في نضاله القومي ، دار الاعتدال للطباعة والنشر ، ص ص ١٩٧ - ٢٠٣ .

[167] دندشلي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

[168] للمزيد من المعلومات عن المشروعين الحكومي والكردي ينظر : محمود الدرة ، القضية الكردية ، ص ص ٣١٥ - ٣٣٤ .

التخلي عن موقفها الرافض للقتال. وكان عبدالناصر ينصح بتجنب القتال بأي ثمن، كما ان سفراء دول عدة، ومنهم السفير الامريكي قابلوا وزراء الخارجية والداخلية والدفاع ونصحوا بتجنب القتال مع الاكراد[١٦٩].

وفيما يلي نص المشروعين ، الأول مقدم من قبل الحكومة ، والثاني من قبل البارزاني :

مشروع الحكومة لنظام الادارة اللامركزية في الجمهورية العراقية[١٧٠]

تمهيد :

١- تنفيذاً لما جاء في البيان المرحلي الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٦٣ فإن نظام اللامركزية يقصد به تقسيم العراق ادارياً إلى محافظات تتمتع كل منها بدرجة كافية من حرية العمل في ادارة شؤونها تحت اشراف الحكومة .

٢- المحافظة وحدة ادارية تعين حدودها بقانون وتسمى باسم مركزها - راجع الملحق - وتتألف من لواء واحد أو عدد من الالوية ، واللواء من اقضية ، والقضاء من نواحٍ ، والناحية من عدد من القرى .

ادارة المحافظة :

٣ - آ - تدار المحافظة والوحدات الفرعية فيها اعتباراً من القرية من قبل موظفين حكوميين ومجالس منتخبة تسمى :

---

[١٦٩] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

[١٧٠] يذكر طالب شبيب، بان الذين اعدوا مشروع اللامركزية هم طالب شبيب وعلي صالح السعدي وحازم جواد، ولم يعترض عليه احد عند عرضه على المجلس الوطني لقيادة الثورة والقيادة القطرية لاقراره. ويذكر ايضا بانه لاحظ عند قراءته المشروع اما المجلس ان بعض اعضاء المجلس لم يفهموا شيئا مما قرأ. د. علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص٢٦١، ولعل قول طالب شبيب الى اعداد مسودة المشروع النهائية، لان هناك لجنة وزارية وشعبية قد كلفت باعداد مشروع اللامركزية كما سبق ذكره.

مجلس القرية

مجلس الناحية

مجلس القضاء

مجلس اللواء

مجلس المحافظة

ب- يحدد عدد اعضاء كل من هذه المجالس وطريقة انتخابهم بنظام ويعين هذا النظام الموظفين الذين يكونون بحكم وظائفهم اعضاء طبيعيين في هذه المجالس .

٤- الادارة في مركز المحافظة :

يتألف الجهاز الاداري في المركز من :

أ - المحافظ : تعينه الحكومة بمرسوم جمهوري ويكون مسؤولاً تجاهها عن جميع شؤون محافظته ويعتبر بحكم منصبه رئيساً لمجلس المحافظة .

ب- مجلس المحافظة : يتألف من : (راجع ٣ ب أعلاه)

١- اعضاء منتخبين بالاقتراع السري المباشر .

٢- اعضاء معينين يتم اختيارهم من السلطة بمرسوم جمهوري .

٣- يعتبر رؤساء الدوائر في مركز المحافظة اعضاء طبيعيين في المجلس على أن لا يزيد عددهم مع الاعضاء المعينين عن ثلث اعضاء المجلس المنتخبين .

جـ- المجلس التنفيذي يتألف من رؤساء الدوائر في مركز المحافظة ويعين اعضاؤه ورئيسه بقرار من مجلس الوزراء ، أما نائب الرئيس فينتخبه اعضاء المجلس بينهم .

الاختصاصات :

٥- مجلس المحافظة :

أ- مجلس المحافظة شخصية معنوية لها حق التصرف في الاموال المنقولة وغير المنقولة وتعتبر امواله اموالاً للدولة .

ب- يختص مجلس المحافظة في الشؤون التالية ويمارس سلطاته بقانون :

١- التربية والتعليم .

٢- الشؤون البلدية والقروية .

٣- الشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات .

٤- التموين والتجارة .

٥- العمل والشؤون الاجتماعية .

٦- الشؤون الصحية .

٧- شؤون الزراعة والري .

(راجع الملحق - ٢)

جـ- المجلس مسؤول بصورة عامة عن ادارة المحافظة والتأكد من قيام الاجهزة الادارية المختلفة فيها بواجباتها بغاية الكفاءة وبانسجام تام مع سياسة الحكومة .

د - للمجلس إصدار - انظمة محلية - طبقاً للاختصاصات المبينة في القانون. وتكون هذه الانظمة خاضعة لمصادقة الوزير المختص .

هـ- يصادق الميزانيات السنوية للادارات المحلية وكذلك ميزانية المحافظة ويقدمها للحكومة لاقرارها .

و - يعد ويتقدم باقتراحاته للوزراء المختصين حول مشاريع التنمية ذات الأهمية لتحسين احوال المحافظة .

ز - يضع نظاماً داخلياً لاجتماعاته وادارة اعماله وتدوين سجلاته .

٦- المجلس التنفيذي :

ويختص بما يلي :

أ - تنفيذ قرارات مجلس المحافظة ما لم تكن قد عطلت من قبل الوزير المختص .

ب- تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية .

جـ- يتولى المجلس التنفيذي جميع سلطات مجلس المحافظة واختصاصاته أثناء أي فترة تخلو فيها المحافظة من هذا المجلس .

د - له نقل الموظفين - عدا اعضاء المجلس التنفيذي - داخل المحافظة .

هـ- له تعيين الموظفين والمستخدمين إلى درجة معينة تعين بنظام .

و - اعداد مشروع ميزانية المحافظة ومشاريع الانظمة المحلية وضبط جميع حسابات المحافظة واعدادها للتدقيق .

الايرادات المالية :

٧- تتكون واردات المحافظة من :

أ - النصف الباقي من صافي ايرادات الحكومة من ضريبة الاملاك .
ب- النصف الثاني من رسوم البنزين .
جـ- الضمائم على ضريبتي الاملاك والاستهلاك والرسوم البلدية التي تحدد الحكومة المركزية مقدارها على أن لا تتجاوز نسبتها ربع الاصل .
د - المنح الخاصة التي تقدمها الخزينة المركزية .
هـ- اجور الجسور والمعابر .
و - أية حصة من واردات الدولة تعينها الحكومة المركزية بقانون .
ز - حصة تحددها الحكومة المركزية من ضريبة التركات للاموال التي تقع في المحافظة وكذلك الهبات والتركات لمن لا وارث لهم .
ح - الاستقراضات .
ط - المبالغ المرصدة في الميزانية العامة للادارة المحلية .
المصروفات :
٨- تكون مصروفات الادارة اللامركزية كما يلي :
أ - رواتب ومخصصات موظفي ومستخدمي الادارة اللامركزية ومخصصات دوائرها.
ب- مخصصات اعضاء مجلس المحافظة .
جـ- جميع المصروفات التي تستلزمها الخدمات والأعمال الواقعة في اختصاص الادارة اللامركزية والمودعة إليها بمقتضى احكام القوانين والانظمة .

احكام عامة :

٩- لمجلس الوزراء إصدار توجيهات عامة يراعيها مجلس المحافظة وفي حالة امتناع هذا المجلس عن ذلك فلمجلس الوزراء أن يوقف ويلغي أو يعدل أي قرار يصدره مجلس المحافظة . وفي حالة امتناع هذا المجلس عن ذلك فلمجلس الوزراء أن يوقف ويلغي أو يعدل أي قرار يصدره مجلس المحافظة كما له سلطة نزع أي سلطة أو اختصاص من مجلس المحافظة لهذا الغرض .
١٠- تبقى احكام قانون الادارة المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ سارية ما لم تتعارض مع احكام قانون ادارة المحافظات الجديد .

الملحق (١)

١- المحافظات : يقسم العراق إلى المحافظات التالية :
أ - محافظة الموصل - مركزها الموصل - وتتألف من لواء الموصل .

ب- محافظة كركوك - مركزها كركوك - وتتألف من لواء كركوك ناقصاً قضاء جمجمال .

جـ- محافظة السليمانية - مركزها السليمانية - وتتألف من لواء اربيل ولواء السليمانية مضافاً إليه قضاء ولواء دهوك الذي يؤلف من اقضية زاخو ودهوك والعمادية وعقرة والزيبار من لواء الموصل .

د - محافظة بغداد - مركزها بغداد - وتتألف من الوية بغداد والرمادي وديالى والكوت .

هـ- محافظة الحلة - مركزها الحلة - وتتألف من الوية الديوانية والحلة وكربلاء .

و - محافظة البصرة - مركزها البصرة - وتتألف من الوية البصرة والناصرية والعمارة .

٢- اللغة الكردية :

أ - تعتبر اللغتان العربية والكردية لغتين رسميتين في محافظة السليمانية .

ب- لغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة تكون باللغة الكردية وتدرس اللغة العربية كلغة ثانية .

جـ- لغة التدريس في المرحلة الثانوية هي اللغة العربية .

الملحق (٢)

جدول باختصاص مجلس المحافظة .

التربية والتعليم :

١- لانشاء وصيانة المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ودور المعلمين الابتدائية والمدارس المهنية والفنية والصناعية وادارتها والاشراف عليها وفق احكام القانون .

٢- انشاء وصيانة المكتبات العامة وغرف القراءة .

٣- انشاء وصيانة الاقسام الداخلية للطلاب والطالبات .

٤- انشاء وصيانة مخازن الكتب والادوات المدرسية .

٥- منح الاعانات الدراسية .

٦- تنظيم النشاط الثقافي العام .

٧- تنظيم المعارض العامة والمعارض الفنية .

٨- النهوض بالتربية الرياضية .

شؤون الزراعة والري :

١- القيام بما يتطلبه الاصلاح الزراعي وفق المحاكم القانونية .

٢- أعمال الري والبزل ودفع اخطار الفيضان .

٣- شؤون الجمعيات التعاونية .

٤- شؤون التسليف الزراعي .

٥- امداد الفلاحين بالبذور والالات والاسمدة وغيرها من المساعدات والخدمات .

٦- شؤون الزراعة وما تتطلبه من استخدام الوسائل العلمية والقيام بالمشاريع التي تؤدي إلى تطوير الزراعة ونموها .

٧- العناية بالثروة الحيوانية .

٨- شؤون الارشاد الزراعي .

٩- تأسيس الغرف الزراعية والمزارع والحقول التجريبية والنموذجية ومخازن الالات الزراعية .

١٠- زرع وصيانة الاحراش والغابات والمراعي .

١١- العمل على تحسين انتاج المحاصيل المختلفة وحماية المزروعات من الافات والامراض الزراعية .

١٢- تنظيم الاحصاء الزراعي .

الصحة العامة :

١- أعمال الوقاية من الامراض والمعالجة الطبية .

٢- رعاية الامومة والطفولة .

٣- انشاء وصيانة وادارة المستشفيات والمستوصفات والمراكز والمؤسسات الصحية والوحدات العلاجية المتنقلة والقيام باعمال الاسعاف .

٤- انشاء وادارة المدارس الصحية للممرضين والممرضات والموظفين الصحيين وغيرهم من القائمين بالخدمات الصحية .

٥- تيسير الادوية والاشراف على الاتجار بها وفق احكام القوانين .

العمل والشؤون الاجتماعية :

١- القيام بما يتطلبه تنفيذ قوانين العمل وانظمته .

٢- الضمان الاجتماعي .

٣- انشاء الملاجئ والمؤسسات الخيرية وادارتها .

٤- تنفيذ القوانين والانظمة الخاصة بالنفوس .
٥- شؤون الاحصاءات الحياتية والبحوث الاجتماعية .
٦- مراكز الرعاية الاجتماعية .
٧- انشاء وتجهيز وادارة مكاتب التخديم والاشراف على شؤون العمال وصرف المساعدات والمعونات المالية لهم .

الشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات :

١- تنفيذ مشاريع الاسكان وانشاء وصيانة المساكن وتوزيعها بعقود ايجار أو بيع .
٢- انشاء وادارة وصيانة البنيان والمرافق العامة .
٣- تجفيف المستنقعات .
٤- فتح وانشاء الطرق والمعابر وصيانتها عدا ما تضطلع به وزارة المواصلات أو البلديات.
٥- انشاء وادارة مصالح نقل في المحافظة سواء بين مدنها أو في داخل المدن .
٦- مشاريع النقل النهري .
٧- ادارة وتنظيم مشاريع الماء والكهرباء والغاز والاشراف عليها .

الشؤون البلدية والقروية :

١- المصادقة على ميزانيات البلديات ومجالس القرى وشؤونها في المحافظة.
٢- تقرير استيفاء الرسوم البلدية المبينة في قانون رسوم البلديات بالنسبة لكل بلدية في المحافظة وتغيير نسبتها أو وقف استيفائها .
٣- الاشراف على سير العمل في المجالس البلدية ومجالس القرى وعلى الشؤون البلدية والقروية والمحافظة بوجه عام .

التجارة والتموين :

١- تأسيس الغرف التجارية وفتح المعارض والأسواق ومحلات البيع .
٢- العمل على توفير الحاجات الضرورية والغذائية للمستهلكين وضمان حسن توزيعها .

الصناعة :

١- تشجيع الصناعات المحلية والعمل على تطويرها وازدهارها .
٢- اقامة المعارض الصناعية .
٣- تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .

النص الحرفي لمشروع الحركة الكردية

١- الجمهورية العراقية دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية المتمتعين بحقوق متساوية وقد عبرتا عن ارادتهما استناداً إلى حق تقرير المصير في العيش معاً .

٢- يتضمن الدستور العراقي نصوصاً لجهاز تشريعي اعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية وللحكومة كما ويتضمن الدستور تنظيم الجهاز القومي المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان .

٣- تكون الأمور التالية من صلاحيات الحكومة المركزية :

١- رئاسة الدولة .

٢- الشؤون الخارجية وتتضمن :

أ - التمثيل السياسي والقنصلي والتجاري .

ب- المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

جـ- هيئة الأمم المتحدة .

د - اعلان الحرب وعقد الصلح .

٣- الدفاع الوطني - القوات البرية والبحرية والجوية .

٤- العملة وإصدار النقد .

٥- شؤون النفط .

٦- الجمارك .

٧- الموانئ والمطارات الدولية .

٨- البرق والبريد والتليفونات .

٩- سكك الحديد والطرق العامة والرئيسية .

١٠- شؤون الجنسية .

١١- تنظيم الميزانية العامة للدولة .

١٢- الاشراف على الاذاعة المركزية والتلفزيون المركزي .

١٣- الطاقة الذرية .

١- تكون ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية عن طريق مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي منتخب من قبل القاطنين في كردستان بالاقتراع السري الحر المباشر .

٢- يختص الجهاز القومي المنصوص عليه في المادة الثانية بشؤون العدل، الداخلية، التربية والتعليم ، الصحة ، الزراعة ، التبغ ، البلديات ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الاعمار والمصايف وكل ما يتعلق برفع المستوى المعاشي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية وغير ذلك من الأمور التي لم ترد ضمن اختصاص الحكومة المركزية .

٣- للمجلس التشريعي سن كافة القوانين اللازمة وله الحق في ممارسة الصلاحيات المذكورة في الفقرة الثانية أعلاه وينتخب المجلس التشريعي رئيس المجلس التنفيذي وله حق حجب الثقة عنه وعن اعضاء المجلس التنفيذي .

٤- يقوم المجلس التنفيذي بممارسة السلطة التنفيذية في حدود اختصاصات الجهاز القومي الواردة في الفقرة الثانية أعلاه وتنفذ القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي وكذلك القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية بقدر علاقتها بكردستان وله تعيين موظفي اجهزة الادارة والدوائر الأخرى في المنطقة ويكون مسؤولاً أمام المجلس التشريعي في اعماله كافة .

٥- مالية الجهاز القومي لمنطقة كردستان وتتكون من :

١- الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخل كردستان .

٢- حصة كردستان بنسبة عدد سكانها إلى عدد سكان العراق من واردات النفط والجمارك والمطارات والموانئ والمصارف والبنوك الحكومية والسكك والبرق والبريد والتليفون على أن تخصم منها مصاريف الرئاسة والدفاع والخارجية وإصدار العملة وادارة وزارة النفط والبرق والبريد والتليفونات وادارة المصارف بنسبة عدد سكانها إلى سكان العراق ونفقات السكك والطرق العامة بنسبة طول مسافتها في كردستان إلى مسافتها في العراق .

٣- حصة كردستان من المساعدات والقروض والمعونات الخارجية التي ستحصل عليها الحكومة بنفس النسبة السابقة .

٤- القروض الداخلية والقروض والمساعدات غير العسكرية التي ستحصل عليها كردستان .

٥- واردات التبغ والمصايف والغابات .

٦- تعتبر كردستان مساهمة بحصة تعادل نسبة سكانها إلى سكان العراق في المؤسسات والمشاريع والمصالح ذات النفع العام .

٧- تشمل منطقة كردستان الوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية في لوائي الموصل وديالى .

٨- يكون نائب رئيس الجمهورية العراقية كردياً وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية .

٩- يضمن دستور الجهاز القومي لمنطقة كردستان الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية والدينية للمواطنين من الاقليات كالتركمان والآشوريين والكلدان والارمن وغيرهم من الطوائف الدينية والعنصرية مع ضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية وضمان تمثيلهم في المجلسين التشريعي والتنفيذي والاجهزة المختلفة بنسبة عادلة .

<u>**مواد عامة :**</u>

١- يمثل شعب كردستان في المجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع عد[illegible]ستان إلى سكان العراق .

٢- تكون نسبة موظفي الاكراد في الوزارات المركزية المخصصة متناسبة مع سكان العراق.

٣- يقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق .

٤- ترسل الحكومة سنوياً من البعثات والزمالات والمنح الخارجية عدداً من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق .

٥- يكون أحد معاوني رئيس اركان الجيش كردياً .

٦- يحتفظ الجيش العراقي باسمه وفي حالة تبديل الاسم يطلق على القسم الكردي منه فيلق كردستان ويتكون هذا الفيلق من تجميع كافة الجنود والمراتب والضباط الموجودين في الجيش العراقي من أهالي كردستان .

٧- يؤدي ابناء كردستان خدمة العلم فيها - ويعاد الضباط وضباط الصف المفصولون لأسباب سياسية قومية إلى الجيش العراقي ويعادون إلى وحدات الجيش المعسكرة في كردستان .

٨- يقبل في الكليات العسكرية والشرطة والاركان والطيران والمؤسسات العسكرية الأخرى عدد من طلاب كردستان يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق .

٩- للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية إلى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي أو وجود تهديد حقيقي بالاعتداء الخارجي على الجمهورية العراقية . وفي غير هذه الحالات يجب أخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على أن لا يعرقل مضمون هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية لمدة معقولة.

١٠- يكون قيام قطعات الجيش العراقي للحركات العسكرية القمعية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي أو بناء على طلب المجلس التنفيذي.

١١- يعتبر باطلاً كل نص تشريعي مهما كان مصدره إذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية ويضيق مجالات تمتعه بها .

١٢- يكون اعلان الاحكام العرفية في كردستان في غير حالات الاعلان للحرب أو وجود خطر حقيقي بالعدوان الاجنبي بموافقة المجلس التشريعي .

١٣- يكلف أحد الوزراء الاكراد الحاليين بتأليف المجلس التنفيذي المؤقت ليمارس صلاحيات المجلس مؤقتاً وتجري انتخابات المجلس التشريعي خلال فترة لا تتجاوز اربعة أشهر من تاريخ تأليفه .

١٤- ازالة آثار حكم الطاغية بتعويض جميع المتضررين نتيجة ثورة كردستان تعويضاً عادلاً سريعاً في فترة لا تتجاوز اربعة أشهر .

١٥- في حالة تبديل الجنسية العراقية إلى الجنسية العربية ينص في وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجوازات السفر على كون حاملها كردستانياً ضمن الجمهورية العربية المتحدة إذا كان مواطناً من منطقة كردستان وكردياً إذا كان من اصل كردي .

١٦- عند تبديل العلم العراقي أو شعار الدولة العراقية يضاف اليهما اشارة كردية .

وزارة البكر الثانية

أدت طائفة من العوامل والتطورات إلى استقالة الوزارة في ١٢ مايس ١٩٦٣. فقد اتسعت حدة الصراع ما بين عدد من اعضاء القيادة القطرية الذين كانوا في الوقت نفسه اعضاء في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، فضلاً على مناصبهم الوزارية ، مما اثقل كواهلهم واضعف من قدراتهم على انجاز المهمات الرسمية والحزبية على الوجه الاكمل ، مما انعكس بالسلب على أوضاع الحزب والدولة ومسيرتهما معا[١٧٠]. كما ان التصريحات والشعارات المتطرفة التي كان يطلقها علي صالح السعدي كشعار (سحقاً للرجعية حتى الموت)[١٧١] ، وغيرها من الشعارات التي لم تكن تنسجم مع طبيعة الوضع السياسي والخطة الاقتصادية بشأن التحول التدريجي نحو الاشتراكية ، اثارت مخاوف الفئات المحافظة والمعارضة لأي نهج اشتراكي من جهة ، واحدثت من الجهة الأخرى تناقضاً واضحاً بين الأعمال الرسمية والبيانات العامة ، وحالة من التشويش والبلبلة ، تركت انطباعاً لدى بعض قطاعات الرأي العام يفيد بأن الحكومة لم تقرر بعد ما تريد[١٧٢]، وثمة دافع آخر أدى إلى اجراء التعديل الوزاري يتمثل بالاستقالة التي قدمها عبد الستار علي الحسين بسبب تأزم العلاقة مع حركة القوميين العرب[١٧٣]، الامر الذي دفع البكر الى استدعاء هاني الفكيكي، العضو في المكتب السياسي للحزب والمسؤول عن الدعوة لجلساته،

---

[١٧٠] انور عبد القادر الحديثي ، حديث معه في ٥ ايلول ١٩٩٧ .

[١٧١] يقول هاني الفكيكي هاجم علي صالح السعدي في خطاب له في الموصل الاقطاع واصحاب رؤوس الاموال بلغة تحريضية وثأرية لا تتناسب مع وعيه وموقعه الشيء الذي اعطى كبار العسكريين والقوميين في السلطة الذريعة لاخراجه نهائيا من الحكم. اوكار الهزيمة، ص ٣١٢. ويقول طالب شبيب كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، والتي نفذ معها صبرنا وصبر الكثيرين من القيادات العسكرية وقيادات الحركات السياسية المشاركة لنا في المسؤولية، اصدار السعدي التعليمات لمتصرفي الالوية بمنع الطقوس السنوية في عاشوراء بمناسبة استشهاد الامام الحسين (عليه السلام).د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ص ١٤٤-١٤٥.

[١٧٢] د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت- ١٩٧٤، ص٢٧٤.

[١٧٣] ناجي طالب، حديث معه.

وابلاغه باستقالة عدد من الوزراء القوميين، وانه فاتح صديق شنشل وناجي طالب وحسين جميل فاعتذروا عن المشاركة في الحكومة، الا بعد استبعاد علي منها، وايده حردان التكريتي وطاهر يحيى وعبدالستار عبداللطيف وطالب شبيب، مع تحذير مباشر منها ان بقاءه سيضطر الجيش وقادته الى التحرك لغرض هذا الامر. وطلب البكر ابلاغه بالقرار قبل الساعة العاشرة، موعد نشرة الاخبار، وهدد بالاستقالة وتكليف غير برئاسة الحكومة. وبعد نقاش حاد تم الاتفاق على اخراج علي من وزارة الداخلية وتعيينه وزيراً للارشاد[١٧٤].

وفي ضوء ما تقدم رفع البكر استقالة حكومته في ١١ مايس ١٩٦٣ إلى رئيس الجمهورية وهذا نصها :

السيد رئيس الجمهورية المحترم

بعد تقديم أطيب تحية :

لقد كان لي شرف تكليفي من قبلكم والمجلس الوطني لقيادة الثورة بتأليف حكومة الثورة صبيحة الرابع عشر من رمضان المبارك . وقد اضطلعت وزملائي الوزراء بشرف هذه المهمة ونحن على علم تام بالتركة الثقيلة التي خلفها الحكم الدكتاتوري المباد ، وعلى وعي كامل للمهمات الجسيمة والامال الكبيرة التي يعلقها ابناء الشعب على حكومتنا . وقد قمنا سيادة الرئيس ببذل كل جهد وتقديم كل تضحية في سبيل التخفيف من آثار تلك التركة السيئة وفي العمل على تحقيق ما يصبو إليه الشعب من آمال وامانٍ وفقاً للمنهاج المرحلي لمجلس قيادة الثورة . وانه لأعظم شرف لنا أن تكون الوحدة الاتحادية بين الاقطار العربية الثلاثة سوريا ومصر والعراق قد تم اعلانها أثناء اضطلاع حكومتنا بمسؤوليتها وبمساهمة ومشاركة لنا .

يا سيادة الرئيس : لقد قمنا بتأليف الحكومة في ظروف ثورية عصيبة وكانت مهمتنا الأولى هي المساهمة لأنهاء الحكم القاسمي المباد ووضع أسس العمل لانجاز مهمات الثورة . ولقد قمنا في هذا المجال ببذل الجهود وكان رائدنا دوماً التمسك بمبادئ الثورة والايمان بالشعب .

---

[١٧٤] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص ص ٣١٢-٣١٣.

واليوم والعراق مقبل على ظرف جديد ، هو ظرف قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ومقدم على مرحلة جديدة من حياة الثورة هي مرحلة البناء والعمل لوضع أسس مجتمع الحرية والثورة والاشتراكية .

واننا نشعر بأن المرحلة القادمة تتطلب أسساً في اختيار الحكومة تناسب وتنسجم مع المرحلة . لذلك فاني اتقدم لشخصكم الكريم والمجلس الوطني لقيادة الثورة بتقديم استقالة حكومتي مؤكداً في الوقت ذاته شكري وشكر كافة زملائي الوزراء على ما لاقيته من سيادتكم واخوانكم اعضاء المجلس الوطني من عطف ورعاية .

وتقبلوا فائق الاحترام

أحمد حسن البكر

رئيس الوزراء

وقد بعث رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف بالرسالة التالية إلى رئيس الوزراء المستقيل : الاخ أحمد حسن البكر المحترم.

بعد التحية :

لقد استلمت كتاب استقالة حكومتكم المؤرخ في الحادي عشر من هذا الشهر ، واني انتهز هذه الفرصة لأعبر لكم ولزملائكم الوزراء عن فائق تقديري وتقدير المجلس الوطني لقيادة الثورة لتسلم مهام الحكم في ادق ظروف العراق واحرجها .

إن حكومتكم رغم قصر الفترة التي قضتها في المسؤولية استطاعت أن تحقق لهذا الشعب الكثير من الانجازات والكثير من الأعمال التي توجت بأعلان قيام الجمهورية الاتحادية . واني اقدر الظروف والأسباب التي دعتكم إلى الاستقالة وارجو منكم ومن زملائكم الوزراء الاستمرار في اعمالكم حتى يتم تأليف حكومة جديدة .

هذا وتقبلوا أجزل الشكر

المشير الركن عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

وصدر مرسومان جمهوريان ، الأول بقبول استقالة الوزارة ، والثاني بإعادة تكليف أحمد حسن البكر مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، وفيما يلي نصهما :

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة .

رسمنا بما هو آت :

قبول استقالة حكومة السيد أحمد حسن البكر .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٣٨٢ هجرية ، الموافق لليوم الحادي عشر من مايس سنة ١٩٦٣ ميلادية .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى الصلاحيات المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة :

رسمنا بما هو آت :

تكليف السيد أحمد حسن البكر بتأليف الوزارة الجديدة .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٣٨٢ هجرية الموافق لليوم الحادي عشر من مايس سنة ١٩٦٣ ميلادية .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

وقد أعاد البكر تشكيل الوزارة في اليوم التالي للمرة الثانية ، وصدر المرسوم الجمهوري التالي بتأليفها ، وفيما يلي نص الرسالة التي رفعها أحمد حسن البكر إلى رئيس الجمهورية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المشير الركن عبد السلام محمد عارف المحترم

تحية عربية خالصة :

تلبية لتكليفكم الكريم لي بتأليف الوزارة اتشرف بأن اتقدم لسيادتكم والمجلس الوطني لقيادة الثورة باسماء الزملاء الذين اقترح اشتراكهم في الوزارة .

لقد كانت إعادة تشكيل الوزارة فرصة حسنة لتفهم المهمات الجسيمة التي تتطلبها مرحلة البناء والعمل لتحقيق المجتمع العربي الذي تسوده العدالة والطمأنينة ويتمتع ابناؤه بالخير والرفاه . وانني انتهز هذه الفرصة لأعبر لشخصكم الكريم وللمجلس الوطني لقيادة الثورة عن جزيل شكري وامتناني للثقة الغالية التي اوليتموني أياها ، وأود أن اوكد باني وزملائي سوف لن نألو جهدا في سبيل انجاز المهمات الكبرى التي تنتظرنا والامال الواسعة التي يعلقها الشعب على حكومته الوطنية ، متمسكين دوماً بالمنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة وبميثاق الوحدة الاتحادية نصاً وروحاً .

وتقبلوا فائق الشكر والاحترام

المخلص

أحمد حسن البكر

رئيس الوزراء

بغداد ١٢ مايس ١٩٦٣

وضمت الوزارة الجديدة السادة التالية اسماؤهم أدناه :

١-	السيد علي صالح السعدي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للارشاد.
٢-	المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف	وزيراً للمواصلات .
٣-	السيد عبد العزيز الوتاري	وزيراً للنفط .
٤ -	اللواء الركن ناجي طالب	وزيراً للصناعة .
٥ -	الزعيم المهندس رجب عبد المجيد	وزيراً للأسكان .
٦ -	اللواء الركن محمود شيت خطاب	وزيراً للبلديات .
٧ -	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية والتعليم .
٨ -	الدكتور سعدون حمادي	وزيراً للاصلاح الزراعي .

٩ -	السيد شكري صالح زكي	وزيراً للتجارة .
١٠ -	الدكتور عبد الكريم العلي	وزيراً للتخطيط .
١١ -	السيد مهدي الدولعي	وزيراً للعدل .
١٢ -	الدكتور محمد جواد العبوسي	وزيراً للمالية .
١٣ -	الدكتور عزت مصطفى	وزيراً للصحة .
١٤ -	السيد حميد خلخال	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٥ -	السيد بابا علي	وزيراً للزراعة .
١٦ -	الدكتور مسارع الراوي	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة الاتحادية.
١٧ -	السيد فؤاد عارف	وزيراً للدولة لشؤون الاوقاف.
١٨ -	الفريق الركن صالح مهدي عماش	وزيراً للدفاع .
١٩ -	السيد طالب حسين الشبيب	وزيراً للخارجية .
٢٠ -	السيد حازم جواد	وزيراً للدولة ووزيراً للداخلية بالوكالة[١٧٥].

والملاحظ احتفاظ غالبية الوزراء السابقين بالحقائب الوزارية ، وقد خرج من الوزارة السابقة عبد الستار علي الحسين وزير الاسكان ، وهو من القوميين ومن اعضاء حزب الاستقلال السابق ، وحل محله الزعيم المهندس رجب عبد المجيد ، وهو أيضاً من القوميين المستقلين وسكرتير تنظيم الضباط الاحرار الذي فجر ثورة

[١٧٥] بعد تأليف وزارة البكر الثانية عقدت القيادة القطرية اجتماعا في منزل طالب شبيب حضره جميع اعضاءها، عدا حمدي عبدالمجيد المنتدب للعمل الحزبي في سورية. فطرح السعدي تطبيق ما سبق تطبيقه عليه عند تأليف لوزارة الاولى باعفائه من مركز امين سر القطر، لان حازم جواد اصبح يتولى وزارتين الداخلية والدولة. فوافقت القيادة على ان يصبح حمدي عبدالمجيد امينا لسر القطر لان الوحيد من بين اعضائها لا يتولى منصبا وزاريا، وقررت استدعائه من دمشق ليشغل المنصب الجديد. اقوال طالب شبيب في د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ١٥١.

١٤ تموز ١٩٥٨ ، كما خرج صالح كبه وزير المالية وحل محله محمد جواد العبوسي ، فيما أصبح الدكتور مسارع الراوي وزير الارشاد في الوزارة السابقة وزيراً للدولة لشؤون الوحدة الثلاثية واعطيت حقيبة الارشاد إلى علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء الذي كان يشغل وزارة الداخلية أيضاً ، فيما أصبح حازم جواد وزير الدولة وزيراً للداخلية بدلاً من السعدي ، واحتفظ باقي الوزراء بمناصبهم .

رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣
قانون
الحرس القومي

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا إلى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة :

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى – تشكل منظمات شعبية مسلحة تدعى قوات الحرس القومي وتكون لها قيادة مستقلة مرتبطة برئاسة اركان الجيش أو بأية جهة يقررها المجلس الوطني لقيادة الثورة .

المادة الثانية – الحرس القومي قوات شعبية منظمة ومدربة على استعمال السلاح قوامها الشعب المؤمن بحقه في الحياة الحرة الكريمة ، وواجبها :-

أ – حماية الانطلاقة العربية في العراق وتثبيت طريقها الثوري التقدمي .

ب – معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني والدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي .

جـ – المساهمة في حفظ الأمن الداخلي .

د – المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي .

هـ – القيام بالمهام التي يوكلها إليه المرجع المختص أو من يخوله .

المادة الثالثة – تتألف قوات الحرس القومي من :-

أ - المتطوعين العراقيين .
ب - الجنود وضباط الصف ونواب الضباط والضباط الاحتياط (في غير حالة النفير) غير المستخدمين في الجيش .
ج - المتطوعين من الاقطار العربية بناء على موافقة رئاسة اركان الجيش .
د - العسكريين المنسبين من الجيش للعمل في الحرس القومي بموافقة رئاسة اركان الجيش وبطلب من قيادة الحرس القومي .

المادة الرابعة - يشترط في المتطوع للحرس القومي أن يكون :-
أ - سالما من الامراض والعاهات الجسمية التي تمنعه من تحمل مشاق الخدمة .
ب - حسن السلوك والأخلاق .
جـ - لا يقل عمره عن خمس عشرة سنة ولا يزيد على الخمسين سنة .

المادة الخامسة - يتعهد المتطوع بالخدمة في قوات الحرس القومي لمدة سنة واحدة بضمنها مدة التدريب التي تقررها رئاسة اركان الجيش ويجوز تمديد الخدمة عند انتهائها بعقود أخرى إذا شهد آمر وحدته بأن خدمته مفيدة .

المادة السادسة - لقيادة الحرس القومي فسخ عقود التطوع متى شاءت .

المادة السابعة - أ - تكون الخدمة في الحرس القومي على أساس التطوع وبدون راتب .
ب - يحق لقيادة الحرس القومي منح مكافأة مالية شهرية محدودة لبعض أفراد هذه القوات إذا اقتضت الضرورة ذلك أو لأسباب معللة وفقاً للتعليمات التي تصدرها قيادة الحرس القومي وبموافقة رئاسة اركان الجيش .
جـ - إذا كان المتطوع موظفا أو مستخدما ودعي إلى الخدمة أثناء الدوام الرسمي بموافقة الدائرة المختصة يمنح راتب وظيفته الاصلية من دائرته .
د - تعتبر الخدمة في الحرس القومي عند دعوة المتطوعين خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد والتعويض بالنسبة إلى دوائرهم ومؤسساتهم .

المادة الثامنة - تكون رئاسة اركان الجيش مسؤولة عن تدريب الحرس القومي وتجهيزه وتسليحه وفقاً للتعليمات التي تصدرها .

المادة التاسعة - الحقوق التقاعدية والتعويضات لمنتسبي الحرس القومي تنظم بقانون خاص .

المادة العاشرة - تنظم شؤون الانضباط والعقوبات بقانون خاص .

المادة الحادية عشرة - تتحمل وزارة الدفاع النفقات المالية للحرس القـومي وفقـاً للتعليمات التي تصدرها دون التقيد بالقوانين المالية المرعية وللسنة الماليـة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

المادة الثانية عشرة - لرئاسة اركان الجيش إصدار التعليمات الخاصة بشأن كل مـا يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثالثة عشرة - يعتبر هذا القانون نافذاً من ٨ / ٢ / ١٩٦٣ .

المادة الرابعة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر مايس لسنة ١٩٦٣ .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

بدأ الحرس القومي مضايقة ضباط الجيش وتفتيش قادته الذين اخـذوا يشـكلون ويتظلمون الى وزير الدفاع ورئيس اركان الجيش ومعاونـه، ومـدير الاسـتخبارات العسكرية. وابلغ صالح مهدي عماش، وزير الدفاع صالح ...بيب، عضو القيادة بانـه يشعر بوجود تذمر بين قادة الجيش بسبب اهانات الحـرس القـومي لهـم وايقـاف سياراتهم العسكرية على الحواجز وتفتيش ركابها من الضباط ومعاملتهم بطريقة غير لائقة، كما شكا من سوء استخدام الحرس للاسلحة الذي ادى الـى حـدوث بعـض حوادث القتل يوميا، وسوء تصرفات بعض الحرس الشخصية. واعرب عن مخاوفـه من حصول تصادم بين الجيش والحرس فنقل شبيب تحذيرات عمـاش الـى القيـادة القطرية التي شكلت لجنة تحقيق حزبية برئاسة احمد العزاوي عضو قيادة فرع بغداد وعضو القياد العامة للحرس القومي[١٧٦].

واصدرت وزارة الدفاع أمراً عمّم على الوزارات كافة ، تضمن تحديد الواجبات المناطة بقوات الحرس القومي ، وهذا نصه :-

---

[١٧٦] د. علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص ص ١٧٠-١٧٣.

وزارة الدفاع
بغداد
ديوان الوزارة
الرقم د / ٥٠ / ١ / ١ / ٢١٣٥
التاريخ ٢ / ٧ / ١٩٦٣

أمر وزاري
واجبات الحرس القومي

١ - حماية الانطلاقة العربية في العراق وتثبيت طريقها الثوري التقدمي موضحة كالآتي ووفق تعليمات الجهات المختصة :
أ - مقاومة الدعايات الضارة المعادية .
ب - مراقبة كل من يتصدى للثورة والمساهمة في احباط المحاولات الرامية إلى تصديع الثورة والتأثير على مسيرتها التقدمية بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة

جـ - تنظيم الاحتفالات في المناسبات الوطنية والقومية .
٢ - معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني والدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي حسب التعليمات الصادرة من الجهات المختصة وذلك كما يلي :-
أ - السيطرة على مواقع عسكرية معينة بعد احتلال الجيش لها .
ب - تهيئة قوة احتياطية لمساعدة الجيش وقوات الشرطة عند الحاجة .
جـ - التعاون مع الجيش والشرطة في الدفاع عن المدن حسب الواجبات التي تعهد إليه .
د - مقاومة الهابطين والمتسللين .
هـ - حماية خطوط المواصلات .
و - عمليات الانقاذ ومكافحة الحريق .
ز - أعمال الحراسة والدوريات وحماية المناطق والمنشآت الحيوية .
ح - القيام بأعمال الاسعاف والاغاثة والسيطرة والنظام وكل ما يتعلق بواجبات الدفاع الجوي السلبي بتوجيه مديرية الدفاع المدني .

٣ – المساهمة في حفظ الأمن الداخلي بالتحري وتعقيب المجرمين والمعادين للثورة على أن تصدر لهم اوامر بهذا الخصوص من الجهة ذات الاختصاص .

٤ – المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاجتماعي والاقتصادي وفقاً لتعليمات الجهات المختصة وذلك كما يلي :-

أ – الاسهام في مكافحة الفيضانات والحرائق والجراد . . . الخ .

ب – الاسهام في حملات التوعية ومكافحة الامية .

جـ – الاسهام في انشاء الطرق والابنية ومد الانابيب وأعمال النقل وغرس الاشجار وغيرها من الخدمات ذات النفع العام .

٥ – أي واجب آخر يصدر بأوامر السلطات ذات الاختصاص .

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

وتأسيساً على ما تقدم فقد عممت آمرية قوة الشرطة السيارة على وحداتها كافة كتاباً تضمن (وصايا أمن واسلوب الجيش والحرس القومي) ومما جاء فيه [١٧٧] :

١ – يعمل الحرس القومي بوصفه قوة عسكرية شعبية احتياطية للمحافظة على الأمن حين الطلب .

٢ – يدخل الحرس ضمن خطة أمن كل مركز لواء .

٣ – يعقد مؤتمر في مركز كل لواء يحضره ممثلون عن الجيش والحرس والشرطة والأمن وتحدد واجبات كل منها .

٤ – على الرغم من أن الوصايا نصت على (أن أمر نزول قوات عسكرية إلى الشارع سواء كانت جيشاً أو حرساً قومياً أو شرطة أو مرتبات أمن لا يصدر إلا من قبل المسؤول الاداري أو من يمثله أو الحاكم العسكري العام أو من يمثله) ، وكذلك النص على أن (لا تقوم أي قوة من الجيش أو الشرطة أو

---

[١٧٧] ينظر نص التعميم في " د . ك . و ، كتاب آمرية قوة الشرطة السيارة ، الحركات ، المرقم ٩٨٤، والمؤرخ في ٧ / ٧ / ١٩٦٣ ، ملفة رقم ٤٩٠ .

الحرس القومي والأمن بعمل هو من صميم واجبات السلطات الادارية : كالحجز والاعتقال والترحيل وايقاف أو منع المتاجرة أو حركة النقل أو التدخل باعمال البناء والتعمير إلا عند صدور أمر واضح من السلطة الادارية أو الحاكم العسكري العام) ، إلا أن الوصايا نصت أيضاً على أن (تقوم دوائر الأمن والشرطة والاستخبارات بكافة الالوية باحاطة الحرس القومي علماً بالمعلومات المتيسرة لديها باستمرار ليكون على اطلاع تام بالموقف) [١٧٨] . وهذا يعني منح الحرس القومي فرصة النفاذ للتدخل في شؤون الاجهزة المعنية ، مما يؤدي بالتأكيد إلى الامتعاض أو الاحتكاك فيما بينها .

قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي

يبدو أن مقاومة الشيوعيين للثورة واعتقال اعداد كبيرة منهم وتقديمهم إلى المحاكمة أمام المجالس العرفية ، كان وراء صدور هذا القانون ، وقد تضمن القانون شروطاً صارمة لمقاومة التنظيمات السياسية الاخرى، بهدف انفراد حزب البعث بالعمل السياسي لوحده، وهذا نصه :-

رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٣
قانون
ذيل قانون العقوبات البغدادي

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، وبناء على ما عرضه وزير العدل واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة :

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - ١ - كل من حبذ أو روج بأحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة (٧٨) من قانون العقوبات البغدادي ايا من المباديء التي ترمي إلى الطعن

---

[١٧٨] المصدر نفسه .

في القومية العربية وأهداف الأمة العربية ، واثارة النعرات العنصرية أو المذهبية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة ، أو شارك في تنظيمات سرية ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأسس المقررة للهيئة الاجتماعية وذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تسعى للغرض المذكور ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بالغرامة أو بهما .

٢ - وتكون العقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة إذا وقع التحبيذ أو الترويج الوارد ذكرهما في الفقرة (١) على أكثر من واحد من أفراد القوات المسلحة باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .

٣ - للمحكمة أن تقرر في أي وقت كان جمع النشرات من كتب ورسائل وجرائد وغيرها وحفظها إلى حين صدور الحكم . وعند الحكم بالادانة تطبق الفقرة (٤) من المادة (٨٩) من القانون.

المادة الثانية - ١ - كل عراقي يكون عضوا في جمعية غرضها أو خطتها التحبيذ أو الترويج الوارد ذكرهما في الفقرة (١) من المادة الأولى من هذا القانون سواء كانت تلك الجمعية مؤسسة في العراق بصورة غير قانونية أو في خارجه بصورة قانونية أو غير قانونية يعاقب بالعقوبات المعينة بالفقرة المذكورة .

٢ - ويعاقب مؤسسو هذه الجمعية في العراق ومديروها والقائمون بمساعدتها مادياً بالعقوبات المبينة بالفقرة (٢) من المادة المذكورة .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم التاسع عشر من شهر مايس لسنة ١٩٦٣ .

احمد حسن البكر	المشير الركن
رئيس الوزراء	عبد السلام محمد عارف
	رئيس الجمهورية

علي صالح السعدي
نائب رئيس الوزراء
ووزير الارشاد
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي

تطور العلاقة مع اليمن وزيارة عبد الله السلال للعراق

لم يكن هناك ثمة تمثيل دبلوماسي بين العراق واليمن حتى عام ١٩٦١ حيث كلّف العراق القائم بأعمال السفارة العراقية في القاهرة للقيام بمهام القائم بأعمال السفارة العراقية في صنعاء . وتطورت العلاقة عندما ايدت اليمن مطالبة العراق بالكويت . وعندما قامت ثورة اليمن في ٢٦ / ايلول / ١٩٦٢ لم يعترف العراق بها إلا في ٨ / تشرين الأول / ١٩٦٢ . وفي ١٥ / تشرين الأول/ ١٩٦٢ وصل وفد يمني يضم وزيري العدل والدفاع في الجمهورية العربية اليمنية ، وسلما خلالها رسالة إلى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء اعلنا فيها تأييدهم لمطالب العراق في الكويت . واعلن قاسم اسناد اليمن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. واثنى عبد اللّه السلال رئيس الجمهورية اليمني على موقف العراق تجاه الثورة خلال زيارته للسفارة العراقية في صنعاء . وقدم العراق مساعدات ثقافية لطلبة اليمن وفتح لهم ابواب المدارس والمعاهد والكليات العراقية المدنية والعسكرية .

وبعد يومين من قيام ثورة ٨ / شباط اعلن عبد اللّه السلال في خطاب القاه في تظاهرة خرجت تأييداً لثورة العراق عن تأييده للثورة وقال " إنه واثق بأن الشعوب العربية الأخرى التي ترزح تحت حكم الطغاة ستحرر نفسها للتخلص من الرجعيين الطغاة " . وقال " إن العراق ثار لتصحيح انحراف قاسم عن مبادئ ثورة تموز " . وفي ١٢ / شباط ابرق إلى رئيس الجمهورية العراقية قائلاً " بمزيد من الفخر والاعتزاز نعيش هذه الأيام في تاريخ العرب الثوري الذي توجت انتصاراته انتفاضتكم المجيدة ضد الطغيان واني انقل اعتراف ثورتنا واوكد لكم أن ثوار اليمن يقفون معكم مؤيدين كفاحكم". وتأكيداً لهذا الاعتراف وصل إلى بغداد في ٢١ / شباط وفد يمني برئاسة أحمد حسن المروني وزير الارشاد والاعلام للتهنئة بقيام الثورة . ولتوثيق العلاقات القومية بين القطرين ، قرر مجلس الوزراء في ٤ / آذار رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء . وقرر المجلس دعم اليمن لاغراض الاعمار فتبرع لها بـ ١٠٠ طن من الاسفلت . وقدم لها منحة قدرها ٢٥٠ الف دينار كمساعدات لدعمها مالياً ، وخمسين الف صفيحة من زيت الغاز وبنزين السيارات إضافة ١٥٠ برميل من زيوت مختلفة . واهدى العراق لليمن خمسين الف نسخة من القراءة الخلدونية المقرر تدريسها في الصفوف الأولى الابتدائية .

واستقبلت المعاهد المهنية الصناعية (٣٠) طالباً يمنياً لاغراض التدريب . وخصص مجلس الوزراء عشرين الف دينار لبناية دار المعلمين في اليمن ، وقرر زيادة عدد مقاعد الطلبة اليمنيين في المدارس العراقية من ٣٠ إلى ٥٠ مقعداً وقبول ٥٠ طالباً وطالبة في مدارس التمريض . وقرر المجلس كذلك اهداء كميات كبيرة من التمور العراقية إلى اليمن ، إضافة إلى كميات من الأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية هدية من جيش العراق إلى جيش اليمن .

وتأكيداً على عمق الروابط القائمة بين القطرين الشقيقين زار العراق المشير عبد اللّه السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية على رأس وفد كبير يوم ١٣ / حزيران / ١٩٦٣ ، وصدر في ختام الزيارة يوم ١٦ / حزيران / ١٩٦٣ بيان مشترك اكد دعم العراق لثورة اليمن وشجب محاولات الاستعمار والرجعية للاطاحة بالثورة ، والايمان المطلق بلقاء ثورة العراق واليمن والتفاعل بين جميع القوى القومية الثورية في الوطن العربي . وأيد الجانبان دعم حركة التحرر في الجنوب اليمني المحتل واكدا ايمانهما وتضامنها مع اماني الشعب العربي في جنوب اليمن وعزمهما على النضال من أجل تحرير فلسطين والاجزاء السليبة من الوطن العربي ومضيهما قدماً لتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

واوعز مجلس الوزراء في ١٨ / ايلول إلى وفد يرأسه وزير التربية والتعليم للمشاركة في احتفالات الذكرى الأولى لثورة اليمن ، وحمل رئيس الوفد رسالة شفوية من رئيس الجمهورية إلى الرئيس السلال تتضمن تهنئة العراق للشعب العربي الشقيق في اليمن بذكرى ثورته القومية .

المحاولة الانقلابية في ٢٦ مايس ١٩٦٣

اسهم القوميون على مختلف انتماءاتهم السياسية في مساندة البعثيين في يوم ٨ شباط، وادى العسكريون منهم دوراً مهما في القضاء على النظام السابق، واحتل بعضهم مراكز عسكرية مهمة، واصدروا صحفا ناطقة بلسان التنظيمات القومية. وقد أدى اختلاف وجهات النظر بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب حول الموقف من الوحدة إلى تردي العلاقات فيما بينهما . وازدادت العلاقات توتراً بعد اعتقال نايف حواتمه (فلسطيني) أحد اقطاب حركة القوميين العرب

وابعاده إلى خارج العراق[179] ، وقيام الاجهزة الامنية باعتقال العديد من العناصر القومية ، اثر التظاهرات التي قادها هؤلاء ، خاصة في منطقة الكرخ في بغداد ، تأييداً لموقف الرئيس جمال عبد الناصر في مباحثات الوحدة الثلاثية[180] . وبدأت حركة القومين العرب منذ بداية شهر نيسان ١٩٦٣ بالتخطيط لقلب نظام الحكم ، وتولى سلام أحمد المسؤول عن تنظيمات الحركة العسكرية والمدنية في العراق[181] ، مهمة الاتصال ببعض العناصر القومية في الجيش عن طريق المكتب العسكري للحركة[182]. وعلى الرغم من ان القيادة المركزية للحركة لم تحبذ فكرة المحاولة إلا أن سلام أحمد تمكن من اقناعها بدعوى المخاطر التي تهدد بتصفية تنظيمات الحركة من جهة ، والاشواط الكثيرة التي قطعها العسكريون بالتخطيط والاعداد للمحاولة[183]. وباشرت قيادة الحركة ببحث الأمور السياسية الداخلية والخارجية في حالة تنفيذ المحاولة ونجاحها ، إلا أن المحاولة اكتشفت قبل تحديد موعد تنفيذها[184] . فقد وشي به الى السعدي قبل ٤٨ ساعة من التنفيذ، فعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة

---

[179] نايف حواتمه : وهو أحد اعضاء القيادة المركزية لحركة القوميين العرب ، وكان يتولى الاشراف على إصدار جريدة (الوحدة) في العراق ، وابعد عن العراق في مطلع شهر نيسان ١٩٦٣ لنشاطه المعادي للثورة ، أمير الحلو ، لقاء معه ، ٨ / ١١ / ١٩٩٧ .

[180] المصدر نفسه ؛ مالك دوهان الحسن ، لقاء معه ، ١٢ / ١١ / ١٩٩٧ .

[181] تألفت القيادة الاقليمية لحركة القوميين العرب في العراق بعد تسفير نايف حواتمة وقيام باسل الكبيسي بتجميد عضويته وسفره إلى القاهرة من كل من : سلام أحمد ، هاشم علي محسن ، عبد الاله النصراوي، أمير جواد الحلو ، وليد قزيها .

أمير الحلو ، المصدر السابق .

[182] ومن أبرز اعضاء المكتب العسكري للحركة كل من : الرائد الركن مزهر جواد الزبيدي ، الرائد الركن ابراهيم اسماعيل العاني ، النقيب شهاب أحمد الاعظمي . المصدر نفسه .

[183] تألفت القيادة المركزية (القومية) للحركة من كل من : هاني الهندي ، محسن ابراهيم، جورج حبش . المصدر نفسه .

[184] تم اكتشاف المحاولة عندما قام الرائد الركن ابراهيم اسماعيل العاني بالحديث عن بعض ملامح الحركة خلال إحدى جلسات (الخمر) مع صديقه خير الله عسكر الذي افشى بدوره خبر المؤامرة إلى طاهر يحيى رئيس اركان الجيش . المصدر نفسه .

اجتماعا استثنائيا في دار عبدالسلام عارف بالاعظمية، واعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في بيان أصدره في مساء يوم ٢٥ مايس ١٩٦٣ عن اكتشـاف المـؤامرة . وفيما يلي نصه :

بيان
المجلس الوطني لقيادة الثورة[185]

" اتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " .

يا ابناء شعبنا العظيم

لقد قامت ثورتكم العظيمة ، ثورة الجيش والشعب في الرابع عشر من رمضان المبارك لتخلص البلاد من الحكم الدكتاتوري الشعوبي الاسود الذي انتهك الحرمـات وعذب ابناء الشعب وفتك بهم وأبعد العراق عن الركب العربي الصاعد نحو الوحـدة والحرية والاشتراكية واشاع فيه التخلف والفقر. ولم يكن هدف الثورة تقويض ذلـك النظام الجائر فقط وانما كان هدفها تحقيق المجتمع الذي يتطلع إليه الشعب ، مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية .

فالثورة قامت لتحقق آمال الجماهير في الوحدة بين الاقطار العربية المهيأة لأن تكون نواة للدولة العربية الموحدة الكبرى ، الوحدة التي تستفيد من تجارب الماضي وتقوم على أسس راسخة من الوعي العميق والقيادة الجماعية لتظل إلى الابد قلعـة للشعب العربي تنمو وتزدهر مع الأيام .

والثورة قامت لتعيد إلى الشعب حرياته المسلوبة ولتفتح امامه اوسع الابـواب ليمارس حقوقه وواجباته ولتملكه مصيره الكامل ولتخضع السلطة لارادته الواعية .

كما قامت الثورة لتقضي على جميع مظاهر التأخر والتخلف في بلادنـا وذلـك ببناء صناعة قوية شاملة وبتطوير الاقتصاد الوطني بمساهمة كافة طبقـات الشـعب وبتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي واتباع خطة شاملة في مجالات الاسكان والعمـران والقضاء على الجهل والمرض .

أيها المواطنون ،

---

[185] الجماهير – عدد ٩٤ – ٢٥ / ٥ / ١٩٦٣ .

إن الثورة لم تكن وليدة الحقد أو الارتجال ، وانما كانت وليدة النضال الطويل المنظم الدامي الذي خاضه شعبنا وجيشنا وتتويجا لملاحم الجيش والشعب الرائعة ، هذه الملاحم التي كشفت العناصر المناضلة الحقيقية والتي كشفت أيضاً العناصر الجبانة والمترددة والانتهازية .

ومنذ البداية آمنت الثورة ايمانا عميقا بأن وحدة القوى القومية هي الضمانة الكبرى لحماية الثورة ومكتسباتها ولتحقيق أهداف الشعب ، فعملت على اقامة الجبهة القومية وحاولت أن تنفتح على جميع العناصر حتى من كان منها بعيداً عن ساحات النضال أو كان مخربا لهذا النضال . فعلى الصعيد المدني شرعت الثورة بإعادة الجبهة القومية التي كانت قائمة قبل ١٤ رمضان، وعلى الصعيد العسكري اعادت الثورة كافة الضباط المتقاعدين واعطتهم مراكز أساسية وهامة في الجيش وذلك ايمانا منها بضرورة مساهمة جميع ابناء الشعب في بناء المجتمع الجديد وتحقيق أهداف الثورة .

إن انفتاح الثورة هذا ومحاولاتها العديدة لاقامة الجبهة القومية قد قوبل بالاستفزاز الهادف إلى اثارة العراقيل أمام قيامها حينا وبمحاولات التأجيل والتسويف الرامية إلى تمييع هذا الهدف العظيم حيناً آخر . وكان كل ذلك يجري وفقاً لمخطط تآمري . وقد التفت حول هذا المخطط جميع العناصر الحاقدة المرتبطة بالاستعمار وبالعهد الملكي الرجعي والعناصر الطامعة والانتهازية والعناصر المتخلفة عن الثورة والبعيدة عنها والمعادية لأهداف الشعب في الوحدة وفي تحقيق مجتمع تسوده الحرية ويسوده الرفاه والتقدم . وكان هذا المخطط يستهدف أضعاف الحكم وبث التفرقة بين ابناء الشعب وخلق الجفوة بين الثورة والجماهير واضعاف الثقة القائمة بين المواطنين والسلطة الثورية المخلصة . وقد عمدت هذه الفئات المتآمرة في عملية التمهيد لمؤامراتها إلى بث حملة من الاشاعات الكاذبة والى اختلاق الحوادث وتضخيم الاخطاء والى ارباك الوضع الاقتصادي وتخريبه وبث القلق في نفوس اصحاب المصالح والأعمال وخلق جو مشحون من عدم الثقة بينهم وبين العمال وابناء الشعب لافتعال أزمة اقتصادية تخرب الاقتصاد الوطني وتضر بمصالح جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم .

كما كانت هذه الفئات المتآمرة تعمل على تفكيك وحدة الجيش وأضعاف التماسك القوي القائم بين صفوفه وشله وتعجيزه عن أداء دوره المقدس في الدفاع

عن الثورة ومكتسباتها العظيمة . كما كانت تعمل أيضاً على تشويه أعمال المنظمات الشعبية التي اضطلعت بمهام المشاركة في الثورة وحمايتها كمنظمة الحرس القومي ومنظمات العمال والفلاحين والمنظمات المهنية والشعبية ، هذا في نفس الوقت الذي كانت تروج فيه الاشاعات والاكاذيب عن الثورة وقادتها المخلصين .

إن هذه المحاولات اللئيمة التي قامت بها هذه الفئات كانت مقدمة لتنفيذ مؤامراتها السوداء ، مؤامراتها التي كانت تريدها أن تبدأ بضرب كافة المنظمات المضطلعة بحماية الثورة وقتل أفراد الحرس القومي واقامة المذابح في معسكرات الجيش والهجوم على كافة المنظمات والاحياء الشعبية التي تهب للدفاع عن الثورة واحلال الفوضى واغراق العراق في بحر من الدماء ، حتى إذا نجحت في ذلك ضربت الاتجاه الوحدوي التقدمي الذي انبثق عن ثورة ١٤ رمضان واقامت حكما دكتاتوريا رجعياً معادياً للشعب .

أيها المواطنون

إن عناصر المؤامرة السوداء تتألف من الزمر التافهة المعزولة عن الشعب كالحركيين والرجعيين والذيليين والانتهازيين وكل الزمر الحاقدة الأخرى التي انصاعت لحكم قاسم وابتعدت عن مسيرة الشعب ، والتي اخرت قيام الثورة على حكم قاسم الرجعي بما كانت تقوم به من أعمال تخريبية في الجبهة القومية وبما كانت تفتحه من معارك جانبية أيام النضال الدامي ، وبما كانت تقوم به من أعمال التجسس في صفوف الجيش والشعب لحساب أمن واستخبارات الحكم القاسمي المقبور، وبما كانت تفشيه من اسرار عن محاولات القيام بالثورة.

إن هذه العناصر التافهة من عسكريين ومدنيين والتي ابتعدت عن الثورة وامتلأت حقدا عليها بسبب ضعفها أمام كريم قاسم وترددها عن مقاومته وتخاذلها المفضوح عند قيام الثورة، هذه العناصر ارادت أن تتآمر على الثورة لأنها لم تنظر إليها باعتبارها مكتسبا شعبياً ضخماً، وانتصاراً تاريخياً عظيما ، وانما نظرت إليها باعتبارها فرصة للكسب والحصول على المناصب والمغانم .

أيها المواطنون

إن يقظة جيشكم الباسل ، جيشكم العظيم ، جيشكم الواعي المتمرس الذي خاض المعارك النضالية الطويلة ، وإن يقظتكم ويقظة منظماتكم الشعبية الساهرة قد

كشفت هذه المؤامرة السوداء ، وكشفت القائمين بها . ولسوف يحال جميع هؤلاء المتآمرين الخونة وبأسرع وقت إلى المحاكم العلنية لينالوا جزاءهم العادل .

" وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون " .

٢٥ مايس ١٩٦٣ المجلس الوطني لقيادة الثورة

تم اعتقال جميع المتهمين بالمشاركة في الحركة، في بيوتهم ووحداتهم ودوائرهم، وصرح علي صالح السعدي، بان المؤامرة ليست ناصرية بل حركية، وقد أدلى المتهمون باعترافات مطولة عن تفصيلات الحركة وخطتها ، نشرتها وسائل الاعلام المختلفة . إذ اكد أمير الحلو ، وهو عضو في القيادة الاقليمية للحركة في العراق ، بأن المؤامرة لم تكن نسج خيال ، بل هي مؤامرة محبوكة وضعت خطوطها وتفاصيلها بالاسماء والمبررات ، كما كشف عن اسماء التشكيل الوزاري الذي اقترحه المتآمرون والذي اعطيت فيه المراكز الحساسة لاعضاء حركة القوميين العرب ، فيما وزعت الحقائب الوزارية الأخرى على الفئات القومية الأخرى كحزب الاستقلال والعربي الاشتراكي والرابطة القومية وبعض القوميين المستقلين [١٨٦] .

---

[١٨٦] اكد أمير الحلو في لقاء معه بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧ المعلومات التي ادلى بها أثناء القاء القبض عليه بعد اكتشاف المؤامرة ، واوضح أن التشكيلة الوزارية المقترحة كانت تضم كلا من : ١ – محمد مهدي كبه ، رئيس حزب الاستقلال السابق ، رئيساً للوزراء . ٢ – سلام أحمد ، المسؤول القطري لحركة القوميين العرب ، نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية . ٣ – عبد الهادي الراوي ، عسكري مستقل ومتعاون مع الحركة ، وزيراً للدفاع . ٤ – جميل السعودي – حركي – وزيراً للداخلية . ٥ – زاهد شفيق – حركي – وزيراً للارشاد . ٦ – عزيز محمود شكري . مستقل – وزيراً للصحة . ٧ – عبد الحسن زلزلة – العربي الاشتراكي . وزيراً للمالية . ٨ – د . حسن ثامر – مستقل – وزيراً للنفط . ٩ – اديب الجادر – مستقل – وزيراً للصناعة . ١٠ – د . خير الدين حسيب – مستقل – وزيراً للنفط . ١١ – فؤاد الركابي – بعثي مفصول – وزيراً للاصلاح الزراعي . ١٢ – اياد سعيد ثابت – بعثي سابق – وزيراً للدولة لشؤون الاكراد . ١٣ – فؤاد عارف – كردي مستقل – وزيراً للدولة . ١٤ – د . هشام الشاوي – الرابطة القومية – وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

وتحدث الفريق طاهر يحيى التكريتي ، رئيس اركان الجيش ، عن جوانب من المؤامرة وذكر ان المتآمرين كانوا ينوون تشكيل مجلس وطني ووزارة جديدة ، وكانت خطتهم السيطرة على الاذاعة واحتلال القصر الجمهوري ، واعتقال اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة ، وارغام رئيس الجمهورية على اذاعة بيانهم وإصدار المرسوم الجمهوري بتشكيل الوزارة.

اعتقلت الاجهزة العناصر المشتركة في المؤامرة ، وصدر بيان بحجز الاموال المنقولة وغير المنقولة لهم ، وتضمن الاسماء التالية :

الزعيم الركن عبد المنعم المصرف ، الزعيم المتقاعد عبد الهادي محمد الراوي، العقيد المتقاعد صالح عبد المجيد السامرائي ، العقيد حمدي سعيد ، العقيد عبد الحميد البيروتي ، العقيد جميل السعودي، العقيد اكرم محمود ، المقدم المتقاعد جابر حسن حداد ، المقدم المتقاعد ابراهيم عبد الغفور الشيخ ، الرئيس الأول الركن محمد خليل الراشدي ، الرئيس الأول الركن غازي عبد الجبار ، الرئيس الأول عبد الكريم المحمود ، الرئيس الأول افهم عزمي ، الرئيس الأول ابراهيم اسماعيل العاني، الرئيس الأول فخري العبيدي ، المحامي عبد الرزاق شبيب ، المحامي محمد صديق شنشل ، المحامي باسم الصيفي ، طالب السهيل ، محمد مشحن الحردان ، سلام أحمد، وعدنان الدوري[١٨٧] .

(الجماهير، العدد ١٠٣ في ٤ حزيران ١٩٦٣) في حين اعطى ابراهيم الشيخ - أحد قادة الحركة - صورة أخرى للتشكيل الوزاري المقترح برئاسة د . عبد الجبار الجومرد وابراهيم الشيخ نائباً لرئيس الوزراء ، وسلام أحمد للخارجية ، وشاكر مصطفى سليم للتربية ، وباسل الكبيسي للارشاد ، وجميل السعودي للداخلية ، وثابت السعودي للاوقاف وابراهيم كبة للمالية، وعبد الستار علي الحسين للاسكان ، وفؤاد عارف للدولة. وقد اشار الجومرد في مذكراته إلى عدم وجود أي اتصال له مع حركة القوميين العرب . في حين يذكر عبدالاله النصراوي اذا لم تستجد امور جديدة فسيبقى عبدالسلام عارف رئيسا، والشيخ محمد مهدي كبه رئيسا للوزراء، وعبدالهادي الراوي وزيرا للدفاع. د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط، هـ١ ص ص جـ١٥٢-٢١٦.

[١٨٧] جريدة الجماهير ، العدد ٩٦ ، ٢٨ / ايار / ١٩٦٣ .

أما من قيادة حركة القوميين العرب في العراق ، فقد استطاعت السلطات الامنية من اعتقال سلام أحمد وأمير الحلو فقط من القيادة الاقليمية ، فيما استطاع وليد قزيها وعبد الاله النصراوي الهرب إلى خارج العراق ، واختفى هاشم علي محسن ، الأمر الذي دفع قيادة الحركة المركزية إلى ارسال عناصر جديدة لقيادة الحركة في العراق . فعاد الدكتور غسان العطية ، ودخل من الكويت كل من :- سليمان العسكري والمحامي علي رضوان والنقابي عبد العال ناصر والفلسطيني عزام كنعان، وشكلوا مع هاشم علي محسن القيادة البديلة للحركة [188] .

حاولت بعض الصحف العمل على استغلال المحاولة للأيقاع بين العراق ومصر والعمل على تخريب الوحدة الاتحادية . وتحدث وزير الارشاد وزير الدولة لشؤون الوحدة عن المؤامرة أثناء مقابلة الوفد الصحفي اللبناني ، وفيما يلي نص المقابلة:-

ركز السيد الوزير في حديثه على النقاط التالية :-

١ - نسج الاشاعات القائلة بأن المؤامرة ناصرية .

٢ - ان من بين المتآمرين عناصر رجعية واقطاعية معروفة بارتباطها مع الاوساط الرجعية العربية.

٣ - ان الحركيين كانوا على رأس المؤامرة والمحور الرئيسي لها وإن عددهم محدود ومعروف وليست لهم قواعد شعبية وإن نشاطهم السياسي مقتصر على حوار الصالونات بحكم تكوينهم الاجتماعي والفكري .

٤ - ان فرض الاقامة الجبرية على شنشل وشبيب كان بسبب ورود اسميهما في اعترافات المتهمين كمرشحين في وزارة المؤامرة .

٥ - لم يتجاوز عدد المعتقلين الخمسين حتى الآن ولم يجر تسريح الضباط واعتقال المئات منهم في مدن موهومة كما ذكرت تلك الاشاعات .

٦ - اكد السيد الوزير ان ما اشارت إليه بعض الصحف عن بطولات المتآمرين يناقض حقيقتهم . إذ أن بطلهم سلام أحمد بدأ وهو في السيارة يدلي باعترافاته

---

[188] المصدر نفسه ، العدد ٩٥ ، ٢٧ / ايار / ١٩٦٣ .

المثيرة في الطريق من الكوت إلى بغداد وقبل أن تستجوبه هيئة التحقيق . كما أن جميع المتآمرين قد تسابقوا إلى الاعترافات وبدأ بعضهم يتهم البعض الآخر بتوريطه في المؤامرة . وقد وصل بهم الانهيار إلى حد التوسل والبكاء .

٧ - اكد السيد الوزير ان دوافع المؤامرة تنحصر في عاملين هما الحقد والطمع .

٨ - وردت في حديث السيد الوزير اشارة إلى أن يوم ١٧ مايس لم يكن الموعد الوحيد لتنفيذ المؤامرة إذ أن من طبيعة المؤامرات أن يحدد لها مدبروها أكثر من موعد واحد وإن هذا الموعد كان أحد المواعيد المقترحة حسب ما ورد في اعترافات المتهمين .

٩ - إن العناصر المتآمرة التي تتستر الآن بشعارات الوحدة والحرية والاشتراكية هي نفسها العناصر التي حاربت الوحدة والحرية والاشتراكية منذ أكثر من عشر سنوات وما تزال.

١٠ - إن اسرار المؤامرات الرجعية السوداء سوف تكشف بكل تفصيلاتها أمام الشعب عند تقديم المتآمرين قريباً إلى القضاء العادل .

١١ - اكد السيد الوزير أن تماسك ووحدة الجيش وتلاحمه مع القوى الشعبية ووجود منظمة الحرس القومي هي القواعد الصلبة التي يرتكز عليها حكم الثورة .

١٢ - إن مشاريع الوحدة الثنائية مشاريع غير واردة اطلاقا وهي تتناقض مع تمسك الثورة بالوحدة الثلاثية .

١٣ - اكد السيد الوزير ان الوحدة الثلاثية إذا اريد لها أن تصمد وتثبت مئات السنين فينبغي أن تدعمها المنظمات الشعبية الثورية وتحرسها الجماهير الواعية ضمن إطار من القيادة الجماعية السليمة .

كما نص السيد الوزير في تصريحه على " اننا نعمل للوحدة حتى الموت، وقد جاء هذا التأكيد أكثر من مرة في تصريحات المسؤولين وفي نصوص المنهاج المرحلي .

كما اكد وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية ان المؤامرة التي استهدفت ثورة ١٤ رمضان التقدمية لن تؤثر بأي حال من الاحوال على ميثاق الوحدة الاتحادية ، وإن حكومة الثورة لا تزال تتمسك بالميثاق ، وهي ماضية بكل حرص وامانة على تنفيذ بنوده . واضاف أن موعد الاستفتاء واكمال أعمال اللجان سينتهي في الموعد المقرر له . وقد جاء هذا التأكيد في معرض رده على سؤال لوكالة الانباء العراقية حول أثر المؤامرة على تنفيذ ميثاق القاهرة.

وقال وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية : إن المتآمرين استهدفوا اغتيال الوحدة ونسف ميثاق القاهرة الذي عقدته الحكومات الثورية الثلاث في السابع عشر من شهر نيسان الماضي في القاهرة .

وقال أن ما حدث هو أمر داخلي بحت ، لا يؤثر على سير الوحدة ، على العكس سيجعل الوحدة تسير في طريقها الشعبي السليم ، لأن هؤلاء المتآمرين ادعياء الوحدة قد انكشفوا على حقيقتهم اعداء للشعب واعداء للوحدة .

ووصف المتآمرين بالافلاس السياسي ، وقال عن أسباب المؤامرة ان ثورة ١٤ رمضان ثورة الشعب بقطاعيه العسكري والمدني ، ثورة قام بها الشعب من أجل تحقيق آماله واهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية . وهل للشعب العربي سوى هذه الأهداف الثورية الواعية ، أو هل ظهر حتى الآن في المجتمع العربي حركة اضافت إلى هذه الأهداف شيئاً جديداً ؟

ومنذ أن قامت الثورة ومجلس قيادتها وحكومتها ، رغم التركة الفاسدة التي خلفها العهد الاسود، عهد قاسم ، في اجهزة الدولة وفي المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، أقول برغم كل ذلك ومجلس قيادة الثورة والحكومة الوطنية يعملان بجد وعزم لغرس البذور الصالحة لتحقيق الهدف الأول، إلا وهو الوحدة العربية المبنية على أسس متينة من التنظيم الشعبي والقيادة الجماعية ، وهماالعنصران الضروريان لقيام الوحدة وحمايتها وتجنبها الزلل والانحراف . ولقد خطت الحكومة الثورية خطوة عملية ايجابية نحو تحقيق الوحدة بالتوقيع على ميثاق الوحدة الاتحادية الثلاثية في ١٧ نيسان التي ستكون الخميرة الصالحة للوحدة العربية الشاملة .

وبالطبع فقد تضررت مصالح اشخاص وفئات من هذه الخطوة الثورية . باعتقادي ان هؤلاء الاشخاص والفئات نفر قليل ادركوا أن هذه الوحدة الشعبية ستعزلهم عن الشعب أكثر مما كانوا قبلاً ولذلك كان سبب تآمرهم هو افلاسهم السياسي الذي لازمهم منذ قيام الثورة .

كانت مؤامرتهم اللئيمة مجازفة ومغامرة ، بل عملية انتحار ، ان دلت على شيء فلا تدل إلا على غباء وطيش القائمين بها ، جيث أنهم لم يقدروا القوى الشعبية التي ستحمي الثورة .

واستطرد : لو سألت الفئات التي اشتركت في المؤامرة بل الفتنة من حركيين وسطحيين واقطاعيين رجعيين وعملاء استعمار ، لو سألت نفسها أين كانت في عهد قاسم ، وما هي التضحيات التي قدمتها خلال العهد الاسود ، وهل قدموا شهيداً واحداً في ساحات النضال ؟

أين كانوا عندما كانت سجون قاسم تغص بالمناضلين من شباب الطليعة العربية؟ هل قاموا بمحاولة واحدة لقلب نظام قاسم وهل كانت لديهم الجرأة للتسهيل على الاقل في ذلك ؟ بالعكس ، لقد كانوا يحاربون القوى الثورية المنظمة وارادوا بكل وسيلة أضعاف وهدم هذه القوى . وليس خروجهم من الجبهة القومية التي قامت لتقويض حكم قاسم الشعوبي الديكتاتوري إلا الدليل على خيانتهم المفضوحة .

" وأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض " .

تشكيل محكمة الثورة

القي القبض على العقيد فاضل عباس المهداوي ، رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، المعروفة بمحكمة الشعب ، في ٩ شباط واعدم مع عبد الكريم قاسم ، وصدر بعد ذلك المرسوم الجمهوري التالي :

رقم ٢٧

مرسوم جمهوري (١٨٩)

بعد الاطلاع على قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم وبناء على ما عرضه وزير الدفاع .

رسمنا بما هو آت :-

تلغى المحكمة العسكرية العليا الخاصة (والتي سميت باسم محكمة الشعب) .

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٨٢ هـ المصادف لليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٦٣ م .

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش	احمد حسن البكر
وزير الدفاع	رئيس الوزراء

وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٢٧ آذار " قانون تعديل قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم " بالرقم (٢١) لسنة ١٩٦٣ ، وجاء في الأسباب الموجبة للقانون القول : " لما كان القانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم بحاجة إلى تعديل في بعض نصوصه بحيث تكون أكثر انسجاماً مع قواعد العدالة ، فقد ارتؤي إعادة النظر في القانون المذكور واعداد لائحة جديدة تتضمن الأسس العامة لتحقيق العدل وليكون القانون أكثر انطباقاً على مبادئ العدالة ، فقد وجد من الضروري الغاء محكمة الشعب لما كان لها من أثر سيء على سمعة العراق في الداخل والخارج . كما تناولت اللائحة توافر شروط العدالة في التحقيق والاجراءات الخاصة بها . ومما هو جدير بالذكر أن احكام الاعدام التي كانت تصدر من المحكمة المذكورة كان منوطاً أمر تصديقها إلى فرد واحد، ولمخالفة هذه القاعدة

[١٨٩] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٧٣ ، ٢٤ شباط ١٩٦٣ .

للمبادئ القانونية السليمة فقد انيط أمر تصديق احكام الاعدام إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة."[190].

وفي الخامس والعشرين من شهر مايس صدر المرسوم الجمهوري بتأليف محكمة الثورة وفيما يلي نصه :

رقم (٢١) لسنة ١٩٦٣
قانون
تعديل قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ بشأن
معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى البيان رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة وبناءا على ما عرضه وزير العدل واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة.

صدق القانون الآتي:-

المادة الاولى- تضاف كلمة (والدستور) بعد عبارة (القانون الاساسي) اينما وردت في القانون.

المادة الثانية- تلغى المواد من (٧ الى ٢٠) ويستعاض عنها بالمواد التالية:-

المادة السابعة- يتولى التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هيئة او هيئات تحقيق يرأس كلا منها حاكم او ضابط يعاونه حكام او ضباط يعينهم الحاكم العسكري العام بالاتفاق مع وزير العدل. وتقوم هذه الهيئة بالتحقيق على الوجه المبين في قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي وتتمتع بنفس سلطات

[190] المصدر نفسه ، العدد ٧٩٢ في ٩ نيسان ١٩٦٣ .

حاكم التحقيق وعليها بعد انتهاء تحقيقها ان تقدم الدعوى الى الحاكم العسكري العام الذي بدوره يحيلها الى المجلس الوطني لقيادة الثورة للبت فيها.

المادة الثامنة- تشكل هيئة استشارية للمجلس الوطني لقيادة الثورة تؤلف من حاكم ونائب عن المدعي العام وعضو عسكري او اكثر يعينهم المجلس الوطني بالاتفاق مع وزير العدل يكون اختصاصها دراسة الدعوى المقدمة من هيئة التحقيق الى المجلس الوطني وابداء الرأي له فيها.

المادة التاسعة- للمجلس الوطني طلب اتخاذ الاجراءات القانونية من سلطات التحقيق المختصة عن أي جريمة وردت في هذا القانون او القوانين العقابية الاخرى.

وله سلطة ايقاف الاجراءات في جميع ادوار التحقيق وسلطة تأييد قرارت واجراءات هيئة التحقيق وتعديلها او الغائها. وهو الذي يحيل المتهمين الى المحكمة المختصة بمحاكمتهم طبقا لهذا القانون او القوانين الاخرى في الجرائم التي يأمر بالتحقيق فيها. وللمجلس الوطني لقيادةالثورة حق ايداع الدعاوى المرفوعة اليه من الهيئة الاستشارية الوارد ذكرها في المادة الثامنة الى المحاكم العرفية او المحاكم الجزائية او اية محكمة تؤلف بموجب القانون. وله سلطة سحب أي دعوى جزائية من أي محكمة قبل صدور حكم نهائي فيها واحالتها الى أية محكمة جزائية او أي مجلس عرفي او اية محكمة تؤلف بموجب القانون للفصل فيها.

كما ان له سلطة ايقاف الاجراءات في جميع ادوار المحاكمة.

المادة العاشرة- تجرى المحاكمات بصورة علنية ويجوز للمحكمة ان تقرر اجراءها بصورة سرية ان اقتضت الضرورة ذلك وعليهان تقبل وكلاء للدفاع عن المتهم واذا لم يحضر عن المتهم وكيل عينت المحكمة وكيلا للدفاع عنه. ولا يقبل وكيل عن المتهم الذي يحاكم غيابياً.

المادة الحادية عشرة- اذا لم يتيسر القبض على المتهم او فر بعد القبض عليه تجرى التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات بحقه غيابيا امام المحكمة.

وقبل البدء في الاجراءات يجب ان تعلق ورقة تكليف بالحضور على محل اقامة المتهم وان تنشر صورتها في احدى الصحف المحلية مع تصويره ان وجد وان تذاع من محطة الاذاعة اللاسلكية. فاذا لم بحضر المتهم خلال عشرة ايام من

تاريخ التبليغ بالصحف يباشر بالاجراءات المبينة اعلاه وتصدر المحكمة حكمها بعد تلاوة اوراق التحقيق واستماع الشهادات وطلبات هيئة الادعاء العام في الجريمة المسندة الى المتهم وفي التعويض والمصادرة ويعلن هذا الحكم بالطريقة المبينة اعلاه.

المادة الثانية عشرة- اذا حضر المحكوم عليه غيابيا او قبض عليه خلال الستة اشهر من تاريخ اعلان الحكم فللهيئة المختصة ان تقرر توقيفه او اطلاق سراحه بكفالة ان كانت الجريمة مما يجوز اطلاق السراح فيها بكفالة حتى تتم محاكمته حسب الاصول المنصوص عليها في هذا القانون.

وللمحكمة عند اعادة المحكمة ان تؤيد قرار التجريم السابق او تبدله او تلغيه وتبرئ المتهم ولها ايضا ان تؤيد العقوبة او تخفيضها او تلغيها.

واذا كانت المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي موجودة ولكن غير منعقدة فتجتمع بذات هيئتها السابقة لاعادة المحاكمة ويعين اخرون بدلا عنهم ان تعذر ذلك.

المادة الثالثة عشرة- اذا توفى المحكوم عليه غيابيا خلال مدة الستة اشهر المذكورة فلورثته في المدة الباقية منها ان يطلبوا اعادة النظر فيما قضى به الحكم الغيابي من تعويض او مصادرة او رد. وتحكم المحكمة في هذا الطلب وفق الاجراءات السابقة.

المادة الرابعة عشر- اذا لم يقدم المحكوم عليه نفسه الى السلطات المختصة او لم يقبض عليه خلال الستة اشهر التالية لاعلان الحكم الغيابي يصبح هذا الحكم بمثابة حكم وجاهي.

المادة الخامسة عشرة- تنفذ الاحكام الصادرة بموجب هذا القانون فورا عدا احكام الاعدام فلا تنفذ الا بعد تصديق المجلس الوطني لقيادة الثورة وللمجلس الوطني سلطة تخفيف جميع العقوبات الصادرة من المحاكم او الاعفاء منها.

المادة الثالثة- يعدل تسلسل المواد (٢١، ٢٢، ٢٣) من القانون ويعتبر تسلسلها (١٦ و١٧و ١٨) على التوالي:-

المادة الرابعة- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الخامسة- على وزراء الدولة تنفيذ احكام هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٢ المصادف لليوم السابع والعشرين من شهر اذار لسنة ١٩٦٣.

رقم ٣٧٣

مرسوم جمهوري

بناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة :

رسمنا بما هو آت :-

أولاً - تشكل محكمة عسكرية تسمى (محكمة الثورة) لمحاكمة المتآمرين على أمن وسلامة الجمهورية .

ثانياً - تؤلف محكمة الثورة من :-

١ - العقيد شاكر مدحت السعود - رئيساً .

٢ - المقدم الركن حسين عبد الجبار - عضواً .

٣ - المقدم الركن حسن مصطفى النقيب - عضواً .

٤ - الرئيس فاضل جاسم العاني - عضواً احتياطياً .

ثالثاً - تؤلف هيئة الادعاء العام لمحكمة الثورة من :-

١ - الملازم الأول الحقوقي راغب فخري .

٢ - الحاكم السيد صلاح بيات .

٣ - الحاكم السيد شامل رشيد الشيخلي .

على وزيري الدفاع والعدل تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر محرم لسنة ١٣٨٢ هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر مايس لسنة ١٩٦٣ م[١٩١].

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش

وزير الدفاع

أحمد حسن البكر

رئيس الوزراء

مهدي الدولعي

وزير العدل

---

[١٩١] المصدر نفسه ، العدد ٨١٢ في ٨ حزيران ١٩٦٣ .

وصدر مرسوم جمهوري آخر بتعيين هيئة المحكمة وهذا نصه :-

رقم ٣٩٧

مرسوم جمهوري[١٩٢]

استناداً إلى الفقرة الثانية من قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة المؤرخ ١٠ - ٣ - ١٩٦٣ وبناء على ما عرضه وزير الدفاع واقره المجلس الوطني لقيادة الثورة :

رسمنا بما هو آت :-

١ - تتألف (محكمة الثورة) من :-

المقدم الركن حسين عبد الجبار - عضواً .

المقدم الركن حسن مصطفى النقيب - عضواً .

الرئيس فاضل جاسم العاني - عضواً احتياطياً . ٢ - يلغى المرسوم الجمهوري المرقم ٣٧٣ والمؤرخ ٢٥ - ٥ - ١٩٦٣ .

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر محرم سنة ١٣٨٣ هـ الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٦٣ م .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش	أحمد حسن البكر
وزير الدفاع	رئيس الوزراء

وصدر مرسوم جمهوري بتقسيم المناطق العرفية في العراق ، هذا نصه :-

---

[١٩٢] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٨٢٠ في ٢٢ حزيران ١٩٦٣ .

رقم ٣٩٦

مرسوم جمهوري[١٩٣]

استناداً إلى مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ .

وبناء على ما عرضه وزير الدفاع واقره المجلس الوطني لقيادة الثورة .

رسمنا بما هو آت :-

١ - تكون المنطقة الشمالية (الوية الموصل - اربيل - كركوك - السليمانية) منطقة عرفية واحدة.

٢ - يعين الزعيم الركن سعيد فتحي الصقلي حاكماً عسكرياً عاماً للمنطقة الشمالية بدلاً من كل من الزعيم الركن عبد الكريم فرحان والزعيم الركن ابراهيم فيصل الانصاري .

٣ - يستمر المجلس العرفي العسكري الثالث والمجلس العرفي العسكري الرابع باعمالهما ويكونان تابعين إلى الحاكم العسكري العام للمنطقة الشمالية .

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر محرم سنة ١٣٨٣ هـ المصادف لليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٦٣ م .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

صالح مهدي عماش — وزير الدفاع

أحمد حسن البكر — رئيس الوزراء

---

[١٩٣] جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٨٢٠ في ٢٢ حزيران ١٩٦٣ .

قانون تطهير الجهاز الحكومي[194]

سارت الثورة في طريق تطهير دوائر الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية والمعادية . فاصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ وذلك في ٦ حزيران ، وجاء في الأسباب الموجبة القول :-

١ - لقد فصل الموظفون في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية أو عزلوا أو احيلوا على التقاعد أو اجبروا عى الاستقالة أبان الحكم المنقرض وذلك بسبب نشاطهم السياسي في سبيل قوميتهم وعروبتهم . ولما كانت الأهداف التي ناضلوا من اجلها قد اعطت ثمارها بثورة ١٤ رمضان المباركة ، ورغبة من حكومة الثورة في إعادة الحقوق إلى اصحابها ، فقد اعد هذا القانون الذي يعالج كافة هذه الظلامات بالإضافة إلى تشجيع الشباب الوطني المخلص في تسنم وظائف الدولة حسب ما يقرره مجلس الوزراء وانهاء خدمات العناصر غير المرغوب فيها من الموظفين لغرض تنسيق اجهزة الدولة وتنظيمها بشكل يؤمن سير العمل على الوجه الصحيح .

٢ - فالمادة الأولى بفقرتها الأولى اجازت لمجلس الوزراء فصل أي موظف من موظفي الدرجة الخاصة أو الدرجتين الأولى والثانية من موظفي الحكومة سواء كان بدائرة رسمية أو شبه رسمية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا ظهر له أن بقاءه في الخدمة أصبح مضراً بالمصلحة العامة بسبب عدم كفاءته أو سوء سلوكه أو لأي سبب آخر . والفقرة الثانية من المادة المشار إليها تناولت الاحالة على التقاعد إذا كان قد اكمل الخمسين من عمره أو كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

٣ - أما المادة الثانية من القانون فقد عينت صلاحية الوزير المختص بفصل الموظفين من الدرجة الثالثة فما دون أو الاحالة على التقاعد لمن اكمل الخمسين أو كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة لنفس الأسباب الواردة في المادة الأولى أعلاه .

---

[194] للاطلاع على نص القانون ينظر : مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٨ .

٤ - واعطت المادة الثالثة من القانون الموظف المفصول أو المحال على التقاعد حق الاعتراض لدى لجنة تؤلف لهذا الغرض ، وعلى اللجنة تقديم توصياتها إلى مجلس الوزراء الذي له تأييد الفصل أو الاحالة على التقاعد أو الغائهما وجواز الإعادة إلى الوظيفة بشرط أن لا تحسب المدة التي بقي فيها الموظف خارج الخدمة لاغراض قوانين الخدمة والتقاعد .

٥ - أما المادة الرابعة من القانون بفقرتها الأولى فقد اجازت للمفصولين أو المعزولين لأسباب سياسية للمدة من ١٤ تموز ١٩٥٨ لغاية ٧ شباط ١٩٦٣ الاعتراض على قرار فصله أو عزله لدى الوزير المختص ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير الغاء قرار الفصل أو العزل .

وفقرتها الثانية اعتبرت مدة الفصل أو العزل لغاية ٧ / ٢ / ١٩٦٣ إذا لم يكن قد اعيد الموظف إلى الوظيفة خدمة لأغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد دون منح راتب الوظيفة التي كان الموظف خلالها خارج الخدمة ولم يقدم خدمة فعلية بل يعطى راتب التقاعد أو المكافأة حسب استحقاقه ان لم يكن تقاضاها سابقاً ، كما تحسب نفس هذه الفترة لاغراض التقاعد إذا دفع الموظف ما يترتب عليها من توقيفات تقاعدية وحينذاك تعدل حقوقه التقاعدية على ضوء هذه الإضافة . واشارت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة إلى عدم استرداد الرواتب التقاعدية ممن الغي أمر عزله أو فصله ولا المكافأة عن الأشهر التي تقع ضمن فترة العزل أو الفصل أو الفترة اللاحقة بها ، وإذا لم يتناول الموظف المكافأة أو الراتب التقاعدي فله مطالبة دائرة التقاعد وعلى هذه الدائرة أن تدفع المكافأة أو الراتب التقاعدي بصرف النظر عن مدة المطالبة. أما الفقرة الرابعة فقد تناولت الذين يعادون من هؤلاء الموظفين إلى الخدمة بعد الثورة المباركة فتحسب لهم المدة من ٨ / ٢ / ١٩٦٣ ولغاية إعادة تعيينهم لاغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد بعد دفع التوقيفات التقاعدية. وتناولت الفقرة الخامسة شمول الحقوق الموضحة أعلاه إلى المستقيل أو المحال على التقاعد.

٦ - واشارت المادة الخامسة بفقرتها الأولى من القانون إلى صلاحية مجلس الوزراء بتعيين وترفيع موظفي الدرجة الخاصة والدرجتين الأولى والثانية وصلاحية الوزير المختص بتعيين وترفيع الموظفين من الدرجة الثالثة فما دون. وبفقرتها الثانية اجازت لمجلس الوزراء باقتراح الوزير تعيين الضباط والمتقاعدين منهم في الدوائر والمؤسسات والمصالح الرسمية وشبه الرسمية

بالراتب الذي يستحقونه بموجب قوانين وانظمة الخدمة وذلك في الدرجة الثانية فما فوق وبقرار من الوزير في الدرجة الثالثة فما دون . كما اعتبرت القرارات السابقة بتعيين الضباط والمتقاعدين منهم صادرة بموجب هذا القانون .

٧ - أما المادة السادسة فقد تضمنت صلاحية الوزير المختص بإعادة المفصول بسبب احتجازه أو ابعاده بطلب من الحاكم العسكري وأخلي سبيله قبل انتهاء مدة الفصل .

٨ - وأعطت المادة السابعة مجلس الوزراء صلاحية إعادة المفصول قبل انتهاء مدة الفصل أو المحال على التقاعد بموجب قانون التطهير إلى الخدمة .

٩ - وتضمنت المادة الثامنة ايقاف كل ما يتعارض واحكام هذا القانون من نصوص القوانين الأخرى بقدر ما له مساس بتنفيذ هذا القانون .

١٠ - واشارت المادة التاسعة إلى عدم سريان احكامه على ضباط الجيش باستثناء الفقرة (٢) من المادة الخامسة .

أما المادة العاشرة فقد تناولت اقرار قرارات المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء وقرارات الوزير الصادرة قبل نفاذ هذا القانون .

مساندة العراق للنضال العربي في الجنوب اليمني المحتل والخليج العربي

عندما قامت ثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ وطبقاً للمبادئ والتوجهات القومية التي اعلنها البيان الأول للثورة وتصريحات المسؤولين والمنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة ، لقيت الحركات الثورية في عدن والجنوب العربي الدعم الكامل الذي تستحقه من الثورة .

ففي قرار اتخذه مجلس الوزراء في ٢٦ / ايار / ١٩٦٣ اعلن فيه ترحيبه باعضاء اللجنة الفرعية التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على مقترح من العراق لزيارة عدن والمحميات . . وتتكون اللجنة من العراق وكمبوديا ويوغسلافيا ومدغشقر وفنزويلا ، وان يكون مقر عملها في بغداد .

وقد رحب حزب الشعب الاشتراكي الذي كان يمثل تياراً بارزاً وله قواعد وتنظيمات واسعة باقتراح مندوب العراق في الأمم المتحدة بارسال لجنة دولية إلى عدن للتحقيق في الأوضاع السائدة هناك وطلب الحزب من اللجنة عقد لقاءات بالهيئات الشعبية في عدن وعدم الاكتفاء بالاتصال بالجهات الحكومية هناك .

وقرر مجلس الوزراء دعم مكتب حزب الشعب الاشتراكي العدني في بغداد مالياً. وقرر المجلس كذلك دعم كلية بلقيس في عدن بسد احتياجاتها من الهيئات التدريسية وتوسيع ابنيتها وتمكينها من النهوض بمستواها التعليمي وبما يخدم ابناء القطر الشقيق .

ولقيت الثورة العمانية اهتماماً واضحاً من لدن قيادة الثورة . فقد استقبل عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية عبد اللّه الغزالي عضو مجلس الثورة العمانية في ٢٩ / ايار / ١٩٦٣ وتسلم رسالة من الأمام غالب بن علي أمام عمان حملت تحياته وتمنياته لثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ وقادتها . وعبر رئيس الجمهورية عن تمنياته للشعب العربي في عمان بالنجاح في كفاحه ضد الاستعمار واستعداد العراق حكومة وشعباً لأسناد هذا النضال مادياً وسياسياً في جميع المحافل .

وقرر مجلس الوزراء في ٩ / حزيران / ١٩٦٣ استقبال خمسين مجاهداً عمانياً لتدريبهم على الأسلحة والمعدات في الوحدات والمؤسسات العسكرية العراقية وتقديم جميع اشكال الدعم والرعاية لهم.

وكان قد زار العراق وفد عماني برئاسة طالب بن علي شقيق الأمام غالب زعيم الحركة العمانية في ٢٣ / آذار لتقديم التهنئة إلى قادة الثورة بنجاحها نيابة عن الأمام غالب بن علي والشعب العربي في عمان .

تجدد القتال في شمال لعراق

كانت الحرب مصدرا للنهب ومرتعاً للحرامية من التجار وبعض الضباط، يقتلون ويسرقون الدولة ويشعلون الحرائق تحت شعارات قومية ووطنية سامية" كما يقول طالب شبيب"[١٩٥]. ولهذا لم يكن الضباط يريدون انهاء القتال وحل القضية الكردية بالطرق السلمية تحت ذريعة حسم الموقف بسرعة، وعدم اضاعة القوات. وكان العسكريون من اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وغيرهم وراء تجدد القتال، وبخاصة الرئيس عبدالسلام عارف[١٩٦]. ويذكر العميد الركن عبدالكريم فرحان، قائد

---

[١٩٥] علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ٢٦٥.

[١٩٦] يذكر هاني الفكيكي انه حاول تذكير الرئيس عارف بموقف الحزب من القضية الكردية وقرار حلها سلمياً، والاعتراف بالحقوق الثقافية للاكراد واعطائهم حكما لا مركزياً، والاشارة الى مخاطر

الفرقة الاولى انذاك، ان الثوار الاكراد قد حققوا خلال فترة المفاوضات مكاسب كثيرة اذ فرضوا نفوذهم وهيمنتهم على كثير من القرى والعشائر والاغوات، كما سيطروا على مناطق ومواقع ستراتيجية، كالمضايق ومفارق الطرق وقمم الجبال المسيطرة على خطوط المواصلات[١٩٧]. وفي مثل هذه الظروف وقعت احاث السليمانية في ٩ حزيران، والتي قتل فيها عدد من المواطنين، فكانت البداية لتجدد القتال، حيث قام الثوار الاكراد بمهاجمة القطعات العسكرية، فقتلوا ضابطا واربعة جنود، وجرحوا (٢٥) جندياً وأسروا ثلاثة اخرين، كما احرقوا اربع سيارات عسكرية.
انذرت الحكومة الملا مصطفى البرزاني وانصاره، وطالبت بايقاف هذه الحوادث خلال مدة (٢٤) ساعة، وبتسليم الذين اعتدوا على الجيش واطلاق سراح الاسرى، وبخلاف ذلك فانهم وحدهم يتحملون المسؤولية[١٩٨].وفي اليوم نفسه عقد المجلس الوطني لقيادة الثورة اجتماعا لمناقشة الاوضاع في المنطقة الكردية، وظهر واضحا خلال الاجتماع رغبة الاعضاء العسكريين في استئناف القتال، فقرر المجلس اولا الاعلان رسميا وبقانون عن بدء العمليات العسكرية. وثانيا- الاعلان وبدقة عن سير العمليات العسكرية على شكل بلاغ يومي رسمي صادر من مديرية الحركات العسكرية بوزارة الدفاع. ويقول طالب شبيب عند التصويت في المجلس على بدء العمليات العسكرية صوت ضده علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب ومحسن الشيخ راضي واثنان او ثلاثة اخرون، الامر الذي جعله يعلق بصوت عال قائلا :"اية دولة غريبة وفاقدة للعقلانية هذه التي يصوت فيها وزراء خارجيتها ودفاعها وداخليتها ونائب رئس وزرائها وابرز شخصية حزبية فيها ضد الحركات العسكرية، ورغم ذلك تقرر المضي في شن الحرب. وبعد اتخاذ قرار الحرب طلب المجلس الوطني لقيادة الثورة من وزير الخارجية طالب شبيب استدعاء سفيري ايران وتركيا لتوثيق امر ابلاغهما ببدء العمليات الحربية رسميا، فاستدعى السفيرين اللذين اجابا :"نحن نعلم بما يجري ونشكركم على ابلاغنا، وسنعين خبراء عسكريين لاقامة لجنة اتصالات

الحرب معهم، الا ان عبدالسلام اكد قناعته بضرورة حسم الموقف بسرعة وعدم اضاعة الوقت، واعطاء الاكراد فرصة جميع قواتهم. اوكار الهزيمة، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.

[١٩٧] عبدالكريم فرحان، المصدر السابق، ص ٨٩.

[١٩٨] جريدة الجماهير، ١٩٦٣/٦/١١.

وعمليات مشتركة بين البلدين الثلاثة للحد من التسلل وتهريب الاسلحة ولجوء المقاتلين". وايدا بحماس قرارات الحكومة. وبالفعل تشكلت هيئة تنسيق مشتركة ايرانية عراقية تركية، يرأسها صبحي عبدالحميد، مدير الحركات العسكرية، ويرعاها صالح مهدي عماش، وزير الدفاع، اما حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقد عارضتا الحرب، وتحفظت بريطانيا حيالها.

وعلى أثر اتخاذ قرار الحرب صدر بيانان، الاول من المكتب السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي. والثاني من المجلس الوطني لقيادة الثورة، لتبرير استئناف الحرب ضد الثوار الاكراد، وهذا نصهما:-

٩ / ٦ / ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي	أمة عربية واحدة
القطر العراقي	ذات رسالة خالدة
المكتب السياسي	

تعميم إلى الجهاز الحزبي
حول القضية الكردية

لقد عالج حزبنا بروية وحكمة المسألة الكردية وبطريقة منسجمة مع مبادئه في هذه الناحية :-

١ - لقد اعلن في البيان الأول للثورة وفي المنهاج المرحلي وفي البيانات العديدة الأخرى أن القضية الكردية يجب أن ترتكز على اساسين ضروريين هما الوحدة الوطنية اللازمة الآن للوقوف أمام مخاطر الحركة الاستعمارية وجميع الحركات الأخرى المعادية لكل من العرب والاكراد ، وطموح الشعب الكردي في زيادة مساهمته في تطوير البلاد وتقدمها وفي انماء لغته وتراثه القومي .

٢ - وقام حزبنا منذ اللحظات الأولى للثورة بمفاوضة ممثلي الحركة المسلحة في الشمال داعياً اياهم إلى إنهاء الحركة والعمل من خلال الآفاق الواسعة التي فتحتها ثورة الرابع عشر من رمضان أمام جميع القضايا المعلقة من قبل . ومع اننا لم نجد اخلاصاً كافياً تجاه نداءاتنا المتعددة فقد عملنا على إنهاء جميع التدابير التي كان قاسم قد اتخذها سابقاً واضعين محلها روحية البحث عن

الحلول السلمية والعلاقات التي تضرب صفحاً عن جميع الأمور والمشاكل الماضية .

٣ - لقد كانت للحزب ملاحظات جمة بالنسبة للحركة المسلحة :

أ - كانت هناك القيادة التي تتضمن أكثر من اسم لاقطاعيين معروفين بسرقتهم للشعب واتصالاتهم المريبة بالدوائر الاستعمارية .

ب - كان هناك الدور الاجرامي الذي لعبته هذه القيادة خلال فترة طويلة من الحكم القاسمي . لقد آزرت الحكم مؤازرة قوية واستعملها قاسم عدة مرات لضرب الحركات الانتفاضية للشعب كانتفاضة الموصل على سبيل المثال .

جـ - كانت هناك المظاهر غير المطمئنة التي تبدو من خلال حركة واسعة لتجميع السلاح والمتطوعين وحوادث متعددة أدت إلى قتل وجرح العشرات من المدنيين والعسكريين مما زاد من اقتناعنا بأن قيادة البارتيين والبارزانيين لا تبغي من المفاوضة إلا اكتساب الوقت لحركة مسلحة في المستقبل القريب .

مع كل هذه الملاحظات حاولنا جهدنا الوصول مع قيادة البارتيين والبارزانيين إلى صيغة للتفاهم آملين القضاء بالتدريج على النواحي السلبية العديدة الضارة في المظاهر التركيبية والعملية عندهم وتطوير النواحي الايجابية وتوسيعها في اتجاه مصلحة العرب والاكراد وآمالهم المشتركة في التقدم والديمقراطية والاشتراكية .

٤ - إلا أن كل الجهود التي صرفها الحزب اصطدمت بالصخرة التخريبية الهوجاء التي اتبعها باصرار البارتيون والبارزانيون وبمحاولاتهم التي لا تنتهي لنسف أية حلول سلمية بناءة وضعها الحزب أو الحكومة الوطنية.

وهكذا بعد أن تكرر قتل العشرات من ابناء الشعب وبعد أن وضعت الجماهير في الشمال تحت ظل ارهاب تسلطي متعسف من قبل البارتيين والبارزانيين وجدت الحكومة الوطنية أن من واجبها فرض الحلول التي حظيت في الواقع بتأييد جماهير العرب والاكراد والتي تطمئن كما قدمنا كلاً من متطلبات الوحدة الوطنية والازدهار والتقدم والرقي لجماهير العرب والاكراد .

٥ - وبالرغم من كل العراقيل التي كانت الحركة المسلحة في الشمال تضعها في وجه المفاوضات إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من البدء بخطوات عملية لتحقيق الأمن والاستقرار في شمال الوطن :-

أ - فقد قامت الحكومة الوطنية باشراك الاكراد في مفاوضات الوحدة الاتحادية التي دارت في القاهرة والتي نتج عنها ميثاق ١٧ نيسان .

ب - قامت حكومة الثورة بايقاف اطلاق النار وجميع العمليات العسكرية في الشمال وفكت الحصار الاقتصادي الذي فرضه الدكتاتور قاسم أيام حكمه الاسود .

جـ - وقامت كذلك باطلاق سراح السجناء والمعتقلين الاكراد واعادت المفصولين منهم إلى وظائفهم.

د - أخذت الخطة الاقتصادية بنظر الاعتبار الوضع الذي يعانيه شمال العراق فأقرت حكومة الثورة القيام بمشاريع عدة تستهدف اعمار شمال الوطن وتحقيق الرفاه والاستقرار في هذه الربوع .

هـ - اقر المجلس الوطني لقيادة الثورة مبدأ اللامركزية كوسيلة ديمقراطية تحقق اوسع مشاركة جماهيرية في الحكم وتساهم في تطويره .

هذه بايجاز النقاط التي تفسر الموقف الحالي وهو عودة القتال في الشمال واصرار الحكومة الوطنية على تنفيذ المبادئ التي اعلنتها منذ انبثاق الثورة الظافرة..

تعليمات

١ - للبارتيين والبارزانيين اجهزة معاونة في جميع ارجاء العراق تمد المتمردين بالمعلومات والمساعدات على اختلاف انواعها لذلك من واجبنا مراقبة الاشخاص الذين نشك بعلاقاتهم بهذه الاجهزة .

٢ - علينا نشر الحقائق التالية في النطاق الشعبي عن قيادة المتمردين :-

أ - ارتباطاته المشبوهة بالاستعمار .

ب - عملهم المحموم لتمزيق العراق .

جـ - تركيبهم الاقطاعي والعشائري .

د - الملا مصطفى البارزاني من الاقطاعيين الكبار الذين قاست الجماهير الكردية على ايديهم الكثير.

هـ - ارتباطاتهم بقاسم وسيرهم لفترة طويلة كأدوات بيده لارهاب الشعب وضرب نضالاته .

و – القيام بحملة توضيح ودعاية بين جماهير الشعب تستهدف شرح الأعمال الاجرامية التي قام بها الملا مصطفى وزمرته ضد الابرياء من المواطنين كحرق القرى واجبار ساكنيها على الهجرة وأعمال السرقات العديدة وحوادث القتل والاختطاف .

ز – تبيان علاقة البارتيين والبارزانيين بالزمر الشيوعية العميلة ودورها في حوادث كركوك والموصل.

٣ – الابتعاد عن ذكر تعبير الاكراد في شرحنا للقضية بل يجب التركيز على البارتيين والبارزانيين .

٤ – يعتبر الجهاز الحزبي في حالة انذار دائم ولحين اشعار آخر ، وتقوم المنظمات الحزبية بمراقبة الانذار ودقة تطبيقه .

هذه هي النقاط التي يجب الالتزام بها عند مناقشتنا للقضية بالذات . دمتم للنضال ولرسالة امتنا الخلود.

مكتب السكرتارية
٩ / ٦ / ١٩٦٣

وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان التالي[١٩٩]:-

لقد انبثقت ثورة الرابع عشر من رمضان من اعماق النضال الشعبي البطولي الدامي ضد الحكم القاسمي المعادي لآمال الشعب واهدافه في الحرية والديمقراطية والازدهار القومي والاجتماعي ، وجاءت لتقضي على ذلك الحكم وركائزه وآثاره كما جاءت لتصحيح جميع الأوضاع الشاذة التي خلقها طيلة اربع سنوات ونصف وخاصة تلك الأوضاع الشاذة التي حاول ايجادها بين العرب والاكراد الذين عاشوا معا ولقرون عديدة في ظل المحبة والتضامن والمصير المشترك ، كما جاءت لتحقيق انطلاقة تطويرية جبارة تنقل العراق من أوضاع التخلف والفقر إلى أوضاع التقدم والرفاهية . وانطلاقاً من اهدافها هذه ورغبة من المجلس الوطني لقيادة الثورة في الاسراع برفع الحيف الذي اصاب المواطنين الاكراد في العهد القاسمي الاسود بادرت فوراً إلى ايقاف اطلاق النار في مناطق الحركات العسكرية في الشمال واطلقت سراح المعتقلين

---

[١٩٩] الجماهير – عدد ١٠٩ – ١٠ / ٦ / ١٩٦٣ .

السياسيين والاكراد الذين زجهم قاسم في السجون وأعادت الموظفين والمستخدمين والعمال الاكراد الذين فصلتهم سلطات قاسم المتعسفة إلى وظائفهم واعمالهم ليشاركوا مع اخوانهم الآخرين في بناء المجتمع الثوري الجديد . كما اتخذت حكومة الثورة كافة الاجراءات الفورية الحاسمة لفك الحصار الاقتصادي الذي فرضه قاسم على المناطق الشمالية لتزدهر الحياة الاقتصادية وينعم الجميع بالرفاه والخير .

ولقد بادرت الثورة إلى إعادة الثقة التي هددها حكم قاسم المجرم بين العرب والكرد فارسلت وفداً شعبياً يتألف من السادة الشيخ محمد رضا الشبيبي وحسين جميل وفائق السامرائي وفيصل حبيب الخيزران والدكتور عبد العزيز الدوري وزيد أحمد عثمان للتباحث مع ممثلي مصطفى البرزاني وجماعته ، وجعلت المسؤولين على صلة دائمة بهم لاحلال السلام الدائم في المناطق الشمالية وتوثيق الصلات التاريخية بين العرب والكرد وتحقيق مطامح الاكراد في زيادة اسهاماتهم في عملية الازدهار القومي والتقدمي في العراق ، هذا في الوقت الذي يعلم فيه شعبنا تمام العلم بأن الظروف الشاذة التي سببت القتال بين حكومة قاسم وجماعة البرزانيين قد زالت بانبثاق الحكم الديمقراطي الشعبي الممثل لكافة ابناء الشعب ولأهدافهم ومطامحهم .

وعلى الرغم من أن مصطفى البارزاني وزمرته لا يملكون حق تمثيل مجموع الاكراد وعلى الرغم من أن البارزانيين كانوا من الفئات التي ساندت بكل امكانياتها حكم قاسم الدكتاتوري الشاذ وآزرته في القيام بالمجازر الدموية الرهيبة في الموصل وكركوك وعلى الرغم من مسايرتهم الشيوعيين المحليين في سياسته الاجرامية المعادية للشعب ومطامحه في الحرية والديمقراطية والازدهار القومي وعلى الرغم من وضوح هويتهم الاقطاعية وارتباطاتهم بالاستعمار والرجعية والصهيونية ومعاداتهم وارتكابهم الجرائم بحق المواطنين الآخرين من الاكراد ، فقد تجلى ايمان الحكومة الثورية بوحدة المصير الذي يجمع بين العرب والاكراد في اشراكها لممثلي الكرد في الوفود الرسمية والشعبية التي تدارست في الاقطار العربية شؤون الوحدة وفي جعلها الاكراد على صلة وثيقة بمجريات ونتائج مباحثات الوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا والعراق .

وبعد أن تدارست حكومة الثورة المطاليب التي قدمها مصطفى البارزاني وايماناً منها بضرورة اتخاذ الاجراءات الجدية السريعة لتلبية مطاليب الاكراد وتحقيق اهدافهم في الازدهار القومي والمشاركة الفعلية في الحكم الثوري ، اعلن المجلس

الوطني لقيادة الثورة في التاسع من آذار ١٩٦٣ بيانه التاريخي بتطبيق نظام اللامركزية وذلك بعد مرور شهر واحد فقط على قيام الثورة وفي وقت كانت فيه الاخطار تتهددها من كل جانب . وقد اسرعت الحكومة الثورية بتشكيل اللجان الرسمية والشعبية لدراسة مبدأ اللامركزية والتوصل إلى افضل صيغة له وفعلاً تم اعداد لائحة القانون الخاص بالنظام اللامركزي .

ولقد شرعت حكومة الثورة وبسرعة لإعادة النظر في الخطة الاقتصادية بالشكل الذي يعمل على إعادة تعمير المنطقة التي خربها القتال بين قاسم وجماعة البارزانيين وبالشكل الذي يضمن للمناطق الشمالية حصة وفيرة من المشاريع التي تحقق الازدهار الاقتصادي في ذلك الجزء من الوطن وتنقله من أوضاع التخلف إلى أوضاع التقدم .

أيها المواطنون

لقد اعلنت الثورة الشعبية في بيانها الأول وفي بيانين لمجلس قيادتها وفي منهاجها المرحلي ايمانها بمطامح الاكراد في زيادة مساهمتهم في عملية الازدهار القومي والتقدمي في العراق وعملت الحكومة الوطنية بصدق واخلاص منذ البداية على التوصل إلى حل سلمي وسريع للمشكلة التي نشأت في العهد القاسمي ، هذه المشكلة التي اضر بقاؤها معطلة حتى الآن بالاقتصاد الوطني وأثر اسوأ تأثير على الأمن وعرقل جميع مشاريع الاعمار والتطوير في المنطقة الشمالية ، كالمشاريع الصناعية ومشاريع الري والاصلاح الزراعي والمصايف والسياحة . لكن الفئة الانفصالية الاقطاعية المعروفة بارتباطاتها بالاستعمار والرجعية والصهيونية والتي سادت زمناً طويلاً حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي لم يؤثر عليها هذا الموقف النبيل الذي اتخذته الحكومة الوطنية ولم تأخذ بنظر الاعتبار المصالح المشروعة للاكراد ولمجموع ابناء العراق ولم تعمل على حقن دماء المواطنين من العرب والاكراد وتوفير الأمن والاستقرار لانهاء الأوضاع الشاذة ولم تضع مصلحة الوطن ومصلحة جماهير الاكراد فوق مصالحها الانانية الذميمة ولم تطرح جانباً مطامعها الانتهازية للتسلط على جماهير الاكراد وانما سلكت سلوك العصابات وتعنتت في مواقفها التي اتضح للحكومة الوطنية بما لا يقبل الشك إنها لا تدور حول تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للاكراد ولا تستهدف توثيق التآخي بين العرب والاكراد والعمل على تحقيق الازدهار لهما بل إنها تدور حول مطلب انفصالي رجعي استعماري مرتبط اشد

الارتباط بمصالح الدول الاجنبية الطامعة وهدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية وانطلاقته الثورية .

إن وقائع كثيرة تدمغ هذه الفئة الاقطاعية بنواياها الانفصالية وبرغبتها في تقويض أية محاولة لنتوصل إلى حل سلمي ، وهذه بعض الوقائع :-

١ - ايواء كافة الشيوعيين والقتلة والهاربين من وجه العدالة مدنيين وعسكريين وعدم تسليمهم للسلطات الحكومية .

٢ - قيام فلول هذه العصابات المسلحة بالتجول في قرى المناطق الشمالية واستخدام أساليب التهديد والوعيد مع المواطنين للانضمام إليها وفرض الاتاوات وجمع الأسلحة من الأهالي الآمنين .

٣ - إصدار ممثلي المتمردين التعليمات للاهلين في المنطقة الشمالية بعدم مراجعة السلطات الحكومية واجبارهم على مراجعتهم في كل القضايا المتعلقة بهم .

٤ - تفتيش السيارات على الطرق الرئيسية وسلب ونهب اموال المواطنين .

٥ - الهجوم على مخافر الشرطة النائية واسر أفراد الشرطة وسلب اسلحتهم وتجهيزات واثاث المخافر .

٦ - قطع الخطوط الهاتفية بين المدن والقصبات للتأثير على اعمال السلطات الحكومية وتعطيل معاملات الاهلين .

٧ - اطلاق النار على ربايا القوات المسلحة .

٨ - اختطاف الاهلين والموظفين الاداريين كاختطاف قائمقام مركه سور وخطف ثلاثة من أفراد الحرس القومي في مخمور وخمسة أفراد في منطقة - التون كوبري - وخمسة آخرين في منطقة - عين دبس -

٩ - بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٦٣ هاجم ثلاثمائة شخص من العصاة والشيوعيين الهاربين قرية - ابن ناصر - وسلبوا منها السلاح والمال ونكلوا باهالي القرية الآمنين .

١٠ - بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٦٣ فتح الانفصاليون النار على قطاعات الجيش العاملة في منطقة مصلحة الكهرباء الوطنية في الدبس .

١١ - هجم الشقي جبار الجباري وعادل عزة مع مائة وخمسين شقياً من اتباعهم على منطقة - تمره حسن - واستولوا على أسلحة القرية وانسحبوا تجاه قرية - تكية جباري - وكلهم من جماعة البارزاني .

١٢ - هاجم الانفصاليون في منطقة حرير سيارة اسعاف أثناء نقلها لجندي مـريض وسلبوا بندقيتين مع عتادهما من الجنديين اللذين كانا برفقة المريض .

١٣ - بتاريخ ٢٨ - ٥ - ١٩٦٣ هجموا على قرية - زلكة - في منطقة - ميدان - وقتلوا الشيخ نوري زلكة واحرقوا القرية لرفضه التعاون معهم مما اضـطر اهلها المواطنون للالتجاء إلى شرطة ميدان .

١٤ - بتاريخ ٤ - ٦ - ١٩٦٣ فتح الانفصاليون والشيوعيون الهاربون النار على قوة من فرسان صلاح الدين ودام الاشتباك مدة خمس ساعات انتهت بانسحاب العصاة بعد أن تكبدوا ستة عشر قتيلاً وثلاثين جريحاً وثمانية اسرى واستشهد من قوة الفرسان - الشيخ سامي عبد غزالة - رئيس عشيرة السليفاني .

١٥ - بتاريخ ٥ - ٦ - ١٩٦٣ فتح الانفصاليون النار لمدة ربع ساعة على قـوات الجيش في قرية- حاج ابراهيم بك - انتهت بقتل مواطن وجرح آخر . وألقي القبض على اربعة مراتب هاربين.

١٦ - بتاريخ ٥ - ٦ - ١٩٦٣ فتح الانفصاليون النار على الشرطة العاملة في جبل - قره جوق - عند قيامهم بالتحري عن الشيوعيين والهاربين والعصاة الذين يقومون باعمال استفزازية في المنطقة وقتلهم أحد شباب الحرس القومي .

١٧ - اتخذ الانفصالي المدعو عمر مصطفى الملقب - عمر دبابة - مكتب المحامي كمال محيي الدين في - كويسنجق - محكمة له وفرض احكاما مجحفة بحـق الابرياء .

١٨ - تعرض الانفصاليون في العمادية وزاويته وزاخو ومناطق أخـرى للسـيارات المارة واخذوا يحتجزون بعض الركاب ويختطفون بعض المـوظفين ومنعـوا السكان من مزاولة اعمالهم .

١٩ - فتح المجرمون النار على طائرة هليكوبتر أثناء تحليقها في منطقة جمجمـال وجرحوا الطيار في ساقه .

٢٠ - شكل الانفصاليون الخونة محكمة فوضوية في - خانقين - حكمت على اربعة من المواطنين الابرياء بالاعدام ونفذ الحكم بهم فعلاً .

٢١ - بتاريخ ٦ - ٦ - ١٩٦٣ تصدى العصاة لقافلة تموين فـي مخفـر ازمـر ، ودارت معركة ضارية معهم استمرت ساعات .

٢٢ - بتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٦٣ تصدى الشقاة إلى قافلة تموين أخرى في منطقة - كلر - وفتحوا النار عليها .

٢٣ - وبتاريخ ٨ - ٦ - ١٩٦٣ أيضاً هاجموا قافلة عسكرية للجنـود المجـازين وهي في حالة التنقل الاعتيادي في منطقة - سبيلك - فقتلوا الملازم الشهيد (عباس كمال) وثلاثة مراتب وجرحوا ٢٣ ضابط صف وجنـدياً واحرقـوا اربع سيارات عسكرية غدراً .

هذا غيض من فيض حوادث الاجرام والشغب التي ارتكبها الانفصاليون أثنـاء فترة المحادثات إضافة إلى اعمالهم الاجرامية في تحريض الشـرطة والجـيش مـن الاكراد للهروب باسلحتهم .

وبالنظر لما تقدم وحرصاً منا على حماية المواطنين فـي المنـاطق الشـمالية وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن ليتسنى للحكومة الوطنية تنفيذ جميع مـا جاء في المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة وبناء على إرادة الشعب في حماية استقلاله ووحداته الوطنية من عبث الخونة الـرجعيين الانفصـاليين قررنـا المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البارزانيين ، واتباعهم ، اعتباراً من هذا اليوم كما قررنا اعتبار كافة المناطق الشمالية منطقة حركات فعلية .

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة لينذر هذه الزمرة الخائنة الخارجة على إرادة الشعب ووحدته الوطنية أن تلقى السلاح خلال (٢٤) ساعة من اذاعة هذا الانـذار وتعلن تأييدها للحكم الوطني الديمقراطي الشعبي لتجنب المنطقة ويلات القتال وليعمل الجميع على بناء وطنهم الحر المزدهر وإلا فإن المجلس الوطني يحمّل هذه الزمـرة كافة النتائج المترتبة على مواقفها الخيانية .

أيها المواطنون

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يدعو كافة المواطنين لمسـاندة ومسـاعدة القوات المسلحة والسلطات الحكومية للقضاء على هذه الزمرة الخائنة وللاخبار عـن كل من تسول له نفسه مساعدتها بأي شكل من الاشكال .

عاشت ثورة ١٤ رمضان المباركة والموت للخونة الانفصاليين اعداء الشعب .

المجلس الوطني لقيادة الثورة
صدر ببغداد في الثامن عشر من
محرم الحرام سنة ١٣٨٣ هجرية
المصادف للعاشر من حزيران
سنة ١٩٦٣ ميلادية

كما اصدرت لجنة التنظيم المركزية تعميماً إلى كافة الحزبين بتاريخ ١١ حزيران هذا نصه :

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة

القطر العراقي — ذات رسالة خالدة

لجنة التنظيم المركزية

تعميم إلى كافة الحزبيين

تحتاج معركتنا اليوم إلى كثير من الدعم والتوجيه حيث تتطلب من الجهاز الحزبي الانتشار بين الجماهير الشعبية لتوضيح موقفنا من القضية الكردية ومن حركة التمرد الأخيرة واسناد الحركات التطهيرية في شمال العراق بشكل مادي ومعنوي ، وهذا يتطلب منا تفهماً كاملاً للقضية بالذات مع كل تطوراتها اليومية وشرحها لأوساط الناس بالتفصيل واسنادها بالحوادث والاخبار الدقيقة .

أيها الرفاق

علينا مهمة صعبة وشاقة وهي مهمة تثقيف وتوعية الجماهير في هذا المجال ودفع الجميع لأسناد موقف الحكومة تجاه هذه القضية بكل الامكانيات المادية والمعنوية . وستوالي لجنة التنظيم المركزية تعميماتها إلى الجهاز الحزبي ذاكرة كل المعلومات والاخبار المتوفرة لديها عن كل جوانب القضية ليستفيد منها الحزبيون في احاديثهم بكل الاوساط (. . .)[٢٠٠].

آخر التطورات في الشمال :

لقد بدأت العمليات العسكرية في الشمال منذ صباح أمس وقد تحركت جميع هذه القوات لتطهير المنطقة الشمالية . وقد هاجمت فرسان صلاح الدين الدوسكيين والزيباريين والشرفانيين والريكاديين والبريفكانيين واليزيديين والاثوريين (يلاحظ أن المار شمعون العميل الانكليزي المعروف من الاثوريين وهو مع البارزاني) ، هاجموا قاطع دهوك وهاجموا الربايا ومواقع العصاة الموجودين هناك، وكشفت خطة العصاة لمهاجمة دهوك يوم ١٠ / ٦ بـ (٥٠٠) مسلح فقتل منهم أكثر من (١٠٠)

---

[٢٠٠] يستعرض التعميم في الفقرات المحذوفة تاريخ حزب البارتي بلمحة سريعة ، ثم يورد معلومات عن تحركات الثوار الاكراد قبيل تبديل قرار الحكومة، باستئناف القتال . وقد حذفت تلك الفقرات لأنها تتضمن معلومات معروفة ولا جديد فيها .

وهرب الباقون . وجرح الضابط حسين البكري وقد منحه وزير الدفاع قدماً لمدة سنة.

أما القطعات الأخرى فإنها تتقدم لتمشيط المناطق . وإن التقدم سريع والمقاومة تتسم بروح منهارة من قبل الاكراد والقصف الجوي مستمر على مراكز العصاة ، كما أن معنويات القوات المسلحة من ضباط ومراتب عالية جداً .

* تبادل المتمردون النار مع ربية الشرطة في (سبيرس) باسناد الربيئة وقد خسر المتمردون خَمْسَةَ قتلى وعدداً من الجرحى .
* قصفت القرى التي يتجمع بها العصاة في منطقة بارزان وبامستيان وسبيلك وقد كانت نتيجة القصف جيدة جداً حيث تدمرت معظم ربايا العصاة وتضاءلت مقاومتهم.

تعليقات المراقبين السياسيين

علق المراقبون السياسيون على ان الحملات العسكرية ضد العصاة كانت متواصلة منذ أن أصبح العراق مستقلاً ، وقد كانت هذه الحملات دائماً باهظة التكاليف. ولابد من وجود كثيرين من الناس الآن ممن يتساءلون عما إذا كان من الممكن تجنب القيام بهذه الحملة الأخيرة . وعلينا أن نعترف أن الاكراد قد غالوا في مطالبهم حينما طالبوا بالحكم المحلي لجزء كبير من شمال العراق وحينما طالبوا كذلك بجزء من عوائد النفط وقد يكون المراقبون السياسيون في بغداد محقين في خشيتهم من أن يؤدي الاذعان لهذه المطالب إلى تفسخ الدولة . فقد برزت ظاهرتان جديدتان منذ اختفاء قاسم عن المسرح . فالروس يؤيدون الآن بصورة مكشوفة فكرة اقامة دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي كما ان بعض الزعماء الاكراد قد اجروا محادثات مع الرئيس عبد الناصر الذي لا يشتركون معه بشيء غير عدم الثقة بحكومة بغداد .

هذا وقد انبرت الصحف القاهرية هذا اليوم لتصف العصاة بالثوار ولتعتبر حركة التمرد في الشمال فاتحة للحرب الاهلية . .

وفي الوقت الذي يقف فيه شعبنا وجيشنا على اهبة الاستعداد لسحق هذا التمرد القذر والقضاء على كل التحركات الرجعية والمشبوهة تنبري اذاعة (صوت الأمة العربية) وغيرها من القاهرة لتشدد حملتها المسعورة ضد حزبنا الجبار متناسية

خطورة المرحلة الحالية ودقتها متغاضية عن أن الحملة هذه واشباهها لا تخدم سوى الاستعمار وعملائه ولا تضر سوى بقضية العروبة والوحـدة . . ان علـى جهازنـا الحزبي أن يعي هذه القضية الخطيرة وإن يوضحها لجماهير الشعب باسلوب علمي ، موضحين اخطار هذه الحملات على قضية الوحدة والعروبـة وخـدمتها للمصـالح الاستعمارية والدوائر الرجعية .

ما يطلب من الجهاز الحزبي

استناداً إلى التعميم الحزبي الصادر من مكتب السكرتارية حول القضية الكردية بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٦٣ :

أ – تبدأ حملة دعاية واسعة بين اوساط الشعب تقوم بها المنظمات الحزبيـة لـدفع اصدقاء ومؤيدي الحزب والمنظمات الشعبية في المشاركة بهذه الحملـة بكـل امكانياتها على أن تشمل حملتنا على ذكر :

١ – التأكيد على عمالة البارزاني وارتباطه بالدوائر الاستعمارية والرجعية .

٢ – ان الحكومة قد استنفدت كل الوسائل السلمية ، إذ أن بقاء الجيش معسكراً فـي الشمال طيلة تلك الفترة اضر بمصلحة الاقتصاد الوطني واضعف مالية الدولة .

٣ – التركيز على اعتبار هذه المعركة لابد منها ، لهذا ضرورة اسنادها بكل الطاقات والامكانيات الممكنة .

٤ – ضرورة ربط الحركة بالاقطاع والاستعمار والشيوعيين الهاربين .

٥ – الاكراد الموالون في المنطقة الشمالية عددهم كبير ومعنوياتهم عالية .

٦ – ذكر الاعتداءات التي قام بها جماعة البارزاني في الشمال منـذ ١٤ رمضـان وحتى الآن .

ب – التهيوء للقيام بحملة تبرعات واسعة للقطعات العسكرية والموالية والشهداء في الشمال ، على أن تبدأ التهيئة الذهنية لهذه الحملة بتشـكيل لجـان فـي كـل المناطق والمحلات لتوضيح القضية الكردية مع عقد الندوات والاجتماعات في الاحياء الشعبية لتوضيح رأينا من خلال هذا التعميم.. وسنحدد موعداً لبدء هذه الحملة . .

جـ – ضرورة التمييز بين نظرتنا للقوميات وبين موقفنا من الحركة الأخيرة بالشمال والتي يقودها الاقطاعيون والانتهازيون والشيوعيون الهاربون .

د – ضرورة مراقبة الاكراد البارتيين الموجودين في بغداد ورفع التقارير السريعة حول تحركاتهم ونشاطاتهم واتصالاتهم .

أيها الرفاق :

من خلال ما اوردناه سابقاً يتضح لكم جلياً إنه بمقدار اندفاعنا لتوضيح القضية لجماهير الشعب واسناد حركة التطهير وفهمنا الواعي لطبيعة هذه الحركة ، والانتشار في الاوساط الشعبية . . في المقاهي . . في الأسواق . . في المدارس والكليات . . في المعامل . . وبين الناس لتوضيح رأينا ازاء هذه القضية وانطلاق اجهزتنا الحزبية للمبادرة الواعية والتحدث من خلال الاذاعة والتوجيهات الحزبية . . بمقدار ما كان كسبنا للقضية سريعاً .

إن جهازنا الحزبي مطالب أن ينطلق إلى الشارع ليوضح يومياً وبشكل مستمر تطورات القضية لجماهير الشعب . .

إلى المزيد من الجهد . .

والى مبادرات خلاقة . .

دمتم للنضال ولرسالة امتنا الخلود

١١ / ٦ / ١٩٦٣ لجنة التنظيم المركزية

وكتبت جريدة الجماهير في اليوم نفسه مقالاً افتتاحياً بعنوان : " ستنتصر إرادة الملايين من العرب والاكراد على عبث واجرام الزمرة الانفصالية المخربة " [٢٠١] قالت فيه :

المؤامرة الانفصالية الرجعية التي يريد تنفيذها الملا مصطفى البارزاني واعوانه من الاقطاعيين وعملاء نوري سعيد وفلول الشيوعيين المحليين الملطخة ايديهم بدماء ابناء الشعب من العرب والاكراد، هذه المؤامرة لابد من سحقها وتصفيتها . إن الأعمال التي قامت بها عصابات البارزاني وخاصة بعد ثورة الرابع عشر من رمضان لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تكون منبعثة عن حس وطني وايمان قومي واهتمام بمصالح ومستقبل جماهير الاكراد والعرب . فالحكومة الثورية التي انبثقت عن ثورة الرابع عشر من رمضان ليست حكومة قاسم لكي يحاول

---

[٢٠١] الجماهير – عدد ١٠٩ – ١١ / ٦ / ١٩٦٣ .

البارزاني أن يقف ازاءها نفس الموقف . هذه الحكومة ديمقراطيـــة شـــعبية هـــدفها اسعاد الملايين من ابناء الشعب وتحقيق اهدافهم ومطامحهم ، وإذا كان البارزاني قد شهر السلاح بوجه حكومة دكتاتورية رجعية متسلطة اضرت بمصالح العرب والاكراد وسحقت حرياتهم وقتلت خيرة ابنائهم فإنه لشهره السلاح اليـــوم بوجـــه الحكومـــة الوطنية الديمقراطية الشعبية لا يمكن أن يجابه من قبل جماهير شعبنا مـــن العـــرب والاكراد إلا بالسخط الشديد والاصرار على سحق مؤامراته الانفصالية الاســـتعمارية السوداء .

إن شعبنا بعربه واكراده يعرف حق المعرفة موقف الحكومة الوطنية من قضية مطامح جماهير الاكراد في زيادة مساهمتها في عملية الازدهار القومي والتقـــدمي ، وقد تضمن بيان الثورة الأول وبيانان صادران عـــن المجلـــس الـــوطني والمنهـــاج المرحلي للثورة ايمان الحكومة الوطنية الفعلية في تحقيقها.

ولقد سعت الحكومة الوطنية بشتى الطرق للتوصل إلى حـــل ســـلمي يضـــمن للاكراد جميعاً حقوقهم، فشكلت وفداً شعبياً وارســـلت المســـؤولين للتعـــرف علـــى الأوضاع في شمال العراق وايجاد الحلول اللازمة لكافة المشاكل والمباشرة بإعـــادة تعمير المناطق التي خربها القتال . ورغبة من الحكومة في نسيان الماضي واحـــلال علاقات جديدة بين ابناء الشعب قائمة على الاخـــلاص للـــوطن والثـــورة ومبادئهـــا التقدمية والتعاون في جميع المجالات البناءة فقد تفاوضت مع البـــارزاني وجماعتـــه وهو الذي ساند حكم كريم قاسم مدة طويلة واعتبر في نظر شعبنا أحد الذيليين الذين وقفوا إلى جانب الطاغية ضد مصالح ومطامح شعبنا القومية والديمقراطية ، وهـــو أيضاً الاقطاعي المعروف بصلاته الرجعية وارتباطاته الاستعمارية وسياسته القائمـــة على تجميع القوى الاقطاعية في الشمال التي اعتبرت قانون الاصلاح الزراعي أكبـــر تهديد لمصالحها الذميمة في استغلال الالوف من الفلاحـــين الاكـــراد ، وهـــو أيضـــاً المناور الانتهازي الذي سار خلف الشيوعيين المحليين وآزرهم في مجازرهم الرهيبة ودعم سياستهم الدموية الحاقدة على شعبنا وعلى اهدافه القومية والديمقراطية .

إن اتجاه الحكومة الوطنية هذا ، النابع من ايمانها الراسخ بالوحـــدة الوطنيـــة وبالروابط الدينية والعلاقات التاريخية المشتركة بين العرب والاكراد ، لم يقابل مـــن جانب مصطفى البارزاني وجماعته إلا بالاستفزاز والرغبة السوداء في تقويض أيـــة محاولة للتوصل إلى حل سلمي يضمن مصالح جماهير الاكراد ويحقـــق مطامحهـــا .

ولقد كان غرض جماعة البارزانيين واضحاً. فهذه الزمرة التي اعمتها مصالحها الانتهازية الذميمة ورغبتها السوداء في التسلط على جماهير الاكراد والتي تحركها المصالح الاستعمارية الطامعة التي ليس من مصلحتها ابداً ترسيخ الاستقرار في البلاد والمضي في عمليات البناء والتعمير في كافة الميادين وفي جميع انحاء العراق شمالاً وجنوباً ، هذه الزمرة كانت تستهدف من وراء مواقفها الخيانية هذه تمزيق وحدة العراق وتعكير الروابط الاخوية المتينة بين العرب والاكراد ، وفرض تسلط دكتاتوري استغلالي على الجماهير الكردية وعرقلة الانطلاقة التقدمية البناءة التي سينعم بنتائجها الخيرة الملايين من العرب والاكراد . ولعل هذه الزمرة كانت تظن بأن الحكومة الوطنية ستقف ازاء اعمالها الاجرامية موقف المتفرج العاجز ، وكان ظنها خاطئاً . فالحكومة الوطنية، حكومة العرب والاكراد وسائر الاقليات الحريصة على حياة ومصالح المواطنين جميعاً وجماهير الاكراد منهم خاصة ، لا يمكن إلا أن تحمي المواطنين من عبث العابثين ، واستغلال الطامعين ومؤامرات الذين تحركهم المصالح الاستعمارية الغادرة مصممة على تطهير المناطق الشمالية من هذه الزمرة الخائنة المخربة وإعادة الأمن والاستقرار إلى ذلك الجزء العزيز من الوطن وحماية جماهير الاكراد من تسلط هذه الفئة واستغلالها البشع ليستطيع الجميع العمل على إعادة بناء المناطق الشمالية والمباشرة بالمشاريع الصناعية ومشاريع الري والمصايف والسياحة بالشكل الذي يحقق السعادة والرفاهية للعراقيين جميعاً .

ولسوف تنتصر إرادة الملايين من الاكراد والعرب على اطماع المخربين والعملاء واعداء الحرية واعداء القومية واعداء الديمقراطية والتقدم .

استمر القتال في الشمال حتى انقلاب ١٨ تشرين الثاني. ويقوّم طالب شبيب هذا القتال بالقول :"ان القوات الكردية كانت قبيل تشرين الاول قد دحرت كلياً تقريبا وتراجعت على كل الخطوط، واكدت ذلك جريدة التايمس اللندنية بافتتاحيتها قائلة ان الحركة الكردية اثبتت فشلها على الصعيدين العسكري والمدني، ولم يكن لها الواقع والوقع الكبير بين الاكراد، ولم تكن فعالة عسكريا، وفقدت قدرتها على الصمود بل على تحقيق النصر العسكري ضد القوات الحكومية، في حين اظهرت القوات الحكومية قدرة كبيرة وكفاءة عسكرية وتمكنت الحكومة في بغداد من اقامة تعاون عسكري مع حكومات الدول المجاورة. وكاد الامر يحسم لو دام القتال اسبوعا اخر ولو لم يحصل الخلاف الذي ادى الى حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. ولم يكن

النجاح العسكري الذي احرزته القوات المسلحة يعني اننا سننجح في حسم القضية الكردية"[202].

قانون ذيل قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨[203]

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٩ حزيران القانون رقم (٥٣) سنة ١٩٦٣ لتنظيم شؤون العمال ومنع الفصل أو التسريح من العمل إلا بعد موافقة لجنة خاصة سميت " لجنة إنهاء الخدمة " وجاء في الأسباب الموجبة القول :

انسجاماً مع مبادئ ثورة ١٤ رمضان الخالدة ومنهاجها المرحلي الذي أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة وضع هذا القانون لحماية العمال من الفصل التعسفي الذي يعتبر من أهم القضايا التي تشكو منها الطبقة العاملة . ولما كان استقرار العامل في عمل معين من شأنه أن يقدم كوادر فنية عالية التدريب ويؤمن للعامل استمرار مورد رزقه ويخلصه من تحكم صاحب العمل وتعسفه لهذا تضمن هذا القانون أمور خدمة العمال وهو يتناول الأمور التالية:-

١ - فيما عدا حالات الذنب الخطير وكون العامل في فترة الاختبار فقد الزم هذا القانون اصحاب الأعمال إلى اللجوء إلى لجنة إنهاء الخدمة لطلب الموافقة على الانهاء . وقد أخذ القانون بالتدابير التي تضمن حق العامل في حالة عدم استناد طلب التسريح إلى مبرر جدي واعطى لجان إنهاء الخدمة الحق في رفض أو قبول التسريح .

٢ - إلا إنه إذا لجأ صاحب العمل إلى تسريح عماله رغم رفض طلبه فإنه يلزم بدفع اجورهم كاملة غير منقوصة وذلك إلى أن يقبل العامل عملا جديدا فيقع التسريح في هذه الحالة حكما .

٣ - وحرم القانون تسريح العمال النقابيين لأي سبب من الأسباب التي تتصل بالعمل النقابي من قريب أو بعيد إلى جانب النص في المادة الأولى بتطبيق احكام هذا القانون الخاص بانهاء الخدمة على العمال المنتسبين إلى النقابات فقط .

---

[202] د علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص ٢٦٠..

[203] للاطلاع على نص القانون، ينظر؛ مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣، ص ص ٢٧٢-٢٧٨.

وقد وفر القانون الحماية للعمال النقابيين التي طالما ناضلوا من اجلها والـزم عن طريق غير مباشر عمال العراق في أن ينتظموا في نقابات تدافع عـن حقـوقهم وتضمن لهم مستوى لائقاً من العيش الرغيد وعليه شرع هذا القانون .

قانون المجمع العلمي العراقي

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك في ٩ حزيران ٩٦٣ ، وهدف القانون إلى تنظيم عمل المجمع العلمي وشروط العضـوية فيه ، كما حدد الأهداف التي يسعى إليها ، كما يلي :

أ - النهوض بالدراسات والبحوث العلمية في العراق لمسايرة التقدم العلمي .

ب - المحافظة على سلامة اللغة العربية والعمل على تنميتها ووفائها بمطالب العلوم والاداب والفنون.

جـ - احياء التراث العربي والاسلامي في العلوم والاداب والفنون .

د - العناية بدراسة تاريخ العراق وحضاراته .

هـ - نشر البحوث الاصيلة وتشجيع الترجمة والتأليف في العلوم والاداب والفنون .

المادة الثالثة - يتوصل المجمع لتحقيق غاياته بالوسائل التالية :-

أ - وضع معجمات لغوية وعلمية .

ب - إصدار مجلة ونشرات .

جـ - نشر الكتب والوثائق والنصوص القديمة .

د - توثيق الصلات بالمجامع والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافيـة فـي الـبلاد العربية وغيرها.

هـ - منح الباحثين والعلماء والادباء المبرزين جوائز .

و - تقديم عون مالي للباحثين والمؤلفين والمترجمين .

ز - الدعوة إلى التأليف والترجمة في موضوعات يختارها المجمع .

ح - اقامة ندوات للتدارس .

ط - انماء مكتبة المجمع واستكمال شؤون الطباعة فيه .

قانون نقابة المعلمين[٢٠٤]

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٣ لتنظيم عمل نقابة المعلمين في العراق في ٢٦ حزيران ، وقد حددت المادة الثانية أهداف النقابة بما يلي :-

أ - اسناد الجمهورية العراقية باعتبارها جزءاً من الأمة العربية والدفاع عنها بكل الوسائل وفي جميع المجالات الممكنة ولاسيما في ميادين التربية والتعليم .

ب - معاونة وزارة التربية والتعليم وغيرها من الجهات ذات العلاقة في العمل من أجل رفع مستوى الثقافة والتربية والتعليم في مختلف مراحلهما ورفع كفاية المعلم ومستواه الفكري وتطوير المناهج وطرق التدريس وذلك وفق عقيدة الأمة العربية واهدافها .

جـ - مكافحة الاتجاهات والأفكار الاستعمارية والالحادية التي تتعارض والنظام الجمهوري في العراق وعقيدة وتاريخ الأمة العربية واهدافها .

د - العمل على رفع مستوى المعلم المعاشي والاجتماعي وتهيئة الوسائل التي تضمن له حياة افضل ومكانة اجتماعية أرقى .

هـ - حماية حقوق المعلم .

و - الاسهام في بعث التراث العربي الإسلامي للأمة والدفاع عن عقيدتها .

ذ - تشجيع النشاط الثقافي بين المعلمين وحثهم على الانتاج الفكري والفني ونشر المعرفة بين الجمهور ومساعدة المعلمين على طبع انتاجهم ومتابعة بحوثهم العلمية .

ح - مكافحة الامية باعتبار أن التعليم حق طبيعي لكل مواطن ، وتهيئة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض .

ط - ضمان المعلم ضد المرض والشيخوخة والبطالة وكل ما يهدد مستقبله .

ي - توثيق العلاقات مع الهيئات والمؤسسات الثقافية والتربوية في الوطن العربي وفي انحاء العالم الأخرى في نطاق أهداف النقابة .

---

[٢٠٤] للاطلاع على نص القانون ينظر : مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٣ ، ص ص ٢٨٨ - ٢٩٦ .

ك - تنظيم اوقات الفراغ وتوفير وسائل الراحة والتسلية البريئة والنوادي الرياضية والاجتماعية والمخيمات والرحلات في الداخل والخارج .

ل - التعاون مع الهيئات والمؤسسات التي تتفق اهدافها مع أهداف النقابة .

قانون جامعة بغداد

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ في ١٧ حزيران ١٩٦٣، وتضمن القانون أهداف الجامعة ، وتنظيماتها الادارية ، وهيآتها التدريسية ، ومجالس الكليات ، ومجلس الجامعة ، وجاء في الأسباب الموجبة للقانون القول :-

انطلق العراق بثورة ١٤ رمضان المباركة وقضى على انحراف العهد الاسود وابطل زيفه واستعاد ذاته الاصيلة . وكان نصيب الجامعة من فوضى العهد الاسود وافرا فقد حرفت رسالتها ، وانتهكت حرمتها ، وحرمت من مقوماتها الأساسية ، وهبطت مستوياتها .

وقد دخلت البلاد في مرحلة بناء ثوري يستند إلى التخطيط والى العلم . والجامعة جزء حي فعال من المجتمع ، وحري بها أن يوضع تخطيط جديد لها ، يتماشى مع التخطيط العام ويسهم في تحقيقه من جهة ، ويعيد للجامعة رسالتها ومقوماتها الصحيحة . وبهذه المفاهيم وضعت هذه اللائحة.

وقد انطوت اللائحة على مفاهيم أساسية ، تحدد وجهة الجامعة ، منها : ان اللائحة تحدد رسالة الجامعة في أمور ثلاثة :-

اولها - العناية بالتراث العربي الإسلامي وبالتربية القومية . فمن مهمات أية جامعة حية تعهد التراث الثقافي للبلاد باحيائه ونشره وتطويره وفي هذا خير سبيل لتجديد الذات الثقافية ودفعها إلى الأمام . كما اننا نحتاج إلى تكوين تربية قومية تتصل بتكويننا التاريخي وتمكننا من جعل التعليم قاعدة للتكوين والتوجيه القومي . ونحن بأمس الحاجة إلى وضع فلسفة تربوية قومية نعد بموجبها الاجيال المقبلة لتنهض بالبناء الجديد .

وثانيها - العناية بالبحث العلمي ، على أساس فردي ذاتي ، وعلى أساس من التخطيط الموجه المشترك. إذ لا يمكن لجامعة أن تصل إلى مستوى محترم دون قيام اعضائها بالبحوث ، كما إنها لن تستطيع المساهمة بصورة ايجابية

في نهضة البلاد وفي تطويرها ان لم تعن بالبحوث التطبيقية التي تتطلبها البلاد وإن لم تخطط لها وتدفع بكل امكانياتها في سبيل تحقيقها .

وقد جعلنا من التخطيط للبحوث ، واجباً رئيساً للجامعة ، كما اعتبرنا تشجيع البحث والتأليف والترجمة عملا قويا في بعث النهضة الثقافية وفي دعمها في البلاد.

وثالثها – تهيئة الثقافة الجامعية الحرة على أسس متينة ، بحيث تتسع لحاجات البلاد وتماشي التوثب والطموح لدى ابنائها .

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إعادة تنظيم الجامعة بصورة جذرية . وقد توخت اللائحة ذلك في عدة نقاط :-

اولها – ضرورة التنسيق في العمل بين الكليات ، مع ضمان سوية جامعية واحدة فيها . وهذا استوجب جمع اعضاء الهيئة التدريسية الموزعين على اقسام مختلفة في الكليات والذين يدرسون نفس الفرع في دائرة علمية واحدة تكون مسؤولة عن المناهج والامتحانات وعن تدريس الموضوعات في مستوى معين اينما وقع ذلك .

وثانيها – انشاء مجلس علمي ، جنب مجلس الجامعة ، يتألف من رؤساء الدوائر ، ويشرف على الجوانب العلمية . وتأسيس هذا المجلس ضرورة أولية لتحقيق الرسالة العلمية للجامعة ، وبدونه يتركز الاهتمام على النواحي الادارية دون العلمية . ولهذا اعطي المجلس العلمي الصلاحيات التي تمكنه من تنظيم الهيئة العلمية في الجامعة وتنشيطها ووضع الخطط للبحوث العلمية .

وثالثها – تهيئة الجو الجامعي الحر ، واشراك أكبر عدد ممكن من اعضاء الهيئة التدريسية في شؤون الجامعة . ويتمثل هذا في تكوين مجلسي الجامعة وفي وجود مجلس الهيئة التدريسية في كل كلية جنب مجلس الكلية ، وفي وضع مبدأ الانتخابات للمناصب الادارية والعلمية الرئيسية في الجامعة . ولكننا بنفس الوقت راعينا ضرورة إعادة تنظيم الجامعة ، والحاجة الملحة إلى فترة معقولة لذلك ، فأرجأنا تطبيق مبدأ الانتخاب لفترة ثلاث سنوات .

ورابعها – تمكين الجامعة اداريا وماليا من النهوض بمسؤولياتها بشكل يضمن الكفاية وسرعة انجاز الأعمال وفي نطاق من المسؤولية الواضحة .

العراق والولايات المتحدة الامريكية

بعد قيام ثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ استقبل وكيل وزارة الخارجية يوم ١١ / شباط روي مالكوم ملبورن القائم باعمال سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد وعرض له الخطوط العامة لسياسة الثورة الخارجية . وفي مساء اليوم نفسه اعلنت اذاعة واشنطن اعتراف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بحكومة الجمهورية العراقية الجديدة ، وعلى ما يبدو إنها كانت ترغب في استغلال الخلافات والحملات الاعلامية بين العراق والاتحاد السوفيتي . ففي مقابلة تمت يوم ١٨ آذار بين المدير العام للدائرة الاقتصادية بوزارة الخارجية العراقية والمستشار الاقتصادي في السفارة الامريكية في بغداد طلب الأخير ابلاغ وزير المالية العراقي تعقيباً على المحادثات غير الرسمية التي جرت بين مالكوي رئيس مؤسسة فورد ووزير المالية والتخطيط برغبة الحكومة الامريكية في تقديم منحة دراسية لأحد مساعدي وزيري المالية والتخطيط وزيارة الولايات المتحدة الامريكية والاطلاع على امكانات التمويل المتوفرة لدى البنك الدولي للانماء والاعمار والمؤسسات التابعة له وبنك التصدير والاستيراد وغيرها من المؤسسات الحكومية والبنوك الامريكية المهمة في نيويورك ودراسة امكانية الاستفادة من هذه المصادر والاجراءات المتبعة وحضور المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الاوسط الذي عقد في ٢ – ٤ ايار ١٩٦٣ والذي استمر شهرين[٢٠٥] . وتناول وزير التجارة يوم ٢٥ آذار بحث العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين . ووصل وفد سياحي امريكي إلى العراق يوم ٢٦ آذار لزيارة معالمه الحضارية والآثارية . واستقبل القائم بالأعمال من قبل وزيري العدل والاصلاح الزراعي لبحث التعاون في المجالات القضائية والزراعية . وتقدمت شركة رالف باسنز الامريكية بعرض لاقامة مشروع سكر القصب في العمارة وشكلت لجنة مشتركة في ١٢ايار من وزارتي الصناعة والزراعة لدراسة النص الذي يماثل مشروعاً اقامته الشركة في " المحمرة " في ايران . واقترحت اللجنة في محضرها على مجلس الوزراء ايفاد مدير الزراعة العام ومدير قسم صناعة المواد الغذائية في مديرية التصميم والانشاء الصناعي إلى ايران للاطلاع على المشروع . ووافق المجلس على المقترح في جلستين بتاريخ ١٥ / ايار / ١٩٦٣ . وناقش مجلس الوزراء في ١٥ / ايار مقترح

---

[٢٠٥] د . ك . و . ملف وزارة الخارجية ، ٤٥ ، ٤ ص ٤٦ .

وزارة الخارجية الذي عرض رغبة الحكومة الامريكية في تقديم ما يحتاجه العراق من خبراء وفنيين واستعداد المنظمات الامريكية الاقتصادية ، كمنظمة التنمية والاستيراد والتصدير والبنك الدولي ، لتمويل بعض المشاريع المهمة في العراق كمشاريع الري وعرضها للحكومة العراقية لكي تستفيد من مشروع الغذاء من أجل السلام أو من فائض الاغذية الامريكية . وبعد مناقشة الموضوع فوّض المجلس الوزارات التنسيق مع وزارة الخارجية لهذا الغرض سيما في جانب الاستفادة من الحبوب[٢٠٦]. وتلبية لدعوة جمعية اصدقاء الشرق الاوسط الامريكية اوفد مجلس الوزراء في شهر ايار أحد مصوري وزارة الارشاد لاقامة معرض فوتغرافي يظهر طبيعة العراق والحياة الاجتماعية وآثاره والحياة الجديدة في بغداد ومدن العراق . واستقبل رئيس الوزراء القائم بالأعمال الامريكي في بغداد يوم ٢٢ / ايار لبحث العلاقات بين البلدين .

ووافق مجلس الوزراء في ٢٦ / ايار على المشاركة في معرض نيويورك الدولي الذي اقيم بجناح خصص للعراق في ٢٢ نيسان ١٩٦٤ . وتبرعت الولايات المتحدة الامريكية بعشرة الاف دولار لمنكوبي الفيضان الذي حل بالعراق عام ١٩٦٣ سلمها القائم بالأعمال الامريكي في بغداد إلى وزير الداخلية .

ووافق مجلس الوزراء في ١٦ / حزيران على تجديد الاجازة اللاسلكية الممنوحة لشركة بأن اميركان للفترة من ١ / ٤ / ١٩٦٣ لغاية ٣١ / ٣ / ١٩٦٤ ، وعين وزير المواصلات سبل التعاون في هذا المجال مع الملحق التجاري الامريكي خلال استقباله يوم ٢٦ / حزيران.

في نهاية حزيران ١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، حيث وصل بغداد روبرت سترونك السفير الجديد للولايات المتحدة الامريكية المعين لدى الجمهورية العراقية لاستلام مهامه . وتسلم رئيس الجمهورية اوراق اعتماده يوم ٢ / تموز، واعرب في كلمته عن علاقات الود والصداقة التي تربط الحكومتين ، ووعد بانه سيعمل على تحسين العلاقات بروح الصراحة المتبادلة . ورد عليه رئيس الجمهورية بكلمة اعرب فيها

---

[٢٠٦] عن نشاط وليم ليكلاند، مساعد الملحق العسكري الامريكي، الفكيكي ص٢٨٣ و ٢٨٣ و٢٧٨، ٢٩٨-٢٩٩. مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر ايار : المجلد العاشر .

عن سروره لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون وانها تتطور لمصلحة ضمان السلم في منطقة الشرق الاوسط على أساس احترام حقوق العرب واكد على أن الحكومة العراقية تهدف الصراحة في علاقاتها مع الدول الصديقة . ونشط السفير الامريكي خلال خَمْسَةَ شهور بين ٩ / تموز و ١٧ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ نشاطاً ملحوظاً يؤكد عزم الولايات المتحدة الامريكية على البحث الجدي عن موطئ قدم لها في العراق طبقاً لمصالحها واهدافها في العراق . فقد قابل السفير وزراء الصناعة والداخلية والتجارة والعدل والخارجية والمالية والخارجية مرة أخرى والعمل والشؤون الاجتماعية ووكيل وزارة الخارجية ووزير الخارجية مرة ثالثة ، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية مرة رابعة ورئيس الوزراء مرة أخرى وبحث خلالها وسائل التعاون في المجالات كافة . .

ووافق مجلس الوزراء في ١٠ / تموز على لائحة قانون تصديق الاتفاقية الثقافية بين العراق وامريكا الموقع عليها في بغداد في ٢٣ / كانون الثاني / ١٩٦١. وقد تأخر تصديقها بسبب توتر العلاقات العراقية الامريكية قبل ثورة ٨ / شباط كما أشرنا سابقاً . وقد صدقت بموجب القانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٣ . ووافق مجلس الوزراء في ١٨ / آب على تخويل الدكتور سعدون حمادي وزير الاصلاح الزراعي توقيع اتفاقية السلع الزراعية بموجب القانون الامريكي لتنمية التجارة الزراعية . وقد وقعها في بغداد في ٢٧ / اب وأصبحت نافذة المفعول في التاريخ المذكور . ونصت الاتفاقية على شراء العراق ٥٠ الف طن من الحنطة و ١٥٠٠ طن من اوراق التبغ و ٤٥٠ طن من الطيور الداجنة .

واوفد المجلس وفداً زراعياً وتجارياً لتوقيع عقود الشراء واجراء ترتيبات الشحن إلى العراق ، ووصل إلى بغداد يوم ٢٨ / آب بيترسن عميد جامعة يوتا الامريكية والمستشار الفني في شؤون الري في وكالة الانماء الدولية الامريكية واجرى مباحثات مع المسؤولين في العراق بشأن مشاركته في المؤتمر الدولي لشؤون الري لبلدان الشرق الأدنى وشرق آسيا الذي كان مقرراً عقده عام ١٩٦٤ ، ولم يشارك فيه العراق بسبب أحداث ١٨ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ .

شكل مجلس الوزراء في ٤ / ايلول لجنة من وزارات التربية والتعليم والصحة والمالية والداخلية لغرض دراسة مشروع التغذية المدرسية (كير) الذي تقدمت به للعراق جمعية التعاون للمساعدات الامريكية . ودرست اللجنة المشروع وعرضته في

اجتماع المجلس يوم ١٨ / ايلول فوافق عليه وخول وزير التربية والتعليم التوقيع على الاتفاقية مع الجانب الامريكي .

وتوطيداً لهذه العلاقات التي تطورت بشكل سريع التقى وزير الخارجية طالب حسين الشبيب مع دين راسك وزير الخارجية الامريكي على هامش اجتماعات الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ / تشرين الأول . وتناول اللقاء العلاقات بين البلدين والقضايا الدولية .

ووافق مجلس الوزراء في ٢٧ / تشرين الأول على تمديد اجازة شركة الخطوط الامريكية (بي أي أي) للاستمرار في العمل في العراق لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ / ٨/ ١٩٦٤ . ووافق المجلس كذلك على تمديد اجازة شركة الخطوط العربية الامريكية (آرامكو) لمدة سنة تنتهي في ٣١/ ٨ / ١٩٦٤ . وتلقى وزير التخطيط رسالة من مدير ورئيس مجلس ادارة بنك التصدير الامريكي في ١٥ / تشرين الأول اوضح فيها استعداد البنك للمساهمة في تمويل تنفيذ المشاريع العمرانية في العراق . وعرض الوزير الموضوع على مجلس الوزراء في ٢٧ / تشرين الأول شارحاً أهمية الموضوع وامكان الاستفادة من العرض لتسريع وتسهيل تنفيذ بعض المشاريع الرئيسة للخطة الاقتصادية أو أية مشاريع رئيسة أخرى تقتضي الضرورة تنفيذها ، ووافق المجلس على الخطوات التي قام بها وزير التخطيط في اجراء مباحثات مع البنك المذكور ، خلال زيارته للولايات المتحدة على رأس وفد في منتصف ايلول لحضور الاجتماع العام للبنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الذي عقد في ٣٠ / ايلول / ١٩٦٣ .

وتنفيذاً للاتفاقية الثقافية ورغبة الولايات المتحدة الامريكية في تقديم العون العلمي والصحي والثقافي والزراعي والاجتماعي والطبي والقضائي والاداري والفني.. فقد قرر مجلس الوزراء استقدام (٢٧) خبيراً واستاذا وطبيباً ومهندساً امريكياً ، واوفد المجلس ١٤٤ عراقياً في اختصاصات مختلفة إلى الولايات المتحدة الامريكية لاغراض الدراسة والتطوير والتدريب واكتساب المهارات في وزارات ومؤسسات ومصانع الدولة ، بموجب (١١٠) قرارات اتخذها في الفترة من شباط إلى تشرين الثاني ١٩٦٣ .

ومع أن هذه المساعدات قد قدمتها الولايات المتحدة الامريكية طبقاً لسياستها في الحد من نطاق الخطر الشيوعي ، كما تهيأ لها عندما اندفعت لتقديم المساعدة

للعراق بعد الخلاف الذي روجت له الدول الاشتراكية بسبب تصرف الشيوعيين العراقيين أيام حكم عبد الكريم قاسم أو حملهم للسلاح عند قيام ثورة رمضان . . فالسياسة العراقية تجاههم كانت واضحة . فرئيس الوزراء أحمد حسن البكر قال في تصريح صحفي " إن الشيوعيين الذين حوكموا لم يحاكموا لأنهم كذلك أو لأنهم حملوا العقيدة الشيوعية بل لأنهم حملوا السلاح ضد الثورة وحرضوا على القتل والتخريب ، وانه لتزوير فاضح أن تصور قضيتهم على إنها اضطهاد للشيوعيين " . وينتقد جستر باولز وكيل وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٦٣ المساعدات الامريكية للشعوب فيقول " إنه على الضد مما يفترضه بعض الستراتيجيين الدبلوماسيين والعسكريين الامريكيين من أن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لا تمكنها من شراء حلفاء واصدقاء.. كذلك لا تستطيع المساعدة أن تضمن لهم عرفان جميل . . فعرفان الجميل كالولاء لا يباع ولا يشترى فإذا ما اصررنا على المطالبة بالعرفان بالجميل فستكون الخيبة من نصيبنا لا محال ". وقال " ان نطاق الخطر الشيوعي يجب أن يكون هادفاً لنا ومرشداً في تخصيص وتعيين المساعدات"[٢٠٧] . لذلك كانت سياسة العراق مبدئية وواضحة في البيان الأول للثورة وتصريحات المسؤولين والمنهاج المرحلي . . من أن السياسة الخارجية للعراق تحكمها مصالح العراق والأمة العربية في العلاقات الدولية . . وان العراق يؤمن بأن مصلحة جميع الشعوب في الأمم تلتقي عند الدفاع والحفاظ على السلام العالمي في ظل علاقات دولية مبنية على مبدأ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للمصالح القومية على أساس من الحق والعدل .

موقف الاتحاد السوفيتي

كان لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي عقدت بين البلدين عام ١٩٥٩ اهميتها في توسيع القاعدة الصناعية في العراق . كما كان للتعاون في المجالات التجارية والثقافية والطاقة الذرية والعسكرية والمدنية الأثر الكبير في وضع قاعدة أساسية للعلاقة بين البلدين للفترة من ١٤ / تموز / ١٩٥٨ وحتى

---

[٢٠٧] جستر باولز ، الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الاوسط ، ترجمة ابراهيم الخال و د. حسن علي ذنون ، بيروت - ١٩٦٣ ، ص ٤٦٤ .

٧ / شباط / ١٩٦٣ . فقد ارتبط البلدان بعشر اتفاقيات في المجالات المشار لهـا ، كما أن الوضع المرتبك في العراق في تلك الفترة لم يمنع الحكومة العراقية من توفير فرصة للخبراء العراقيين لوضع آرائهم موضع التنفيذ . واعدت خطط جديدة لإعـادة التنظيم الاقتصادي بمساعدة خبراء من الجمهورية العربية المتحدة لدراسة الأوضاع الاقتصادية بالتعاون مع الخبراء العراقيين .. إلا أن خلافات عبد الكريم قاسـم مـع الجمهورية العربية المتحدة دفعته إلى طلـب المزيـد مـن المسـاعدات السـوفيتية الاقتصادية والثقافية والعسكرية[٢٠٨] .

وفي مجال التعاون العلمي بلغ عدد الطلبة العراقيين الذين بعثوا إلـى الاتحـاد السوفيتي من عام ١٩٥٨ حتى مستهل عام ١٩٦٣ " ١٢٠٥ " طالب بينما بلغ عـدد الخبراء في المجالات كافة "٧٨٤ " خبيراً[٢٠٩] . على اننا لابد أن نشـير إلـى جملـة عوامل كانت تؤثر في العلاقة بين البلدين ومنها تصرفات الحزب الشيوعي العراقـي وتلقي توجيهاته من الاتحاد السوفيتي في الوقوف إلى جانب عبد الكريم قاسـم فـي محاربته للعناصر القومية وسكوتهم على قسوته ، وفي الكثير من المواقـف كـانوا ادوات تنفيذ ممارسات النظام . . وكانت مواقف الحزب الشيوعي العراقي منسـجمة تماماً مع مواقف الاتحاد السوفيتي دون أن يأخذ بنظـر الاعتبـار ظـروف العـراق وطموحاته وآماله .

وبعد قيام ثورة ٨ / شباط / ١٩٦٣ استقبل قادتها وضعاً سياسـياً مضـطرباً بفعل تأليب القوى السياسية بعضها على البعض الآخر . وقد تمثـل ذلـك بموقـف الحزب الشيوعي من الحركة القومية وموقف عبد الكريم قاسم من موضوع الوحـدة العربية ، وطبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يوجـه الحـزب الشـيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية الأخرى حسب مصلحته وتقديره للظروف الدولية كمـا اشرنا . ومع أن أول خطوة ايجابية من الاتحاد السـوفيتي هـي اجتمـاع السـفير السوفيتي في بغداد يوم ١١ / شباط ١٩٦٣ بـوزير الخارجيـة وابلاغـه اعتـراف حكومته بحكومة الجمهورية العراقية الجديدة مع تمنيات الشعب السـوفيتي للشـعب العراقي بالتقدم والازدهار ، إلا أن حملة اعلامية واسعة تبناها الاتحاد السوفيتي ضد

---

[٢٠٨] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

[٢٠٩] النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط لعام ١٩٦٣ ، ص ١٥٥ و ٤١٢ .

العراق بسبب وقوف الحزب الشيوعي العراقي ضد ثـورة ٨ / شـباط . . كمـا ان اجهزة الاعلام العراقية كانت ترد عليها مفنّدة كثيراً من الاخبار والتعليقات التي كانت توجه ضد الثورة، وتؤكد أن مثيري الحملات ضـد الجمهوريـة العراقيـة والثـورة يتحملون مسؤولية تكدير العلاقات بين الشـعبين الصـديقين العراقـي والسـوفيتي والبلدان الاشتراكية . وكانت اجهزة الاعلام العراقية تعبر عن املها بأن تغير الصحف والاذاعات موقفها " الخاطيء " من الثورة وتؤكد أن هذا التغيير لا يستدعي إلا القليل من الحكمة وبعد النظر . . وقالت (اننا كنا دائماً نضع الاتحاد السـوفيتي والبلـدان الاشتراكية في صف الاصدقاء الذين نأمل أن نتعاون معهم دائماً من أجـل مصـالحنا المتبادلة ومن أجل قضايا الحرية والديمقراطية والتقدم)[٢١٠] . وقد أدى هذا التـوتر في العلاقات إلى أن يقرر مجلس الوزراء في ٢١ / نيسـان سـحب جميـع الطلبـة العراقيين المبعوثين للدراسة في الاتحاد السوفيتي ورومانيا وبلغاريا وجيكوسلوفاكيا بسبب "الموقف العدواني " منهم وتعرضهم " للاخطار " [٢١١] . . وعاد إلى بغداد كذلك الطلبة الطيارون الذين كانوا يتلقون علومهم وتدريباتهم في الاتحاد السوفيتي . وفي ٢٦ / ايار قرر مجلس الوزراء استدعاء الطلبة الشيوعيين العراقيين فـي البعثـات العراقية بعد التأكد من ميولهم وفصل من يرفض العـودة مـنهم وان تتـولى وزارة التربية والتعليم تأمين المقاعد اللازمة لهم في الدول الأخرى أو فـي العـراق لمـن يرغب منهم في اكمال دراسته . وقرر المجلس صرف نفقات عودتهم إلى العراق أو سفرهم إلى الدول التي يكملون فيها دراستهم[٢١٢] .

إلا أن مجلس الوزراء عدل عن قراره بسحب الطلبة من الدول الاشتراكية فـي ١٤ / آب بناء على مقترح وزارة الخارجية بترك الأمر إلـى الـوزراء المختصـين بالتشاور مع وزير الخارجية فيما إذا حصل اختلاف في سـحب بعـض الطلبـة[٢١٣]. ويبدو أن قرار مجلس الوزراء لم يدرس دراسة دقيقة وجاء متسرعاً ومنسـاقاً مـع الحملات الاعلامية التي كان يتبادلها العراق والاتحاد السوفيتي . وعلى ما يبدو أيضاً

---

[٢١٠] الجماهير ، ٩ ، ٢١ شباط ١٩٦٣ .

[٢١١] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر نيسان ، المجلد العاشر .

[٢١٢] المصدر نفسه ، قرارات شهر ايار .

[٢١٣] د . ك . و . ملف وزارة الخارجية ، ٤٧ ، و ٢٢ ص ٢٨ .

أن الطرفين كانا يراجعان موقفهما من وقت لآخر . فقد جـرت فـي ٩ / حزيـران مراسيم تقديم اوراق اعتماد السيد فيصل حبيب الخيزران سفير العراق لدى الاتحـاد السوفيتي إلى ليونيد بريجينيف رئيس الاتحاد السوفيتي في حفل خـاص اقـيم فـي الكرملين بموسكو . . والقى السفير العراقي كلمة قـال فيهـا " ان موقـف الاتحـاد السوفيتي من شعب العراق والاقطار العربية الأخرى قـد حظـي بتقـدير واحتـرام الملايين من العرب " واكد أن حكومة الجمهورية العراقية تعرب عن رغبتها المخلصة في تقوية اواصر الصداقة مع الشعب والحكومة السوفيتية . . وقـال " ان حكومـة العراق تقديراً منها للمعونة التي يقدمها الاتحاد السوفيتي تثق فـي وجـود فـرص واسعة للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والثقافي " ورد بريجينيف علـى كلمـة السفير قائلاً : (ان جهود السفير العراقي لتعزيز العلاقات ستلقى تفهماً كـاملاً مـن مجلس السوفيت الاعلى والحكومة السوفيتية) واكد أن تدعيم العلاقات مع العـراق ينطبق مع رغبة واماني الاتحاد السوفيتي الذي كان يشعر دائمـاً بـالاحترام الكبيـر للشعب العراقي الصديق .

وباتجاه تطوير التعاون بين البلدين لقي السفير السوفيتي فـي بغـداد تجاوبـاً واضحاً من قبل المسؤولين العراقيين . فقد بحث وسائل التعاون في المجالات كافـة عندما استقبله وزير المواصلات يوم ١ / نيسان ، ووزيـر الخارجيـة يـوم ١٤ / نيسان، ورئيس الوزراء يوم ٢٩ / ايار ومعه وكيل وزارة المواصـلات السـوفيتي الذي زار القطر في تلك الفترة . ووصفت المقابلة العلاقات بانها وديـة . واسـتقبل رئيس الوزراء السفير السوفيتي مرة أخرى يـوم ١٠ / حزيـران وجـرى خلالهـا الحديث حول القضايا الاقتصادية ووسائل تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين البلدين .

وفي الوقت نفسه كانت تصل الى القيادة السوفيتية اخبـار ملفقـة عـن العراق . فقد تلقى رئيس الجمهورية برقية من رئيس الـوزراء السـوفيتي نيكيتـا خروشوف تضمنت ما وصفه بالخبر المفجع وهو محاكمة أو صدور حكم على فتيات عراقيات . واستنكاراً لهذا العمل ردّ رئيس الجمهورية ببرقية مماثلة استغرب فيهـا مثل هذه الاخبار وقال " اني لأعجب من هذه الاخبار وان ترتفع اصوات تدافع عمـن ارتكبوا ابشع الجرائم وحملوا السلاح بوجه الثورة دفاعاً عن "دكتاتورية عبد الكريم قاسم " في الوقت الذي التزمت فيه هذه الاصوات الصمت حيال الاف الجـرائم التـي ارتكبها هؤلاء ضد الابرياء أبان الحكم الـدكتاتوري الفـردي وبالتعـاون معهـم " .

واضاف رئيس الجمهورية " لقد كان بودي لو اعتمدتم المصادر الرسمية لاستقصاء المعلومات بدلاً من بعض الاذاعات والمصادر المشبوهة التي كثيراً ما تشوه الحقائق وتفتعل الاكاذيب ضمن إطار حملة مقصودة معادية للبلاد وللحكم الوطني والحركة القومية العربية المعادية ابداً للاستعمار والرجعية والتخلف " . وتدعيماً لمسيرة العلاقات التي يسعى لها العراق بحث وزير الخارجية مع السفير السوفيتي يوم ٤ / تموز الأمور المعلقة بين البلدين . واستقبله ثانية يوم ٣ / آب . واستقبله كذلك وكيل وزارة الخارجية يوم ١٨ / آب . كما بحث وزير المواصلات معه التعاون في هذا المجال. وعلى هامش الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التقى وزير الخارجية العراقي مع اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يوم ٣٠ / ايلول وجرى الحديث خلال اللقاء حول العلاقات الثنائية بين البلدين ووسائل تطويرها. كما جرى بحث تنفيذ الاتفاقات التجارية بين وزير المواصلات والممثل التجاري في السفارة السوفيتية في بغداد في ٦ / تشرين الأول .

وتأكيدا لحسن نوايا العراق في الحفاظ على علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي وتنفيذ التزامات العراق طبقاً للاتفاقات المعقودة بين البلدين ، فقد اتخذ مجلس الوزراء اثني عشر قراراً تتعلق باستقدام وتمديد عقود خبراء من الاتحاد السوفيتي لاغراض مشاريع التنمية التي تعاقد معه بشأنها . وقد عوملوا معاملة تليق بالمهمات التي يضطلعون بها في خدمة العراق .. كما قررت الحكومة العراقية إصدار لائحة قانون اعفاء السيارات الواردة لحساب الاتفاقية العراقية السوفيتية الخاصة بمشاريع التصنيع من الرسوم الكمركية تسهيلاً لتنفيذها ، إلا أن لائحة القانون لم تشرع بسبب أحداث ١٨ / تشرين الثاني .

محاولة أنقلاب شيوعية فاشلة
(٣ تموز ١٩٦٣)

رغم الضربات القاصمة والانهيارات التي قطعت اول التنظيم الشيوعي المركزي، والمناطق والمحليات والمنظمات المهنية والخاصة الكثيرة المنتشرة في كل مكان، لكن هناك خلايا ومنظمات حزبية قاعدية ظلت بعيدة عن ايدي السلطة واجهزتها، كما انها ظلت بعيدة عن امكان تحقيق الاتصال بمركز قيادتها. ومن بينها خلية في منطقة

الخندق بباب الشيخ اعتقل مسؤولها بعد ٨ شباط ومات دون ان يعطي اعترافا، فنجا اعضاؤها واعادوا تشكيلها، وكان بينهم حافظ لفتة الخياط. وضمت عددا من المدنيين والعسكريين من الجنود. وبعد نشاط هذه الخلية تقرر توزيع العمل، وجعل العسكريين في منظمة مستقلة عهد بمسؤوليتها الى محمد حبيب (ابو سلام) الذي تمكن وبواسطة العسكريين المتقاعدين في التنظيم المدني من التعرف على حسن سريع، الذي ارتبطت المحاولة الانقلابية بأسمه[٢١٤]. وحسن سريع وهو من مواليد شثاثة (عين التمر)، ولم يكن عمره يتجاوز الخامسة والعشرين، متزوج وله ابنة وحيدة عمرها انذاك ستة اشهر. وفي شثاثة درس الابتدائية، ثم تطوع بمدرسة قطع المعادن المهنية بمعسكر الرشيد في بغداد، واصبح معلما في نفس المدرسة، وترفع الى رتبة نائب عريف. والتحق بالدراسة المسائية لاكمال الثانوية، وحتى يكون آمر الدراسة ممكنا استأجر كوخاً قريبا من المدرسة في منطقة الشاكرية الشعبية بالكرخ.

تعرف محمد حبيب على اراء حسن سريع وجماعته وعلى استعدادهم للمشاركة بأي عمل من شأنه الانقلاب على السلطة، وجرى تنسيق بينهما وبين جماعتي معسكر ابو غريب والتاجي وغيرهم، واخذ حسن سريع على عاتقه ترتيب الامر وقيادة التحرك العسكري، شرط ان يأخذ المدنيون امر تهيئة الاجواء السياسية والشعبية واجراء الاتصالات وتحضير عدد من المدنيين والجنود المتقاعدين المستعدين والقادرين على حمل السلاح. وكان الاجتماع طموح محمد حبيب وصلابة وقدرة حسن سريع على الاقناع وحماسه المطلق لما ينوي القيام به، دور اساسي في تجاوز طريقة العمل الحزبية الشيوعية المعتادة في الاكتفاء باقامة تنظيم شديد الدقة لاداء واجبات دفاعية، الى عمل تنظيمي جديد بوعي الداخلون فيه الى مهمة واحدة ومحددة، هي قلب نظام الحكم، والاستيلاء على السلطة[٢١٥].

---

[٢١٤] اعتمدنا هذه المعلومات على كتاب د. علي كريم سعيد، العراق البيرية المسلحة- حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣-، ط١/ ٢٠٠٢. والكتاب يقع في ٣٣٥ صفة.

[٢١٥] كان مركز قيادة الحزب الشيوعي (المتمثل بجمال الحيدري ومحمد العبلي وعبدالجبار وهبي) يرى ضرورة التريث ريثما ينضج العمل، فيما كان محمد حبيب يرى اهمية التحرك فورا، وكان يخبر خليته من الجنود ان الحزب يقف وراء ما سيقدمون عليه. ولعله كان يعتقد بان نجاح الحركة سيعني زعامته السياسية الفعلية لها. المصدر نفسه، ص١٥٧.

تشكلت قيادة الحركة من جنود وضباط صف تحت اسم "القيادة الثورية" ونشط محمد حبيب وحسن سريع لتأسيس شبكة اتصالات واسعة ولتجنيد اكبر عدد ممكن من المتعاطفين من جنود بغداد، ومن بقايا الخلايا الشيوعية العسكرية والمدنية التائهة، حتى قيل ان قيادة الحركة نجحت في "تعبئة حوالي ٢٠٠٠ جندي موزعين على الوحدات والمعسكرات المحيطة ببغداد".

أعدت خطة الحركة استنادا الى تحرك عسكري شامل ينطلق من معسكر الرشيد، ويتبعه تحرك يشمل كل معسكرات بغداد. وكانت الخطة الاساسية تتألف من قسمين، الاول داخل معسكر الرشيد، والثاني خارج المعسكر، ويتضمن القسم الاول السيطرة على معسكر الرشيد من ثلاث نقاط هامة هي اولا- كتيبة الدبابات الاولى، وكان امر احتلالها مرتبطا باطلاق سراح الضباط المعتقلين في سجن رقم واحد، والذين يقدرون بـ ٤٥٠ ضابطا من مختلف الصنوف، بما فيها الدروع، لذلك ستتوجه فجرا وفي نفس الوقت قوتان لاحتلال السجن رقم واحد، واخرى للسيطرة على دبابات الكتيبة الاولى، ثانيا- قاعدة الرشيد الجوية والمطار العسكري، تضمنت الخطة الاستيلاء على المطار والقاعدة الجوية وتهيئة الطائرات التي سيستخدمها الضباط الطيارون بعد اطلاق سراحهم من السجن، وكان عددهم يتجاوز العشرين طيارا، واكثرهم كانوا يعملون بنفس القاعدة وعلى نفس الطائرات. والاستفادة من جهاز الاتصال اللاسلكي الموجود في القاعدة الجوية للاتصال بالوحدات الاخرى عند التنفيذ، بعد تحويل موجته وفقا لموجة اذاعة بغداد. ثالثا- السجن العسكري رقم واحد لاطلاق سراح الضباط المعتقلين، وكان احتلال السجن يمثل اهمية قصوى لنجاح الحركة.

بعد وضع الخطة حدد موعد التنفيذ في يوم ١٥ مايس ١٩٦٣، الا انه اجل بسبب حالة الانذار التي كانت تعيشها القوات المسلحة والحرس القومي حينذاك بسبب المحاولة الانقلابية لحركة القوميين العرب. فحدد الموعد الجديد في يوم ٢٤ حزيران وقد أجل هو الاخر الى يوم ٥ تموز، ثم تغيير الى ٣ تموز لاسباب كثيرة بينها اعتقال الحرس القومي لضابطي صف في الحركة والخشية من افشاء سرها، وايضا بسبب نقل احدى الوحدات العسكرية في نفس اليوم الى الشمال، وفيها عدد من الرجال الذين تعتمد عليهم الحركة في التنفيذ.

عقدت قيادة الحركة اجتماعا لها ليلة ٣ تموز لتوزيع الواجبات على المشاركين، واتفق على ان تكون ساعة الصفر باطلاق رصاصة تنويرية. وفي فجر يوم ٣ تموز

خرج النائب العريف حسن سريع مع مجموعة من الجنود وضباط الصف من مدرسة قطع المعادن بمعسكر الرشيد، بعد ان وضع بعضهم رتب الضباط، واطلق رصاصة تنويرية ايذانا ببدء الحركة، وانقسم المنتفضون الى مجوعات، تمكنت احداها من السيطرة على سرية حراسة معسكر الرشيد الرئيسية، بعده معركة سريعة، فتحققت لهم السيطرة على الباب الرئيسي، وهو موقع ستراتيجي مهم يتيح لهم أسر كل الضباط الذين يأتون الى مقرات وحداتهم في الصباح الباكر. واستولت مجموعة ثانية على مقر اللواء الخامس عشر، ومجموعة ثالثة على كتيبة الدبابات الاولى واعتقال عدد من ضباطها، وقامت مجموعة رابعة بقطع شبكة الهواتف المباشرة مع المعسكر وتخريب بدالة المعسكر، وسيطرت مجموعة اخرى على قاعدة الرشيد الجوية. وتمكنت مجموعة مدنية من الاستيلاء على جهاز اللاسلكي الموجود في مصلحة الكهرباء الوطنية المجاورة للمعسكر، من اجل استخدامه للبث على موجة خاصة تستلمها اذاعة الحرية الواقعة على طريق المدائن، جنوب معسكر الرشيد.

كانت المعركة الرئيسية قد جرت حول السجن رقم واحد، فقد توجهت مجموعة من الثوار الى السجن حسب الخطة المرسومة –لاطلاق سراح الضباط المعتقلين، وكان تخطيط الحركة الاستفادة من هؤلاء لقيادة الحركة بعد توزيعهم على وحدات معسكر الرشيد، ومعسكرات بغداد الاخرى، فقد دافع امر السجن الرائد حازم الصباغ (الملقب بالاحمر بسبب لون شعره وبشرته الحمراء) وحراس السجن، جنوداً وضباطاً، دفاعا شديدا وتمكنوا من عرقلة سقوط السجن الى حين وصول دبابات من كتيبة الدبابات الرابعة، في ابي غريب وقوات من الحرس الجمهوري والحرس القومي الى المعسكر والسيطرة عليه، وبذلك فشلت الحركة.

اما موقف الحكومة من الحركة فيذكر حازم جواد، عضو القيادة القطرية ووزير الداخلية بانه ابلغ في فجر ٣ تموز من قبل احمد العزاوي، احد قادة الحرس القومي، ان مجموعات شيوعية تقوم بتمرد في معسكر الرشيد، وبدأت تهاجم السجن رقم واحد، فطلب حازم جواد من العزاوي ابلاغ اكبر عدد ممكن من المسؤولين، وتجهيز قوة بسرعة والتجمع في ساحة الفتح، القريبة من المعسكر، واتصل هو بالرئيس عبدالسلام عارف، وبرئيس الوزراء احمد حسن البكر، وبوزير الدفاع صالح مهدي عماش، فلم يرد احد اذ كان هؤلاء قد تجمعوا في مقر الحرس الجمهوري وشكلوا قوة سريعة اختار الرئيس عارف ان يقودها بنفسه. اما حازم جواد فقد توجه مع

شقيقه الضابط حامد الى منزل وزير الخارجية طالب شبيب واصطحباه الى ساحة الفتح حيث شاهدوا تجمعات لافراد الحرس القومي، وبعد تجاوز الساحة باتجاه المعسكر اوقفهم حاجز تنكر عناصره بملابس الحرس القومي، وعندما تعرفوا على هوية وزيري الداخلية والخارجية قاموا باعتقالهما، في وقت لم يتعرضوا فيه الى الضابط حامد جواد الذي استطاع التملص والوصول الى قوة الحرس الجمهوري[٢١٦].

وكان منذر الونداوي القائد العام لقوات الحرس القومي. ونجاد الصافي، عضو القيادة العامة للحرس قد اعتقلا بالاسلوب نفسه. ويذكر حازم جواد ايضا انه وطالب شبيب اوقفا الى حائط معمل البيبسي كولا، وبدأ المسلحون في تلقيم الاسلحة استعدادا لاعدامهما، وقبل الاعدام عاد حامد جواد مع قوة من الحرس الجمهوري يقودها الملازم حامد الدليمي، وامروا المحتجزين بالاستسلام فانصاعوا، وبذلك اطلق سراحهما.

دخلت دبابات الكتيبة الرابعة والحرس الجمهوري، ومعها الرئيس عبدالسلام عارف الى معسكر الرشيد بسهولة، وتوجه الى السجن رقم واحد حيث كانت المعركة توشك ان تنتهي لكن وصوله رفع المعنويات، فانتهت الحركة واطلق سراح المحتجزين في حدود الساعة السابعة صباحا.

حاول عبدالسلام عارف استثمار اخفاق الحركة لصالحه، واضفاء صفة البطولة على نفسه، فدعا الى عقد اجتماع عاجل للمجلس الوطني لقيادة الثورة في مقر وزارة الدفاع. وعقد الاجتماع بعد ظهر اليوم نفسه في غرفة وزير الدفاع، وترأس الاجتماع طاهر يحيى التكريتي، رئيس اركان الجيش ورئيس المجلس في ذلك الشهر، واقترح حازم جواد ابلاغ الشعب العراقي بالحدث لقطع دابر الاشاعات، لان الناس لاحظوا قوات كثيفة من الحرس القومي والجيش في الشوارع، واتفق الحاضرون على اصدار بيان قصير على ان يصدر بيان مفصل بعدما تتجمع المعلومات كاملة[٢١٧].

وعهد الى حازم جواد بكتابة هذا البيان وهذا نصه:

---

[٢١٦] حازم جواد، المصدر السابق، ص ص ١١٥-١١٦.

[٢١٧] المصدر نفسه، ص١١٨.

بيان الى شعب العراق الابي

تم فجر هذا اليوم سحق مؤامرة شيوعية دنيئة قام بها بعض الشيوعيين والعملاء للسيطرة على معسكر الرشيد فتصدت لها قواتنا العسكرية الباسلة والحرس القومي والشرطة الوطنية وجماهير الشعب وابادتها خلال نصف ساعة. وقد تم تشكيل هيئة تحقيق فورا وباشرت اعمالها في التحقيق مع من القي القبض عليهم من العملاء.

ان السهولة التي تم فيها القضاء على هذه المؤامرة الدنيئة قد اثبتت مدى رسوخ نظامنا الثوري العتيد ومدى تلاحم الجيش والشعب في الذود عن الوطن. ونطمن الشعب النبيل الى ان الامور تجري بصورة اعتيادية، وان قواتنا المسلحة الوطنية والشعب واقفون بالمرصاد لكل الخونة والدساسين والعملاء، وانها ستبقى ابدا الدرع الحصينة في حماية اهداف امتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

عاش الشعب... عاش الجيش

والموت للاستعمار والخونة المأجورين"[٢١٨].

وقد وافق الحاضرون على هذا البيان، واتصل حازم جواد بالاذاعة من غرفة الاجتماع واملى على مديرها نص البيان.

بعد ذلك بدأت مناقشة الاوضاع، فطلب احمد حسن البكر الكلام، فامتدح شجاعة الرئيس عبدالسلام عارف، وقل "اخواننا السوريون عينوا العقيد لؤي الاتاسي الذي لم يسمع به احد قبل اليوم رئيسا للمجلس الوطني لقيادة الثورة، وبعد الاعمال المجيدة التي قام بها عبدالسلام عارف واخرها هذا اليوم الذي انقذ فيه النظام العراقي وثورة ١٤ رمضان، اتقدم باقتراح بتعيينه رئيسا دائما للمجلس الوطني لقيادة الثورة، وقائداً عاما للقوات المسلحة". ويقول حازم جواد انه اعترض على هذا الاقتراح وقال :"انا اعترض على هذا الاقتراح، ليس لاني اعارض تعيين الاخ ابو احمد (عبدالسلام)

---

[٢١٨] جريدة الجماهير، ١٩٦٣/٧/٤.

بالمنصب المقترح، ولكن لان اجتماعنا اليوم مخصص لاحداث معسكر الرشيد، وارجو ان يتقدم ابو هيثم (البكر) باقتراحه مكتوباً لبحثه في جلسة اخرى، لان هذا يتطلب تعديل القانون الذي ينص على رئاسة دورية لمجلس القيادة[٢١٩]. وقد ايده في هذا الرأي الدكتور سعدون حمادي لذي قال :"لو ان كل من اخمد حركة يصبح رئيسا للمجلس الوطني لقيادة الثورة لسوف يصبح الجميع يوما ما رؤوساء للمجلس، وعليه لا نوافق على هذا الاقتراح.."[٢٢٠]. وهكذا لم تحصل الموافقة على هذا الاقتراح، وفي نفس الوقت سعت القيادة القطرية الى التقليل من دور عبدالسلام عارف في قمع الحركة، مدعية ان ما حدث كان مجرد قلاقل واضطرابات في احد المعسكرات، ولم يكن من الضروري ان يعرض الرئيس نفسه للخطر. والقت باللائمة على وزارة الدفاع لعدم وضعها خطة امنية، وطالبتها بوضع الخطة المذكورة مستقبلا، وتقديم تقرير من وزارة الدفاع عن نواحي الخلل في الأمن العسكري، واسباب عدم استطاعة الوزارة أخذ المبادرة في اخماد الحركة. وطلبت القيادة ايضا من قيادة الحرس القومي تقديم تقرير لتقويم الموقف ودراسة الاسباب التي ادت الى فشل الحرس القومي في كشف وردع الحركة قبل وقوعها. وهكذا انتهى اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة[٢٢١].

وخلال التحقيقات الاولية مع المساهمين في الحركة صرح ناطق بأسم وزرة الدفاع انه عثر بحوزة المتآمرين على ثمانية بيانات موقعة من قبل "القيادة الثورية للجبهة الشعبية"[٢٢٢]. وتضمن البيان الاول توضيح اسباب ودوافع واهداف الحركة،

---

[٢١٩] حازم جواد، المصدر السابق، ص ص ١١٨-١١٩.

[٢٢٠] انور عبدالقادر الحديثي، لقاء مع اللجنة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٥. ومما يذكر ان الدكتور سعدون حمادي كان حاضرا ذلك اللقاء ولم يعلق عليه بشئ، ويقول طلب شبيب انه وسعدون حمادي وعلي صالح السعدي وكل قياديي الحزب المدنيين في المجلس الوطني لقيادة الثورة اعترضوا على الاقتراح. د. علي كريم سعيد، العراق البيرية المسلحة، ص ص ٢٣١-٢٣٢.

[٢٢١] المصدر نفسه، ص ص ٢٣١-٢٣٤.

[٢٢٢] جريدة الجماهير، ١٩٦٣/٧/٥.

واعلان النظام الشيوعي، وانسحاب العراق من ميثاق القاهرة، والبيان الثاني يأمر بعزل واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء واعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وحل الحرس القومي وتأليف المقاومة الشعبية. وتضمن البيان الثالث[٢٢٣] قائمة بأسماء رئيس الدولة والحكومة والزعامة الجديدة التي تقرر تعيينها. وتضمنت البيانات الرابع والخامس والسادس والسابع عزل قادة الجيش وعيين قادة آخرين مثل العميد هاشم عبدالجبار، الهارب الى الشمال، رئيسا للاركان، والعقيد سعيد مطر، قائدا للفرقة الرابعة، والعقيد غضبان السعد، قائد للفرقة السادسة، والعقيد جلال بالطة، قائداً للفرقة الثانية، والعميد طه مصطفى الباوني، قائداً للفرقة الثالثة، والمقدم الركن سليم الفخري، قائداً للفرقة الخامسة، والضابط المتقاعد عطشان ضيئول الازيرجاوي، مديراً للأمن العام، والعقيد موسى كاظم الجبوري، قائدا للمقاومة الشعبية. واوامر بمنع التجول واغلاق المطارات. والبيان الثامن نص على أمر باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

والواقع ان تتبع احداث الحركة يوضح لنا بان اخفاقها يعود بالدرجة الاساس الى ضعف القائمين بها ومحدودية امكاناتهم، واخفاقهم في اطلاق سراح الضباط المعتقلين في السجن رقم واحد في معسكر الرشيد، وعدم توفر الاسناد اللازم في الوحدات العسكرية الاخرى، واختلاف موعد التنفيذ مع بعض الحلقات في المعسكرات الاخرى كمعسكر الوشاش الذين حاولوا التمرد في اليوم الثاني للحركة الا ان محاولتهم اجهضت في مهدها والقي القبض على القائمين بها[٢٢٤].

فضلا عن عدم وجود تنسيق او ارتباط لهم بقيادة مركز الحزب الشيوعي[٢٢٥].

---

[٢٢٣] وهو البيان الوحيد الذي لم يعثر عليه، وربما يكون حسن سريع قد اتلفه لكي يجنب الرجال الذي وردت اسماؤهم فيه للخطر.

[٢٢٤] د. يوسف حمدان- لقاء معه، ١٥/١١/١٩٩٧.

[٢٢٥] على الرغم من ذلك فقد بارك الحزب الشيوعي تلك الحركة في نشرته الداخلية التي اصدرها في اعقاب مؤتمره (الكونفرس الثالث) الذي عقد في منطقة كلاله، في شمال العراق، في كانون الاول ١٩٦٧، وعدها اول عمل سياسي مسلح يقوم به الحزب الشيوعي على مدى تاريخه لتسلم السلطة.

وعلى أية حال فما أن اعلن نبأ القضاء على الحركة حتى انهالت البرقيات على المجلس الوطني لقيادة الثورة من مختلف الاتحادات والمنظمات العراقية والعربية وهي تندد بالشيوعيين وتآمرهم الجديد ضد الثورة[٢٢٦]. وادانت الصحف المحلية المؤامرة الشيوعية الجديدة ونشرت العديد من المقالات طالبت فيها بالضرب بشدة على ايدي المتآمرين .

فقد كتبت جريدة الجماهير مقالاً افتتاحياً بعنوان (قواتنا المسلحة الوطنية قطاع شعبي ثوري) اوضحت فيه بأن احباط المؤامرة الشيوعية الأخيرة ما هو إلا صورة جديدة من صور التلاحم الرائع بين شعبنا وقواته المسلحة[٢٢٧]. وطالبت جريدة (الشعب) في عدد من المقالات الافتتاحية " بقطع رؤوس الخونة"[٢٢٨]، و " الضرب بشدة على ايدي المخربين"[٢٢٩]. أما جريدة (الرقيب) فقد وصفت الشيوعية بانها " داء فتاك وشر وباء يجب أن يستأصل وإن يقطع من جذوره " وطالبت بضرب الشيوعيين من جديد.

وفي تطور آخر ، كشفت التحقيقات مع عدد من المتآمرين في مدينة البصرة عن وجود تنسيق يتم من خلاله قيام المتآمرين في البصرة بتنفيذ عدد من الواجبات التي كلفوا بها استكمالاً للمؤامرة الشيوعية في بغداد . إذ حصلت الهيئة التحقيقية الخاصة في متصرفية لواء البصرة على المعلومات المتوفرة لديهم لغاية ١٢ / ٧ / ١٩٦٣ ومنها :

١ – كبست لدى المتآمرين أسلحة شخصية مجهزة من الحزب الشيوعي .

د. يوسف حمدان، القوى السياسية في الوطن العربي والقومية العربية، بحث مقدم الى ندوة المجمع العلمي العراقي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٧، ص٥.

[٢٢٦] تنظر نصوص تلك البرقيات في: الجماهير، الاعداد ١٣٢-١٣٤ في ٤-٦ تموز ١٩٦٣.

[٢٢٧] المصدر نفس، ١٣٢ في ١٩٦٣/٧/٤.

[٢٢٨] جريدة الشعب، ٦٧ في ١٩٦٣/٧/٤.

[٢٢٩] المصدر نفسه ، ٧٠ في ٧ / ٧ / ١٩٦٣ .

٢ – إن المتآمرين شكلوا فرقاً مؤلفة من (١٠) اشخاص سميت فرق الانصار ، واجباتها احتلال المرافق الحيوية في المدينة وتتسلح بالأسلحة التي سيوزعها المتآمرون العسكريون .

٣ – كان من المقرر أن يجري التنفيذ الثاني للمؤامرة يوم ٧ تموز ١٩٦٣ .

٤ – استغل اسم عبد الكريم قاسم في المؤامرة لدى البسطاء ممن انضموا إلى المؤامرة بوصفه حياً في ايران يعمل مع زمرة من الشيوعيين الهاربين.

٥ – لم يكن من بين المتآمرين ممن يحمل شهادة الدراسة الاعدادية وما بعدها .

٦ – بلغ عدد الموقوفين العسكريين ٢٠ من المراتب ،فيما تمكن (١٠) من ضباط الصف من الهرب وعدد المدنيين (٤٠) موقوفاً .

٧ – كان في نية المتآمرين نسف القطار المحمل بالاعتدة المرسلة إلى القطعات العسكرية العاملة في الشمال بتاريخ ٢٢ حزيران كما جاء باعتراف أحد المشتركين بالمؤامرة .

٨– بحث المتآمرون، فكرة التصدي لرتل سيارات الموقوفين المرسلين الى نقرة السلمان من البصرة يوم ٤ تموز ١٩٦٣[٢٣٠].

[٢٣٠] للمزيد من التفاصيل ينظر: ل.ت.ح، صورة كتاب الهيئة التحقيقية الخاصة في متصرفية لواء البصرة المرقم ٣٣٣ في ١٩٦٣/٧/١٢، ملفة ٣٤.

واشار تقرير امني يومي رفعه مكتب التحقيق الخاص إلى القائد العام للحرس القومي، إلى قيام الحزب الشيوعي بتشكيل (فرق المقاومة) مهمتها القيام بأعمال تخريب واغتيالات واسعة . وتضمن التقرير أيضاً معلومات عن قيام نوع من التعاون والتنسيق بين الحزب الشيوعي والحزب البارتي حول تشكيل لجان لنسف القطارات العسكرية الذاهبة إلى الشمال . وصدور تعليمات من الحزب الشيوعي بالعمل على أضعاف الدولة اقتصاديا وارباك الوضع العام تمهيداً للقيام بعمليات انتحارية[٢٣١].

وكشف تقرير آخر عن معلومات غير مؤكدة حول اشراف اللجنة الثورية للحزب الشيوعي على عمليات الاغتيال المتوقع القيام بها بعد اخفاق مؤامراتهم الأخيرة[٢٣٢] .

واعلنت السلطات الامنية عن اكتشاف شبكة تجسسية لإحدى دول اوربا الشرقية كانت على صلة بالمؤامرة الشيوعية في ٣ تموز[٢٣٣]، وبناء على ذلك تقرر ابعاد خَمْسَةَ من موظفي السفارة البلغارية من بغداد وبضمنهم السكرتير الأول بالسفارة ، واحد موظفي الممثلية التجارية لالمانيا الديمقراطية في بغداد، بوصفهم اشخاصاً غير مرغوب فيهم[٢٣٤] . في الوقت الذي تشير فيه كل القرائن الى ان الحركة كانت حركة داخلية وليست لها صلة بأية دولة أجنبية.

استغل العسكريون في المجلس الوطني لقيادة الثورة هذه الحركة لتصفية شاملة للعناصر الشيوعية العسكرية المعتقلة في سجن رقم واحد بحجة انهم كانوا على صلة بالحركة، وان بقائهم في هذا السجن سيكون خطراً مستديماً. فقد طالب عبدالسلام

---

[٢٣١] ل . ت . ح ، مكتب التحقيق الخاص ، التقرير اليومي المرقم ١٠ في ١٤ / ٧ / ١٩٦٣ . المرسل إلى القائد العام للحرس القومي ، ملفة رقم (٣٠) .

[٢٣٢] المصدر نفسه ، كتاب الحرس القومي / استخبارات (سري وشخصي) المرقم ٥٥٧ في ١٣ / ٧ / ١٩٦٣ ، المرسل إلى رئيس اركان الجيش ، ملفة رقم ٨ / ١٥ .

[٢٣٣] تصريح مصدر مطلع لوكالة الانباء العراقية في : الجماهير ، ١٥١ في ٢٢ / ٧ / ١٩٦٣ .

[٢٣٤] تصريح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية في : المصدر نفسه ، ١٥٢ ، في ٢٣ / ٧ / ١٩٦٣.

عارف، في اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة، الذي انعقد في مساء يوم ٣ تموز باعدام كل الضباط والمدنيين المعتقلين في سجن رقم واحد، بذريعة تواطئهم مع حسن سريع ورفاقه، ومشاركتهم في الحركة المسلحة ضد الثورة، فضلا عن ان بقاءهم على قيد الحياة سيغري الاخرين بالتآمر، وبذل اعضاء قيادة حزب البعث المدنيين جهداً كبيراً لتجنب المزيد من عمليات القتل، ودخل المجتمعون في نقاش حاد، هدد عارف خلاله بترك الاجتماع، وصب امتعاضه وغضبه على سعدون حمادي ومحسن الشيخ راضي، عضو القيادة، متسائلا:" عما سيفعله الشيوعيون بهما لو قدر لهم النجاح؟ ثم أجاب: السجن لاشهر معدودة، في حين ان قتله هو ورفاقه محقق"[٢٣٥].

وانتهى النقاش الى حل وسط يقضي بارسال الضباط المعتقلين بعيدا عن مركز السلطة في بغداد، الى سجن نقرة السلمان الصحراوي، وهو قرار كانت الحكومة قد أتخذته قبل قيام حركة معسكر الرشيد، والتراجع عن فكرة اعدام الضباط في بغداد وبهذا العدد الكبير.

وهكذا نقل الى محطة القطار العالمية قبيل منتصف ليلة يوم ٤ تموز المعتقلون، ثم اقتيدوا نحو قطار حمولة لنقل البضائع، عرباته شبيهة بعلب حديدية صماء محكمة الاغلاق، بلا نوافذ، وبلا مقاعد، فأطلق عليه اسم "قطار الموت" الذي اوصل المعتقلين الى محطة السماوة[٢٣٦] ومنها نقلوا بالحافلات الى سجن نقرة السلمان الصحراوي، الذي يبعد عن السماوة حوالي ٤٠٠ كيلومتر.

١٩٦٣/٧/١٤

---

[٢٣٥] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص ٢٧٩.

[٢٣٦] كان من ضمن المعتقلين عدد من المدنيين من بينهم مكرم الطالباني وعزيز الشيخ وحمدي ايوب العاني وجميل منير العاني وطبيب الاسنان اضل الطاني وآخرون.

خطاب رئيس الوزراء في ذكرى ثورة تموز ١٩٥٨ المجيدة[٢٣٧]

القى رئيس مجلس الوزراء خطاباً هاماً في الساعة الثامنة من مساء امس من دار الاذاعة والتلفزيون .. هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها المواطنون الاعزاء السلام عليكم .

لقد أخذت حكومتكم الثورية على عاتقها منذ يوم الرابع عشر من رمضان المبارك أن تشرح لكم الأمور المتعلقة ببلادنا بمنتهى الصراحة ، وذلك ايماناً منها بأهمية اطلاعكم عليها مباشرة وحرصاً منها، وهي حكومة شعبية تستند إلى الشعب، على أن يتحقق التجاوب بينها وبينكم لمعالجة مختلف الامور. ان الثقة الغالية التي اولاها الشعب العراقي لحكومته الثورية واستعداده للذود عن المكاسب التي حققتها ثورة ١٤ رمضان والتضحيات العظيمة التي قدمها في سبيل صيانة وحدة واستقلال الوطن الغالي وفي سبيل تحقيق الوحدة العربية تجعلنا نشعر جميعاً - يا أبناء الشعب - بأهمية التكاتف التام لبناء حياتنا الجديدة ولاقامة صرح اهدافنا القومية العظيمة .

ويسعدني ايها المواطنون ونحن نحتفل بذكرى ثورة الرابع عشر من تموز أن انتهز هذه الفرصة لاتحدث اليكم حديث الاخ لاخوانه عن القضايا التي لاشك تشغل بالكم في هذه الأيام والتي لايمكن معالجتها إلا بالتعاون التام والمصارحة الكاملة بين الحكومة والشعب.

لقد قامت حكومة الرابع عشر من تموز لتحقيق غايات نبيلة تتلخص في القضاء على حكم استعماري عميل وافساح المجال للفرد العراقي في أن يعيش حياة أفضل تتلاءم مع تطورات العصر الحديث ، ويتمتع بالحرية التي تشق الطريق لحكم شعبي ديمقراطي. كما استهدفت الثورة اتباع سياسة الحياد الايجابي وتقوية الروابط القومية مع القوى التقدمية في البلاد العربية وعلى الاخص مع الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة التي وقع عليها عبء كبير في ميدان الصراع العربي ضد الاستعمار. وقد استبشر العراقيون جميعاً بثورة الرابع عشر من تموز كما رحب جميع العرب في كل شبر من أرض العرب وصفقت لها جميع القوى التقدمية العالمية.. إلا أن هذه

---

[٢٣٧] الجماهير - عدد ١٤٣ في ١٩٦٣/٧/١٤.

الفرحة الكبرى لم تدم طويلاً وسرعان ما انقض الطاغية قاسم يحطم مكاسب الثـورة التي جناها الشعب وكان لانحرافه اثار سيئة عاناها الشعب طيلة حكمه الاسود.

وفي سبيل تحقيق مآربه واطماعه اتبع قاسم جميع الوسائل لتحويل الـوطن إلى مسرح للفوضى والارتباك باشاعة الارهاب والخوف والتشكيك واستباحة الحرمات واحلال الفرقة بين المواطنين. وقد استعان قاسم بالحزب الشيوعي العراقي للاجهـاز على رجال ثورة تموز الحقيقيين وزج بقية الابطال في غياهب السجون . وعمل على تصفية العناصر القومية في العراق فجرت دماء زكية عبقة فـي الموصـل العربيـة المجاهدة الصابرة، وهدمت معاول الشيوعيين البيوت على اصحابها واحرقت ماتبقى منها وانقض الخونة الشيوعيون على الضحايا يشوهونها ويحرقونها ويسحلونها في الشوارع ضاربين عرض الحائط بكل المثل والقيم الاخلاقية يشاركهم في ذلـك المـلا مصطفى البرزاني واتباعه الذين انقضوا على الموصل الجريحة ليجهزوا على عائلات بأكملها وينهبوا البيوت وينتهكوا الحرمات . وقد عانت كركوك المجاهدة من اعمـال الشيوعيين البشعة وفقدت في مجازرهم اعز ابنائها بينما كانت ارواح ابطال الجـيش العراقي تصعد إلى بارئها في أم الطبول . وحتى يصل الطاغية الاوحد إلى اهدافـه، كان الجهاز الحكومي كما كانت ميزانية الشعب مسخرة لتحقيق اهدافـه ، فصـرفت الملايين على المظاهرات الشيوعية التي كانت تخرج لتأييده وملايـين أخـرى علـى تماثيله وصوره وملذاته والدعايات لشخصه . وقد حطم الطاغية مشـروع الاصـلاح الزراعي الذي أصبح أداة للدعاية لحكمه ولم يحصـل الفلاحـون إلا علـى الوعـود الخلابة.

وقد كان عهد قاسم عاجزاً عن اشاعة الأمن والاستقرار في البلاد الأمر الذي الحق افدح الاضرار بالاقتصاد العراقي وعرضه إلى الازمات المتلاحقة. كمـا اضـر بالاقتصاد الوطني ضررا عظيماً حيث ربطه بكتلة معينة فقط دون الاهتمام بمصـلحة العراق العليا . ونتيجة لهذه الفوضى هبط الانتاج الوطني وتـدهور مركـز العـراق المالي وأخذ الشعب يشاركه جميع الاخصائيين يشكك في الارقام المالية والاقتصـادية التي تصدرها حكومة قاسم . وقد زاد في الطين بلة القطيعة التي احدثها قاسـم بـين العراق والشعب العربي من جهة وبين العراق وبقية دول العالم من جهة أخرى .

ثورة الملايين

ايها المواطنون:

لقد جاءت ثورة الرابع عشر من رمضان معبـرة اصـدق التعبيـر عـن ارادة الملايين من أبناء شعبنا في التخلص من عهد الدكتاتورية والتخلـف وفـي تحقيـق أهداف ثورة الرابع عشر من تموز وبناء مجتمع تسوده الحرية والرفاه بالقضاء على جميع آثار الدكتاتورية والخراب الاقتصادي والاجتماعي وجميع مظاهر التخلف.

ولقد كان المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة الوطنيـة مـدركين لعظـم المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكم فشرعنا في ايجاد الاسـس العلميـة السـليمة لتحقيق هذه الأهداف الجبارة.

محاربة الثورة بالاشاعات والتآمر

ولكن اعداء الثورة من شيوعيين وانتهازيين تساندهم ابواق عميلة معروفة في الخارج، شرعوا يحاربون الثورة باطلاق الاشاعات والتامر واضعاف اسس الاستقرار لعلمهم الاكيد بأن استقرار الثورة ورسوخها وثقة المواطنين بها هي الاسس الكفيلـة في تحقيق أهداف الثورة.

التزام الحزم لتحقيق الاستقرار

وكان لزاما على الحكم الثوري أن يتخذ كل الاجراءات الحازمـة ضـد اعـداء الثورة ليحقق الاستقرار المنشود ليشرع في بناء المجتمع الجديد معتمدا علـى ثقـة الشعب وتكاتف جميع قطاعاته ومستعينا بكل الخبرات والقدرات والكفاءات الوطنيـة دونما تفريق أو تمييز .

المؤامرة الشيوعية المسلحة

غير أن اعداء الثورة وهم يشاهدونها تمضي قدما نحو الرسوخ عملـوا علـى تدبير مؤامرة شيوعية مسلحة حاولت عن طريـق حمـل السـلاح والتمـرد إقامـة دكتاتورية شيوعية في البلاد، هدفها ابادة المواطنيين الـذين لايرضـخون للسـيطرة الشيوعية . وكانت اذاعات شيوعية معروفة تمهد لهم الطريق وتدعو بصـلافة إلـى تقويض النظام الوطني واقامة دكتاتورية الشيوعيين في العراق.

إلا أن جيشنا العراقي ببسالته ويقظته استطاع أن يبدد المتآمرين في أقل من نصف ساعة يساعده في ذلك شباب الحرس القومي والشرطة الوطنية وجماهير الشعب .. الذين هبوا جميعاً للدفاع عن ثورتهم بنفس الحماس الذي اظهروه صبيحة الرابع عشر من رمضان المبارك .

ولقد استطاع النظام الثوري أن يحطم هذه المؤامرة ، كما استطاع أن ينجح في القضاء على مقاومة الشيوعين لثورة رمضان استناداً على ثقة الشعب به وايمانه بأن الثورة لم تكن ابداً انقلابا عسكريا يخدم فئة معينة وإنما كانت ثورة جميع العراقيين من اجل جميع العراقيين .

وعلى الرغم من مؤامرات الاعداء ودعاياتهم وما اثاروه من مصاعب ومشاكل، فلقد استطاع الحكم الثوري أن يعمل بحزم من أجل تحقيق استقرار راسخ هو القاعدة الصلبة للعمل والبناء.

القطاع الزراعي

أيها المواطنون

لقد كانت الاشهر القليلة التي مضت على ثورتنا المباركة مليئة بالعمل الصامت البناء... ففي القطاع الزراعي الذي يؤلف أكثر من ٧٠بالمائة من سكان العراق والذي لايمكن أن يحقق تقدما حقيقيا إلا برفع مستواه ، اعدنا النظر في قانون الاصلاح الزراعي الذي كان مشلولا ابان حكم قاسم حيث لم يوزع إلا ٤% تقريباً من مجموع الأراضي التي شملها الاصلاح الزراعي طيلة الأربع سنوات ونصف التي مضت. فبدأت الحكومة بتوزيع الأراضي على الفلاحين في كل مكان .. وتم قبل أيام تحويل مبالغ كافية إلى فروع المصرف الزراعي لتسليف الفلاحين. . واهتمت الحكومة بمشاريع الري والبزول وادخلتها ضمن المشاريع الضرورية الواجب تنفيذها بسرعة ... وتجري الآن بين وزارة الاصلاح الزراعي وبعض الشركات العالمية مداولات حول المشروع الضخم الذي اعدته حكومة الثورة لتطوير الريف العراقي والذي تنوي تنفيذه في جميع المناطق المشمولة باحكام قانون الاصلاح الزراعي.. ويتضمن هذا المشروع إنشاء ٣ الاف قرية نموذجية لاسكان ثلاثمائة وخمسين ألف عائلة فلاحية وتشتمل هذه القرى على ٣١٢ ألف دار و٣ آلاف مدرسة و ٣٠٠ دائرة ومؤسسة حكومية للمليونين من الطبقة المحرومة من أبناء الشعب .

التصنيع والتنمية والتخطيط

وفي حقل التصنيع والتنمية والتخطيط اعادت الحكومة الثورية النظر في الخطة الاقتصادية السابقة وأعطت الأهمية للمشاريع الانتاجية الضرورية واجلت المشاريع التي لايحتاج إليها العراق في الوقت الحاضر والتي كانت قد وضعت في الخطة الاقتصادية لاغراض دعائية دنيئة . ثم اتخذت الإجراءات اللازمة للمشاريع هذا العام اذكر منها على سبيل المثال .

مشاريع انتاجية ضخمة

١. مشروع الورق في البصرة الذي ستعلن مناقصته قريبا بكلفة قدرها ١٢ مليون دينار . وينتج ٤١ ألف طن من الورق ويشغل ٢٥٠٠ عامل .
٢. مشروع استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي بكلفة قدرها ٣,٥ مليون دينار وسعة قدرها ١٢٠ الف طن.
٣. مشروع استثمار الغاز الطبيعي للوقود في البصرة بكلفة قدرها ١١ مليون دينار.
٤. مشروع الاسمدة الكيمياوية في البصرة المستخلصة من الغاز الطبيعي بسعة قدرها ٢٥٠ ألف طن من كبريتات الامونيوم وكلفة مقدارها ١٦ مليون دينار.
٥. مشروع الحرير الصناعي الذي سيتم توقيع عقد انشائه خلال هذا الشهر وينشا في سدة الهندية . وهذا المشروع الذي يكلف ١١ مليون دينار سيوفر للعراق ٤ ملايين دينار من العملة الصعبة سنويا.
٦. مشروع النسيج في الحلة لانتاج الاقمشة والحرائر بسعة ٤٦ مليون ياردة سنوياً ويشغل ٢٥٠٠ عامل.
٧. مشاريع توليد القوة الكهربائية في بغداد وسامراء ومشاريع نقل القدرة الكهربائية بتأسيس شبكة خطوط تربط شمال العراق بجنوبه.
٨. مشاريع الري :

أ. مشروع اسكي – موصل الذي سيكلف ٦٥ مليون دينار وسيمكننا من ارواء مليون مشارة ويولد ٣٧٠ ميكاوات من الكهرباء عدا عن فائدته في السيطرة على فيضان دجلة وقد اقر هذا المشروع.

ب. ومشروع الدلمج في الكوت الذي يكلف تسعة ملايين دينار ويروي ٤٠٠ ألف مشارة من الارض.

جـ. مشروع ديالى السفلي الذي تبلغ كلفته حوالي ٣٢ مليون دينار ويروي ١,٥ ألف مشارة من الارض.

والحكومة الوطنية يا أبناء الشعب جادة في تشجيع الرأسمال الوطني ليدخل ميدان الصناعة والعمل، وهي تسعى لخلق جو من التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص عن طريق إقامة المشاريع المشتركة . والحكومة تكرر ما سبق واكدته في مناسبات مختلفة بأنها حريصة على تنمية الراسمال العراقي كما أنها حريصة على خلق جو من التعاون بين العمال وارباب العمل ، يتغلب فيها الطرفان على كافة الصعوبات بما يحقق ازدهار الاقتصاد الوطني.

معالجة الركود الاقتصادي

ان الحكومة مهتمة اشد الاهتمام بمعالجة الركود الاقتصادي الذي مس بعض الأسواق في العراق .. هذا الركود الذي يعلم الجميع بأن معظم اسبابه ترجع إلى الاوضاع الاقتصادية المتردية التي كانت قائمة قبل الثورة والتي كانت نتيجة طبيعية لحكم قاسم الفوضوي التخريبي الذي ترك الخزينة فارغة تقريبا . كما أن أحد أسباب الركود الاقتصادي هو السبب الطبيعي الذي ينجم بعد كل ثورة حيث يحجم أصحاب رؤوس الأموال عن تشغيل اموالهم إلى أن ينجلي موقف الحكومة.

لقد حدث كما تعلمون ارتفاع نسبي في تكاليف المعيشة نتيجة لموجة ارتفاع في الاسعار حدثت في مختلف بلدان العالم وقدعمدت الحكومة من جانبها إلى التدخل لحماية المستهلك فاستوردت كميات كبيرة من السكر والرز والحنطة تكفي لسد الحاجة المحلية مدة طويلة وباسعار رخيصة.

وفي سبيل دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد دخلت الحكومة في مفاوضات مع مختلف الدول للحصول على قروض تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دينار . وقد تم الاتفاق مع المانية الاتحادية على تقديم قرض للعراق بمبلغ ١٥ مليون دينار أو يزيد لانفاقه على المشاريع الانتاجية وعلى تقديم قرض آخر بمبلغ أكثر لانفاقه على المشاريع العمرانية .

ولا اظن أن هناك حاجة لأن اؤكد بأن هذه القروض هي قروض غير مشروطة ولاتمس مطلقا سياسة العراق القائمة على أسس الحياد الايجابي وعدم الانحياز.

توزيع الأراضي مجاناً

وفي حقل الاسكان اود أن اعلن نيابة عن حكومة الثورة بشرى سارة للمواطنين إذ قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة في جلسته مساء امس توزيع الأراضي السكنية لجميع أفراد الشعب في بغداد وكافة الالوية مجانا وبهذا سيكون لكل عائلة عراقية قطعة أرض لاغراض البناء والسكن . وقد حولت الحكومة مبالغ كافية للبنك العقاري وفروعه في الالوية ورفع الحد الأعلى للتسليف من ١٠٠٠ دينار إلى ١٥٠٠دينار ، كما خفضت ارباح البنك على هذه السلف الأمر الذي سيشجع حركة البناء والتعمير ويزيد من تشغيل الايدي العاملة من جهة كما سيؤدي إلى توفير السكن للجميع .

تخفيض الايجارات

ولغرض الترفيه الاقتصادي عن أبناء الشعب فقد سن قانون يقضي بتخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمائة لدور السكن و ٣٠ بالمائة للدكاكين . وان من شأن هذا القانون أن يرفع الضائقة الاقتصادية عن أكثرية أبناء الشعب من جهة ويؤدي إلى انخفاض في نفقات المعيشة عموما من جهة أخرى وبذلك سيعوض على المؤجر الشئ البسيط الذي سيفقده نتيجة لسن هذا القانون .

زيادة عائدات النفط

أما بالنسبة لانتاج النفط فإن الحكومة الثورية عازمة على زيادة عائدات النفط بما يضمن مصلحة العراق . وقد تم الاتفاق حول تحديد رسوم شحن النفط من الميناء العميق بسعر يشجع تصدير الزائد من النفط من الحقول الجنوبية . وسيرفع معدل الانتاج للسنة المالية الحالية إلى ما لايقل عن ١٤ مليون طن بعد أن كان ٨,٦ مليون طن في السنة الماضية. وقد بدات الزيادة في الانتاج فعلاً اعتبارا من ١ تموز الحالي وبذلك تزداد عوائد النفط في العراق ١١ مليون دينار لسنة ٦٣ المالية قابلة للزيادة في السنوات المقبلة . هذا في حقل نفط البصرة.

الالتزام بسيادة القانون

ايها المواطنون : لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان لتعيد إلى المواطن العراقي كرامته وترفع عنه الظلم .. واؤكد لكم بأن الحكم الثوري ليس لفئة معينة وإنما هو لمجموع الشعب ، وليس هناك تمييز اوتفضيل إلا على اساس القابليات والكفاءات والاخلاص لأهداف الثورة . وان التجاوزات البسيطة التي حصلت هي من الامور التي تعيشها كل ثورة وتصلح آثارها فيما بعد . والان وقد استقرت الاوضاع فإن الحكومة تلتزم بشكل حازم وتدعو كافة المواطنين والمسؤولين للالتزام التام بمبدا سيادة القانون وتساوي جميع المواطنين امامه .

الايمان بالجبهة القومية

أيها المواطنون :

لقد اعلنت الحكومة الثورية مرارا عديدة أنها تؤمن ايمانا عميقا بالجبهة القومية، فالتجارب التي مر بها العراق برهنت بما لايقبل الشك أن جميع القوى والوحدوية تلتقي في مصير واحد وعليها وحدها يتوقف مصير هذا الوطن . وقد استهدفت مؤامرة الشيوعيين الأخيرة القوى القومية جميعاً وليس فئة معينة . ولم يتاخر اعلان تشكيل الجبهة القومية التي بدات محادثات تشكيلها منذ الشهر الأول للثورة واعلنها المنهاج المرحلي إلا بسبب الظروف التي اعقبت الثورة .

واني اؤكد للشعب العراقي العزيز أن الجبهة القومية ضرورة قومية ملحة وان لجنة وزارية قد تالفت لتشكيلها وباشرت باتصالاتها في هذا الشان وان تعاون كافة المنظمات القومية والنقابية والمهنية هو القاعدة التي يستند إليها الحكم ويستهدى بها .

حماية الوحدة الوطنية

أيها المواطنون :

لقد سبق أن اعلنا في المنهاج المرحلي لقيادة الثورة أن ثورة رمضان المباركة قامت للبناء لا للتخريب ولتوحد لا لتفرق ولتقضي على الاستغلال لا لتغذيه . ولقد ساوت الثورة بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم وتعدد قومياتهم وهي مصممة على حماية الوحدة الوطنية.

ولقد اهتمت الثورة اشد الاهتمام بطموح المواطنين الاكراد في زيادة مساهمتهم في تطوير البلاد وفي تنمية ورعاية ثقافتهم ولغتهم . وقد سبق للحكومة أن نشرت نظام اللامركزية الذي تنوي تطبيقه في جميع ارجاء البلاد بما في ذلك المناطق الاهلة بالمواطنين الاكراد . غير أن مصطفى البرزاني الذي لايعبر عن ارادة الجماهير الكردية عمل على طريقته القديمة في النهب والسلب وخاصة في فترات المفاوضات . وقد دفعته الدعايات الشيوعية المغرضة إلى عرقلة تطبيق هذا المشروع وعمد إلى مطاليب أقل مايقال عنها انها انفصالية . وقد اعلم المجلس الوطني لقيادة الثورة الشعب العراقي العزيز بتطورات الموقف والعوامل الحقيقية التي دفعت الحكومة للبدء بعمليات تطهير الشمال من هذا الشقي الذي اراد أن يفرض ارادته على المواطنين العرب والاكراد . ومنذ أن اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانه عن الشروع بتطهير المناطق الشمالية والبارزاني يتراجع أمام ضربات قاصمة توجهها إليه قواتنا الظافرة التي ضربت اروع مثل في البطولة والتضحية يساندها في ذلك العشائر الكردية الذين يؤلفون جحافل فرسان صلاح الدين ، وابناء العشائر العربية الذين يؤلفون جحافل فرسان الوليد .

ويسرني أن اعلن بأن الحكومة الثورية قد خصصت مبلغ عشرة ملايين دينار لاصلاح المناطق التي خربها البارزاني في الشمال . وقد شكلت مديرية عامة لهذا الغرض ، ولدى الحكومة خطة واسعة لانعاش المناطق الشمالية وجعلها مناطق صناعية وسياحية مريحة تزيد من رفاه أبناء الشعب وتوفر لهم حياة الرفاه والاستقرار .

التنظيم الشعبي قاعدة للكفاح

أيها المواطنون :

لقد كان التنظيم الشعبي قاعدة صلبة من قواعد الكفاح ضد الحكم الملكي الرجعي وضد الحكم الدكتاتوري المنحرف . . ولقد قامت الثورة لترسيخ هذا التنظيم وجعلته أحد الأدوات الكفوءة لتحقيق مبدأ حكم الشعب للشعب .ولقد قامت الحكومة الثورية برعاية المنظمات الشعبية والنقابية والمهنية ومدتها بالمساعدات وتحقيق مطاليبها واتاحة اوسع مجالات العمل لها .

ولقد قامت في بلادنا تجربة جديدة في التنظيم الشعبي الديمقراطي هي تجربة المنظمة الوطنية للعمل الشعبي التي تعمل على تعبئة قوى الشعب لترسيخ اسس الديمقراطية وتكتيل الجهود لبناء المجتمع الجديد .

والمنظمة هذه لم تؤسس لتكون واجهة لحزب أو لفئة وإنما هي منظمة كافة العناصر والفئات المستقلة والحزبية المؤمنة بالثورة واهدافها والمستعدة للعمل والبذل ولممارسة حقها في الديمقراطية . وواجبنا جميعاً أن نبذل جهودا جبارة مخلصة لانجاح هذه التجربة الجديدة وانمائها بما لدينا من خبرة ومعرفة وجهد .

الحرس القومي

أما الحرس القومي فلقد قام باعمال بطولية رائعة منذ نزل إلى الشارع بجانب الجيش وجماهير الشعب يقاتل الطاغية قاسم واعوانه الشيوعيين المحليين الذين رفعوا السلاح ضد الثورة . ويؤلف الحرس القومي اليوم قوة عظيمة ويتحلى افراده بكل المثل القومية العليا وهم يؤدون واجبهم القومي المقدس ليلا ونهارا . وإنها مدعاة فخر كل منا أن نعلم بأن قطعات من الحرس القومي تشترك الآن جنبا إلى جنب مع الجيش الباسل في تحطيم اوكار الانفصالية في شمال الوطن الغالي ، كما إنه سيشترك مع الجيش والشعب في معركة البناء قريبا ... وإذا ما حدث من بعض أفراد الحرس القومي بعض الاخطاء فإنه يتحتم عليهم أن يعالجوها حتى يكونوا في مستوى ثقة الشعب بهم وحبه لهم وحتى يقطعوا الطريق أمام أصحاب الاشاعات المسمومة الذين ينتهزون هذه الاخطاء للتفرقة بين أبناء الشعب واضعاف الثورة .

هجمات دعائية ظالمة

أيها المواطنون :

تتعرض بلادنا اليوم إلى هجمات دعائية ظالمة وشديدة من قبل اوساط اجنبية وعلى راسها الاتحاد السوفيتي . هذه الاوساط تتدخل علنا في شؤوننا الداخلية . وعلى الرغم من أننا كررنا مرارا عديدة رغبتنا في المحافظة على صداقة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية إلا أننا نعلن وقوفنا بحزم وقوة ضد كل من يهدد سلامة بلادنا ويتدخل في شؤوننا .. يساندنا في ذلك اخواننا في البلاد العربية الذين اعلنوا صراحة شجبهم للحركة الانفصالية والدعاية الشيوعية ضد العراق كما تساندنا جميع

القوى التقدمية في العالم . ولئن كانت أي دولة حريصة حقاً على صداقة العراق وامينة لمبادئ الأمم المتحدة فعليها أن تحترم استقلالنا وحريتنا وان تكف عن التدخل فيما هو ضمن السيادة المطلقة للعراق .

موكب القومية العربية

أيها المواطنون :

لقد كان من أهم عوامل ثورة الرابع عشر من تموز قيام الحكم الملكي الرجعي بابعاد العراق عن موكب القومية العربية واتخاذه موقف العداء ضد الجمهورية العربية المتحدة . كما كان من أهم عوامل ثورة رمضان محاولات قاسم الشعوبي للقضاء على التضامن العربي وابعاد العراق عن الجمهورية العربية المتحدة . وبعد مرور أقل من اسبوعين على ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك شارك العراق في احتفالات عيد الوحدة في القاهرة ، وبعد ثورة سوريا الشقيقة التي كان للعراق دوره الرئيس في التهيئة لها ودعمها في ساعتها الحرجة أصبح الطريق ممهداً للوحدة العربية التي ذهبنا للتباحث حولها وقلوبنا متجهة إلى اللّه ليحقق لنا هذا الهدف القومي المنشود . ولقد عملنا كل ما في وسعنا للوصول إلى النتيجة السارة المتمثلة في بيان القاهرة الذي يعتبره العرب جميعاً وثيقة تاريخية هامة حققت لهم مايصبون إليه من كرامة وقوة . ولقد بدأ العراق بتنفيذ ميثاق القاهرة بجميع حذافيره . واقول لكم بصراحة بأن بعض الخلافات قد ظهرت في الافق العربي ، إلا انني مؤمن ايماني بالله أن هذه الخلافات مهما كبرت فإنها تبقى أصغر من هدفنا الكبير في تحقيق الوحدة ، وان على جميع الأطراف العربية أن تعي أن ما يجمعنا هو اكبر مئات المرات من كل ما يفرقنا وان ما يوحدنا هو أعظم واجل من كل ما يفصلنا وان المرحلة الراهنة من تاريخ امتنا تحمّلنا جميعاً بذل كل جهد في سبيل تحقيق رسالتنا في الوحدة .

ان ايماننا في وحدة امتنا لن يتزعزع ونضالنا في سبيل هذه الوحدة لن يصيبه أي ملل واننا باذلون بعون اللّه كل جهد لتذليل المصاعب وتحمل المشاق في سبيل تحقيق الوحدة .

دعم الحركات التحررية

أيها المواطنون :

ان للعراق علاقات اخوية وثيقة مع الجمهورة العربية المتحدة ومع جميع الدول العربية الاخرى . وانتهز هذه الفرصة لاشيد بسوريا الباسلة التي قدمت لنا الكثير و تضامنت معنا في كل المجالات . واعلن لكم إنه على الرغم من الظروف الدقيقة التي تحيط بالجمهورية العراقية فإن حكومتكم الثورية لم تبخل في دعم الحركات التحريرية في الاقطار العربية وخاصة عمان والجمهورية العربية اليمانية التي تبرع العراق لابناء شهدائها مؤخرا مساعدة مالية مقدارها ٣٠٠ ألف دينار نقدا وما قيمته مليون دينار من المساعدات العينية وحكومتنا الثورية مستعدة للمساهمة في أي مجهود عربي لتحرير أرض فلسطين السليبة .

أما علاقتنا الخارجية فإنها تستند إلى سياستنا القائمة على الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومحاربة التكتلات العسكرية ونحن نتعامل مع جميع الدول على قدم المساواة بدون أي شروط .

تحية لقواتنا في الشمال ولارواح الشهداء

أيها المواطنون :

في نهاية حديثي هذا اتوجه بالنيابة عنكم بالشكر والامتنان إلى قادة وضباط وضباط صف وجنود جيشنا الباسل الذين يقفون الآن على قمم جبال بيخير وبيرس وهيبة سلطان وحرير وغيرها من المناطق التي تم تطهيرها والذين غسلوا عار الاهانات التي وجهها اليكم حكم قاسم البغيض واعطوا للعالم امثولة رائعة في البطولة، والفداء، والكفاءة وارجو لهم كل التوفيق في مهمتهم المقدسة واوكد لهم بأن أعضاء المجلس الوطني والحكومة الثورية وابناء الشعب في العراق والوطن العربي معجبون بهم اشد الاعجاب .

كما ابعث بتقدير الحكومة والشعب إلى اخواننا المواطنين الاكراد الذين يحاربون إلى جانب قوات الجمهورية وكذلك إلى اخواننا أفراد الشرطة الوطنية وإلى جحافل فرسان الوليد والحرس القومي الذين يؤدون واجباتهم المقدسة في المدن والقرى و في الجبال والسهول بكل اخلاص وبسالة.

واحيي باسمكم ايها الموطنون ارواح الشهداء الابرار الذين قدمهم شعبنا في مسيرة كفاحه الدامي ، أولئك الشهداء الذين لولا تضحياتهم الكبيرة ودماؤهم الزكية ما كان مقدراً لنا أن نحتفل بهذا اليوم ونحن احرار سعداء .

وأخيراً ادعوكم أبناء وطني إلى التكاتف والتعاون لتكونوا سورا يصد الاعداء، وإلى العمل المجد المثمر لنبني عراقنا الحبيب الزاهر ووطننا العربي المجيد.

والله يوفقكم جميعا ... والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .

١٩٦٣/٧/١٤

محاولة حل مشكلة السكن
قطعة أرض لكل عائلة عراقية فقيرة مجاناً
٢٥٪ تخفيض ايجارات بيوت السكن وايجارات العقارات ٣٠٪ [٢٣٨]

اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ البيان التالي :

لقد عملت العهود المظلمة البائدة على الاهتمام بمصالح افرادها ومحاسيبها الضيقة لا بمصالح الكثرة من أبناء الشعب الذين يجب أن ينعموا بخيرات هذا الوطن الوفيرة ويستفيدوا من كل شبر فيه .

وايمانا منا بأن خيرات الوطن ملك لكافةابناء الشعب ، ورغبة منا في توفير الحياة الكريمة للجميع التي لايمكن تحقيقها بدون الحصول على السكن اللائق ، قررنا مايلي :

أولاً - توزيع الأراضي الاميرية في كافة أنحاء الجمهورية في القرى والنواحي والاقضية ومراكز الالوية والعاصمة مجانا وبدون مقابل على المواطنين الذين لايملكون دارا للسكنى اوقطعة أرض والذين لايتجاوز دخلهم الشهري ٥٠ ديناراً .

---

[٢٣٨] الجماهير - عدد ١٤٣ في ١٤ /١٩٦٣/٧ .

ثانيا - تخويل كافة رؤساء الوحدات الادارية بالتعاون مع المجالس الادارية والبلدية والمنظمات الشعبية بمسح الأراضي الاميرية في مناطقهم وتقسيمها إلى قطع تتراوح بين ١٥٠ مترا إلى ٢٠٠ متر على أن ينسجم ذلك مع تخطيط المنطقة السكنية، وتوزيعها حسب التعليمات التي ستصدر اليهم .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

ولتنفيذ هذا البيان صد القانون رقم (١٢٥) لسنة ١٩٦٣ "قانون تأمين السكن للمواطنين"

رقم (١٢٥) لسنة ١٩٦٣
قانون
تأمين السكن للمواطنين

بأسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة، وبناءً على ما عرضه وزير المالية واقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة.

صدق القانون الاتي:-

المادة الاولى- تملك الاراضي الاميرية الصرفة في كافة انحاء الجمهورية في القرى والنواحي والاقضية ومراكز الالوية والعاصمة مجاناً وبدون مقابل للمواطنين العراقيين ممن تتوافر فيهم الشروط التالية:

١- ان يكون المستفيد من اب عراقي بالولادة ومسؤولا عن اعالة عائلة.

٢- ان لا يملك المستفيد او احد افراد الاسرة المكلف باعالتها دارا للسكن او قطعة ارض تصلح لهذا الغرض.

٣- ان لا يتجاوز دخله الشهري -٥٠ دينارا.

المادة الثانية- يقوم رؤساء الوحدات الادارية بالتعاون مع المجالس الادارية والبلدية والمنظمات الشعبية والدوائر الاخرى ذات العلاقة بمسح الاراضي الاميرية في مناطقهم وتقسيمها الى قطع تتراوح بين حوالي (١٥٠) متراً مربعاً و (٢٠٠) متر مربع على ان ينسجم ذلك مع تخطيط المنطقة السكانية ونظام الطرق والابنية.

المادة الثالثة ١- على الشخص الذي تملك قطعة بموجب احكام هذا القانون ان يشيد دارا لسكناه على تلك القطعة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور سند الطابو.

٢- لا يجوز بيع او رهن او هبة او افراز او اجراء أي تصرفات اخرى على القطعة ترتب عليها حقوقا عينية او تؤدي الى خروج التصرف فيها ممن ملكت له خلال عشر سنوات من تاريخ صدور سند الطابو الا اذا كانت هناك اسباب اضطرارية تدفع المنتفع الى هذا لتصرف فيجوز له ذلك بموافقة وزير المالية. وفي حالة تلموافقة على البيع يلزم من ملكت القطعة له بتسديد ثمن الارض الى الخزينة حسب الاسعار السائدة التي تقدرها لجنة تؤلف بأمر من وزير المالية.

٣- لوزير المالية ان يسترد الارض ممن ملكت له بواسطة المحاكم اذا خالف احكام هذا القانون او لتعليمات المالية الصادرة بموجبه او شروط استمارة الطلب المرفقة بالتعليمات المذكورة.

المادة الرابعة -١- تطبق احكام هذا القانون على الاراضي الاميرية الصرفة والممنوحة باللزمة والمفوضة بالطابو والموقوفة وقفا غير صحيح والتي كان قد شيد عليها دور للسكن قبل صدور هذا القانون.

٢- تعوض مديرية الاوقاف العامة وكل من له علاقة بذلك عن الحصة في الارض الاميرية الموقوفة وقفا غير صحيح والتي تخضع لاحكام الفقرة السابقة بارض اميرية معادلة لها.

المادة الخامسة- لوزير المالية ان يصدر تعليمات لتسهيل مهمة هذا القانون على ان تحوي على الامور التالية:-

١- تخصيص الاراضي وافرازها.

٢- البيع مجانا ومراحله.

٣- الشروط الواجب توافرها في المستفيد والتزاماته.

٤- المادة السادسة- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة- على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الخامس عشر من شهر ايلول لسنة ١٩٦٣.

المشير الركن
عبدالسلام عارف
رئيس الجمهورية

وصدر القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٣ لتعديل قانون الاسكان الصادر عام ١٩٦٢. وهذا نص التعديل:

رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٣
قانون
التعديل الاول لقانون الاسكان رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٢

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة، وبناءً على ما عرضه وزير الاشغال والاسكان ووافق عليه مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة.

صدق القانون الاتي:-

المادة الاولى- تلغى الفقرة (١) من المادة الاولى من قانون الاسكان رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٢ ويحل محلها ما يلي:-

١- الوزير المختص - وزير الاشغال والاسكان.

المادة الثانية- تضاف المادة التالية الى القانون وتعتبر المادة الثانية عشرة منه.

المادة الثانية عشرة -١- تملك العرصات الاميرية الى اصحاب الصرائف والفقراء وذوي الدخل المحدود من العراقيين ممن لا يملكون دارا او ارضا تصلح لبناء دار عليها مجانا وبموجب تعليمات يصدرها الوزير المختص.

٢- لا يجوز بيع او رهن او هبة او افراز العرصات التي تملك وفق احكام الفقرة (١) من هذه المادة او اجراء اية تصرفات اخرى تترتب عليها حقوق عينية او تؤدي الى خروج التصرف بها ممن ملكت له الا بموافقة الوزير المختص.

المادة الثالثة- تضاف المادة التالية الى القانون وتعتبر المادة الثالثة عشرة منه:

المادة الثالثة عشرة- تطبق احكام هذا القانون على دور الاسكان الاخرى التي تقرر الجهات المسؤولة عنها اناطة اداراتها بوزارة الاشغال والاسكان على ان لا يخل ذلك بالحقوق المكتسبة.

المادة الرابعة- تضاف المادة التالية الى القانون وتعتبر المادة الرابعة عشرة منه ويعدل تسلسل المواد بموجبه.

المادة الرابعة عشرة- للوزير المختص اصدار انظمة وتعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون.

المادة الخامسة- تلغى المادة (٣) من المادة الخامسة من القانون.

المادة السادسة- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة السابعة- على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر آب لسنة ١٩٦٣.

المشير الركن
عبدالسلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

وجاء في الاسباب الموجبة لقانون التعديل الاول لقانون الاسكان القول

١-لم يتطرق قانون الاسكان الحالي الى موضوع تمليك القطع السكنية في حين ان خطة الاسكان تشمل تمليك الدور والاراضي، لذا اقتضى وضع مادة خاصة بتوزيع الاراضي مع فقراتها التنظيمية.

٢- حصرت المادة الثانية من قانون الاسكان الحالي نطاق شمول القانون بدور الاسكان التي تشيد بموجب قانون الخطة الاقتصادية في حين ان ثمة دورا اخرى مخصصة لاغراض الاسكان حاليا او ما قد يحصل مستقبلا ولكنها لم تشيد بموجب قانون الخطة الاقتصادية وانيطت او تناط اداراتها بوزارة الاشغال والاسكان فينبغي تطبيق قانون الاسكان بشأنها وتشميل احكامه عليها، لذا اقتضى احداث مادة خاصة بهذا الغرض.

كما صدر بالمناسبة نفسها البيان التالي إلى الشعب الكريم :

انطلاقا من روح ثورة رمضان المباركة المستهدفة خدمة الجماهير الكادحة في شتى مجالات الحياة المعاشية والاقتصادية والسياسية ، وتنفيذا لما اعلنه المجلس الوطني لقيادة الثورة في منهاجه المرحلي ، بخصوص العمل الجدي في الترفيه عن الطبقة الفقيرة والمتوسطة من أبناء شعبنا وتوفير الحياة الكريمة لهم ، فقد صدق المجلس الوطني لقيادة الثورة على قانون تعديل مراقبة العقار وبموجبه أصبح التخفيض كالآتي :

١. تخفيض بدلات السكن المؤجرة بعد ١- ٩- ١٩٥٨ بنسبة ٢٥% خمسة وعشرين بالمائة من بدلات الايجار .
٢. تخفيض بدلات ايجار غرف السكن المعدة للسكنى باكثر من مستاجر واحد بعد ١٩٥٨/٩/١ بمقدار ٢٥% خمسة وعشرين بالمائة من بدلات الايجار.
٣. تخفيض بدلات ايجار العقار كالدكاكين وما اليها وهي الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون والمؤجرة بعد ١٩٥٨/٩/١ بنسبة ٣٠% ، كما أن القانون تضمن كثيراً من النصوص التي تحفظ المستاجر من تعنت وارهاق المؤجر أثناء فترة الايجار .

وسينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً اعتباراً من هذا اليوم ١٤ /٧/ ١٩٦٣ وهو عيد الجمهورية العراقية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

دعوة العراق الجامعة العربية إلى ابراز الكيان الفلسطيني

قرر مجلس الوزراء في الأول من ايلول تشكيل وفد العراق إلى الدورة الحادية والاربعين لمجلس الجامعة التي انعقدت في التاسع من ايلول برئاسة الدكتور ناصر الحاني وكيل وزارة الخارجية وضم الوفد عددا من المديرين العامين في الوزارة . وبحثت الدورة التي راسها العراق العدوان الصهيوني على حدود سوريا في ايلول ١٩٦٣ ، وطالب في مذكرة قدمها الوفد باتخاذ موقف موحد لعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها في ١٨/ ايلول / ١٩٦٣ .وقد ركزت المذكرة العراقية التي وزعت على جميع الأعضاء على اعتداءات الكيان الصهيوني على سوريا . وكانت الدورة قد بدأت بكلمة وفد العراق رئيس الدورة قال فيها " ان امتنا

العربية تمر باحداث جسام تتطلب منا جميعاً أن نتعاون تعاونـــا مخلصـــا ونتـــدارس قضايانا من جميع جوانبها لنصل إلى ما فيه خير لهذه الأمة ".

وناقشت الدورة التي استمرت من التاسع من ايلـــول إلـــى ٥ تشـــرين الثـــاني ١٩٦٣ تقارير اللجان الاقتصادية والمواصـــلات والشـــؤون الاجتماعيـــة والثقافيـــة والمالية والادارية فضلاً على (١٩٣) موضوعا تهم الوطن العربي واتخذت القرارات اللازمة بشانها[٢٣٩] ، من بينها المذكرة العراقية التي استدعت فيها الجامعة العربية أحمد الشقيري لحضور مناقشتها باعتباره شخصية فلسطينية عاصرت القضية منـــذ نشوئها ، ودعت المذكرة العراقية أيضاً عندمناقشة تمثيل فلسطين في الجامعة ابـــراز "فلسطين ككيان عربي " وضرورة اتخاذ قرار بهذا الشان بعد وفاة أحمد حلمي عبـــد الباقي رئيس حكومة عموم فلسطين في ٢٩/ حزيران/ ١٩٦٣ .

وحثت المذكرة على ملء المنصب الشاغر إذ ليس من العدل حرمان فلســـطين من التمثيل الحقيقي لها في مجلس الجامعة سيما وان تمثيلها كان شكليا ، واشـــارت إلى ميثاق الجامعة الذي اوجب اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعمال مجلس الجامعة ... ونصت المذكرة العراقية على ما يأتي :-

" لقد آن الاوان ليتولى أهل فلسطين بشكل اوسع أمر قضيتهم وان من واجب الدول العربية أن تتيح لهم هذه الفرصة لا للاستجابة لرغبتهم فحسب وإنمـــا تنفيـــذا لقرار مجلس الجامعة في دورتي آذار ١٩٥٩ وآب ١٩٦٠ حول ضرورة ابراز الكيان الفلسطيني، وان أي تأخير بتنفيذ هذه القرارات سيكون من الاضرار بالقضـــية كلهـــا والابطاء بحلها .

ان الحكومة العراقية ترى أن يمكن ممثلو الشعب الفلسطيني من الاجتماع فـــي هيئة مجلس وطني يتولى اختيار من يمثل فلسطين في الجامعة العربية وفي المجالات الدولية وان في وسع الجامعة تنفيذ هذا الاقتراح بتاليف لجنة مـــن بـــين اعضـــائها للاشراف على توزيع الفلسطينيين ، ويقوم هذا المجلس في المكان الذي يتفق عليـــه باختيار أعضاء حكومة عموم فلسطين التي ستمثل الفلسطينيين في مجلس الجامعة

---

[٢٣٩] مضابط جلسات الجامعة العربية ، دورة الاجتماع الحادي والاربعين ، القاهرة – مطبعة اطلـــس – ١٩٦٣.

والمجالات الدولية ، وتتولى اعباء الكفاح من أجل تحرير فلسطين على غرار ما كانت عليه الجزائر قبل الاستقلال بما في ذلك تدريب الفلسطينيين على القتال وتكوين جيش التحرير الفلسطيني . وليس من شك بأن الدول العربية ستساند الحكومة الفلسطينية التي ستنبثق عن هذه الاجتماعات بأسباب القوة المادية والمعنوية .

ودعت المذكرة العراقية الحكومات العربية لدراسة هذا الاقتراح ومناقشته في دورة مجلس الجامعة آنذاك . وفيما يأتي نص مقترح المشروع العراقي :-

١. يقسم الفلسطينيون الذين يعيشون في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والعراق وحيثما توفر عدد كاف من الفلسطينيين إلى دائرة انتخابية تنتخب كل منها ممثلا عنها .
٢. يجتمع الممثلون أو النواب الفلسطينيون في مجلس وطني في فلسطين وينتخبون حكومة فلسطينية ويناقشون ويضعون خطة لعمل هذه الحكومة من أجل تحرير فلسطين ..
٣. تقيم حكومة فلسطين علاقات سياسية مع جميع الاقطار العربية ومع الدول الصديقة التي ستعترف بها وتكون مهمة ممثليات هذه الحكومة تنسيق العمل مع الحكومات العربية من أجل تحرير فلسطين وتهيئة الرعايا الفلسطينيين في تلك الاقطار للعمل من أجل العودة ..
٤. توضع خطة عربية لاستعادة فلسطين تشارك فيها الحكومة الفلسطينية وجميع الدول العربية المهتمة بتحرير فلسطين وتقوم كل حكومة عربية بتنفيذ ما يقع على عاتقها من واجب في هذه الخطة ..
٥. تتولى حكومة فلسطين وممثلوها خارج الوطن العربي الدعوة لقضية فلسطين وتمثيل شعبها في جميع المؤتمرات والمحافل والمناسبات الدولية..
٦. تقوم حكومة فلسطين بتأليف جيش التحرير الفلسطيني الذي تتعهد الحكومات العربية حسب طاقتها وامكاناتها بمسؤولية تدريبه وتسليحه ضمن خطة عربية تعبوية موحدة تستهدف استعادة فلسطين وتحريرها ...
٧. يكون مقر حكومة فلسطين في أي قطر عربي تراه مناسبا للقيام باعمالها على الوجه الاكمل وبموافقة حكومة ذلك القطر .

واعلن رئيس الوفد العراقي ان العراق لا يؤيد اختيار ممثلين عن شعب فلسطين وفق الاسلوب الذي كان يجري سابقاً ، كما ان العراق لا يؤيد ترشيح أي فرد لهذا

الغرض دون انتخاب لعلمه بأن أي فرد لايمكن أن يمثل مجموع شعب فلسطين تمثيلا ديمقراطيا صحيحا[٢٤٠].

ولمناقشة قضية فلسطين عقدت اللجنة السياسية في الجامعة اجتماعا ثانيا برئاسة رئيس الوفد العراقي وبحضور أحمد الشقيري الذي تحدث في الجلسة فقال:-

" ان ابناء فلسطين مستعدون لبذل كل التضحيات في سبيل قضيتهم وان المصلحة القومية تفرض على العرب أن يبدأوا في معالجة هذه القضية بروح جدية ثورية واسلوب علمي تنظيمي متجدد " [٢٤١].

ولقي المشروع العراقي تجاوبا ايجابيا من الاقطار العربية وردود فعل سريعة.. فلقد اعلنت جريدة الشعب الناطقة باسم الحكومة الجزائرية يوم ١١/ ايلول/ ١٩٦٣ تأييدها المطلق للمشروع . وأيد فيليب تقلا وزير الخارجية اللبناني المشروع مؤكدا على الشخصية الفلسطينية ووجوب تمكين الشعب الفلسطيني من الدفاع عن حقوقه بصورة أكثر فعاليه[٢٤٢] .

وعقدت اللجنة السياسية في الجامعة العربية اجتماعا ثالثا كرس للمشروع العراقي الخاص بانشاء كيان فلسطيني وكان المشروع موضع بحث طويل انصب على ما تضمنه من اسس ودراسة انجح السبل لوضعه موضع التنفيذ والظروف الواجب تهيئتها للفلسطينيين ليستطيعوا تحقيق ما انطوى عليه المشروع .

ولوضع المشروع العراقي بشكله النهائي صاغت وفود كل من العراق ومصر والجزائر مشروع قرار آخر موحد يدعم المشروع اكد على " أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وان الوقت قد حان لأن يتولى أهل فلسطين قضيتهم وان من واجب الدول العربية اتاحة الفرصة لهم لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطرق الديمقراطية " ...

وتم كذلك تأييد المبادئ العامة التي وردت في المذكرة والمشروع العراقي . واقرت اللجنة السياسية مشروع القرار ، على أن يجري بحثه بشكل مستفيض

---

[٢٤٠] الجماهير ، ٢٠١ ، ١١ ايلول ١٩٦٣ .

[٢٤١] الجماهير ، ٢٠٥ ، ١٥ ايلول ١٩٦٣ .

[٢٤٢] المصدر نفسه .

باجتماع يعقده وزراء الخارجية العرب بعد انتهاء دورة الجمعية العامة للامم المتحدة التي عقدت في ذلك العام . كما تقرر تحديد شهر شباط من عام ١٩٦٤ موعدا لبحث المشروع العراقي . وقرر مجلس الجامعة اختيار أحمد الشقيري بالاجماع ممثلا لفلسطين في الجامعة العربية . وتحفظ رئيس وفد السعودية ، مما دفع بالشقيري إلى التخلي عن جنسيته السعودية وردا على القرار الذي اتخذه الأمير فيصل بن عبد العزيز باعفائه من منصبه الوزاري بسبب نشاطه الدولي من أجل قضية فلسطين ، كما تحفظ على القرار أيضاً رئيس وفد الاردن [٢٤٣] .

العلاقة مع ايران

بعد قيام ثورة ٨ شباط اعلن ناطق رسمي باسم الحكومة الايرانية يوم ١١ شباط الاعتراف بحكومة الثورة ونقل رئيس البعثة في السفارة الايرانية في بغداد نص الاعتراف الآتي :

" بناء على الاوامر التي تلقتها السفارة من وزارة الخارجية الشاهنشاهية يسرها أن تبدي إنه نظراً لروابط الصداقة والدين وحسن الجوار ونظراً إلى ثقة الدولة الشاهنشاهية التامة بالبيانات وتصريحات الجهاز المسؤول في دولة العراق الجديدة والتي تعلن بموجبها تمسكها والتزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالعهود والمواثيق الدولية وكذلك ابداء حرصها على انماء الروابط الحسنة مع الدول الإسلامية والصديقة على أساس الصداقة المتبادلة والمصالح المشتركة فإن الحكومة الشاهنشاهية تعترف رسمياً بالحكومة الجديدة وسوف تبذل جهدها لتقوية اواصر الصداقة معها [٢٤٤] " وفي اليوم نفسه اعلن وزير الخارجية الايراني في مؤتمر صحفي اعتراف ايران بالحكومة العراقية الجديدة .

ومع ان العراق رحب باعتراف ايران وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة إلا أن ايران واصلت السير على سياستها السابقة قبل الثورة فواصلت تدخلها في الشؤون الداخلية للعراق بارسال عدد من الرعايا الايرانيين إلى العراق للقيام باعمال

---

[٢٤٣] الجماهير/ ٢٠١ و٢٠٤ في ١١و١٤ ايلول ١٩٦٣ .

[٢٤٤] ارشيف وكالة الانباء العراقية ، ملف ثورة ١٤ رمضان .

فوضوية أو التدخل بالشؤون الداخلية اواقامة تنظيمات سياسية تستهدف التآمر على العراق . ففي يوم ٢٤/ شباط / ١٩٦٣ اسقط مجلس الوزراء الجنسية العراقية عن أربعة اشخاص ايرانيين لالقاء القبض عليهم من قبل وزارة الداخلية في البصرة عندما كانوا يحاولون مغادرة العراق إلى ايران بصورة غير شرعية [٢٤٥] . ولتاكيد نوايا العراق الحسنة في اقامة علاقات حسن الجوار مع ايران استقبل رئيس الوزراء يوم ٢٥/ شباط / الوزير المفوض القائم بالاعمال الايراني في بغداد ، وبحث معه سبل تطوير العلاقات . كما استقبله وزير الخارجية للغرض نفسه يوم ١٣ نيسان .

وسمحت وزارة الارشاد بدخول مجلة " طهران مصور " التي منعت عام ١٩٦٢ بعد مراقبتها قبل توزيعها . ومع ذلك فان ايران تحاول الاعتداء بكل الوسائل التي تؤذي العراق. فقد نشرت ايران في مجلة " بلاتس اويل كرام - نيوز " الصادرة في نيويورك في ١ نيسان اعلانا تطلب فيه من الشركات التنقيب عن النفط في اراض عراقية . وردا على هذا التصرف اعلن وزير الخارجية أن هذه الأراضي هي اراض عراقية ومياه اقليمية صرفة والعراق لن يعترف ولن يسمح بعقد أية امتيازات تمنح لاية جهة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق . كما انها تعتبر قيام أية جهة بمنح او الحصول على امتيازات للتنقيب فيها سابقاً أو لاحقاً اعتداء على وحدة العراق ولايقرها العرف أو القانون الدوليان .. وطالب وزير الخارجية الجهات المعنية التأكد من عائدية مناطق الامتياز قبل الاقدام على منح أو الحصول على أي امتياز للتنقيب عن النفط فيها ، وستكون أية جهة تقوم بذلك مسؤولة عن أية اضرار قد تلحق بالجانب العراقي أو أي اعتداء قد يقع على وحدة اراضيه ومياهه الاقليمية [٢٤٦]. وواصلت ايران نهجها العدواني للعراق عبر أجهزة اعلامها العلنية والسرية . فلقد كانت ايران توجه اذاعة إلى الاكراد الايرانيين سخرتها بعد الثورة ضد العراق تسمى " بيكي ايران " أو اذاعة صوت ايران السرية ،وصفتها جريدة الجماهير في مقال افتتاحي " بأنها اذاعة مسعورة اومصابة بما هو اشد من السعار وابلغ خطرا من كل

---

[٢٤٥] مجموعة قرارات مجلس الوزراء - قرارات شهر شباط ، المجلد العاشر .

[٢٤٦] الجماهير ، ٧٣ ، آيار ١٩٦٣ .

الأمراض المعدية وغير المعدية ".. وحاولت هذه الاذاعة أن تنال من الثورة وقادتها وتلفق الكثير من الاخبار محاولة الدس والتشويه [٢٤٧].

وحفاظا على أمن العراق الداخلي ولثبوت تحركات اعداد من الأشخاص الايرانيين المشبوهة ولاساءتهم إلى أمن المواطنين فقد اتخذ مجلس الوزراء أربعة عشر قرارا ابعد بموجبها (٢٧) ايرانيا الى بلادهم ..

ومع هذا التدخل كان العراق ايجابيا في خطواته للتعاون مع ايران في المجالات كافة .. فقد اوعز مجلس الوزراء إلى وفد من وزارة الصناعة في ٢٦ آيار للاطلاع على تجربة ايران في صناعة سكر القصب والاطلاع على معاملها في منطقة (عربستان) . وإلى وفد زراعي آخر للغرض نفسه في ٧ آب .

وبحث وزير الخارجية مع السفير الايراني في بغداد في يوم ١٢ آب العلاقات بين البلدين الجارين ووسائل حل المشاكل المعلقة بينهما . وجرى التنسيق بين الخطوط الجوية العراقية والخطوط الجوية الايرانية لتبادل نقل المسافرين . واوعز مجلس الوزراء في ٢٩ نيسان باعادة تجديد اجازة شركة الخطوط الجوية الايرانية للعمل في العراق سنة أخرى . وكخطوة أخرى على طريق تفاعل الشعبين المسلمين في البلدين اطلق مجلس الوزراء في ١٠ تموز معاملات التملك باسم الرعايا الايرانيين في العراق التي كانت الحكومة قد اوقفتها قبل ثورة ٨ / شباط وفقاً لمبدأ التعامل بالمثل .

المفاوضات العراقية الايرانية حول انتاج حقل النفطخانة

في ٢٩/ ايلول / ١٩٦٢ تمت مقابلة بين وكيل وزارة الخارجية العراقية والقائم باعمال السفارة الايرانية في بغداد جرى الحديث خلالها حول حقل النفطخانة في خانقين . وطرح القائم بالاعمال الايراني جملة ملاحظات اعتبرها مهمة وهي ان استغلال النفط في المنطقة المذكورة من قبل العراق يؤثر على كمية الاحتياطي من النفط في تلك المنطقة وان هذا الاحتياطي قد ينفد خلال ثماني سنوات، واضاف بأن العراق قد وافق أثناء اجتماع منظمة "الاوبك " على التفاوض مع ايران التي اقترحت

---

[٢٤٧] المصدر نفسه ، ٨ ، ١٢ آيار ١٩٦٣ .

إجراء مباحثات بين الطرفين من أجل الاتفاق على كيفية استغلال (نفطشاه) من قبل الجانبين على أساس التعاون المشترك بينهما ، غير ان العراق لم يحضر بعد ذلك اجتماعات " الاوبك " ولذلك لم تبدأ المحادثات .

ثم قال القائم بالاعمال " بأن الحكومة الايرانية تطالب باجراء المباحثات المذكورة وتعتب على تأخيرها لحد الآن وتحتفظ باتخاذ مايلزم للمحافظة على حقوقها" . واقترحت وزارة الخارجية في ١٣/ آيار / ١٩٦٣ على مجلس الوزراء إجراء المباحثات مع ايران حول الموضوع للمحافظة على حقوق العراق الطبيعية والاتفاق على ما يأتي :-

أولاً :- لما كان الجانب العراقي يقوم بانتاج النفط من الحقل المذكور وان الجانب الايراني يقوم بانتاج النفط من الحقل نفسه وان انتاج كلا الطرفين من خزان واحد مشترك فإن زيادة الانتاج الايراني ستكون على حساب الجانب العراقي المشارك وبالعكس. وعند وصول الانتاج الايراني الاجمالي إلى حد معين ستكون أية زيادة فيه على حساب حصة العراق من احتياطي الخزان لذلك يجب التوصل إلى توزيع الانتاج وفق الاسس العادلة المتبعة في صناعة النفط وتحافظ على حقوق الطرفين .. كما أن أية زيادة في الانتاج من هذا الخزان يجب أن تتم بصورة تدريجية وخاصة خلال المدة اللازمة لاكمال مشاريعنا التوسعية التي تستهدف الاستفادة القصوى من انتاج هذا الخزان علما بأن توسع المشاريع العراقية ستكون بطاقة انتاجية تقارب مليون وربع المليون طن سنوياً بعد اكمال خط انبوب النفطخانة- دورة k٣ - بينما تبلغ الطاقة الانتاجية للجانب الايراني حوالي مليون طن سنوياً . وفي الوقت الحاضر ينتج الجانب الايراني ما يقارب ضعف ما ينتجه الجانب العراقي.

ثانيا :- ان المحافظة على ضغط الخزان وزيادة قابليته الانتاجية لايمكن تحقيقها على الوجه المطلوب إلا بتعاون السلطات العراقية والايرانية واتفاقهما على منهاج للانتاج .. لذلك رات الوزارة من الضروري إجراء دراسة مشتركة لبحث امكانية حقن الخزان النفطي بالماء أو اتباع أية وسيلة فنية أخرى تحقق زيادة الانتاج من النفط المخزون وتحافظ على ادامة نفطه .

ثالثا :- ان المعلومات المتوفرة لدى العراق عن انتاج الجانب الايراني قليلة كما ان المعلومات التي حصلت عليها ايران منذ تأميم نفطها عام ١٩٥١ ليست

متوفرة لدى العراق واقترحت وزارة الخارجية تبادل المعلومات عن الخزان بقسميه والتوصل إلى اتفاق حول تبادل المساعدات بين الجانبين في الاحوال الضرورية كالحريق أو انفجار الابار وما شابه ذلك ..

وابدت وزارة الخارجية رأيها لمجلس الوزراء بعدم الممانعة من الناحية السياسية البدء بالاتصالات مع الجهات الايرانية بشان الأفكار المذكورة[٢٤٨] ... وقد ناقش مجلس الوزراء هذه المقترحات بتاريخ ٢٣ حزيران ووافق على مبدأ المفاوضات على أن يشكل وفد المفاوضات الرسمي من وزارتي النفط والخارجية .

وتنفيذاً لقرار المجلس اقترحت وزارة النفط على مجلس الوزراء في ١١ تموز تشكيل الوفد من المديرين العامين للدائرتين الاقتصادية والقانونية بوزارة الخارجية والمديرين العامين للدائرتين الفنية وشؤون الشركات بوزارة النفط .. ويكون الوفد الرسمي برئاسة وزير النفط الذي تلقى دعوة رسمية لزيارة ايران للمفاوضة حول موضوع استثمار حقل النفطخانه وموضوع تثبيت حدود المياه الاقليمية . وبعد مناقشة الموضوعين وافق مجلس الوزراء في ١٧ تموز على تشكيل الوفد الرسمي برئاسة وزير النفط وعضوية المشار اليهم .. وبين ٢٨ تموز و ٤ آب جرت المفاوضات وعاد الوفد وقدم تقريرا اقره مجلس الوزراء في ٢٨ آب . وتناول التقرير الموضوعين اللذين تم التفاوض بشأنهما وهما :-

أولاً : موضوع التعاون في انتاج الحقول النفطية المشتركة .

ثانيا : موضوع المياه الاقليمية

وجاء التقرير حول الموضوع الأول .. ان من المعلوم أن حقل النفطخانه في خانقين يمتد داخل الاراضي الايرانية ويدعى القسم الايراني منه بحقل " نفط شاه " وكان هذا الحقل بقسميه العراقي والايراني يجري استغلاله من قبل شركة واحدة هي شركة نفط خانقين المحدودة في العراق وشركة النفط الانكليزية الفارسية في ايران ولهذا لم يكن الانتاج من هذا الحقل في السابق يشكل أية مشكلة حتى تم انهاء امتياز شركة نفط خانقين المحدودة في العراق عام١٩٥٩ وتولي الحكومة العراقية مهمة الانتاج بنفسها حيث أصبح من الضروري تبادل المعلومات الفنية مع الجهات الايرانية

---

[٢٤٨] د. ك. و . ملف وزارة النفط ١٠ و ٢١ ص ٣٢ .

المختصة ووضع برنامج متفق عليه لانتاج النفط من القسمين العراقي والايراني ووضع الترتيبات اللازمة لتطوير الحقل والمحافظة على النفط فيه بشكل يحقق مصلحة الطرفين . وعلى هذا الأساس نشأت فكرة إجراء المفاوضات مع الجهات الايرانية المختصة على الأمور التي ذكرناها .. وعندما بحث الموضوع تم الاتفاق على مشروع اتفاقية يجري العمل بموجبها بعد مصادقة الحكومتين عليها حسب الأصول . وقد تضمن مشروع الاتفاقية الأسس التالية :-

١. تبادل المعلومات المتعلقة بالأمور الجيولوجية وهندسة النفط والانتاج بين الطرفين.
٢. إجراء دراسة مشتركة للمعلومات المذكورة لغرض وضع اسس الانتاج من الحقل المشترك بين البلدين وفقاً للمبادئ الصحيحة التي تسمح بها صناعة النفط .
٣. في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين ممثلي البلدين بهذا الشأن يحال الموضوع إلى خبير دولي "شخص أو شركة " لدراسته واتخاذ القرار المناسب على أن يتحمل الطرفان نفقات هذه الدراسة وعلى أن تكون قرارات الخبير ملزمة للطرفين .
٤. تحديد حد أعلى للانتاج الحالي للحقل المذكور بعشرة آلاف برميل من النفط يوميا لكل طرف لحين انتهاء الدراسات المشار لها في الفقرتين (٢ و ٣) والتي سيتقرر على اساسها معدل الانتاج لكل من الطرفين .
٥. استمرار تبادل المعلومات الفنية عن الانتاج بين الطرفين والسماح للفنيين من البلدين بزيارة العمليات الجارية في القسم الثاني من الحقل والتعاون في تبادل المساعدات الفنية عند الحاجة كمكافحة الحريق وتبادل المواد والخبراء عند الضرورة .
٦. لغرض تطوير الحقل المشترك ومحاولة انتاج اقصى حد من النفط يمكن التوصل إليه يوافق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة الموضوع وامكانية الانتاج من الطبقات النفطية الأخرى في الحقل أن وجدت وتحمل نفقات مثل هذه الدراسة من قبل الطرفين مناصفة .
٧. لوجود بعض المنتجات النفطية المصفاة من نفط خام خانقين فائضة لدى كل من الطرفين فقد اتفق بصورة مبدئية على تبادل هذه المنتجات بين البلدين وفقاً

لمتطلبات الحاجة أو اعادتها إلى الحقل النفطي المشترك بصورة موحدة وفق اسس يتم الاتفاق عليها (٢٤٩) .

أما المفاوضات حول المياه الاقليمية فقد اوضح التقرير أن الحكومة الايرانية قد اعلنت عن استثمار الموارد النفطية الموجودة في مياهها البحرية منذ عام ١٩٥٧ ومنحت قسما من تلك المياه بالامتياز إلى بعض الشركات الأجنبية. إلا أن الذي لفت نظر وزارة النفط في حينه في الموضوع أن بعض المناطق البحرية التي منحتها الحكومة الايرانية بالامتياز أو اعلنت عن استثمار مواردها النفطية تقع ضمن المناطق البحرية العراقية . وللتأكد من ذلك قامت الوزارة المذكورة باستخدام خبير دولي محايد هو" الكابتن كوشيرون اموت " نرويجي الجنسية ليتولى مسح المنطقة بالاشتراك مع المهندسين والمساحين العراقيين وتثبيت حدود المياه البحرية العراقية على الخارطة ... وفعلاً قدم الخبير عام ١٩٥٩ ورسم الخارطة المطلوبة والتي اوضحت صحة ما ذهبت إليه الوزارة من وجود تداخل بين المناطق التي اعلنت الحكومة الايرانية عن استثمارها وبين المياه البحرية العراقية .. واقترح الخبير اتخاذ بعض الإجراءات التي تحفظ حقوق العراق في الخليج العربي لكن تلك الخطوات لم تتخذ لعدم ملاءمة الظروف السياسية بين البلدين في ذلك الحين وبقي الخلاف قائما بهذا الشأن. ووجهت الحكومة الايرانية الدعوة إلى وزير النفط للسفر إلى ايران على رأس وفد عراقي للتفاوض بشان الموضوع والتي وافق مجلس الوزراء على قبولها واجراء المفاوضات المذكورة .. واوضح التقرير أن الموضوع عندما بحث في طهران بين أن الحكومة الايرانية قد اعتمدت في تثبيت الحدود المائية البحرية على برتوكول الحدود المبرم في عام ١٩١٣ ، حيث ادعت أن سيادة الحكومة العراقية على شط العرب تنتهي عند نقطة تقع على بعد خمسة اميال من نقطة التقاء شط العرب بالخليج العربي. وعلى هذا الأساس يعتقد الجانب الايراني بأن البحر الاقليمي للبلدين يبدا اعتبارا من تلك النقطة وليس من النقطة التي تمثل آخر نقطة على الساحل عند انحسار البحر وهو المبدأ الذي اقره مشروع قانون البحار والذي رسم الخبير النرويجي خارطة المياه العراقية بموجبه . وقد تبين عند تدقيق الموضوع أن

---

[٢٤٩] د. ك. و. ملف وزراة النفط ، ١٠ ، و٢ ص ٥ و ٦ و٧ و ٨ .

ادعاء الجانب الايراني بهذا الخصوص غير صحيح وان برتوكـول الحـدود لسـنة ١٩١٣ المؤكد عليه في اتفاقية سنة ١٩٣٧[٢٥٠] ، على العكس يؤكد سيادة الحكومة العراقية على شط العرب حتى مصبه في الخليج العربي وليس هناك أي تحديد للنقطة التي اثارها الجانب الايراني . واوضح التقرير أيضاً أن الجانب العراقـي اثـار عـدة مقترحات تتعلق باستثمار الموارد النفطية ، ولذلك فقد اتفقا على أن تحديد الطريقـة التي يتم بها هذا الاستثمار المشترك يحتاج إلى دراسة وتمحيص أكثر وعلى أن يعقد اجتماع آخر لهذا الغرض في أقرب فرصة ممكنة .

مفاوضات تثبيت حدود المياه الاقليمية العراقية والجرف القاري

شكّل هذا الموضوع عاملا مهما في مسيرة العلاقات العراقية الايرانيـة ، بـل وكشف نوايا ايران في عدم استعدادها لحل الأمور المعلقة بين البلدين رغم اسـتعداد الحكومة العراقية للتفاهم على هذه القضية بشكل يضمن حقوق الطرفين على اسـاس العدل والمساواة والدخول في مفاوضات لتثبيت الخط الفاصل بـين الميـاه البحريـة العراقية والمياه الايرانية وفقاً للمبادئ الدولية .

لقد سبق لوزراة الخارجية العراقية أن ابلغت الحكومة الايرانيـة عـن طريـق سفارتها في بغداد بمذكرتها في ٢٤/ كانون الأول / ١٩٥٨ أن حكومة الجمهوريـة العراقية قد حددت مياهها الاقليمية على اساس ادنى حد لانحسار ميـاه الجـزر [٢٥١] وهو المبدا الدولي المعترف به والذي قبلته الحكومة الايرانية فـي تحديـد مياههـا الاقليمية وان أية تحفظات اوتقييدات تخالف ذلك مما يمس حقوق الغير لايعول عليـه [٢٥٢] .

ويبدو ان الحكومة الايرانية كانت تتجاهل المسألة بناء على عدم امكان التوصل إلى نقطة ابتداء مقبولة يجرى على اساسها تثبيت حدود المياه البحرية بين البلدين...

---

[٢٥٠] د . جابر إبراهيم الراوي ، مشكلات الحدود العراقية الايرانية ، ص٧٨ .

[٢٥١] اسامة عبد الرحمن نعمان ، تطوير سياسة العـراق النفطيـة ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ص ١٥١ .

[٢٥٢] د. ك. و . ملف وزارة النفط ، ١٠ و ٢٢ ، ص ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ .

ولغرض اقناع الجانب الايراني بقبول هذه المقترحات العملية قام رئيس الوفد العراقي بعقد عدة اجتماعات خاصة مع وزير المالية الايراني بصفته رئيساً لوفد حكومته ونتيجة المداولات التي جرت بهذا الخصوص وافق الجانب الايراني على مناقشة كل المقترحات ودراستها عن طريق اللجنة الفنية التي تمثل الطرفين . وخلال المناقشات التي اجرتها اللجنة الفنية تبلورت الدراسات بشأن اقتراح واحد يقضي باستثمار الموارد النفطية الموجودة في المياه البحرية العراقية والايرانية بصورة موحدة واقتسام العوائد المتاتية من هذا الاستثمارمناصفة بين البلدين. ثم تقرر مبدئيا تشكيل مجلس مشترك يتولى ادارة شؤون هذه المنطقة وعمليات الاستثمار فيها وذلك بغض النظر عن مساحة كل منطقة باعتبار ان الاحتمالات النفطية التي قد تكون موجودة لاتعتمد على المساحة وقد تكون في الجانب العراقي فقط أو في الجانب الايراني فقط أو قد تكون مشتركة بين المنطقتين بنسبة او باخرى . ووفقاً للموافقة التي ابداها الجانب الايراني خلال اجتماعات اللجنة الفنية على هذه المبادئ و الاسس فقد تم وضع مسودة اتفاقية تبرم بين الطرفين بهذا الشأن. ولكن تبين عند مناقشة المسودة في الاجتماع العام الذي عقده ممثلو الجانبين مساء يوم ٤/ آب / ١٩٦٣ ان المسؤولين في ايران لم يتمكنوا من التجرد مما اسموه بمسألة السيادة وابعادها عن الموضوع ولهذا طالبوا بأن تكون حصة الحكومة الايرانية ٦٠% من العوائد وحصة الحكومة العراقية ٤٠% على أساس أن مساحة المياه الايرانية اكبر من مساحة المياه الاقليمية العراقية . وادعوا بأن الميناء البحري العميق الذي انشأته شركة نفط البصرة في "خور العمية " يقع – حسب اعتقادهم – ضمن المياه البحرية الايرانية وحاولوا اتخاذ هذا الادعاء وسيلة للمساومة في الحصول على نسبة أعلى من النسبة التي تخصص للحكومة العراقية .. وعندما أحس الجانب العراقي عدم جدوى الاستمرار بالمفاوضات واصرار الجانب الايراني على موقفه رغم وجاهة الحجج والأساليب التي قدمها الجانب العراقي فقد تقرر غلق باب المفاوضة وترك الباب مفتوحا لإجراء دراسات أخرى في المستقبل فيما إذا حاول الجانب الايراني تغيير موقفه في هذا الخصوص . واشار التقرير إلى ان الجانب العراقي اعلم الجانب

الايراني بعدم امكانية ابرام الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التعاون في انتاج حقول خانقين المشتركة في الوقت الحاضر بصورة منعزله عن موضوع المياه البحرية وقرر تأجيل ابرام هذا الاتفاق ريثما يعاد النظر في الموضوع الثاني [٢٥٣].

ان هذا التقرير يؤكد السياسة العامة التي تنتجها الحكومة الايرانية تجاه العراق. فهي تفصح بشكل واضح عن اطماعها التوسعية في المياه الاقليمية وفي استثمار عائدات النفط العراقية وتحاول من خلال هذه الموضوعات خلق حالة من القلق والتوتر في العلاقات. وقد اسفرت المفاوضات عن بيان صحفي مقتضب لم يكن انعكاساً حقيقياً لنوايا ايران والتصرف السليم الذي ابداه العراق .. فقد جاء في نص البيان الصحفي " أن وفدي الحكومتين العراقية والايرانية اجتمعا في طهران وعقدا مناقشات مابين ٢٨ تموز إلى ٤/ آب / ١٩٦٣ ودارت المباحثات في جو من الصداقة التامة وحسن النية وادت إلى النتائج التالية :-

١. تم التفاهم فيما يخص طريقة استثمار حقول النفطخانه - نفط شاه بصوره تحفظ المصالح المشتركة للطرفين .
٢. أما بشأن المناطق البحرية فقد تم التفاهم مبدئيا على استثمار مواردها النفطية بصورة مشتركة لأن ذلك هو في صالح الطرفين اللذين يشتركان في المياه الاقليمية والمياه المحاذية لها ، في حين ان تجاوز الدولتين لايدع مجالا لانكار هذا التداخل. ويخال ان سبب هذا التماهل هو محاولة الجهات الايرانية القاء عبء الاثبات على عاتق الجهات العراقية في هذه المسألة. لذلك فقد استدعت الحكومة العراقية خبراء حياديين على مستوى عال لهم خارطة للمياه الاقليمية، والمياه المجاورة لها للاستفاده منها في الدفاع عن وجهة نظر العراق فيما إذا قبلت ايران الدخول في المفاوضات أو رفضت بغية نشر الخارطة بالنسبة لنظر العراق السليم في هذا الباب . وقام خبير نرويجي كما اشرنا سابقاً بهذه المهمة ووضع تقريرا مفصلاً. وقامت لجنة ممثلة لكل من وزارة الخارجية و النفط والدفاع والمواصلات ومصلحة الموانئ العراقية وعقدت اجتماعات عدة في ديوان وزارة الخارجية للنظر في أمر تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير الخبير المذكور حول تثبيت الحدود

---

٢٥٣ د. ك. و. ملف وزارة النفط ، ١٠ و ٥ ص ٨ ، و٢ ص ٧ .

الاقليمية العراقية والجرف القاري العراقي . وبعد تدقيق القضية من الناحيتن القانونية والفنية ايدت اللجنة المبادئ القانونية التي استند اليها اعداد التقرير وهي ارجح المبادئ للفقه الدولي ، كما ان الخارطة التي اعتمدتها هي ادق ما تيسر عند اعداد التقرير . لذا فقد اوصت اللجنة أن تعلن الحكومة العراقية الحدود الفاصلة بين مياهها الاقليمية وجرفها القاري من جهة والمياه الاقليمية والجرف القاري الايراني من جهة أخرى على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الحد الاضمن لمصلحة العراق. ولكن وزارة الدفاع ارتأت تأجيل الموضوع دون ذكر الأسباب .. إلا أن وزارة النفط اثارته مرة أخرى بعد ثورة ٨ / شباط للاهمية القصوى التي تعلقها على تحديد المياه الاقليمية. فقامت وزراة الخارجية بتشكيل لجنة في ١١/ آذار/ ١٩٦٣ لدراسة الموضوع واستكمال المعلومات حوله من جميع النواحي وقد وضعت اللجنه تقريرها واوصت بالآتي :-

أ. قيام الحكومة العراقية باعلان الحد الفاصل بين المياه الاقليمية والجرف القاري العراقي من جهة والمياه الاقليمية والجرف القاري الايراني من جهة اخرى على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الحد الاضمن لمصلحة العراق وذلك حسب قرار اللجنة المؤرخ في ١٧/ ٢ / ١٩٦٠ على أن ينص في الاعلان بأن الحكومة العراقية ستحتفظ بكامل حقوقها تجاه أي تجاوز يقع على مياهها الاقليمية وجرفها القاري من أي جهة كانت .

ب. تنسب اللجنة نشر الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف والمجلات البترولية العالمية .

جـ . قيام وزارة النفط باعلان مناطق استثمار النفط في المياه الاقليمية والجرف العراقي (ان وجدت ضرورة لذلك) بموجب الاحداثيات المؤشرة على خارطة الخبير النرويجي على أن يؤخذ بنظر الاعتبار في تحديد الجرف القاري الحد الاضمن لمصلحة العراق .

د. لاترى اللجنة وجود مبرر لفتح باب المفاوضات اوالتداول مع الحكومة الايرانية حول الموضوع "في الوقت الحاضر " لكي لايقع عبء الاثبات على الجهة العراقية إذ أن فتح باب المفاوضات مع ايران قد يوحي بوجود حق لها فيما تدعيه بهذا الشأن .

هـ. تنسب اللجنة بأن تطلب من الحكومة الايرانية تقديم ما لديها من الخرائط والوثائق التي استندت إليها في تحديد مياهها الاقليمية وجرفها القاري مع العلم بأن الواقع وما لدى العراق من خرائط ومستندات كلها تدحض مدعيات الجهات الايرانية التي تحرم العراق من معظم مياهه الاقليمية كما هو واضح من مذكرة السفارة الايرانية المرقمة ٢٠٣ / ٢ / ٢٠٨ في ١١/ آيار / ١٩٦٣[٢٥٤].

وفي ضوء توصيات اللجنة ناقش مجلس الوزراء في ٢٣ حزيران الموضوع وتفاصيله ولاحظ من مذكرة وزارة الخارجية الايرانية المرقمة ٦٩١٢ في ١/ ١/ ١٩٦٣ استعداد الحكومة الايرانية للتعاون مع الحكومة العراقية في تبادل وجهات النظر وتبادل المعلومات والخرائط التي يعمل بها ، كما اقترحت عند الضرورة تشكيل لجنة تضم ممثلي الحكومتين لدراسة الموضوع دراسة وافية. الا أن ايران قامت بالاعلان عن رغبتها باستثمار منطقة بحرية كما جاء في نشرة بلاتس أويلفرام في ١/ ٤/ ١٩٦٣ الصادرة في نيويورك وفي هذا تتجاوز ايران عمدا ليس على المنطقة المجاورة للمياه الاقليمية العراقية بل والمياه الاقليمية أيضاً التي يقع فيها الميناء العميق في ميناء خور العمية .. وفي ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء إعادة الموضوع إلى وزارة الخارجية لمتابعة الموضوع .. وكما اشرنا ، فقد صرح وزير الخارجية أن المياه التي تتجاوز عليها ايران هي أراضٍ عراقية ومياه اقليمية صرفة والعراق لن يعترف ولن يسمح بعقد أية امتيازات تمنح لاية جهة . من هذا يتوضح ان العلاقة مع ايران كان يشوبها الحذر والتجاوز والاعتداء وهي ستراتيجية اثبتتها خلال تلك الفترة وقبلها بالتحريض على المؤامرات وتغذية المتآمرين واستغلال التيارات والجيوب المشبوهة والعميلة في الحركة الكردية ، واثارة النعرات الطائفية والتستر على شبكات التجسس. وقد اكدتها قرارات مجلس الوزراء التي اشرنا اليها بطرد وابعاد اعداد من الايرانيين الذين مارسوا عمليات التدخل في شؤون العراق وامنه الداخلي .

---

[٢٥٤] د. ك. و. ملف وزارة الخارجية ، ٦٢٨ و ٢٢ ص ٣٥ .

الوضع التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي
وانعقاد المؤتمر القطري الخامس

على الرغم من أن الثورة نجحت في اجهاض وافشال المحاولات التي استهدفت ايقاف عجلة مسيرتها والاجهاز عليها ، فقد كانت تحمل في طياتها بذور ازمتها . ففضلاً عن الخلافات الشخصية بين عدد من أعضاء القيادة القطرية للحزب ، فقد انشغل معظم أعضاء تلك القيادة في المناصب الحكومية وتركوا واجباتهم الرئيسة في توجيه الحزب وتطوير جوانبه التنظيمية والفكرية ، وخاصة ان الحزب قد انتقل بنجاح الثورة من ممارسة النضال السري إلى حيث دوره الجديد في قيادة المجتمع وتحقيق اهدافه .

ادرك الحزب خطورة العواقب المترتبة على انشغال أعضاء قيادته ، وحاول معالجة ذلك بعد مرور اسبوعين فقط على نجاح الثورة . وعقدت القيادة القطرية وقيادة فرع بغداد وكوادر الحزب الأخرى في العراق ، اجتماعا موسعا حضره الامين العام للحزب وعدد من أعضاء القيادة القومية . وتم في هذا الاجتماع زيادة أعضاء القيادة القطرية لمواجهة الظروف المستجدة، على الرغم من التحفظات التي اثيرت حول انضمام أي من العسكريين إلى عضوية القيادة القطرية ، إلا أن المجتمعين شددوا على أهمية توسيع نشاط الحزب في الجيش وزيادة التوعية السياسية الفكرية في اوساطه[٢٥٥].

وعلى الرغم مما تقدم فقد تفاقمت حدة الخلافات بين بعض أعضاء القيادة وتركت اثارها في مواقع الأطراف المتنازعة في التشكيلة الوزارية ، فخرج علي صالح السعدي من وزارة الداخلية بموجب التعديل الوزراي في ١٢/ مايس ١٩٦٣ ، مما أثار لغطا ومناقشات حادة بين صفوف الجهاز الحزبي بمختلف مستوياته[٢٥٦]، مما دفع القيادة القومية آلى عقد اجتماعات دورية مع القيادة القطرية لمعالجة الانزلاق الخطير في تطوير العمل الحزبي ، وتجنب التناقض بين الحكم والحزب وتأمين التلاحم

---

[٢٥٥] أبو طالب الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

[٢٥٦] سعدون حمادي ، حديث مع اللجنة ، بتاريخ ٥/ ٩ / ١٩٩٣ .

بينهما[٢٥٧]. والواقع ان السمة الأساسية لتصرفات القيادة القطرية انذاك لم تؤكد اخفاق تلك القيادة في ادراك قوانين استمرار الثورة فحسب ، وانما اغفلت مهماتها أيضاً كقيادة لحزب ثوري انتزع نصرا تاريخيا بعد نضال شاق وتضحيات جسيمة . فلم تكن القيادة القطرية تجتمع إلا عندما يحضر أعضاء القيادة القومية ، وحتى القيادة القومية فإنها كانت تجد صعوبة كبيرة في جمع أعضاء القيادة القطرية لانشغال اكثرهم في اعمالهم الوزارية أو في مشكلاتهم الداخلية . وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى توقف الاتصالات النظامية مع قيادات الفروع والشعب والفرق الحزبية . فتركت هذه التنظيمات تتخبط وتسير حسب اجتهاداتها الخاصة دون أي توجيه اوتصحيح مما تسبب في انتشار التناقض في مختلف مستويات الحزب . وحتى الاتصالات الوحيدة التي بقيت قائمة بين القيادة القطرية وبعض تنظيمات الحزب والتي كان يقوم بها كل من هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي المتفرغين للعمل الحزبي فإنها كانت تتم من دون توجيه وعلى وفق اجتهاداتهما الشخصية ، فلم تؤد والحالة هذه إلى أية اغراض بناءة[٢٥٨].

وكذلك الحال بالنسبة للتنظيم العسكري . فقد اهمله المسؤولون الحزبيون اهمالا كبيرا بعد أن أدى دوره الكبير في انجاح الثورة . فلم يعقد له اجتماع واحد . ولم يحضر الرفاق العسكريون حلقة واحدة أو يتلقوا نشرة حزبية أو توجيهاً حزبياً ، وإنما تركوا عرضة للاشاعات والتخمينات، وعم اكثرهم القرف والاشمئزاز ، فاضمحل التنظيم بسبب اهماله من قبل علي صالح السعدي وحازم جواد اللذين كانا مسؤولين عنه ، ولم يبق منه بعد مدة وجيزة سوى تكتلات متناحرة ، لا تجمعها سوى النقمة العامة على القيادة القطرية[٢٥٩].

ومهما يكن من أمر فقد تصاعدت حدة الاتهامات بين قسم من القياديين ودخلوا في سباق غير مسوغ حول القاعدة الحزبية ، يحاول كل فريق منهم تغليف خلافه مع الآخرين في إطار مبدئي أو الاختفاء وراء طروحات فكرية ، فظهرت نغمة (الاتجاه

---

[٢٥٧] تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٦ .

[٢٥٨] المصدر نفسه ، ص ٢٤ - ٢٧ .

[٢٥٩] المصدر نفسه ، ص٢٦ .

اليساري المتطرف) و(الاتجاه اليميني المتحجر) ، في حين كانت الحقيقة غير ذلك ، لأن كل فريق منهم كان يسعى إلى رأي مؤيد له ، وخداع ما يمكن خداعه عن طريق عبارات (اليسار والثورية) أو (الحكمة والتعقل) مما ادخل القواعد الحزبية في لعبة الخلافات والانقسامات الخطرة[٢٦٠].

وتطلعت كوادر الحزب في العراق إلى عقد مؤتمر قومي يسهم في ايجاد حل للمشكلات التي اخذت تواجه الحزب والثورة في العراق ، بعد أن بان عجز القيادة القطرية واخفاقها في المحافظة على الثورة ، وحمايتها من محاولات القوى الرجعية للهيمنة عليها ، واضعاف سلطة الحزب وتقسيمه تمهيدا لضربه وانهاء دوره في العراق[٢٦١]. لذلك جرى التشاور مع القيادة القومية حول الموضوع وتقرر ، كما هو متبع تنظيميا ، أن تجرى انتخابات قطرية استعداداً لعقد المؤتمر القومي[٢٦٢] .

مكتب الشؤون العامة

ظهر من خلال مناقشة الاوضاع العامة للحزب والثورة في العراق مدى انقسام تلك القيادة على نفسها في العراق. كما اتضح بأن الانقسامات لم تكن تستند إلى اسس الموضوعية أو خلافات فكرية كما لم يتمكن المؤتمر من حسم تلك الخلافات فجاءت نتائج الانتخابات لتعلن حصول كل من قطبي الصراع حازم جواد وعلي صالح السعدي على العدد نفسه من الاصوات ، إذ حصل كل منهما على (٢٧) صوتا من أصل (٤٥). وهذا ما يؤكد بأن القاعدة الحزبية كانت تنظر إلى الخلاف بين الطرفين على إنه

---

[٢٦٠]يذكر هاني الفكيكي ان عناصر حزبية وعسكرية بدأت تتسلل ليلاً الى القصر الجمهوري للاجتماع بالبكر وعارف وطاهر يحيى وتنقل لهم ما كان يدور في الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية.. وكان على رأسها المخبرين صدام حسين وطه احمد العزوز وطارق عزيز وحسن الحاج وداي وآخرون، ص ٣٢٥.

[٢٦١]غازي فيصل غدير ، النشاط التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في أثناء ثورة ١٤ رمضان ، بحث غير مطبوع قدم إلى لجنة تاريخ الحزب .

[٢٦٢] أبو طالب الهاشمي ، حديث مع اللجنة ، ٥ / ٩ / ١٩٩٣ .

خلاف على الزعامة ، وأنه ذو طابع شخصي ، على الرغم من كل الادعاءات الصادرة عن الفريقين حول المنطلقات النظرية التي سببت هذا الخلاف المزعوم (٢٦٣).

ومهما يكن من أمر فقد تحدث في المؤتمر حازم جواد وعلي صالح السعدي وطالب شبيب واعضاء اخرون بينهم صدام حسين أحد أعضاء المؤتمر[٢٦٤] ، الذي هاجم التكتلية والشللية والمصالح الشخصية والضغائن الذاتية . وقد وصف حازم جواد كلمته انها معتدلة[٢٦٥].

اختتم المؤتمر جلساته يوم ٢٤ ايلول ، وصرح مصدر قيادي مسؤول في الحزب لوكالة الانباء العراقية بأن المؤتمر ناقش خلال هذه الجلسات المرحلة السابقة، وقيمها ونقد سلوك الحزب وسياسته نقدا ذاتيا واعيا ، وشخص الاخطاء التي حدثت والتي صمم المؤتمر على تجاوزها ومعالجة أسباب حدوثها جذريا . وقد اقر المؤتمر عدداً من التقارير وهي التقرير السياسي والاقتصادي والجانب التنظيمي والتقرير الخاص بميثاق ١٧ نيسان . كما اتخذ عددا من التوصيات تمثلت بما يأتي[٢٦٦]:

١. نبه المؤتمر إلى خطر القوى الرجعية وخطورة مهادنتها . ودعا إلى ضرورة اليقظة والحذر ازاء نشاطاتها المعادية للحزب والثورة .
٢. اكد المؤتمر هوية الحكم الديمقراطية الشعبية .

---

[٢٦٣] تقييم تجربة الحزب ، ص ٢٧ .

[٢٦٤] أمير اسكندر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

على الرغم من أن صدام حسين كان بدرجة عضو قيادة فرقة في الحزب ، إلا إنه كان عضوا في مكتب الفلاحين المركزي . كما إنه حضر المؤتمر القطري عن طريق الانتخاب بعد أن اتبع الحزب اسلوبا ديمقراطيا يتمثل في انتخاب عدد محدد لكل مستوى حزبي لاغراض الحضور إلى المؤتمر الأعلى وهكذا صعودا . أبو طالب الهاشمي لقاء معه في ٣/ ١١/ ١٩٩٧ .

[٢٦٥] حازم جواد، المصدر السابق.

[٢٦٦] للمزيد من التفاصيل، ينظر ل.ت.ح، المؤتمر القطري الخامس، ملفة ٦/٧.

٣. اكد المؤتمر أيضاً ضرورة أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة التحول الاشتراكي في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية . واقر المؤتمر المؤشرات اللازمة بذلك .
٤. واشار المؤتمر إلى اجواء الصراع مع القوى والاطراف المعادية داخليا – الشيوعيين والمتمردين الاكراد – وعربيا مع جمال عبد الناصر ، وعلى الصعيد الدولي مع الغرب والاتحاد السوفيتي .

وانتخب المؤتمر في ختام اعماله قيادة قطرية جديدة ضمت كلاً من حمدي عبد المجيد (امينا للسر) ، علي صالح السعدي ، حازم جواد ، أحمد حسن البكر ، عبد الكريم محمود شنتاف ، محسن الشيخ راضي ، هاني الفكيكي[٢٦٧] وصالح مهدي عماش.

كما انتخب المؤتمر ممثلي الحزب في العراق إلى اجتماعات المؤتمر القومي الذي تقرر عقده في دمشق وهم فضلاً على أعضاء القيادة القطرية كل من : طالب حسين الشبيب ، منذر الونداوي ، صدام حسين ، طارق عزيز ، فائق البزاز ، مدحت ابراهيم جمعة ، نجاد الصافي، دحام الالوسي ، يعقوب الحمداني ، صفاء الفلكي ، محمد محجوب ، محمد زكي يونس ، بهاء حسين الشبيب ، أحمد العزاوي.

ويقيّم حازم شبيب المؤتمر الخامس بقوله :" ان المؤتمر الخامس كان أسوأ المؤتمرات تمثيلا للحزب ونوعيته فضلا عن عجزه عن تقديم أي برنامج سياسي لحكم الحزب في العراق. وعلى سبيل المثال كانت منظمات جماهيرية مناضلة خاضعة لتوجيه الحزب.. لم تمثل في المؤتمر، وبينها الاتحاد الوطني لطلبة العراق.. والامر نفسه بالنسبة الى نقابة المعلمين.. ونقابات العمال والفلاحين وبعض المحافظات العراقية التي غيبت تماما. ولم ينتخب المؤتمر اصلا وفق النظام الداخلي وانما بطريقة شاذة فرضتها كتلة صغيرة.. ثم ان تركيبة المؤتمر اثارت حفيظة ضباط الحزب الذين نفذوا حركة ١٤ رمضان[٢٦٨].. ويضيف طالب شبيب الى ذلك القول :"ان

---

[٢٦٧] يذكر حازم جواد "خسر طالب شبيب الذي نال ٢٢ صوتا اذ تقدمه هاني الفكيكي بصوت واحد، واتضح لاحقا ان الفكيكي نال هذا الصوت بفعل ضغوط مارسها السعدي على العقيد خالد مكي الهاشمي الذي كان جالساً الى جواره.. واعترف الهاشمي بذلك لاحقا مذكراته، ص١٢٥ ويؤيد طلب شبيب هذه الرواية.

[٢٦٨] المصدر نفسه، ص ص ١٢٣-١٢٤.

ادارة المؤتمرات الفرعية كانت منحازة.. كما جرت تنقلات وانتخابات بين الفرق قبل انعقاد مؤتمراتها، وذلك مخالف للنظام الداخلي. اضافة الى عدم اجراء انتخابات في صفوف العسكريين البعثيين على رغم من كثرة عددهم واهمية دورهم في انجاح الثورة وحماية السلطة، ولم يكن ذلك قرارا صحيحا.. اذ ليس من العدل اعطاء العسكريين مناصب قيادية حساسة في السلطة والجيش دون ان يكون لهم رأي في السياسة"[٢٦٩].

وصدر عن المؤتمر التقرير السياسي، وهذا نصه:-

ايلول ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة

القطر العراقي — ذات رسالة خالدة

التقرير السياسي
كما اقرته اللجنة السياسية في المؤتمر القطري
ايلول ١٩٦٣

المقدمة

أيها الرفاق

ان البذور التي تغرسها أي حركة تقدمية في المجتمع ، لايمكن أن تعطي نتائجها مباشرة ولابد لذلك أن تتوفر في الحركة المقدرة على انماء تلك البذور الثورية ، ولابد لها أيضاً من أن تحافظ على اندفاعها الثوري وزخمها القوي المتأتي من الثورة نفسها ، وان لاتجهض امكانيات التحويل في المجتمع بالدخول في مساومات تقضي على البذور التي غرستها الثورة وحركتها التقدمية من جهة أخرى.

أيها الرفاق :

ان الظروف السياسية القاسية التي مر بها قطرنا بعد الثورة لاتبرر عدم وجود خط سياسي وتطبيقي للعمل . ان خطة العمل المطلوبة على ضوء استلام الحزب

---

[٢٦٩] د. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، ص١٥٦.

السلطة في سوريا والعراق تفرض خطة واحدة في خطوطها الأساسية لكلا القطرين . وهذا المطلب تفرضه :

أولاً : عقيدة الحزب ، وتفرضه ثانيا ، تجنب أي تناقض في سلوك الحزب في القطرين . وان التذرع بوجود بعض اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين القطرين لايمكن أن تكون عائقا يحول دون وضع تلك الخطة الواحدة . أن ايماننا هذا بضرورة وضع خطة عملية موحدة يجعلنا أن نعتبر هذه الدراسة مجرد اقتراحات يتبناها المؤتمر القطري ليصار إلى وضع ستراتيجية كاملة لعمل الحزب في المؤتمر القومي .

العوامل المؤثرة على الخطة :

١. القوى الاجتماعية والسياسية .
٢. الوضع الحزبي .

أولاً : ان ميزان القوى في الوطن العربي قد تغير لصالح الشعب العربي . وان التغيير الجذري الذي كان لحزبنا فيه دور طليعي بدّكه معقل الرجعية والشعوبية والانعزالية في العراق وهدم الجدار الانفصالي الذي فرضته الرجعية على القطر السوري ، ان هذا التغيير يعني القضاء على مصالح الاستعمار وحليفته الرجعية العربية وتهديد مواقعها في الاقطار الأخرى . وان هذا التغيير يثير قلق الاستعمار على مصالحه التقليدية ، ويبعث القلق والرعب في قلوب الرجعيين والرأسماليين والاقطاعيين ، اعداء أي تغيير جذري في اسس المجتمع الفاسد القائم عليه ويدفعهم إلى الامعان في تآمرهم وتخريبهم .

ثانياً : ان جماهير الشعب العربي تتطلع إلى تجربة ثورية جديدة بقدر ماهي ديمقراطية وهي تترقب اليوم حزبنا العظيم الذي مارس النضال عشرات السنين والذي تهيأت له كل الظروف لأن يقوم بعملية تحويل جذرية وديمقراطية في القطرين العراقي والسوري ، تبلور مطامح الجماهير . ان أي خيبة امل يسببها فشل الحزب ستدفن - إلى سنين عديدة - امل الجماهير في إقامة تجربة ثورية عربية ناضجة مكتملة تساهم في عملية التصحيح والتفاعل على مستوى الوطن العربي كله . وان أي موقف ضعيف هزيل للحزب يهدد ليس فقط طموحه إنما يهدد طموح كل الجماهير العربية .

ان الانشغال بالأمور الجانبية يخدم اعداء الشعب والثورة في عمليـــة تجميـــد الثورة وحرفها عن طريقهـــا الاصـــيل ، طريـــق الاشـــتراكية والديمقراطيـــة والوحدة.

ثالثاً : ان أي خطة للعمل لاتملك أداة تنفيذية ثورية معرضة للفشـــل والهزيمـــة . ان أداة خطتنا هي التنظيم الحزبي والعمل الجمـــاهيري المتفـــتح . (وان الخطـــة التنظيمية والشعبية قد كفلت تحقيق ذلك) .

رابعاً : ان للقوى المعادية تأثيرات نسبية على الخطة وتلتقي مع السلوك الانتهـــازي الذي يبرز في كل الثورات إلى جانب أمراض الثورات في التردد والفردية مـــن جهة ثانية .

خامساً : التركة الثقيلة الملقاة على الثورة من العهدين الملكي والـــديكتاتوري علـــى مستوى المجتمع والادارة والاقتصاد .

سادساً : تقييم المرحلة السابقة :

ايها الرفاق : ان وضع اية خطة سياسية عامة تنبثق عن واقع الحـــزب والظـــروف الموضوعية المحيطة به وعلى هذا الأساس لابد لنا من استعراض مركّز فـــي تقيـــيم المرحلة السابقة :

أولاً : لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان نتيجة للعمـــل الشـــعبي المريـــر فـــي العهدين الملكي والديكتاتوري ونتيجة لتلاحم جهود كل القطاعـــات الشـــعبية والعسكرية بقيادة حزبنا المجاهد .

ثانياً : لقد خططت الثورة ونفذت من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي .

ثالثاً : لقد سارت الثورة بشكلها الطبيعي في الشهرين الاولين من عمرها ، وخاصـــة في محاربة بعض القوى المعادية للثورة وهم الشيوعيون .

رابعاً : لم تتمكن القيادة القطرية للحزب من وضع صيغة واضحة تثبت علاقة الحزب بالحكم بالاضافة لعدم تمكنها من تقديم خطة سياسية بمستوى المرحلة .

خامساً : برز عدم انسجام مابين الحزب والمجلس الوطني عند اقرار تعـــديل قـــانون الاحوال الشخصية رغم تثبيت رأي المنظمات الحزبية بـــذلك ، لأســـباب ذات مساس بحماية العهد القائم .

سادساً : لافتقار الخط السياسي الواضح للثورة والحزب وافتقار المركزية على الحكم والحزب وانشغال الجهاز الحزبي والحكومي في القضايا اليومية ، بدأ التفكك والتسيب والتناقض يظهر على جميع المستويات الرسمية والشعبية والحزبية.

سابعاً : وصل التناقض إلى ذروته واختتم في التعديل الوزاري الأول الذي يعتبر ابتعادا عن المنطق الثوري السليم .

ثامناً : توقفت الثورة في مكانها الأول ، واصاب الحكم الخوف والتردد مما جعله يحاول انتهاج سياسة الترضية لجميع الأطراف وتجسد هذا في المجلس الاستشاري المقترح الذي يضم الرجعية بكل فصائلها إلى جانب بعض السياسيين المحترفين بالاضافة إلى المنظمات الشعبية .

تاسعاً : لم تتمكن الخطة السياسية السابقة من تسيير الحكم ضمن وجهة محددة بل استمر على تناقضه وتردده بسبب اشتداد الازمة على المستوى الرسمي والحزبي .

عاشراً : تمكنت الخطة السياسية والتركيب الحزبي الجديد أن يعيد للحزب الثقة بنفسه واعطت للعمل الحزبي نوعا من الانطلاق والانفتاح .

حادي عشر : ثبت فشل سياسة (الائتلاف مع جميع الأطراف) بشكل عام .

ثاني عشر : لم تكن الانجازات خلال المرحلة بالمستوى المطلوب . بالاضافة إلى عدم كونها ضمن خط واحد مرسوم (قانون الاحوال الشخصية . المجلس الاستشاري ، اطلاق سراح بعض وزراء قاسم) .

القوى الطبقية والسياسية وموقف الحزب منها

اولا: الفئات المعادية :

أ. القوميون العرب .

ب. العربي الاشتراكي .

ج. الرابطة القومية .

د. الوحدويون الاشتراكيون .

هـ. الاخوان المسلمون وجبهة التحرير الإسلامي وماشابهها .

ان هذه التجمعات – ما عدا حركة القوميين العرب – تجمعات هزيلة ينحصر نفوذها المحدود في مناطق معينة من القطر وتتخذ اسماء مختلفة . وهؤلاء يمكن

تصفيتهم عن طريق عزلهم جماهيريا وفضحهم كاشخاص ومعاقبتهم كافراد لا كتكتلات سياسية عند اتخاذهم مواقف معادية من الحزب والثورة. وتوصي اللجنة بجرد القوى السياسية والاجتماعية المعادية للثورة أو المعرقلة لمسيرتها في كل منطقة أو لواء ودراسة نقاط الضعف فيها والتخطيط لعزلها عن الجماهير واضعافها وتعبئة الجماهير للمساهمة في تصفيتها وذلك بالاسلوب التالي :

١- ضرب قياداتها وكشف وتعرية قادتها أمام الرأي العام .

٢- تنظيف القطاع العسكري منهم بصورة نهائية وبشكل جدي .

٣- محاولة كسب بعض وجوههم باغرائهم .

٤- الانفتاح على قواعدهم ومحاولة كسبهم باشراكهم بالوظائف ضمن مصلحة الحزب وتخطيطه .

ثانياً : الشيوعيون . يشكل هؤلاء أكبر قوى تقف في وجه الثورة رغم الضربات المميتة التي وجهت لهم لامتدادهم إلى طبقات لم نتمكن من الوصول اليها في السابق ، ولاعتمادهم على ايديولوجية واضحة ورصيد ودعم خارجي ولعدم تمكننا من امتصاص شعاراتهم الشعبية بالشكل المطلوب . لذلك يمكن معالجة قضيتهم كما يلي :

أولاً : ضرب كل تنظيم جديد لهم بشدة وحزم وضرب قيادتهم وكوادرهم المتبقية في مناطق بعيدة .

ثانياً : دراسة قضايا الموقوفين الآخرين واطلاق سراح من لايشكل خطورة على الثورة ضمن فترات سياسية مناسبة .

ثالثاً : من الضروري رفع كل الأساليب القسرية بحق الذين سايروا الحزب الشيوعي أثناء مدهم المعروف وخاصة غير الحزبيين المنظمين منهم .

رابعاً : امتصاص الفئات اليسارية والنظرية التي كانت ملتفة حولهم .

ثالثاً : البارتيون والانفصاليون .

ثبت تآمر هذه الفئة وشهرها السلاح ضد الثورة لذلك يجب تصفيتهما والقضاء عليهما بأسرع وقت ممكن مع عدم فسح المجال لاعتبار قضية هؤلاء هي قضية الاكراد على العموم وذلك بتبني وتطبيق بعض شعاراتهم القومية الإنسانية دون التفريط بوحدة الوطن وبالقضاء على النظرة العنصرية . ونؤكد على تطبيق نظام

اللامركزية في الحكم واعمار مناطق الشمال وتشجيع التنظيم الحزبي والشعبي للاكراد ضمن الخط السياسي العام للثورة . مع محاولة اشراكهم في تعمير الشمال .

ملحق بموضوع الاكراد

توصية عن المؤتمر .

١. اسناد حكومة الثورة في اجراءاتها لقمع حركة التمرد المسلح في الشمال ، ماديا ومعنويا وبواسطة وسائل الاعلام .
٢. حماية منشئات النفط والكهرباء والسدود الواقعة في المنطقة الشمالية باسكان من يوثق بهم من أبناء الشعب العربي على أن لا يتم ذلك على أساس عشائري .
٣. اسكان العوائل التي شهرت السلاح بوجه الحكومة والثورة في المناطق الجنوبية وابعادها عن الاحتكاك بالمناطق الكردية ومناطق الحدود الايرانية والتركية والسورية .
٤. القيام بعملية واسعة النطاق وعلى صعيد المنطقة الشمالية بصورة خاصة غايتها نزع السلاح التام الشامل من أبناء العشائر سواء منها الكردية أم العربية ، وذلك للقضاء على أية محاولة تآمرية قد يقوم بها أحد المغامرين باسناد من القوى العشائرية الرجعية العميلة المتمثلة بالشيوخ الخونة .
٥. إعادة النظر بتوزيع مخافر الحدود والقوات المسلحة في الشمال لمنع أي تسلل عبر الحدود سواء اكان التسلل كرديا أم شيوعيا أم اعجميا .

رابعاً : الرجعية .

تشمل الفصائل التالية :

أ. الاقطاعيين

ب. الرجعية الدينية

ج. البرجوازية المحتكرة

سنوفي الموقف المطلوب منها في باب آخر .

خامساً : جماعات سياسية محترفة وأخرى عميلة للاستعمار عبر طريق محدود المعالم من الممكن ضربهم بحزم وعزلهم سياسيا ، أمثال الجادرجي ، وسياسيي العهد الملكي المندثر ، والوطني التقدمي .

سادساً : الفئات المتمردة والتي من الممكن التعاون معها :

أولاً : جماعة حسين جميل

ثانيا : جماعة الاستقلال

ثالثاً : القوميون المستقلون

رابعاً : مجموعات من المثقفين المستقلين

خامساً : البرجوازية الصغيرة مع الأخذ بنظر الاعتبار تشتتها بين هذه الفئات وبين جماهير الحزب وتشمل (صغار التجار والحرفيين والموظفين الصغار) .

سادساً : قواعد الوطني الديمقراطي التي لم تتلوث بالحزب الشيوعي ولم ترتبط به وان هذه الفئات مستعدة لخدمة الثورة اومعاداتها بناء على موقف الثورة منها .

سابعاً : جماهير الثورة .

وهي جماهير الحزب والمنظمات الشعبية الملتفة حوله من عمال وفلاحين وكسبة ومثقفين وعسكريين وثوريين . وان للصلات الوثيقة بين الحزب وهذه القطاعات قبل الثورة وبعدها يتطلب :

أولاً : قيادتها وتوجيهها حسب متطلبات الثورة في المرحلة الحالية .

ثانياً : توعيتها وتثقيفها بالشعارات المرحلية للحكم ، مثل :

١. دعم وتثبيت الحكم الثوري
٢. الاعتماد على الجماهير ومنظماتها هو الاساس في دعم الحكم
٣. دعم الاخوة العربية الكردية
٤. تصفية الاقطاع واقامة علاقات زراعية اشتراكية
٥. تصفية الاحتكار الاقتصادي (التجاري والصناعي)
٦. التصنيع بواسطة الدولة

وشعار أساسي ورئيسي :

(دعم وتثبيت الحكم باقامة الركائز الأساسية للاشتراكية والاعتماد الكامل على جماهير الشعب وضرب اعدائها) .

وان هذه القوى الطبقية تعتبر بشكل حتمي قاعدة الثورة الاساسية في النضال الثوري في سبيل الاشتراكية والوحدة . وان كل محاولة لاتباع سياسة سطحية اصلاحية تحاول خلق نوع من التوازن بين الطبقات المستغلة وبين هذه الطبقات

(باعتبارها قاعدة الحزب) ستؤدي إلى فشل سياسة الحزب وزيـــادة عزلتـــه . وان الطبقات المستثمرة لايمكن أن تقف بجانب الحزب بل ان وقوفها إلى جانبه يجـب أن يدفعه إلى التشكيك بصحة السياسة التي ينتهجها الحزب . ان الزعم بامكـــان الســير بسياسة توازن الطبقات ريثما تقوى قواعد الحزب وتتوسع خـــرق فاضـــح لمبـــادئ الحزب من جهة كما إنه لن يؤدي إلى توسيع صلاته بالجماهير من جهة اخرى .

ان التفاف الجماهير حول الحزب سيأتي عبـــر الكفـــاح اليـــومي فـــي ســـبيل الاشتراكية وسيكون نتيجة للثورة الاشتراكية الجذرية التي يقودها الحزب ، وبـــدون هذه الثورة الاشتراكية سيخون الحزب مبادئه من جهة وسيعزل نفسه عن الجمـــاهير من جهة أخرى .

وان التذرع بأي خطر سيوقف النضال ضد الرجعية وسيؤدي بنا إلى خطر أكبر واشد هو خطر المؤامرات الرجعية واساليبها التخريبية في سائر المعالجات .

إن الخطر الحقيقي الجدي الدائم هي الرجعية ومعركتنا معها أولاً وآخراً . فإنها وان كانت تحني راسها للعاصفة الثورية إلا أنها لن تلبث أن تحاول استجماع قواهـــا للارتداد على الثورة من جديد . وهكذا ستدفع السياسة الوســيطة (وهـــي سياســـة انتهازية بالاساس) إلى انعزال الجماهير عن الثورة. ان عزل القوى الطبقية المعادية للثورة الاشتراكية عزلا تاماً ضرورة يفرضها الواقع . وان هذا العزل يجب أن ياخـــذ شكله العملي الفعّال من جهة أخرى .

ان العزل الواسع القاسي ليس ضرورة لانتزاع السلاح من الرجعيـــة وافقادهـــا امكانيتها للتآمر فحسب بل تفرضها ضرورة وضعها في عزلة تامة عـــن جمـــاهير الشعب ، لكي تفقد تاثيرها المعنوي والمادي على الجماهير بصورة نهائية وكاملة .

وأخيراً يمكن ربط المنظمات الشعبية والحزب بجبهة قومية شعبية تعتبر القيادة السياسية للقطر.

التحول الاشتراكي

ان طبيعة الحكم هو حكم ديمقراطي شعبي في المرحلة القريبة القادمة والذي يعني :

١. انها مرحلة التحول نحو الاشتراكية وذلك بالبدء بتغيير العلاقات الاجتماعية مـــن علاقات اقطاعية أو شبه راسمالية إلى علاقات تهيء لقيام المجتمع الاشتراكي .

٢. انها مرحلة حماية الثورة وذلك بفتح اوسع المجالات أمام الجماهير والمنظمات الشعبية للمشاركة في حماية الثورة والتخطيط لمسيرتها على مختلف الابعاد .

٣. ان الديمقراطية في هذا المجتمع تتمثل في افساح اوسع المجالات أمام الجماهير التي لها مصلحة بالثورة ، مع تحديد مهام الثورة في هذه المرحلة بميثاق (الميثاق الشعبي الديمقراطي) يصار إلى تحقيقه واعداده من قبل المؤتمر القطري على ضوء توصيات المؤتمر العام ، على أن يضيق الخناق ويعزل كل من لايلتزم بهذا الميثاق ، ويعتبر من اعداء الثورة الذين يجب تصفيتهم وعزلهم جماهيريا .

٤. ان التحول الاشتراكي للمجتمع يقتضي تحديد خطط مرحلية واضحة ضمن ستراتيجية الحزب والحكم في تكوين النموذج الحضاري لدولة البعث الاشتراكي .

ويمكننا تحديد بعض النقاط التالية كخطوة عامة لذلك :

أولاً: في القطاع الزراعي :

أ. تعديل قانون الاصلاح الزراعي بشكل ينسجم مع تفكيرنا الاشتراكي (التعويض ، الحد الأعلى للملكية)

ب. مصادرة اموال واملاك الاقطاعيين الخونة الذين ثبت تآمرهم وعرقلتهم لمسير الثورة .

ج. تسيير الانتاج الزراعي في الأراضي المستولى عليها " حسب تجربة الجزائر " وحسب نفس النظام الانتاجي السائد ، على أن تعتبر الأرض التي يملكها ويديرها الاقطاعي وحدة انتاجية تدار من قبل فلاحي الأرض بواسطة جمعيتهم التعاونية .

د. تطبيق ما جاء في المنهاج المرحلي بخصوص القضايا الزراعية .

ثانيا : في القطاع الصناعي :

١. توسيع القطاع الصناعي العام حسب التنهيج الصناعي للمرحلة .

٢. نظراً لضعف مساهمة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية وتخوفه الدائم من الاتجاه الاشتراكي للثورة نقترح :

أ. تشجيع المواطنين على المساهمة في سندات المشاريع الصناعية والانشائية (يحدد الحد الأعلى لقيمة السندات).

ب. اشتراك القطاع العام بنسبة تزيد على النصف (٦٠%) في القطاع الخاص .
ثالثا : في القطاع التجاري

لتخوف البرجوازية المحتكرة الدائم من التحول الاشتراكي للمجتمع وثبوت محاولاتها المعرقلة للثورة لذلك نرى من الضروري الحد من تصرفاتها واستغلالها واحتكارها عن طريق :

أ. تأميم المصارف وشركات التأمين مع مراقبة رؤوس الأموال مراقبة دقيقة.
ب. تحديد حد أعلى لرأس المال الخاص بوضع ضرائب تصاعدية .
ج. تأميم التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية بشكل يمنع الاستغلال ويحمي المستهلكين .
د. توسيع وتطوير مصلحة المبايعات الحكومية ، رفعا للاستغلال وحماية للمستهلكين ريثما يتم التأميم .
هـ. تشجيع التجار والحرفيين الصغار .

في الحزب

ان الحزب هو العمود الفقري للحركة التقدمية العامة ، وللحكم الشعبي الجديد ، لذلك من الضروري تطويره وتوسيعه ليشمل جميع القطاعات الشعبية حسب الخطة التنظيمية والشعبية المقرة من المؤتمر العام للحزب .

علاقة الحزب بالحكم

١. نرى اشراك القيادة القطرية بمجموعها في المجلس الوطني ، على أن تجتمع القيادة القطرية اجتماعات دورية قبل حضورها إلى اجتماعات المجلس لمناقشة الخطوط العامة للقضايا المطروحة . وعلى القيادة توحيد رايها في كل القضايا الرئيسية داخل المجلس .
٢. تقترح اللجنة عدم اشراك أكثر من ثلث القيادة القطرية في مجلس الوزراء .
٣. إذا كفلنا بهذا الارتباط سيطرة قوية من قبل القيادة على الهيئة التشريعية العليا في القطر ، فلا مانع ابدا من ادخال عناصر فنية أو مستقلة للوزارة ، شرط أن تتحمل كافة مسؤولية القرارات الثورية أثناء تنفيذها . ويتحتم علينا تصفية

الجهاز الاداري وتطويره وتطعيمه بالعناصر الثورية النظيفة - بتطبيق خطة مكتب الشؤون العامة - ليكون أداة ثورية سليمة للتطبيق الاشتراكي .

٤. تثبيتا لنظام الثورة الاشتراكي الديمقراطي نؤكد باخذ بنظام اللامركزية في الحكم ، وتشكيل المجالس الشعبية في المحافظات والالوية .. الخ .

٥. توصي اللجنة بخلق الظروف الملائمة من جميع الجوانب للتهيئة لاعلان حكم الحزب .

٦. المجلس الوطني هو شكل لنظام ، ويمكن إجراء تبديلات عليه وادخال صيغة جديدة .

٧. القيادة القطرية تعتبر المكتب السياسي للمجلس الوطني .

السياسة العربية

ان حزبنا الذي قاد منذ عشرات السنين الوحدة العربية الشاملة ذات المحتوى الديمقراطي الاشتراكي الشعبي يتحمل اليوم مسؤوليته المباشرة بتحقيق تلك الدعوة . ولقد ساهم حزبنا مساهمة فعالة واساسية بتحقيق أول وحدة بين قطرين عربيين ، وعلى الرغم من انتكاس تلك الوحدة وسقوطها فقد كان لها أثر ايجابي عميق على مجرى تطور النضال الوحدوي واصبح شعار الوحدة شعاراً جماهيريا واسع الانتشار واصبحت الجماهير تقيّم الحركات والقادة من خلال هذا الشعار . وجاء الانفصال الرجعي وحكم قاسم الاسود ليقوما بمحاولة لخنق شعار الوحدة ، وكان أن اختنق الانفصال واختنق قاسم بشعار الوحدة وبايدي اداة الوحدة حزب البعث العربي الاشتراكي وطرح حزبنا شعار الوحدة الثلاثية وقامت المفاوضات واتفق على ميثاق ١٧ نيسان.

إلا أن عبد الناصر واجهزته قد رفضوا التعايش الايجابي مع تجربة جديدة يدعو إليها الحزب وعلى الرغم من أن ميثاق ١٧ نيسان قد وفر الظروف الموضوعية لهذا التعايش والتفاعل. إلا أن عبد الناصر قد حاول أن يلغي هذه الظروف الغاء عمليا عن طريق قلب ميزان القوى لصالحه في سوريا ولما فشل في ذلك اعلن انسحابه من الوحدة الثلاثية واعلن رفض التعايش مع ثورتي ٨ آذار و ١٤ رمضان واتخذ مواقف عدائية ضدهما وضد الحزب ووصل إلى درجة التآمر .

لقد فرض عبد الناصر على الحزب صراعا عنيفا لاتبرره سوى طبيعة حكم عبد الناصر الفردي، وان الحزب، شعورا منه بالمسؤولية التاريخية الكبرى الملقاة على عاتقه وبالنظر لطابعه الشعبي الاشتراكي ، لابد أن يواجه الظروف الجديدة بمواقف قائمة على الاسس التالية:

١. قطع الطريق نهائيا أمام أي محاولة تسلطية يبذلها عبد الناصر بلا تردد وبلا هوادة وفي نفس الوقت محاولة حصر حدود المعركة بشكل لاينعكس اذاها على القضية العربية الكبرى في هذه الظروف الدولية الحرجة ، وبصورة خاصة يواجه الشعب العربي في هذه المرحلة مؤامرة تحويل مجرى نهر الاردن .
٢. متابعة الحزب في تقوية مواقعه في صفوف الجماهير وتنظيمها والعمل على بناء تجربة ثورية جديدة . وبقدر نجاح الحزب في هذه المهمة يزداد التفاف الجماهير حول الحزب .
٣. ان منطلقات الحزب الوحدوية الصحيحة تدعوه إلى متابعة النضال الوحدوي وتحقيق خطوة وحدوية بين سوريا والعراق تؤمن مكانة الحكم وتقوية مواقعه ، وتكفل في الوقت نفسه ظروفا أكثر ملاءمة لبناء التجربة الثورية الجديدة التي تطمح إليها الجماهير ويدعو إليها الحزب . وعلينا أن لانحمّل شعبنا الآم عشرات من السنين الأخرى ، وان نمضي بتهيئة الظروف باستمرار انطلاق الثورة وتخطي العقبات التي يضعها نظام عبد الناصر في طريقها .

ان طريق تخطي تلك العقبات هو :

أ. ان الانحرافات التي وقع فيها نظام عبد الناصر نابعة من عدم ايمان هذا النظام بالشعب وثقته بدوره لذلك ليس اقدر من حركتنا على فضح هذا النظام وتعريته بشكل موضوعي .
ب. ان فضح عبد الناصر فكريا وتبيان انحرافاته في وقت يستلم فيه الحزب الحكم في قطرين عربيين لم تعد كافية ، وان تجربة اشتراكية جديدة يقوم بها البعث تتجاوز كل ابعاد تجربة عبد الناصر واقامة وحدة تتخطى كل اخطاء الوحدة التي قامت مع عبد الناصر هي السبيل العملي الذي يبين جوانب السلبية في اشتراكيته والانحرافات في دعوته للوحدة .

د. ان حزبنا قد بقي منعزلا عن الأحزاب اليسارية في العالم وعن الاوساط الدولية التقدمية وهذا ما فسح المجال أمام عبد الناصر ليكون المثل التقدمي الوحيد للبلاد العربية وانطلاقة شعبها في هذه المجالات . ان خروج شعبنا من هذا الانعزال واتصاله المباشر مع تلك الحركات والاوساط سيهئ للحزب فرصا يفيد منها في كسب عدد أكبر من هذه الحركات للقضايا العربية وينتزع زمام المبادرة في هذه الاوساط من يد عبد الناصر .

هـ. الاهتمام بالتنظيم الحزبي في القطر المصري وبذل كل الجهود لإقامة نواة سليمة للحزب.

توصيات في الوضع العربي

١. ان عملية التهيئة للوحدة بين العراق وسورية ضرورية وذلك لانجاح هذه التجربة الجديدة والقضاء على كل التاثيرات السلبية مقدما وهذا يتطلب توضيحا للحركات الثورية العربية الأخرى وتوضيحا فكريا لكل الملابسات بالنسبة (لسياسة المحاور) .

٢. ان توحيد التنظيم الحزبي بعد الوحدة ودمجها في وحدة تنظيم واحدة يخلق الأداة المركزية على أعلى مستوى مما يسهل على الحزب اعداد وتنفيذ كل الخطوات اللازمة. وإذا تعذر ذلك فيجب أن يحصل اجتماع مشترك في كل شهر بين المجلسين أو القيادتين .

٣. المباشرة باقامة (جبهة تحرير فلسطين) تعتمد بالدرجة الاولى على عرب فلسطين، يهئ الحزب ميثاق هذه الجبهة ويكون الحزبيون الفلسطينيون نواتها وتقدم حكومتا العراق وسورية كل الامكانيات المادية لهذه الجبهة .

٤. ان الارتباط بين قضية فلسطين ووضع الاردن يجب أن يوضع ويدرس بصورة موضوعية، وذلك ان أي خطة جديدة لتحرير فلسطين يجب أن يسبقها خطة لجعل الاردن أداة ايجابية في خطة التحرر . ان النظام القائم في الاردن والامكانيات المعطلة في الضفة الشرقية هما من العوامل الأساسية في قضية فلسطين ، وان المعركة التي يخوضها شعبنا في الاردن ضد النظام الملكي هي معركة العرب الأولى في حربهم لتحرير فلسطين . وان الاردن هي الخط الأول الذي يجب على

العرب اجتيازه في طريقهم إلى فلسطين . ولابد هنا من الإشارة إلى الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه جبهة تحرير فلسطين لمعركة الاردن .

٥. يدعو الحزب الدول العربية المتحررة بوضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين .
٦. نقترح تشكيل تنظيم فلسطيني قومي موحد (مكتب حزبي قومي) بين صفوف عرب فلسطين .
٧. تنمية وخلق منظمات شعبية فلسطينية في مستوى قطر العراق وسوريا (على الأقل) كبداية لجبهة تحرير فلسطين .
٨. أن يعمل الحزب على زيادة الروابط وتوثيق العلاقات بين الحزب والحركات الشعبية في الوطن العربي مع اسنادها ماديا ومعنويا كالاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب ، ومؤتمر عمال عدن وحزب الشعب الاشتراكي ، حزب جبهة التحرير الجزائري ، والاتحادات الطلابية والمهنية والنقابية الأخرى داخل الوطن وخارجه .
٩. أن يعمل الحزب على تقوية منظماته في امارات الخليج العربي وتحقيق ارتباط متين معها ودعمها ماديا للوقوف بوجه الهجرة الايرانية لتلك المنطقة، مع التأكيد على فروع الحزب الأخرى .

في السياسة الدولية

ان العزلة التي يعيشها الحكم لحد الآن لعدم تمكنه من تحقيق علاقات دولية متينة تنسجم ومصالحه مع دول العالم : المعسكر الشرقي - المعسكر الغربي - دول الحياد .

لذلك ترى اللجنة السياسية أن تطرح إلى المؤتمر ما يلي :

١. محاربة الاستعمار العالمي ومساندة الحركات التحررية في العالم .
٢. التقرب إلى المعسكر الشرقي ، وتخطي كل العقبات لذلك .
٣. العمل من أجل السلام في العالم عن طريق انتهاج الحياد الايجابي وعدم الانحياز .
٤. التأكيد على مساندة الحركات التحررية في افريقيا والعمل على بلورة الوحدة الافريقية على ألا تكون على حساب الوحدة العربية .

٥. إعادة النظر في الجهاز الدبلوماسي الخارجي (سفارة وملحقية عسكرية وثقافية) واجراء تطهير جذري بابعاد العناصر الرجعية والمعادية للثورة من صفوفه واشغال الوظائف في هذا المجال من قبل العناصر الطيبة .

٦. تقوية أجهزة اعلامنا في الداخل والخارج ووجوب الاستفادة من المؤتمرات السياسية والنشاطات الاجتماعية الداخلية والعربية والدولية لابراز تقدمية الحكم وتثبيت معاداته للاستعمار .

ويمكن الاعتماد بذلك على المنظمات الشعبية في الداخل ، والمنظمات الحزبية والشعبية في داخل الوطن العربي ، والوفود والمنظمات الطلابية والسفارات خارج الوطن العربي .

والخلاصة فان المؤتمر القطري الخامس كما يقول حازم جواد :" لم يحسم الصراع الداخلي في الحزب بين اتجاهين: الاول الاتجاه الفوضوي اللامسؤول ويمثله الاخ علي صلح السعدي وجماعته داخل القيادة القطرية وقيادة بغداد، خصوصا الحس القومي وبالتحديد بعض قطعاته. والثاني المجموعة التي امثلها انا والتي كانت تنادي بسيادة القانون وتحجيم الحرس القومي عدداً ودوراً، ووضع خطة للانفتاح على كل القوى الوطنية والقومية في العراق، وانجاز ما تعهد به الحزب بتوقيعه ميثاق السابع عشر من نيسان (ابريل)"[٢٧٠].

وكانت النتيجة تقديم حازم جواد وعبدالكريم محمود شنتاف استقالتهما من القيادة القطرية المنتخبة من قبل المؤتمر، ولم تنجح الجهود التي بذلت للتقريب بين وجهات النظر والحفاظ على الحد الادنى من وحدة الموقف الحزبي[٢٧١]. فأصيبت القيادة الحزبية بشلل ولم تجتمع لدراسة الاوضاع في العراق، وهو الامر الذي سمح للعسكريين بالسيطرة على كل الامور في الدولة.

مشروع احياء وادي نهر الفرات في العراق وسوريا

---

[٢٧٠] حازم جواد، المصدر السابق، ص١٢٣.

[٢٧١] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٣٠٨.

لأهمية موضوع مياه الفرات وتنظيم استثمارها في القطرين اقر مجلس الوزراء في ٢٩/نيسان / ١٩٦٣ مقترحات وضعتها وزارة التخطيط لمناقشتها مع سوريا وتركيا . واوعز المجلس إلى وزير التخطيط لتلبية الدعوة الموجهة له لزيارة سوريا والتباحث مع المعنيين في مجال التعاون بين أجهزة التخطيط في البلدين . واقر المجلس مشروع اتفاقية مع العراق لتنظيم استثمار مياه الفرات بين العراق وسوريا وهي انضاج للمقترحات التي ناقشها واقرها المجلس في جلسة ٢٩/ نيسان / ١٩٦٣[٢٧٢]. ووصل وزير التخطيط إلى دمشق لهذا الغرض يوم ٣/ تموز / ١٩٦٣ إلا أن الوفد لم يتوصل إلى نتيجة .

وفي مستهل شهر ايلول وصلت إلى دمشق وفود زراعية لمواصلة تنظيم التعاون في مجالات الغابات والتشجير والاستفادة من خبراء القطرين . وزار دمشق وزير الاصلاح الزراعي العراقي في ١٦/ ايلول / ١٩٦٣ وبحث مع المسؤولين السوريين موضوع استثمار نهر الفرات[٢٧٣] ، ووضع اتفاقية ومقترحات لإقامة مشروع موحد لاحياء وادي نهر الفرات في العراق وسوريا كان مجلس الوزراء قد اقره في تشرين الأول من عام ١٩٦٣ ... وقد أعدت المقترحات بعد دراسة الملفات الخاصة بمشروع الفرات في العراق وسوريا ، وفيما يأتي نص تفاصيل المشروع الموحد :-

١. المقصود بمشروع احياء وادي الفرات :

أ. اعتبار المنطقة المحيطة بنهر الفرات في القطر السوري والمنطقة المحيطة به في القطر العراقي، التي ستستفيد من مشروع تخزين المياه في سد عنه ومشروع الفرات الأعلى، منطقة انمائية واحدة .

ب. احياء تلك المنطقة شبه الصحراوية من جميع نواحيها (الزراعة ـ تربية المواشي ، الاسكان ، (خصوصا تحضير البدو المجاورين) ، (المواصلات ، الخدمات الاجتماعية،... الخ) بواسطة مشروع موحد تنفذه هيئة عليا واحدة

[٢٧٢] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهري نيسان وحزيران ، المجلد العاشر .

[٢٧٣] المصدر نفسه ، قرارات شهر ايلول ، المجلد الحادي عشر .

سورية – عراقية، "ذات صفة اعتبارية " ، وترصد له ميزانية خاصة تشترك فيها سوريا والعراق كل بنسبة استفادته من المشروع .

٢. أهمية المشروع :

أ. سياسياً وقومياً : من الضروري تضييق الفاصل الطبيعي الجغرافي الذي يفصل سوريا والعراق من الناحية السكانية وناحية المواصلات والممتد من أسفل الجزيرة العراقية والسورية إلى الحدود السورية – العراقية – الاردنية والمعروف بالبادية الشمالية في العراق وبادية الشام في سوريا . ويشكل مشروع احياء وادي الفرات السبيل الاقتصادي- الديموغرافي الوحيد لازالة ذلك الفاصل ، وتوحيد القطرين بشكل فعال أكثر بتأمين الاستمرار السكاني والمواصلات ، كما يساعد على توطين البدو واستيعابهم في المجتمع العربي الجديد بصورة موحدة في سوريا والعراق .

ب. اقتصاديا : الجانب الاقتصادي " والجانب الفني أيضاً " مدروس في كلا القطرين السوري والعراقي، وهناك مشروعان منفصلان لري وادي الفرات في سوريا وفي العراق ، ولذلك لالزوم لاثبات هذه النقطة هنا. اما توحيد المشروع فهو حتماً سيوفر من كلفة المشروعين المنفصلين .

تقرير وزير التخطيط الذي زار سوريا والفنيين المرافقين له في شهر تموز :-

" ان كلفة المشروع هي أقل كلفة بعشرين مليون دينار عن كلفة مشروعي الري المنفصلين الموجودين حاليا في كل من سوريا والعراق ، وقسم من هذا الوفر الكبير يجب أن يستثمر في ربط سوريا والعراق بطرق مواصلات من النوعية العالية، وقسم آخر في احياء المنطقة اجتماعيا وتحضير البدو .

٣. هناك سببان مهمان للإسراع في اقرار هذا المشروع على المستوى السياسي حتى يصار بعدها إلى تشكيل الهيئة العليا التي ستتولى تصميم وتنفيذ المشروع هما :

أ. ان سوريا قد دخلت في مفاوضات لعقد قرض مع المانيا الاتحادية لتمويل مشروعها المنفصل . والمعلوم ان المانيا تماطل سوريا في هذا الموضوع لأجل التاكد من استقرار الاوضاع في سوريا " سياسيا واقتصاديا " . ولذلك فإن دخول العراق في هذا المشروع الموحد سيساعد سوريا بشكل اساس في الحصول على القرض لتمويل حصتها من المشروع الموحد . ويجب أن تحاط المانيا علما بذلك

باقرب وقت ممكن ، وقبل أن تسرع وترفض رسمياً اعطاء القرض لسوريا وهذا ليس بمستبعد .

ب. ان سوريا قد بدات الدراسات لوضع التصاميم الاولية لمشروعها المنفصل وكذلك العراق. لذلك يجب الإسراع في البت بالموضوع بسرعة حتى يصار إلى إجراء الدراسات للمشروع الموحد ، بدلا من تبذير الأموال على دراسةالمشروعين المنفصلين . والمعلوم أن وفدا سوريا من هيئة مشروع الفرات السوري ستأتي إلى العراق في تشرين الأول لمعرفة احتياجات منطقة الفرات الأسفل في العراق إلى الري . فالافضل البت بالموضوع سياسيا قبل ذلك الوقت حتى يستطيع الفنيون دراسة الأمور الفنية في ضوء ذلك القرار[٢٧٤].

الوحدة العسكرية بين العراق وسوريا

بعد انسحاب مصر رسمياً من ميثاق الوحدة الثلاثية ابدى القطران رغبتهما في توسيع التعاون في جميع المجالات وتبادل الزيارات الرسمية والشعبية بينهما. فقد تلقى صلاح الدين البيطار رئيس وزراء سوريا رسالة يوم ٣/ تموز / ١٩٦٣ من أحمد حسن البكر رئيس الوزراء تؤكد هذه الرغبة.

ووصل إلى بغداد يوم ٦/ آب / ١٩٦٣ وفد رسمي كبير برئاسة البيطار، واوضح بيان صحفي لوزير الاعلام السوري الذي رافق الوفد أن الزيارة جاءت لدراسة الاوضاع التي نجمت عن نقض ميثاق ١٧ نيسان .. وقال البيطار في تصريح آخر " ان حالة جديدة قد نشأت باعلان مصر عدم استمرارها البقاء ضمن ميثاق الوحدة الثلاثية[٢٧٥].وصدر بيان مشترك في نهاية الزيارة اكد فيه العلاقات الاخوية التي تربط القطرين والموقف الناجم عن الازمة التي اصابت الميثاق وما يترتب عن ذلك من اضرار جسيمة على القضية القومية . واكد العمل على ايقاف تدهور الموقف العربي الناجم عن هذه الازمة[٢٧٦].

---

[٢٧٤] د. ك . و. ، ملف وزارة الاصلاح الزراعي رقم ١٤٩ ، و٨، ص ٣٤٣٠ .

[٢٧٥] الجماهير ، ١٦٦، ٧ آب ١٩٦٣ .

[٢٧٦] المصدر نفسه ، ١٦٩، ١٠/ آب /١٩٦٣.

وفي إطار التنسيق والتعاون بين القطرين زار بغداد يوم ٨/ آب /١٩٦٣ وفد برئاسة السيد شبلي العيسمي والعميد اركان حرب غسان محمد رشاد حداد والرائد موسى الزغبي عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا لتدارس الخطوات الوحدوية التي اتفق القطران على البدء بها على اساس اتفاقية ١٧ / نيسان .

وتأكيداً لموقف العراق من العمل الوحدوي ومحاولة لتصحيح الاوضاع ، اوضح رئيس مجلس الوزراء ان أي تصدع في العلاقات بين الثورات العربية وان أية محاولة للحيلولة دون تمازجها يؤدي حتماً إلى استنفار قوى الاعداء وإلى التامر والدس والتخريب ، وقال اننا نقوم باخلاص لفسح المجال لالتقاء هذه الثورات لأن سبيل هذا اللقاء هو الوحدة العربية الكاملة ، ولقد كان ميثاق ١٧ نيسان نصرا عظيما لشعبنا العربي[٢٧٧]. وقرر مجلس الوزراء في جلسة استثنائية استنفار جميع القوات المسلحة العراقية بامرة المجلس الوطني لقيادة الثورة السوري[٢٧٨]. وفي محاولة لتقريب وجهات النظر بين الاقطار الثلاثة زار القاهرة في ٢١/ آب/١٩٦٣ عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية بناء على دعوة الرئيس جمال عبد الناصر. وكان الاهتمام بالزيارة استثنائيا إذ أن أجهزة الاعلام والصحافة افردت مساحات واسعة لهذه الزيارة . وقامت محطات الاذاعة والتلفزيون بنقل وصول الوفد نقلا مباشرا على الهواء . وصدر بيان في ختام الزيارة لم يتطرق بأي شكل من الاشكال إلى ميثاق ١٧ نيسان بل اشار إلى أن المباحثات تناولت الموقف العربي الراهن والعلاقات بين القطرين وكانت وجهات النظر تتفق على ضرورة وقف التدهور في الموقف العربي . وأكد الجانبان ايمانهما بوحدة النضال العربي ضد السيطرة الاستعمارية والرجعية[٢٧٩]،إلا أن وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية المرافق للعراق قال " ان الزيارة بددت الغيوم التي اكتنفت العلاقات بين القاهرة وبغداد ودمشق " .

---

[٢٧٧] الجماهير ، ١٧٥ ، ١٦ آب ١٩٦٣

[٢٧٨] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر آب ، المجلد الحادي عشر

[٢٧٩] الجماهير ، ١٨٦ في ٢٧/ آب /١٩٦٣.

ثم زار عبد السلام عارف دمشق يوم ٢٦/ آب / ١٩٦٣ بعد القاهرة وقال في تصريح عند وصوله " انني ابشر بقيام الجمهورية العربية المتحدة وان ثورة يوليو وثورة رمضان وثورة آذار هي ثورة واحدة ثورة عربية اشتراكية .. وان ثورة العرب كلها ثورة واحدة .." وقال أيضاً " اننا متأكدون ان القيادات الثورية ستلتقي عما قريب وسيلتقي العرب جميعاً وستقوم دولة الوحدة "[٢٨٠]. .. وفي ختام الزيارة التي استمرت اسبوعا صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان المضامين التي احتواها بيان القاهرة وهي ضرورة وقف تدهور الموقف العربي والعمل على تصفية الاجواء وتهيئة الظروف الجديدة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية ، ووقف الحملات الاعلامية بين الاقطار الثلاثة ، وأكدا تآزرهما لترجيح كفة العوامل الايجابية التي استخلصت من هذه المحادثات وذلك تبعاً لما يهدد الأمة العربية من اخطار جسام وفي طليعتها " إسرائيل " التي ازدادت تحرشاتها ضد المواقع السورية في الجبهة الغربية والجنوبية ومساندة الاستعمار لها ودرس الوفدان الاعتداءات (اليهودية) والضغط الذي مارسته الصهيونية العالمية مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتنحاز إلى جانب الادعاءات "الإسرائيلية"، فقدرا للاتحاد السوفيتي موقفه الموضوعي المخلص لنصرة الحق والسلم من هذه الاعتداءات المتكررة واستعرض الجانبان العلاقات الثقافية والعسكرية المشتركة فاكدا على ضرورة تنفيذ الاتفاقية الثقافية المعقودة بينهما ، واتفقا على تشكيل لجان عسكرية لدفع عملية التعاون العسكري الدفاعي إلى الامام . ثم تدارس الجانبان وضع البلدين الاقتصادي في ضوء العلاقات الاقتصادية وخطط التنمية وسياسة التصنيع فيهما والتبادل التجاري بينهما ومع دول العالم ، ولما بين البلدين من روابط طبيعية متأصلة ورغبة في تنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما بشكل يحقق اوفر الشروط لازدهار اقتصادهما وتنمية ثرواتهما وتامين رفاهية شعبيهما واتفق الجانبان على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينهما وعلى تحقيقها بصورة تدريجية على وجه السرعة بما يكفل انتقال البلدين من الوضع الاقتصادي الراهن إلى الوضع الوحدوي المقبل . وتنفيذا لذلك اتفقا على تأليف مجلس اقتصادي مشترك للوحدة الاقتصادية من ممثلي الحكومتين لاتخاذ الخطوات التي يتطلبها السير في طريق انجاز

---

[٢٨٠] المصدر نفسه .

الوحدة الاقتصادية المفتوحة للاقطار العربية الأخرى[281].. وبعد عـودة الوفـد قـرر مجلس الوزراء في ٥/ ايلول / ١٩٦٣ وفـي جلسـة اسـتثنائية برئاسـة رئـيس الجمهورية عرض فيها ماذار في القاهرة ودمشق في المحادثات أثناء زيـارة الوفـد والذي صدر بموجبها البيانان المشتركان .. وبعد مناقشة المجلس لهما صادق علـى ماجاء فيها . واثنى المجلس على جهد الوفد والنتائج الطيبة التي بذلها[282].. ومع أن أجهزة الاعلام والصحافة قد ابدت تفاؤلات كبيرة بزيارة الوفـد إلـى القـاهرة إلا أن الأحداث اللاحقة أكدت أن الزيارة لم تسفر عن نتائج ملموسة تتعلق باعـادة النظـر بالقرار الذي اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر بالانسحاب من ميثـاق ١٧ نيسـان .. لذلك اقتصرت اللقاءات على القطرين العراق وسوريا وتوسعت اللقاءات باتجاه شـكل من اشكال الوحدة بين القطرين .. فكان قيام الوحدة العسكرية التي اعلن عن تشكيلها في ٨ تشرين الأول /١٩٦٣ وجاء في البيان الذي اعلنه رئيسا سوريا والعراق مـن محطات الاذاعة والتلفزيون .. ما يأتي نصه :-

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء الشعب العربي العظيم

أيها المواطنون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد ناضل هذا الشعب من أجل الوحدة وقدم في سبيلها الشهداء .. وكانت امـل الجماهير الشعبية في بناء حياة سعيدة في ظل مجتمع ثوري تقدمي .. ومـا قامـت الثورة في بلادنا وفي شتى أنحاء الوطن العربي إلا لتحقيق هـذا الهـدف الثـوري العظيم.

ان الظروف التي جابهتها الحركة الثورية العربية الظافرة والاخطار التي تحيق بها ، خطر الاستعمار وخطر (إسرائيل) وخاصة محاولاتها الاجرامية لتحويل مجرى نهر الاردن، وخطر الرجعية، تحتم علينا نحن الثوار العرب أن نوحد صفوفنا ونمـتن

---

[281] الجماهير ، ١٩٣، ٣/ ايلول / ١٩٦٣ .

[282] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرار استثنائي في ٥/ ايلول /١٩٦٣ ، المجلد الحادي عشر.

جبهتنا لترتفع عاليا راية الثـورة العربيـة ولتنـدحر قـوى الاسـتعمار والرجعيـة والصهيونية الباغية ..

أيها الاخوة .. لقد كان هدف إقامة الوحدة العسكرية بين الاقطار الشقيقة الثلاثة مصر وسورية والعراق هدفا طالما سعينا إليه لبناء حجر زاوية في صرح الوحـدة ، واليوم وجدنا ان الوقت قد حان لاتمام هذه الوحدة فبعثنا إلى مصـر العزيـزة بوفـد برئاسة الاخ وزير الشؤون البلدية والقروية ليتباحث مع الاشقاء في القـاهرة حـول مساهمتهم في إقامة هذه الوحدة، ولكن الاشقاء في الجمهوريـة العربيـة المتحـدة اوضحوا أن ظروفا خاصا بهم لاتسمح لهم الآن بالمساهمة فيهـا ولكـنهم ايـدوها وباركوها .. فقررنا أن نبدأ باقامتها بين القطرين الشقيقين العراق وسـوريا وهـي مفتوحه للشقيقة الجمهورية العربية المتحدة والاقطار العربية المتحررة .

أيها الاخوة .. ان هذا النصر لهوثمرة من ثمرات النضال الثوري العظيم الذي مـات في مسيرته الرجال الابطال من أمثال المالكي ، وناظم ، ورفعت وشـهداء رمضـان وآذار ويوليو وثورتي الجزائر واليمن واننا ليحق لنا أن نفخر به ونعتز .. لقد قـرر مجلس الوزراء إقامة الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وصادق عليها المجلـس الوطني لقيادة الثورة . وانني باسمكم واسم شهداء الثورة العربية وباسم الملايين من أبناء العروبة ازف اليكم هذه البشرى السعيدة واسأل اللّه أن تكون الوحدة العسكرية بين العراق وسوريا حجرا قويا صلدا في البناء العربي العظيم ، بناء الوحدة والحرية والاشتراكية ... وإذ اتلو عليكم ميثاق الوحدة العسكرية هذا ادعو الباري عز وجل أن يوفقنا معشر العرب لتوسيع هذه الوحده لتشمل كل العرب في جميع دنيا العرب ، أي الوحدة العربية الشاملة والله المعين .. وفيما يأتي :-

نص ميثاق الوحدة العسكرية

لما كانت الوحدة العربية هدفا سياسيا من أهداف ثورتي الرابع عشر من رمضان والثامن من آذار ولما كانت وحدة المنطلق والمشيئة والمصير بين الثورتين التي جعلت منهما في الحقيقة ثورة واحدة قومية عربية اشتراكية شعبية تلقى عليها مسؤولية المبادرة في اتخاذ الخطوات العملية لارساء قواعد الوحدة المنشودة .. وبما أن التهديدات الاستعمارية والصهيونية آخذة بالازدياد نتيجة لاندحار الرجعية العربية وانتصار الاتجاه الثوري الشعبي في كل من سوريا والعراق .. وبما ان ثورتي ١٤ رمضان و٨ آذار مسؤولتان ليس فقط عن المكتسبات الثورية في كل من القطرين بل ان هويتهما الوحدوية التحررية تفرض عليهما أيضاً الدفاع عن كافة أجزاء الوطن العربي بوجه الاخطار المحيطة به ، ولما كانت وحدة الجيش حلقة هامة في طريق الوحدة الكاملة ، وبناء على ما ورد في البيان المشترك الصادر في دمشق عن وفدي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية في ٢/ ايلول / ١٩٦٣ وبناء على الاتصالات التي جرت في دمشق وبغداد ونتيجه للزيارة التي قام بها الوفد العسكري العراقي برئاسة وزير الدفاع إلى دمشق بتاريخ ٨ /ايلول /١٩٦٣ فقد تم الاتفاق على ما يأتي :-

أولاً : اعلان الوحدة العسكرية بين القطرين العراقي والسوري وتشمل كافة القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية ..

ثانياً : تشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد وثلاثة أعضاء من كل قطر يعينهم المجلس الوطني لقيادة الثورة ..

ثالثاً : تعيين الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع العراقي قائدا عاما للقوات المسلحة ..

رابعاً : تكون دمشق مقرا للقيادة العامة .

والمجلسان الوطنيان لقيادة الثورة في العراق وسوريا إذ يعلنان إلى الشعب العربي قيام الوحدة العسكرية بين القطرين يدعوان الدول العربية الشقيقة الأخرى

للانضمام إليها ويؤكدان تصميمهما على العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة مبتدئة بالاقطار العربية المتحررة والسلام عليكم(٢٨٣).

وفي جلسة يوم ٨/ تشرين الأول / ١٩٦٣ وافق مجلس الوزراء على ميثاق الوحدة العسكرية بين الجمهوريه العراقية والجمهورية العربية السورية واوصى برفعه إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة للمصادقة عليه وتشريعه .

ووصف رئيس مجلس الوزراء اعلان الوحدة العسكرية بين القطرين وانفتاح هذه الوحدة على الاقطار العربية الأخرى بأنه جاء تعبيرا عن ارادة الشعب العربي في العراق وسوريا وبقية أجزاء الوطن العربي وتلاحم الثورتين العربيتين ووقوفهما صفا واحداً ضد الرجعية والاستعمار والشعوبية.

باشر الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة العربية الموحدة مهام عمله وزيرا لدفاع الوحدة العسكرية بموجب الميثاق واعلن عن تشكيل مجلس الدفاع الأعلى الذي تقرر أن تكون دمشق مقرا له .

وزار دمشق يوم ٢٠ / تشرين الأول / ١٩٦٣ أحمد حسن البكر رئيس الوزراء على رأس وفد للبحث في تنفيذ ميثاق الوحدة العسكرية .. وقال في تصريح صحفي ان الوحدة العسكرية سيتبعها تحقيق وحده اقتصادية ثم وحده ثقافية وسياسية.

وزار بغداد للغرض نفسه وفد عسكري يمثل مختلف صنوف القوات المسلحة السورية لبحث التفصيلات الخاصة بالوحدة العسكرية وانجز المهمة التي جاء من اجلها .

وايمانا من حزب البعث العربي الاشتراكي بأن ثورتي ١٤ رمضان و ٨ آذار تكوّنان ثورة قومية واحدة عربية اشتراكية شعبية .. وانطلاقا من ان الوحدة العسكرية بين القطرين السوري والعراقي هي خطوة مهمة في طريق الوحدة الكاملة بينهما .. فقد حيا المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد بعد يوم واحد من اعلان الوحدة العسكرية هذا الحدث العظيم وعده انتصارا للثورة في مسيرتها لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .. ودعا بيان

---

٢٨٣ الجماهير ، ٢٢٩ ، ٩ تشرين الأول ١٩٦٣ .

الحزب الشعب العربي لمتابعة النضال في سبيل تدعيم ثورته الشاملة ذات المحتوى الشعبي الديمقراطي تحت شعار القيادة الجماعية والتنظيم الثوري. وحيا المؤتمر القومي السادس المجلسين الوطنيين لقيادة الثورة في العراق وسوريا على هذه الخطوة التاريخية الجبارة التي ستكون حدثا حاسما في نضال الشعب العربي[284].

الوحدة الاقتصادية بين العراق وسوريا

تنفيذا للبيان الرسمي المشترك الذي صدر في كل من دمشق وبغداد عقب زيارة الوفد العراقي لدمشق للفترة من ٢٦/ آب ولغاية ٢/ ايلول / ١٩٦٣ أ لتشكيل مجلس اقتصادي مشترك يهيئ لقيام وحدة اقتصادية بين القطرين .. فقد اعلن في بغداد ودمشق أن وفودا اقتصادية قد شكلت في القطرين وستتبادل الزيارات للبحث بتنفيذ الإجراءات الخاصة بقيام الوحدة الاقتصادية . واعلن في دمشق أن وفدا رسمياً من وزراء التخطيط والاقتصاد والصناعة والزراعة والمالية وحاكم المصرف السوري المركزي قد شُكّل لمباحثات الوحدة الاقتصادية وقال رئيس الوفد ان الجانب السوري انجز الدراسات والمواضيع التي سيبحثها مع الجانب العراقي تمهيدا لاعلان الوحدة الاقتصادية . وفي بغداد قرر مجلس الوزراء تشكيل وفد عراقي للتشاور مع سوريا ووضع الصيغة النهائية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية ضم وزراء المواصلات والاصلاح الزراعي والاقتصاد والمالية والزراعة ومحافظ البنك المركزي . وعقد الوفد اجتماعا خاصا له يوم ٣٠ / تشرين الأول / ١٩٦٣ ، استعرض فيه رئيس الوفد (وزير المواصلات) هدف المباحثات التي ستقرر شكل الوحدة الاقتصادية الاتحادية بين القطرين والمواضيع التي سيتم بحثها مع الوفد السوري .

وفي سوريا تدارس مجلس الوزراء في جلسة خاصة رأسها اللواء اركان حرب محمد أمين الحافظ رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة مساء يوم ٣١ / تشرين الأول / ١٩٦٣ مهمة الوفد السوري إلى محادثات الوحدة الاقتصادية في بغداد . وفي

---

[284] نضال البعث ، ص٤ ، ص١٥٧ .

اليوم التالي وصل الوفد السوري إلى بغداد، واكد رئيس الوفد غسان حداد وزير التخطيط تصميم القطرين على قيام وحدة اتحادية بينهما كنواة لوحدة عربية شاملة وأصبح من الضروري المباشرة بارساء قواعد الوحدة الاقتصادية . وفي المشاورات التي بدأت تم تشكيل سبع لجان فرعية باشراف الوزراء الاختصاصيين هي لجان التخطيط والصناعة والشؤون التجارية والمالية ، والشؤون الزراعية، وشؤون المواصلات والعمل .

وانسجاما مع خطوات الوحدة الاقتصادية اتخذ مجلس الوزراء في العراق في ٦/ تشرين الثاني / ١٩٦٣ قرارا بتعديل اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق وسوريا الموقع عليها في ٣ / تشرين الثاني / ١٩٦١ وبموجب التعديل تم تسهيل وتنظيم المدفوعات الجارية بينهما في فترة الانتقال نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة[٢٨٥]. وكان وفدان، عراقي برئاسة وزير المالية وسوري برئاسة وزير الاقتصاد، قد وقعا صيغة التعديل الجديد للاتفاقية بما يتوافق والمشاريع الوحدوية التي يحاول القطران اقامتها .

وفي ٦/ تشرين الثاني /١٩٦٣ التحق وفد وزاري سوري آخر بوفد الوحدة الاقتصادية بين القطرين وضم كلاً من السادة أحمد أبو صالح وزير المواصلات وشبلي العيسمي وزير الاصلاح الزراعي ومنصور الاطرش وزير العمل والشؤون الاجتماعية ..

وفي اليوم نفسه غادر العميد اركان حرب غسان حداد من الجانب السوري في مباحثات الوحدة الاقتصادية وقال في تصريح لوكالة الانباء العراقية ان لقاء الوفدين كان لقاءً اخويا وان المحادثات حققت كل النجاح ولم تصادفنا أية صعوبة كما ان اللجان الفرعية المنبثقة عن المباحثات قد انجزت مهمتها وقد تم الاتفاق على الخطوط العريضة للامور التي دار البحث حولها .. وقال: سيقوم وفد عراقي في الأيام القليلة المقبلة لانجاز الوحدة الاقتصادية ..

---

[٢٨٥] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهر تشرين الثاني ، المجلد الحادي عشر

ورداً على سؤال يتعلق بالوحدة الدستورية قال رئيس الوفد: إنه مما لاشك فيه بأن الوحدة العسكرية كانت الخطوة الأولى والخطوة الاقتصادية هي الثانية ، وستدور قريبا مباحثات حول الوحدة الثقافية وقريبا ان شاء اللّه ستتحقق الوحـــدة الاتحاديـــة الدستورية والتي نأمل أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة التي تجمع العرب مـــن محيطهم إلى خليجهم .

ثم غادر بقية اعضاء الوفد بعد أن انهت اللجان اعمالها[٢٨٦].

وفي سوريا عقد المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الـــوزراء اجتماعـــا مشتركا يوم ١٠ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ مع المجلس الأعلى للتخطـــيط تـــم فيـــه تدارس مشروع الوحدة الاقتصادية بين العراق وسوريا في ضوء التقرير الذي قدمـــه الوفد الاقتصادي السوري بعد عودته من بغداد .. ونوقشت الاسس التي ستقوم عليها الوحدة الاقتصادية والتي كان من المؤمل انجازها عند وصول وفد عراقي يوم ١٥ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ .. واتخذ الاجتماع قراراً بتشكيل لجنة وزاريـــة لاســـتكمال الدراسات الفنية .

وفي العراق عقد مجلس الوزراء في اليوم نفسه اجتماعا ناقش فيه المشـــروع واتخذ قرارا بالموافقة عليه بعد إجراء بعض التعديلات الفنيـــة عليـــه . إلا أن هـــذا المشروع لم يشهد له الظهور بسبب انقلاب ١٨ / تشرين الثاني / ١٩٦٣

جريدة الجماهير ، ٢٥٨ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٦٣

تعديل وزارة البكر الثانية

بدأت تطفو إلى السطح الخلافات بين اعضاء مجلس الـوزراء، نتيجـة عـدم الانسجام في المواقف بين الوزراء البعثيين والمستقلين، فقدم شكري صـالح زكـي، وزير التجارة استقالته من الوزارة فصدر المرسوم الجمهوري التالي:-

رقم ٧٦٥

مرسم جمهوري

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

بناءا على ماعرضه رئيس الوزراء وأقره المجلس الوطني لقيادة الثورة رسمنا بما هو آت:-

١- يعين الدكتور محمود محمد الحمصي وزيراً للتجارة. وقبول تخلـي السـيد شكري صالح زكي من الوزارة.

٢- على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٣ هـ الموافـق لليوم الحادي والعشرين من شهر آب ١٩٦٣م.

احمد حسن البكر
رئيس الوزراء

المشير الركن
عبدالسلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

وقبل مدة من هذه الاستقالة قدم الوزيران الكرديان، فؤاد عـارف وبابـا علـي الشيخ محمود، وزيرا الدولة والزراعة استقالتهما، فعهد بوزارة الزراعة وكالة الـى الدكتور سعدون حمادي، وزير الاصلاح الزراعي. ويـذكر فـؤاد عـارف ان سـبب استقالته يعود الى تعثر حل القضية الكردية، وانه عاتب في اجتماع مجلس الـوزراء الرئيس عارف ورئيس الوزراء البكر قائلا لهما :"منذ اليوم الذي جلستما على كرسي

الحكم نسيتما ما كنتما تتحدثان به قبل الثورة" وقال ايضا "غداً تصلكما استقالتي تحريريا" ". وقد تضامن معه بابا علي الشيخ محمود فقدم هو الآخر استقالته[٢٨٧].

وقدم ثلاثة وزراء آخرون استقالاتهم، وهم ناجي طالب، وزير الصناعة، ورجب عبدالمجيد، وزير الاشغال والاسكان، والدكتور محمد جواد العبوسي، وزير المالية. وقد ارجع ناجي طلب هذه الاستقالات الى موضوعين مهمين هما "الاول موضوع الوحدة العسكرية مع سوريا.. والثاني هو موضوع الكويت والمباحثات التي جرت بشأنها، اضافة الى اسباب اخرى تتعلق بالسياسة الداخلية والتصرفات اللاقانونية التي كانت تجري في البلد والتي سببت له كثيراً من التذمر، واساءت الى حزب البعث العربي الاشتراكي"[٢٨٨].وبرر رجب عبدالمجيد استقالته بفقدان الانسجام بين اعضاء مجلس الوزراء سيما بين الوزراء البعثيين والمستقلين[٢٨٩].

ولأملاء الوزارات الشاغرة صدر المرسوم الجمهوري التالي:-

رقم ٩٤٧
مرسوم جمهوري

استنادا الى الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة.

رسمنا بما هو آت:-

١- قبول استقالة السادة المدونة اسماؤهم ادناه من مناصبهم الوزارية:-

أ- السيد ناجي طالب

ب- السيد رجب عبدالمجيد

جـ- الدكتور محمد جواد العبوسي

٢-تعيين السادة المدونة اسماؤهم ادناه بالمناصب الوزارية المؤشرة ازاءهم:-

---

[٢٨٧] فؤاد عارف، مذكرات، ط١، ص ص ٢٨٥-٢٨٦

[٢٨٨] ناجي طالب، حديث معه، ١٩٩٦/١١/٣٠.

[٢٨٩] رجب عبدالمجيد، حديث معه، ١٩٩٦/١٢/٥.

أ-السيد حميد خلخال- وزيراً للاشغال والاسكان
ب- السيد مهدي صالح الدولعي- وزيراً للدولة
جـ- السيد كامل الخطيب- وزيراً للعدل
د- السيد حمدي عبدالمجيد- وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
هـ- السيد سلمان عبدالرزاق الاسود- وزيراً للمالية
و- الدكتور محمد عمار الراوي- وزيراً للزراعة

٣- يعين السيد عبدالستار عبداللطيف وزيراً للصناعة بالوكالة اضافة لمنصبه الوزاري.

٤- على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادي الاولى لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم السابع من شهر تشرين الاول لسنة ١٩٦٣.

احمد حسن البكر
رئيس الوزراء

المشير الركن
عبدالسلام محمد عارف
رئيس الجمهورية

والملاحظ في هذا التعديل الوزاري دخول اربعة وزراء جدد، اثنان من المستقلين هما كامل الخطيب، وزير العدل، وسلمان عبدالرزاق الاسود، وزير المالية. واثنان من البعثيين هما حمدي عبدالمجيد، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، والدكتور محمد عمار الراوي وزير الزراعة.

وصدر في اليوم نفسه مرسومان جمهوريان، الاول برقم ٩٤٨ يقضي بتسمية وزارة البلديات بوزارة الشؤون البلدية والقروية. والثاني برقم ٩٤٩ يقضي بتسمية وزارة التجارة بوزارة الاقتصاد.

العلاقة مع الكويت

شهدت العلاقات العراقية- الكويتية، بعد سقوط عبدالكريم قاسم، صفحة جديدة تمثلت بسرعة اعتراف الكويت بالحكومة العراقية الجديدة -كما سبقت الاشارة اليه- لذلك سعت الحكومة العراقية الجديدة الى أقامة علاقات طبيعية مع الكويت، ففي أول

تصريح لطالب شبيب، وزير الخارجية، قال :"ان القول ان الكويت جزء من العراق او انه جزء من أي بلد آخر انما يخص شعب كل من القطرين، واني متأكد بان حكومتي البلدين قادرتان على التوصل الى حل يعود بالفائدة على شعب البلدين في القريب العاجل". وقال حازم جواد، وزير الدولة والناطق الرسمي بأسم الحكومة :"ان الثورة عازمة على انهاء المشكلة بما يضمن حقوق الشعب العربي في كلا القطرين".

اتخذ مجلس الوزراء في ١٩ شباط اول قرار له حول طبيعة العلاقات مع الكويت اوعز فيه باطلاق حرية التصدير الى الكويت وفقا للانظمة والتعليمات والبيانات المرعية، كما قرر الغاء القيود المفروضة على عمليتي الاستيراد والتصدير من والى الكويت، واستنادا الى هذا القرار دعت مديرية الاستيراد والتصدير بوزارة التجارة جميع المصدرين والمستوردين الى العمل بموجبه. واصدر مجلس قيادة الثورة قراراً باستئناف المواصلات البرية والجوية والبحرية، واعادة الاتصالات الهاتفية والبريدية بانواعها. وفي ٢٣ شباط استؤنفت رحلات الخطوط الجوية العراقية بين بغداد والكويت.

وتمشياً مع سياسة الحكومة العراقية الجديدة في حل المشكلات التي ورثها عن النظام السابق، قرر مجلس الوزراء في ١٩ آذار تأليف لجنة اطلق عليها اسم "لجنة الكويت" ضمت وزراء التجارة والمالية والخارجية والنفط، لغرض دراسة جميع القيود المفروضة على التنقل بين العراق والكويت، واتخذ قرار أخر في ٧ نيسان بالغاء جميع القيود المفروضة على النقل بين العراق والكويت، واوفد مجلس الوزراء في ٢١ نيسان عدداً من موظفي وزارة الداخلية لانجاز هويات العراقيين وسجلاتهم ممن لم تتح لهم الفرصة قبل تردي العلاقات بين البلدين.

وقام وفد كويتي برئاسة الشيخ صباح الاحمد الجابر، وزير الخارجية، للتهنئة بقيام الثورة في العراق، وعقدت خلال الزيارة اجتماعات غير رسمية حضرها عن الجانب العراقي طالب شبيب، وزير الخارجية، وحازم جواد، وزير الدولة، وعلي صالح السعدي، وزير الداخلية، وصالح مهدي عماش، وزير الدفاع، في القصر الابيض مقر اقامة الوفد الكويتي. ويقول طالب شبيب عن هذه المباحثات "كان منطلقنا فيها هو ان الكويت لا تحتاج الى ان تكون دولة، لان هناك علاقات خاصة سبقت المصالح السياسية تربط بينها وبين العراق، ويمكن ترجمة هذه العلاقات عبر فدرالية

بين البلدين فلمَ الحاجة الى سفارات وسفراء كـويتيين خصوصـا وانهـا لا تمتلـك الكفاءات الكافية"[٢٩٠].

واستنادا الى شبيب كان رد الكويتيين هو :"هل تستكثرون علينا ونحن جيرانكم ان نكون دولة ولها سفارات" ولم تكن المناقشات المطولة تصل الى نتيجة[٢٩١].

بعد سفر الوفد الكويتي بيوم واحد، عقد في القصر الجمهوري اجتماع حضـره الرئيس عبدالسلام عارف، ورئيس الوزراء احمد حسن البكر، ووزير الخارجية طالب شبيب، ووزير الداخلية علي صالح السعدي، ووزير الدولة حازم جواد، ووزير الدفاع صالح مهدي عماش، وقائد القوة الجوية حردان عبدالغفار التكريتي لارسال وفد الـى الكويت لرد زيارة الوفد الكـويتي يضـم الـوزراء شـبيب وعمـاش مـع حـردان التكريتي[٢٩٢]، واستقبل الوفد استقبالا حافلا وترحاباً يفوق المتوقـع، وكـان الهـدف اخراج الزيارة بصورة احتفالية توحي باعتراف عراقي بدولة الكويت، واستثمار ذلك في المحافل العربية والدولية. واجتمع الوفد مع الشيخ صباح السالم الصـباح ولـي العهد ورئيس الوزراء ومع وزير الخارجية. وكان الكويتيون يهدفون من وراء ذلـك تمهيد السبل لتوقيع وثيقة الاعتراف في جولة قادمة.

طرحت مسألة الاعتراف بالكويت في اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة في شهر نيسان ١٩٦٣ من قبل طالب شبيب، وزير الخارجية، وعبدالستار عبـداللطيف وزير المواصلات، لكن المجلس أخر تأجيل البحث في الموضوع. وبعد فشـل ميثـاق ١٧ نيسان، وتأزم العلاقة مع الاكراد، وتدهور الوضع الاقتصادي، عاد الموضوع الى المناقشة مرة اخرى بعد ان ابلغ البكر، رئيس الوزراء، المجلـس خـواء الميزانيـة وعجز الدولة عن تغطية نفقات الجيش، ودفع رواتب الموظفين، واشار البكر الى ان وزير النفط عبدالعزيز الوتاري، نقل اليه قرار شركات النفط، تخفيض الانتاج ٨% مع

---

[٢٩٠] اقوال طلب شبيب في: د. علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

[٢٩١] المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

[٢٩٢] يذكر طالب شبيب، بانه رفض ذلك بشدة، وقال: انها خفة غير مقبولة "وطالب بدراسة القضـية واتمامها بجدية بعيداً عن اللفلفة، لكن المجموعة بكاملها كانت متفقة ومتحمسة لرأيها، فلـم يكـن امامه سوى الالتزام والتنفيذ. المصدر نفسه، ص٢٣٦.

تسريح عدد من العمال، وصور البكر الاعتراف بالكويت انقاذاً للوضع المالي المتدهور، خاصة وان الكويتيين وعدوا بدفع ثلاثين مليوناً من الدنانير العراقية ثمناً رسمياً للاعتراف. وعليه بدأت اتصالات غير رسمية بين طالب شبيب، وزير الخارجية، والشيخ صباح السالم الصباح، ولي العهد الكويتي ورئيس الوزراء، في شهر حزيران، اثناء زيارتهما غير الرسمية لبيروت، اتفق فيهما على الاعتراف بالكويت مقابل "قرض تقدمه الكويت بثلاثين مليون دينار كويتي، وبنسبة ارباح رمزية ١% تبدأ بالاستحقاق بعد عشر سنوات، مع مليوني دينار تقدم كتبرع من الحكومة الكويتية الى عوائل شهداء ثورة ١٤ رمضان.."[٢٩٣].

بدأت المفاوضات العراقية- الكويتية بصورة رسمية خلال زيارة الشيخ صباح السالم الصباح، ولي العهد الكويتي ورئيس الوزراء، الذي وصل الى بغداد في ٤ تشرين الاول على رأس وفد كويتي ضم سعد العبدالله السالم الصباح، وزير الداخلية، وخليفة خالد الغنيم، وزير التجارة، والسفير عبدالرحمن سالم العتيقي وكيل وزارة الخارجية وبعد عدة ايام من المباحثات صدر البيان التالي:-

"اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بالوفد العراقي بتاريخ ٤/١٠/١٩٦٣. وتألف الوفد العراقي من: ١- اللواء احمد حسن البكر، رئيس الوزراء. ٢- الدكتور محمود محمد الحمصي، وزير التجارة. ٣- الفريق الركن صالح مهدي عماش، وزير الدفاع- ووزير الخارجية بالوكالة.

وتألف الوفد الكويتي من: ١- سمو الشيخ صباح السالم، ولي العهد ورئيس الوزراء. ٢- سعادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة. ٣- السيد خليفة خالد الغنيم، وزير التجارة.

وجرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الاخوي والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسين المصالح المشتركة. وتأكيداً من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحي من الاهداف العربية العليا، وايمانا بالحاجة لاصلاح ما طرأ على العلاقات العراقية الكويتية نتيجة العهد القاسمي تجاه الكويت قبل اشراق ثورة الرابع عشر من رمضان

---

[٢٩٣] المصدر نفسه، ص ص ٢٣٨.

المباركة، ويقيناً بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وانطلاقا من ايمان الحكومتين بذاتية الامة العربية وحتمية وحدتها. وبعد ان اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي القي بمجلس الامة الكويتي بتاريخ ٩ ابريل ١٩٦٣ الذي تضمن رغبة الكويت في العمل على انهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب. اتفق الوفدان على ما يلي:-

اولا- تعترف الجمهوري العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق عليه حاكم دولة الكويت بكتابه المؤرخ في ١٩٣٢/٨/١٠[٢٩٤].

ثانيا- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع الى وحدة عربية شاملة.

ثالثا- تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما. وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

واشهاداً الى ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر.

اللواء	صباح السالم الصباح
احمد حسن البكر	رئيس الوفد الكويتي"[٢٩٥]

---

[٢٩٤] المقصود به رسالة نوري السعيد الى السيد فرانس همفريز المندوب السامي البريطاني في العراق، واقر فيها بان حدود الكويت تمتد من تقاطع وادي العوجة مع الباطن الى جهة الشرق بامتداد الباطن جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وام قصر الى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله. وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكتان وفيلكه وعوهة وقاروورة وام المرادم للكويت. والجدير بالذكر ان هذه الرسالة لم تقر من قبل السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الامة العراقي.

[٢٩٥] والجدير بالذكر ان هذه الاتفاقية لم تعرض على المجلس الوطني لقيادة الثورة، لان العراق بكامله دخل انذاك بدوامة من الخلافات انتهت بانقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.

وفي يوم اذاعة الاتفاق ١٠ تشرين الاول وصل الى الكويت وفد عراقي برئاسة احمد حسن البكر، رئيس الوزراء، وضم صالح مهدي عماش، وزير الدفاع ووزير الخارجية وكالة[٢٩٦]. والدكتور محمود محمد الحمصي، وزير الاقتصاد. وقال رئيس الوفد العراقي عند وصوله الى مدينة الكويت:"ارى ارض الكويت ارض العرب ارض اخواني التي تربطنا روابط عديدة اولها رابطة المصير ورابطة اعلاء شأن العرب وتحقيق رسالتهم". وعبر عن امله في ان يكون ابناء الكويت اول من يضع اللبنة الاولى في بناء الوحدة العربية.

وخلال الزيارة تم توقيع اتفاق قرض بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة دولة الكويت". وهذا نصه:-

اتفاق قرض بين
حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة دولة الكويت

بناء على رغبة حكومة الجمهورية العراقية وحكومة دولة الكويت في تنمية علاقات الصداقة التاريخية التي تربط بين بلديهما وما تقتضيه ضرورة التعاون الاقتصادي الوثيق بينهما .

ونظراً لما ابدته حكومة الجمهورية العراقية من رغبة في الإسراع في تنفيذ مناهج التنمية الاقتصادية في بلدها .

وحرصا من حكومة الكويت على المساهمة في تطوير اقتصاديات البلاد العربية كافة .

فقد اتفقت الحكومتان على ما يلي :-

المادة الأولى

تتعهد حكومة دولة الكويت بتقديم قرض بمبلغ "٣٠,٠٠٠,٠٠٠ " (ثلاثين مليون جنيه استرليني) بدون فائدة إلى الجمهورية العراقية .

---

[٢٩٦] كان وزير الخارجية طالب شبيب في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المادة الثانية

تدفع حكومة دولة الكويت مباشرة عند نفاذ هذه الاتفاقية مبلغ القرض دفعة واحدة بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل (حساب خارجي) لحساب البنك المركزي العراقي لدى بنك انجلترا في لندن .

المادة الثالثة

تسدد حكومة الجمهورية العراقية إلى حكومة دولة الكويت مبلغ القرض خلال مدة خمس وعشرين سنة بتسعة عشر قسطا سنوياً متساويا مقدار كل قسط " ١,٥٧٨,٠٠٠" (مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون ألف جنيه استرليني) عدا القسط الأخير حيث يكون مقداره "١,٥٩٦,٠٠٠ " (مليون وخمسمائة وستة وتسعون ألف جنيه استرليني) ويستحق القسط الأول عند انتهاء السنة السابعة من تاريخ دفع مبلغ القرض إلى البنك المركزي العراقي وفقاً للمادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

تتعهد حكومة الجمهورية العراقية بتسديد مبلغ القرض بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل محسوبا على اساس القيمة الذهبية للجنيه الاسترليني المثبتة من قبل صندوق النقد الدولي بتاريخ دفع مبلغ القرض وفقاً للمادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

أ. يسعى الطرفان بالمفاوضات المباشرة بينهما إلى تسوية أي خلاف اوادعاء قد ينشأ بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيرها .

ب. اذا لم يتم اتفاق بالطريق السابق يلجا الطرفان إلى تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص للتوفيق بينهما ويعين كل منهما عضوا فيها ويقوم الامين العام لجامعة الدول العربية بتعيين رئيسها .

ج. إذا لم تتوصل لجنة التوفيق إلى تسوية الخلاف أو الادعاء في المدة المحددة لها أو تعذر تشكيلها لسبب ما يحال الخلاف إلى التحكيم الذي تحدد اجراءاته وقواعده

في اتفاق لاحق يتم التوصل إليه عند اللزوم ويعتبر قرار التحكيم نهائيا وملزما لكل من الطرفين .

المادة السادسة

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول عند التصديق عليها من قبل الحكومتين وفقاً للنظم الدستورية المتبعة في كل من الدولتين .

حررت هذه الاتفاقية بالكويت من نسختيين اصليتين باللغة العربية في اليوم الرابع والعشرين من جمادي الأولى عام ١٣٨٣ المصادف ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٦٣ .

عن حكومة الجمهورية العراقية	عن حكومة دولة الكويت
محمود محمد الحمصي	جابر الاحمد الصباح
وزير الاقتصاد	وزير المالية والصناعة

تبودلت الزيارات على أعلى المستويات الرسمية بين العراق والكويت . ووقعت محاضر مشتركة اكدت على الرغبه في ازالة كل ما يشوب العلاقات بين أبناء العراق والكويت ويؤكد التمسك بروابط العروبة وبما يمليه الجانب القومي في فتح صفحة جديدة تتوافق مع تلك الروابط وحتمية وحدة الأمة العربية .

وساطة عراقية بين الجزائر والمغرب

دخلت القوات المغربية الاراضي الجزائرية في موقعين عسكريين جزائريين واعلن محمد رضا غديره رئيس الديوان الملكي المغربي ان الجيش المغربي شن هجوما يوم ١٤/ تشرين الأول / ١٩٦٣ فاحتل موقعين في بلدتي " حاسي بيضا وتنجوب " وقال إنه إذا اريد إجراء مفاوضات بين الجزائر والمغرب على مشكلة الحدود فإنه يعتقد أن الوقت قد حان لذلك.. وقال ان القوات المغربية التي قامت بالهجوم هي " قوات ملكية مسلحة " .

وفي الجزائر اعلن الرئيس أحمد بن بله أن حكومة الثورة الجزائرية قادرة على سحق أية محاولة ضد أمن الدولة سواء من المتمردين في الداخل اومن جانب المصالح الاستعمارية في الخارج.. ووفقاً للمواقف القومية للعراق وتاكيداً لدوره فقد استقبل السيد أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء بعد ظهر يوم ١٥/ تشرين الأول / ١٩٦٣ السيد عبد الهادي التازي سفير المغرب في بغداد ودار الحديث حول الموقف على الحدود بين الجزائر والمغرب الناجم عن العمليات العسكرية التي قام بها الجيش المغربي . وابلغ رئيس الوزراء السفير المغربي رغبة العراق في أن تحل المشكلات بين الاقطار العربية الشقيقة بالطرق السلمية لا بالقتال الذي يولد الضغائن ويصدع وحدة الصف ويقف حجر عثرة في طريق الوحدة العربية .. وقد ابدى السفير المغربي تفهمه لرغبة العراق واعرب عن امله في أن تقوم الدول العربية بالتدخل لحل النزاع القائم بين الجزائر والمغرب . كما اظهر أن المغرب حكومة وشعبا يقدران العراق ويحترمانه .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه محاولات لفض النزاع ويقوم العراق بدوره القومي اعلن راديو الجزائر بعد ظهر يوم ١٥/ تشرين الأول / ١٩٦٣ أن قوات الجيش الجزائري تمكنت من تطهير منطقتي " حاسي بيضا " و" وتنجوب " في الصحراء على الحدود بين البلدين واستمر القتال طوال اليوم المذكور .. وبعث رئيس الجمهورية برقية إلى قيادتي الجزائر والمغرب اثر تجدد القتال بين القطرين ، قال فيها " ذعرنا لنبأ اقتتال الاخوة على الحدود فباسم الاخوة العربية والحمية الاسلامية نناشدكم حقن الدماء واصدار الأمر بايقاف القتال .. سيصلكم وفدنا حاملا رسالتنا الاخوية املين مؤازرته لاحلال السلم واعادة العلاقات الاخوية إلى طبيعتها" . وبعث السيد أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء برقية إلى الامين العام للجامعة العربية ناشده فيها التوسط لتسوية الازمة بين القطرين .. وقال اني لارى الواجب القومي والاسلامي يملي علينا أن نعطي ذلك الاسبقية الاولى نظراً للظروف العصيبة التي يمر بها القطران العربيان في المغرب .

وقد اقر مجلس الوزراء ارسال وفد رسمي كبير لتقريب وجهات النظر بين حكومتي الجزائر والمغرب لتدهور العلاقات بينهما وتطورها إلى درجة الصدام المسلح .. فيما اقر المجلس الوطني لقيادة الثورة أن يحمل الوفد رسائل من رئيس الجمهورية إلى الرئيس أحمد بن بله رئيس الجمهورية الجزائرية والملك الحسن

الثاني ملك المغرب[٢٩٧].. وتكون الوفد الذي رأسه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية والتعليم مبعوثا شخصيا من رئيس الجمهورية ، من :

الدكتور عزت مصطفى	وزير الصحة
والسيد محسن حسين الحبيب	سفير الجمهورية العراقية في الرباط
والدكتور محمد فاضل شكري	مدير الشعبه العربية بوزارة الخارجية
والدكتور فاضل زكي	الأستاذ في جامعة بغداد

وفي بغداد جرت في وزارة الخارجية لقاءات بين وكيل الوزارة ورئيسي بعثتي المغرب والجزائر في بغداد للترتيب لسفر الوفد ، الذي وصل الرباط يوم ١٦/ تشرين الأول / ١٩٦٣. وسلم رسالة رئيس الجمهوريه إلى الملك الحسن الثاني ..

وفيما يأتي نص الرسالة :

جلالة الاخ الملك الحسن الثاني ملك المغرب المعظم

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. لقد روعنا والشعب بانباء القتال بين اخوتنا في المغرب والجزائر الأمر الذي اسفنا عليه كل الاسف . والحق ان صلات الود والجوار ووشائج الدم والعقيدة كانت كفيلة بأن تحول دون هذا الوضع الاليم .. أما وقد وقعت الواقعة فانني اناشدكم باسم العروبة والاسلام والشهداء الذين خروا صرعى في معارك تحرير المغرب العربي الكبير جنبا إلى جنب من مغاربة وجزائريين على السواء ، وحقناً للدماء العربية الزكية أن تبادروا لوقف القتال بكل الوسائل ليتسنى لوفدنا القيام بمسعاه واننا نضع وفدنا تحت تصرف جلالتكم وهو على استعداد تام للقيام بأي مسعى ترونه مناسباً لاعادة المياه إلى مجاريها واحلال السلام في

---

[٢٩٧] يذكر طالب شبيب، وزير الخارجية انذاك، انه كان مسافراً خارج العراق، وكان عماش وزيراً للخارجية بالوكالة عندما حدثت ازمة الحدود فتقدم الى مجلس قيادة الثورة باقتراح الوساطة، وقد أزعج هذا الامر القادة الجزائريين وعاتبني عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر وقال: كيف تعتبرون انفسكم تقدميين وتتوسطون بحيادية بيننا وبين المملكة؟ وكيف تتوسطون بحيادية بين حليفكم وخصمه وهو خصمكم ايضا. د. علي سعيد كريم، المصدر السابق، ص ص ٢٧٠-٢٨٠.

ربوع البلدين الشقيقين.. وانني آمل أن تتاح للوفد العراقي الفرصة ليسهم بدوره في ازالة أسباب الخلاف وان يتمكن من تأدية رسالته على الوجه الذي يرضاه اللّه وترضاه الأمة العربية .. وسيكون من دواعي سرورنا أن تكتب لهذه المهمة النجاح وبذلك يكون العراق قد أدى بعض واجبه الاخوي في احلال الود والصفاء بين الاشقاء. وانني انتهز هذه الفرصة لاوجه الدعوة إلى جلالتكم لزيارة وطنكم في العراق في الوقت الذي تجدونه مناسبا وستجدون من الشعب العراقي كل حفاوة وتكريم وستلمسون ما يكنه لكم وللشعب المغربي الشقيق اشقاؤكم في المشرق - العراق - من خالص المودة والتقدير.. وختاما تفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام مقرونا باطيب التمنيات والدعوات إلى اللّه العلي القدير أن يكلأكم والمغرب العربي والأمة العربية بعين رعايته وعنايته وان يضفي السلام والطمأنينة على ارجاء الوطن العربي ودمتم لاخيكم..

المشير الركن عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية العراقية
٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٣ هجرية
الموافق ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٦٣
ميلادية

وفي اليوم التالي من مقابلة الملك الحسن الثاني وصل إلى الجزائر المبعوث الشخصي لرئيس الجمهورية وسلم الرئيس أحمد بن بله رسالة الرئيس التي دعت إلى وقف القتال بين القطرين الشقيقين وحملت نص الرسالة السابقة . وقد اثمرت جهود العراق عن وقف نزيف الدم بين القطرين الشقيقين.

مؤامرة ١٩ تشرين أول ١٩٦٣

اعلن الحاكم العسكري العام في١٩ تشرين الأول ١٩٦٣ اكتشاف مؤامرة ضد نظام الحكم، اتهم بها عدد من الضباط المتقاعدين ورجال العهد البائد وعدد من الاقطاعيين الحاقدين على الأمة العربية، موضحا اتصال المتامرين بالمتمردين في شمال العراق، مؤكدا القاء الأمر على المتآمرين[٢٩٨].

هذا وقد ضمت قائمة المتآمرين الذين احيلوا إلى المحاكم اسماء كل من الزعيم الركن المتقاعد محمد رشيد الجنابي، العقيد الركن المتقاعد صالح مهدي السامرائي، العقيد الركن المتقاعد ياسين محمد رؤوف، والمفوض المفصول مفتن جار اللّه، توفيق السويدي، لؤي توفيق السويدي، جمال بابان، أحمد مختار بابان، جواد عبد الهادي الجلبي، عبد الهادي الجلبي، اللواء الركن المتقاعد غازي الداغستاني، المقدم علي البدوي، المقدم المتقاعد محمد الشيخ لطيف، الحاكم جودت هندي والشيخ علي الشعلان، والشيخ طالب السهيل، والزعيم الركن شمس الدين توفيق العزاوي، والشيخ صالح الطلال، وعيسى محمود، والمحامي صادق عبد الهادي البصام، ودرب كسار، وزعيم الجو المتقاعد جسام محمد الشاهر، وصاحب ملا محمود.

هذا وقد كشفت محكمة الثورة اسرارا خطيرة عن خيوط المؤامرة الرجعية، إذ تبين للمحكمة ان حسين بن طلال ملك الاردن كان يدعم المؤامرة ويسهم في تخطيطها عن طريق الملحق العسكري الاردني في بيروت العقيد عمر المدني الذي اجتمع مع عدد من المتآمرين مرات عديدة في كل من بيروت ولندن ونصحهم بالتعاون مع كل الجهات والاتجاهات في سبيل تحقيق اغراضهم[٢٩٩].

والواقع ان التحقيقات مع المتهمين واعترافاتهم لم تبين لنا بوضوح طبيعة العلاقة بين أطراف المتآمرين أو كيفية الاتصالات فيما بينهم، ولم تتضح أيضاً طبيعة المخطط التآمري اوكيفية تنفيذه، كما لم يحدد موعد لتنفيذه، مما يرجح بأن تكون المحاولة اما في بداية تكوينها أو انها عملية تجسس لصالح جهات خارجية.

---

[٢٩٨] الجماهير، ٢٤٠- ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٣.

[٢٩٩] الجماهير، ٢٥٦، ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣.

المؤتمر القومي السادس للحزب

انعقد المؤتمر القومي السادس في دمشق للمدة بين (٥ - ٢٣) تشرين الأول ١٩٦٣، في ظل اجواء دقيقة نتجت عن تسلم الحزب الحكم في القطرين العراقي والسوري وما واجهه فيهما من تآمر القوى الرجعية العربية فضلاً على الجو المطبوع بانتكاس الاتجاه الوحدوي بعد اخفاق ميثاق ١٧ نيسان[٣٠٠].

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فقد أخذ الصراع الداخلي بين ما يسمى بالاتجاه اليميني والاتجاه اليساري ابعادا واسعة وارتدى بسرعة طابع معركة حادة بين الحزب وتنظيماته من جهة وبين الجيش من جهة أخرى.

وتركزت المناقشات والمداخلات الطويلة خلال المؤتمر القومي جميعها تقريبا حول التقرير الذي عدل المؤتمر عنوانه إلى (بعض المنطلقات النظرية) بدلا من (التقرير العقائدي)[٣٠١].

وتحدث في هذا المؤتمر أيضاً صدام حسين، محذراً من الخاطر التي تحيق بالحزب والثورة فيه. ومما قاله (انني لا اعتقد ان المؤتمر القومي القادم سينعقد والثورة مستمرة في القطر العراقي). ويقول هان الفكيكي "كانت مفاجئة لنا وللمؤتمرين ان يقف صدام حسين التكريتي، وكان منتدبا لعضوية المؤتمر، ليهاجم القيادة والتيار اليساري في العراق، معدداً جملة من الأكاذيب القصص المصنعة، كرشوة القيادة للعمال والفلاحين وإجبارهم على تنظيم مظاهرات والاثراء الشخصي واساءة استخدام السلطة، وإشاعة روح التكتل في الحزب، والتحريض ضد القيادة القومية، فضلا عن الإساءة لهيبة الحكم والتردد على المحال والمطاعم الشعبية"[٣٠٢].

وقد اتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات اللازمة حول المسائل التي ناقشها والتي تتلخص بما يأتي[٣٠٣]:-

أولاً : قضايا الحزب التنظيمية وعلاقة الحزب بالجماهير والسلطة.

ثانيا : بعض القضايا المتعلقة بعقيدة الحزب ومشكلات النضال العربي.

---

[٣٠٠] نضال البعث، ج٤، ص ١٥٦.

[٣٠١] حزب البعث العربي الاشتراكي، بعض المنطلقات النظرية، ص٤.

[٣٠٢] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

[٣٠٣] ينظر تفاصيل مقررات المؤمر في: نضال البعث، جـ٤، ص ص ١٥٨-٢٥١.

ثالثا : قضايا التحويل الاشتراكي في القطرين السوري والعراقي.
رابعا : قضايا النضال العربي.
خامسا : قضايا السياسة الدولية.

واختتم المؤتمر اعماله بانتخاب قيادة قومية جديدة ضمت من بين اعضائها خمسة من أعضاء القيادة القطرية في العراق وهم كل من[٣٠٤]: علي صالح السعدي، حمدي عبد المجيد، محسن الشيخ راضي، أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش.

المؤتمر القطري الاستثنائي ١١/ تشرين الثاني / ١٩٦٣

تم على أثر انتهاء المؤتمر القومي السادس وعودة أعضاء الوفد الحزبي إلى بغداد، عقد العديد من الاجتماعات والندوات لاطلاع الجهاز الحزبي على نتائج المؤتمر[٣٠٥]. وكلفت القيادة القطرية هاني الفكيكي رئيس المؤتمر القطري الخامس بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للمؤتمر لاستعراض قرارات المؤتمر القومي السادس واضافة أعضاء عسكريين إلى المؤتمر القطري، واجراء انتخابات تكميلية لاضافة خمسة أعضاء إلى القيادة القطرية بعد قرار المؤتمر القومي السادس بتوسيع القيادة القطرية في العراق[٣٠٦]. ومما تجدر الإشارة إليه ان القيادة القطرية كانت قد قررت قبل انعقاد المؤتمر القومي السادس اشراك عشرة أعضاء عسكريين في المؤتمر القطري لتوسيع قاعدة التمثيل ولاشراك الضباط في صنع القرارات الحزبية والعسكرية العامة. وتم تكليف علي صالح السعدي وحازم جواد وصالح مهدي عماش بتسمية هؤلاء. كما تدارست القيادة اسماء عدد من أعضاء المؤتمر وتوقعت فوزهم بالانتخابات التكميلية وهم : فائق البزاز، منذر الونداوي، عبد الستار الدوري، أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، محمد زكي يونس[٣٠٧]. ويعطي حازم جواد رأيا آخرا ويذكر انه تلقى اتصالا هاتفيا فجر التاسع من تشرين الثاني من قبل الرئيس عبدالسلام عارف الذي قال له ان البكر يريد التحدث اليه، فحذره البكر من وجود

---

[٣٠٤] ل.ت.ح، المؤتمر القومي السادس، ملفة رقم ٤/٧.

[٣٠٥] أبو طالب الهاشمي، لقاء معه في ٣/ ١١/ ١٩٩٧.

[٣٠٦] المصدر نفسه.

[٣٠٧] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٣٤٦.

تآمر عليه وطلب حضوره مع طالب شبيب فوراً، وعندما حضر الاثنان الى غرفة الرئيس عارف، حوالي الساعة الثانية فجراً، وجدا البكر وعبدالستار وطاهر يحيى، والعقيد محمد المهداوي، الملحق العسكري في سورية الذي وصل للتو من دمشق. واطلق البكر سلسلة من الشتائم ضد من سماهم "الزمرة المتآمرة" وعلى رأسهم السعدي وعماش. وطلب من المهداوي ان يروي ما يعرف من دمشق، فقال المهداوي ان اجراءاً حاسماً سيتخذ يوم ١١ تشرين الثاني اثناء جلسة المؤتمر القطري، وسيتم قبول الاستقالات التي قدمناها، واجراء انتخابات فورية لملء الشواغر واضافة خمسة اعضاء جدد الى القيادة القطرية، وكأجراء احتياطي سيجري اعتقال حازم جواد وآخرين. فاقترح البكر ان يجري اعتقال علي السعدي ومجموعته ومعه وزير الدفاع في أول جلسة يعقدها المجلس الوطني لقيادة الثورة، أي عصر اليوم نفسه، ويدعي حازم جواد بانه عارض هذا الاقتراح بحجة انه غير حزبي وغير اخلاقي، واقترح ان يحل هذا الامر اثناء انعقاد المؤتمر، وان يتكلم البكر واخرون حول سلوك لسعدي وجماعته "واستمرائهم التآمر والنهج الفوضوي، والطلب من المؤتمر قبول مجموعة من ضباط البعث لا يزيد عددهم عن (١٢) الى (١٥) ضابطاً لحل مشكلة عدم تمثيلهم في المؤتمر السابق، ثم انتخاب قيادة جديدة لحسم الصراع مع الطرف الآخر، فوافق الحاضرون على الاقتراح وكلف عبدالستار عبداللطيف ومحمد المهداوي بالتنفيذ[٣٠٨].

وانعقد المؤتمر في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء المصادف ١١/ تشرين الثاني / ١٩٦٣ في قاعة الاجتماعات في المجلس الوطني، وابتدأ المؤتمر اعماله بقراءة برقية الامين العام ميشيل عفلق الذي اعتذر فيها عن الحضور واقترح تأجيل المؤتمر، إلا أن المؤتمر قرر الاستمرار باعماله من دون حضور ممثلي القيادة القومية[٣٠٩]. ثم شرع المؤتمر بمراجعة قرارات المؤتمر القومي السادس ومناقشة العديد من الاستفسارات التي اثيرت حول بعض النقاط، مثل التعديلات التي اجريت على النظام الداخلي وعلاقة الحزب بالحكم. ثم اعلن بعد ذلك عن فتح باب الترشيح

---

[٣٠٨] حازم جواد، المصدر السابق، ص ص ١٢٧-١٢٨. وكان حازم جواد قد قدم استقالته من القيادة القطرية في اعقاب ما جرى في المؤتمر القطري الخامس، ولم يبت فيها.

[٣٠٩] انور عبدالقادر الحديثي، حديث معه، ١٩٩٣/٩/٩.

لعضوية القيادة القطرية[310]. وفيما كان رئيس المؤتمر يسجل اسماء المرشحين، دخلت مجموعة من العسكريين إلى قاعة المؤتمر[311]، بتحريض عبد السلام عارف[312] وبالاتفاق مع حازم جواد وطالب حسين الشبيب[313] ولكن بعد أن رددوا شعار الحزب وكانهم دخلوا المؤتمر من قناته النظامية[314].

وانتشر هؤلاء في أنحاء القاعة، وتقدم محمد حسين المهداوي رئيس المجموعة إلى وسط القاعة، وادعى إنه جاء من دمشق بعد الاتفاق مع ميشيل عفلق الامين العام للحزب على ضرورة اقتلاع بما اسماه بؤر الفساد والانحراف في الحزب. وقبل أن يسترسل في كلامه قاطعه رئيس المؤتمر طالبا إليه وإلى بقية العسكريين مغادرة القاعة فورا، ولكن المقدم حميد التكريتي طلب من رئيس المؤتمر مغادرة المنصة وهدده باطلاق النار إذا رفض ذلك. وقفز علي صالح السعدي من مكانه

---

[310] ابو طالب الهاشمي، حديث معه، ١٩٩٧/١١/٣.

[311] بلغ عددهم أكثر من (٤٠) اربعين عسكريا منهم، الرائد الركن محمد حسين المهداوي، العميد رشيد مصلح، العميد سعيد صليبي، الرائد علي خير اللّه عريم، الرائد الركن جميل صبري البياتي، الرائد الركن حسين حياوي، الرائد الركن حميد اسماعيل السراج، الرائد فهد جواد الميرة، الرائد صلاح الدين حسن الطبقجلي، الرائد عبد الهادي عبد الله العبيدي، الرائد المظلي منعم حميد، الرائد محي الدين محمود، النقيب الركن سعد وهيب السامرائي، الملازم أول أحمد عبد الجبار الجبوري، الملازم حامد جاسم الدليمي، الملازم عدنان دحام العزاوي، عبد اللطيف الحديثي للتفصيل ينظر : انور عبد القادر الحديثي، خالد مكي الهاشمي، ابوطالب الهاشمي، احاديث مع اللجنة في ١٩٩٣/٩/٨.

[312] لقد مارس عبد السلام عارف دورا تحريضيا كبيرا ضد عدد من قادة الحزب والثورة وكان يرسل على عدد من الضباط ومنهم فهد جواد الميرة وعلي عريم وصلاح الدين الطبقجلي ويحثهم على ضرورة العمل لمعالجة الوضع القائم واسماع صوت العسكر. فهد جواد المبرة، المصدر السابق.

[313] كما يذكر فهد جواد الميرة وهو احد العسكريين الذين اقتحموا قاعة المؤتمر بان كلا من احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبدالستار عبداللطيف وطاهر يحيى وحردان عبدالغفار، كانوا على علم بذلك، وقد أيد ذلك كل من انور عبدالقادر الحديثي وخالد مكي الهاشمي، خلال اللقاء معهما.

[314] سعدون حمادي، حديث مع اللجنة، ١٩٩٣/٩/٨.

باتجاه المنصة وسحب رئيس المؤتمر صارخا به (انزل إنه انقلاب عسكري)، وضجت القاعة بالاحتجاج والصياح والشتائم، وانفعل انور عبد القادر الحديثي وصرخ في وجه الانقلابيين (أنتم الانذال والخونة والعملاء)، وشهر مسدسه مهدداً بالانتحار، إلا أن أحمد حسن البكر وخالد مكي الهاشمي تمكنا من السيطرة عليه ومنعه من ذلك[٣١٥].

وتسلم طاهر يحيى رئاسة المؤتمر بناء على طلب الانقلابيين وتحدث عن الاخوة والمحبة وضرورة حل الخلافات بسلام[٣١٦]ثم أعطى حق الكلام إلى محمد المهداوي ثانية، فضجت القاعة ونهض معظم الحضور لمغادرة اماكنهم إلا أن العسكريين منعوهم من ذلك، وعندها خاطب سعدون حمادي هؤلاء العسكريين بالقول (انكم إذا اردتم أن تقوموا بانقلاب فهذا ممكن، ولكن ليس باسم الحزب[٣١٧]. فانبرى إليه الرائد علي خيرالله عريم بكلام بذيء[٣١٨].

واستأنف محمد المهداوي حديثه مستعرضا ما اسماه انحرافات بعض أعضاء القيادة القطرية عن خط الحزب القومي وتمردهم على القيادة القومية، وعدّد تجاوزات الحرس القومي وتحديد سلطة المجلس الوطني لقيادة الثورة والتآمر عليه، ومنع بعض الضباط البعثيين من عضوية المؤتمر القطري، واعلن أن قادة الانحراف هم علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وأبو طالب الهاشمي، وهم رهن الاعتقال حتى تقرر القيادة القطرية مصيرهم. واوعز

---

[٣١٥] ابوطالب الهاشمي، انور عبد القادر الحديثي، خالد مكي الهاشمي، احاديث مع اللجنة، ١٩٩٣/٩/٨.

[٣١٦] وكان الانقلابيون قد طلبوا من أحمد جسن البكر ترؤس المؤتمر إلا إنه رفض ذلك. فهد جواد الميرة، المصدر السابق.

[٣١٧] سعدون حمادي، حديث مع اللجنة، ١٩٩٣/٩/٨.

[٣١٨] ابوطالب الهاشمي، حديث مع اللجنة، ١٩٩٣/٩/٨. قال علي عريم لسعدون حمادي "أخرس عبدالزهرة" فقد اراد ان ينتقص منه لشيعيته. الفكيكي، ص٣٥٠.

إلى الضباط والجنود بتجريدهم من السلاح[319]. ثم طلب انتخاب قيادة جديدة واقترح لائحة تم اعدادها سلفا[320].

وبعد اعلان فوز القائمة المقترحة، طلب محمد المهداوي من الجميع مغادرة القاعة ما عدا أولئك الخمسة الذين اتهموا بقيادة الانحراف إذ ستقرر القيادة مصيرهم. وأمام احتجاجات المؤتمرين وحرصهم على سلامة من اتهموا بالخيانة،طرح اقتراح يقضي باجتماع القيادة المنتخبة في إحدى غرف المجلس الوطني واعلان قرارها أمام المؤتمر. ولم يستغرق غياب القيادة عن قاعة الاجتماع أكثر من ربع ساعة حتى عادت بعدها[321] ليعلن أحمد حسن البكر في بيان قرأه نيابة عنها انتهاء اعمال المؤتمر القطري الاستثنائي وانتخاب قيادة قطرية جديدة قررت تكليف أحمد حسن البكر تشكيل حكومة جديدة، وابعاد كل من علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وابو طالب عبد المطلب الهاشمي إلى خارج العراق لمدة ستة أشهر[322].

واصدرت القيادة القطرية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ بيانا اعلنت فيه انتهاء اعمال المؤتمر القطري الاستثنائي وانتخاب قيادة قطرية جديدة ضمتكلاً من أحمد حسن البكر، طاهر يحيى، حازم جواد، عبد الستار عبد اللطيف، طالب حسين الشبيب، محمد المهداوي، كريم محمود شنتاف، علي عريم، عبد الستار الدوري، عدنان القصاب، طارق عزيز، فائق البزاز، حسن الحاج وداي، صالح مهدي عماش، فؤاد

---

[319] انور عبد القادر الحديثي، أبو طالب الهاشمي، احاديث مع اللجنة، ١٩٩٣/٩/٥.

[320] تم تدوين اسماء أعضاء اللائحة المعدة سلفا على اللوحة خلافا لما كان متبعا إذ يتم تدوين اسم من يطلب الترشيح. سعدون حمادي، احاديث مع اللجنة، ٨ /١٩٩٣/٩.

[321] انور عبد القادر الحديثي، حديث مع اللجنة، ١٩٩٣/٩/٨.

[322] وبلغ الحرص على سلامة المبعدين بعدد من أعضاء المؤتمر إلى الحد الذي جعلهم يرافقون المبعدين إلى حيث الطائرة التي اقلتهم إلى خارج العراق، ابوطالب الهاشمي، لقاء معه ١٩٩٧/١١/٣، الميرة، لقاء معه في ١٩٩٧/١١/٦.

شاكر مصطفى، منذر الونداوي[٣٢٣]. كما دعا البيان جماهير الشعب والقوات المسلحة لتشديد النضال لتحقيق الأهداف القومية الثورية للمرحلة التاريخيـة التـي حـددها المؤتمر القومي السادس للحزب[٣٢٤].

والواقع ان ما حدث داخل المؤتمر القطري الاستثنائي بقدر ما يعكس حالة من التذمر لدى العديد من البعثيين العسكريين من جهة، وعدم وضوح الأمور لدى البعض منهم من جهة أخرى[٣٢٥]. إلا إنه مع ذلك يشكل بـادرة خطيـرة لايمكـن تـسويغها استهدفت نهج الحزب وقيمه الديمقراطية وهددت مصيره في الصميم.

وتباينت ردود الافعال تجاه ما جرى، في الوقت الذي قامت فيه قيادة فرع بغداد والحرس القومي وبدعم واسناد من بعض الضباط البعثيين بالـسيطرة علـى معظـم المرافق الحيوية في بغداد، حيث احتلت دار الاذاعـة والتلفزيـون ودور الـصحافة والبريد والبرق والطرق والجسور وتقاطعات الطرق الرئيـسية، ومحطـات الطاقـة الكهربائية والوقود وغيرها من المرافق الحيوية الأخرى. ومع انطـلاق التظـاهرات التي نظمتها بعض الاتحادات والمنظمات الجماهيرية للمطالبة بعودة القيادة الشرعية وشجب المؤامرة على الحزب، نشط المتآمرون بالتنسيق مع عبـد الـسلام عـارف رئيس الجمهورية للاتصال بآمري الوحدات العسكرية في بغداد وخارجها واسـتدعاء طائرات اسناد من كركوك إلى القاعدة الجوية في الحبانية، ووضعوا الجيش في حالة

---

[٣٢٣] على الرغم من أن كلاً من عبد الستار الدوري وفائق البزاز قد رفضا درج اسميهما في القائمة التي امليت على المؤتمر، إلا أن اعتراضهما اهمل. كما أن قائمة المرشحين لم تكن تضم اسم منذر الونداوي، إلا إنه طلب اضافة اسمه، بعد أن قام بادوار تكتيكية ابدى من خلالها مؤازرة المجموعة المسلحة، فيما اظهرت مواقفه لاحقاً أن ما قام به داخل المؤتمر كان تكتيكيا بالفعل، انور عبد القادر الحديثي، ابوطالب الهاشمي، حديث مع اللجنة، ٨ /٩ /١٩٩٣.

[٣٢٤] جريدة الطليعة، العدد ١٩١٥، في ١٩٦٣/١١/١٣.

[٣٢٥] إذ يدعي فهد جواد الميرة بأن بعض العسكريين لم يكونوا يعلمون بـانهم سـيقتحمون جلـسة المؤتمر القطري للحزب، وإنما كل ما صور لهم بأنهم جاؤا إلى اجتماع للمجلس الـوطني لقيـادة الثورة بقصد طلب المجتمعين تجاوز الخلافات فيما بينهم والاستماع إلى صوت العـسكريين. فهـد جواد الميرة، المصدر السابق.

الانذار، كما حاولوا اقناع منذر الونداوي بالعودة إلى قيادة الحرس القومي، بعد أن كان قد ابعد إلى آمرية الجحفل التعبوي الجوي الأول في الحبانية[٣٢٦].

وهكذا أدت أحداث المؤتمر القطري الاستثنائي إلى تبلور قوى الصراع في خندقين متقابلين، ضم الأول قيادة فرع بغداد وكوادره الحزبية، وقوات الحرس القومي وعدداً من اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة كما ظهر في الخندق المقابل حازم جواد وطالب شبيب يساندهما عبدالسلام عارف واحمد حسن البكر والكثير من العسكريين.

أحداث ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣

يبدو ان منذر الونداوي الذي أعلن الشرارة الاولى في ٨ شباط، قد قرر ان يكون على رأس الحركة بحجة "حماية الثورة، ومقاومة الانحراف، وتأكيد دور الحزب في قيادة الدولة والمجتمع". فتم الاتفاق على التحرك بين قيادة الحرس القومي وقيادة فرع بغداد للحزب، وان يبدأ هذا التحرك بقصف القصر الجمهوري، والسيطرة على المناطق الحساسة والمهمة في بغداد. ويذكر حازم جواد انه علم بأمر الحركة فجر يوم ١٣ تشرين الثاني، وفي حدود الساعة الرابعة او الخامسة صباحاً، وكان متواجداً في القصر الجمهوري ومعه طالب شبيب عندما جاءه دحام الالوسي وشكري صبري الحديثي، وهما من كوادر الحزب، وابلغاه بوجود مؤامرة سيبدأ تنفيذها في الساعة السابعة صباحاً حيث تقوم طائرة او طائرتان من قاعدة الحبانية، واحدة يقوها منذر الونداوي تبدأ بقصف بغداد، وينزل الحرس القومي الى شوارع العاصمة لاحتلال بعض الأماكن، أي انها عملية انقلابية.. فأبلغ حازم جواد هذه المعلومات الى الرئيس عبدالسلام عارف ورئيس الوزراء احمد حسن البكر، الموجودين في القصر

---

[٣٢٦] يزعم فهد جواد الميرة بأن بعض العسكريين لم يكونوا يعلمون بأنهم سيقتحمون جلسة المؤتمر القطري للحزب، وانما كل ما صور لهم بأنهم جاءوا إلى اجتماع للمجلس الوطني لقيادة الثورة بقصد الطلب من المجتمعين تجاوز الخلافات فيما بينهم والاستماع إلى صوت العسكريين. فهد جواد الميرة، المصدر السابق. انور عبد القادر الحديثي، أبو طالب الهاشمي، خالد مكي الهاشمي، احاديث مع اللجنة، ٨/ ٩/ ١٩٩٢.

الجمهوري، واتصل بحردان التكريتي، قائد القوة الجوية، وطلب منه اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الطيران، لكنه لم يستطع لفوات الأوان[٣٢٧].

وبالفعل توجه منذر الونداوي في الصباح الباكر من يوم ١٣ تشرين الثاني الى القاعدة الجوية في الحبانية، ووجه من هناك رسالة إلى القواعد الجوية في العراق اعلن فيها عن فتح مقر الجحفل الجوي في الساعة الثامنة من ذلك الصباح في الحبانية واضاف : اطلب من كافة الطائرات أن تبقى في مواقعها وان لاتتحرك إلا بأمرنا (نقطة) تتحرك طائرتا هنتر بقيادة م. أ.ط حازم سليمان و م. أ. ط. حسين عويضة وتلتحق بالحبانية فورا، انبؤونا[٣٢٨]. ولما كانت الفقرة الأخيرة من البرقية تخص القاعدة الجوية في الموصل فقد استدعى أمر القاعدة الضابطين المذكورين في البرقية، وابلغهما بالواجب المناط بهما، وطلب منهما البقاء في غرفة الحركات وعدم الطيران إلا عندما يطلب منهما ذلك بنفسه، وذلك بسبب شكوكه في ظروف وأسباب الطلب، لاسيما المعلومات المفاجئة لفتح الجحفل في الحبانية من دون تهيئة سالفة، ولوجود طائرتي هنتر في الحبانية ارسلت قبل يوم واحد بامر قائد القوة الجوية. ولم يكتف الآمر بذلك وإنما زيادة في الحيطة والحذر ابلغ العاملين في محطة اللاسلكي في القاعدة بايصال كل البرقيات والتذاكر التي ترد إليه أو تصل من القاعدة الجوية في الموصل إليه شخصيا وباليد دون أن يطلع عليها أحد، وبعد مدة استلمت برقية أخرى من الجحفل الجوي يطلب فيها عدم تحرك أي طائرة إلا بامر قائد القوة الجوية[٣٢٩].

ويتضح مما تقدم بأن منذر الونداوي اراد أن تقوم مجموعة من الطائرات بتنفيذ الصفحة الأولى من الحركة، إلا أن عدم الاستجابة من الآخرين في الوقت المطلوب، اضطره إلى تنفيذ ذلك بمفرده، فقام بالاقلاع من قاعدة الحبانية بطائرة من نوع (هنتر) واتجه نحو بغداد ليقصف القصر الجمهوري، وبدقة عالية صوب صواريخ إلى غرفة حازم جواد التي كان قد غادرها مع طالب شبيب قبل اقل من دقيقة، ثم دارت الطائرة مرة اخرى حول القصر واطلقت صاروخاً آخراً على النافذة

---

[٣٢٧] حازم جواد، المصدر السابق، ص ص ١٣٠-١٣١.

[٣٢٨] ل. ت. ح، كتاب قيادة القوة الجوية، الاستخبارات المرقم أ / س/ ٩/ في ٢٧ نيسان ١٩٦٣، إلى هيئة التحقيق الخاصة بحوادث ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣، ملفة رقم ١٣.

[٣٢٩] المصدر نفسه.

المقابلة مباشرة لطاولة الرئيس عبدالسلام عارف، الذي كان في هذا الاثناء ينزل الى الطابق الاول، ثم قصف القاعدة الجوية في معسكر الرشيد وقيادة القوة الجوية ومقر الانضباط العسكري ومبنى وزارة الداخلية[٣٣٠].

واثر ذلك اصدر قائد القوة الجوية في الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم نفسه برقية شديدة اللهجة إلى القواعد الجوية في العراق تضمنت ما يأتي: (لا تنفذ أية برقية ترد من الجحفل (نقطة) جميع الاوامر تصدر من مقرنا (نقطة) لا تطير أية طائرة إلا بأمرنا (نقطة) كل من يخالف هذا الأمر يعاقب بالاعدام (نقطة) الطائرات التي تطير بدون أمرنا تعتبر متمردة (نقطة) انبؤونا) [٣٣١].

وفي قاعدة الموصل أيضاً وجه الملازم الأول الطيار حسين عويضة، على الرغم من تبلغه بمضمون البرقية، تذكرة إلى منذر الونداوي جاء فيها (من الملازم الأول الطيار حسين عويضة إلى رئيس أول طيار يونس محمد صالح إلى المقدم منذر الونداوي – هل لا زلتم بحاجة إلى طائرتي هنتر ابرقوا لنا فوراً بالجواب – التوقيع حسين عويضة).

ثم اجبر العاملين في محطة اللاسلكي بارسال التذكرة بعد أن استصحب معه كلاً من رئيس عرفاء براد كامل سلطان، ورئيس عرفاء سرب يوسف محمود العلي وهم مسلحون. وعلى الرغم من انتظارهم في المحطة بعد ارسال التذكرة إلا أن الجواب لم يرد انما الذي ورد هو برقية من قائد القوة الجوية بتوقيف الملازم الأول حسين عويضة[٣٣٢].

واتصل في أثناء ذلك آمر القاعدة الجوية في كركوك بأحد ضباط قاعدة الموصل طالباً ارسال طائرات لقصف طائرتي الهنتر الموجودتين في قاعدة الحبانية، فحاول آمر قاعدة الموصل الاتصال بكركوك ليتأكد من صحة الخبر لتعارضه مع برقية قائد

---

[٣٣٠] حازم جواد، المصدر السابق، ص١٣٢.

[٣٣١] ل. ت. ح، كتاب قيادة القوة الجوية، ملفة ١٣.

[٣٣٢] المصدر نفسه.

القوة الجوية، فلم يتيسر له ذلك. كما لم يتمكن من الاتصال بقائد القوة الجوية في بغداد[٣٣٣].

ومهما يكن من أمر فقد حاول المراتب البعثيون في قاعدة الموصل عرقلة تنفيذ الاوامر الصادرة لتجهيز الطائرات التي أخذت تتهيأ للطيران لخشيتهم من أن يكون الغرض من اقلاع الطائرات هو ضرب الحزب. كما اتصل الملازم الأول آمر فصيل انضباط الموصل صبحي محمد الداود بضابط السيطرة الملازم عبد الغفور عبد الرحيم وطلب منه عرقلة طيران الطائرات، إلا إنه رفض ذلك. وكذلك اتصل الملازم الأول صبحي محمد الداود بقائد قوة اليرموك السورية العقيد فهد الشاعر وطلب منه عمل شيء ما، وأفهمه أن الحرس القومي هم الذين يسيطرون على الشوارع في بغداد، إلا أن الشاعر رد عليه (بأن لديه اجراءاته الخاصة وانه سيتصل بدمشق ويخبره بنتيجة اتصالاته)[٣٣٤]. أما في بغداد فان الصورة لم تكن واضحة على ما يبدو لدى تنظيمات الحزب بشكل عام، والتنظيم العسكري على وجه الخصوص. فقد اثارت الضربة التي وجهها منذر الونداوي إلى الطائرات الجاثمة على مدرج قاعدة الرشيد الجوية، استغراب البعثيين، بما فيهم اعضاء مكتب ضباط الصف، وعجزوا عن الرد على استفسارات الجهاز الحزبي حول العملية[٣٣٥].

وفي كلية الضباط الاحتياط كان الاعتقاد السائد لدى معظم طلبة الدورة ١٨ الخاصة، بأن الانفجارات التي حدثت في القاعدة الجوية القريبة من الكلية ما هي إلا مؤامرة شيوعية، خصوصاً وان أحداث مؤامرة ٢ تموز ١٩٦٣ لا زالت عالقة بالاذهان، فانتشر التلاميذ في الكلية، وتوجه قسم كبير منهم نحو مشاجب السلاح

---

[٣٣٣] المصدر نفسه.

[٣٣٤] للمزيد من التفصيل عن تلك الاتصالات ينظر : المصدر نفسه.

[٣٣٥] منذر جاسم التكريتي، حديث في ندوة تموز، ١٠/ ٤/ ١٩٩٤، ل. ت. ح، عجاج أحمد الهزاع، تقرير حزبي، ملفة ٧/ ٣.

وهم يرددون بعض الهتافات [٣٣٦]. وبعد تسلمهم السلاح قاموا بتنظيم الدوريات داخل الكلية قبل أن يعيدوا السلاح إلى المشاجب بعد انجلاء الموقف [٣٣٧].

أما بالنسبة لتنظيمات الحزب المدنية فقد كانت تعليمات قيادة فرع بغداد وقيادة قوات الحرس القومي واضحة في التحرك يوم ١٣ تشرين الثاني للسيطرة على الأماكن المهمة في بغداد، وفرض السيطرة على المرافق الحكومية المهمة.

فتمكنت قوة من أفراد الحرس القومي يقودها عبد القادر الدوري آمر سرية الحرس القومي في منطقة الفضل بالاتفاق مع الملازم فؤاد الاحمد معاون شرطة الفضل، والملازم غازي فضل حسون والملازم باسل حمدي الاعرجي من السيطرة على مديرية شرطة بغداد، ومديرية الشرطة العامة، واعتقال عدد من ضباط الشرطة المسؤولين وتجريد المراتب من السلاح. كما اسهم في هذه العملية أيضاً عدد من طلاب كلية الشرطة والمدنيين وهم : فؤاد عبد الله، حاتم عباس، هاشم حنون، عزت إبراهيم، صلاح خلف، ضرغام عبد الله، وعبد الكريم متعب [٣٣٨].

وهاجمت قوة من أفراد الحرس القومي يقدر عددها بثلاثين مقاتلا في حوالي الساعة التاسعة صباحا، مديرية شرطة المخابرات وكان يترأس تلك القوة العريف حميد عبود يعاونه كل من الشرطي الأول صادق كاطع والعريف كاطع صلبوخ ونائب العريف جبار مجلي والمعاون عبد الواحد حسن. وقاموا باعتقال مدير شرطة المخابرات ونائبه واقتادوهما إلى مقر الاتحاد العام لنقابات العمال في العلوية. ولدى استفسار مدير شرطة المخابرة عن السبب، اجابوا بأن الحكومة لم تعد حكومة عبد

---

[٣٣٦] من هذه الهتافات (الى السلاح أيها الرفاق إلى السلاح.. ومؤامرة مؤامرة إلى السلاح، البعث البعث)، ينظر: ل. ت. ح قرار المحكمة العسكرية الدائمية الأولى في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٥، ملفة ١٢.

[٣٣٧] نظر اسماء عشرات الطلاب الذين احيلوا إلى المحاكمة في : المصدر نفسه، صقر لطيف، حديث في ندوة تموز، ١٩٩٤/٤/١٠.

[٣٣٨] كذلك شارك في هذه العملية كل من: قيس الخشالي، فوزي مهدي، عدنان جاسم، علي توفيق، فاروق اسماعيل الحقاني، مدير الشرطة جمال الطائي، والملازم منال ناجي، وآخرون، ل. ت. ح. قرار المجلس العرفي العسكري الأول بتاريخ ١٩٦٤/٨/٨، ملفة ١٢.

السلام عارف وإنما هي حكومة البعث. ثم قاموا بتوزيع خمس وخمسين بندقية وغدارة مع العتاد على أفراد الحرس القومي على وفق وصولات تسليم، ولم يسلموا اسلحتهم إلا في ١٨ تشرين الثاني بعد أن تاكدوا من عدم جدوى المقاومة (٣٣٩).

ودخلت إلى سراي الكاظمية مجموعةمن أفراد الحرس القومي يقدر عددهم مابين سبعين إلى ثمانين مقاتلا مسلحين بالرشاشات وقاموا بتجريد أفراد الشرطة من اسلحتهم، واعتقلوا مدير الشرطة حسين المختار والمفوض حسن سعيد المدرس ومامور المركز مهدي ياسين المهداوي، ثم اطلق سراحهم بامر من حمزة الباهلي آمر قاطع الحرس القومي. هذا وقد ثبت لدى الأجهزة الامنية بأن العناصر الفعالة في هذه العملية هم كل من وليد محمود الخشالي، غالب فنجان السعدي، إبراهيم عبد أحمد الدليمي، الذي اصيب بطلقة في محل الحادث، وسهيل باقرالسهيل، وعدنان الادلبي[٣٤٠].

ودخلت جماعة من الحرس القومي في الساعة ١٥: ٩ من صباح اليوم نفسه بناية مديرية شرطة الاعظمية وهم مسلحون بالرشاشات والمسدسات وقاموا بتجريد ضباط ومراتب المديرية من السلاح، وحجزوا الضباط والمفوضين في إحدى غرف الديرية ثم قاموا بكسر المستودع وتوزيع السلاح على أفراد الحرس القومي تحت اشراف آمر القاطع قاسم عبد الباقي[٣٤١].

وهاجم عدد من أفراد الحرس القومي مركز شرطة الجعيفر وقاموا بتوزيع الاسلحة الموجودة فيه بعد الاستيلاء عليه[٣٤٢]. وهاجم في اليوم نفسه عدد من أفراد

---

[٣٣٩] المصدر نفسه، كتاب مديرية شرطة المخابرة، بغداد (سري ومستعجل) المعنون إلى المعاون مدير شرطة البتاوين المرقم ٤٨١ في ١٩٦٣/١١/٢٠، ملفة ١٢.

[٣٤٠] المصدر نفسه، قرار المجلس العرفي العسكري الثاني بتاريخ ٢١ /١ / ١٩٦٥، ملفة ١٢.

[٣٤١] المصدر نفسه، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد، القلم السري المعنون إلى الحاكم العسكري العام، الرقم ١١٥٦٢، في ٢٧ /١١ ، ملفة ٨/ ١٥.

[٣٤٢] واشارت التحقيقات إلى ابرز الناشطين في هذا الهجوم وهم كل من : لطيف نصيف جاسم الدليمي، مجيد عبد اللّه المشهداني، علي سبتي السامرائي، ياسين علي جعاطة وآخرون.

الحرس مركزشرطة الفاروق في الاعظمية[٣٤٣]. كما قامت شلة من قوات الحرس القومي بالسيطرة على مركز شرطة راغبة خاتون[٣٤٤]. كذلك هاجمت مجموعة من الحرس يتقدمهم جبار محمد الكردي مركز شرطة دكان شناوة والحصول على كمية من الاعتدة [٣٤٥]. وسيطرت مجموعات أخرى من قوات الحرس على مركزي شرطة الباب الشرقي والكفاح وسيطرت على شارع الشيخ عمر ووزعت الاسلحة على أفراد الحرس القومي[٣٤٦]. وهاجم ٢٧ حارسا قوميا دائرة البريد المركزي في منطقة السنك[٣٤٧].

فضلاً عما تقدم، امتدت الاحداث إلى مناطق أخرى من القطر. فقد هجمت قوات الحرس القومي في مدينة المحمودية على مركز الشرطة باعداد كبيرة تقدر بحوالي ثلاثمائة مسلح مسلحين بالرشاشات والبنادق، واحتلوا المركز وجميع دوائر الدولة في المدينة. واستولوا على رشاشة من نوع (بيرت) مع عتادها وخمس عشرة بندقية وعتادها[٣٤٨].

وحاولت مجموعة من افراد الحرس السيطرة على مقر محطات اللاسلكي لمصلحة الموانئ العراقية في المعقل بالبصرة لغرض تحويله إلى محطة لاذاعة

---

[٣٤٣] ومنهم، جمال صبيح، علي طاهر، حسن عطار باشي، قيس أحمد شطب، مشعل سرحان، حارث البرزنجي. ل. ت. ح. قرار التجريم بالقضية المرقمة ٨٠٣ /١٩٦٤، ملفة ١٢.

[٣٤٤] وضمت عدداً من المقاتلين منهم، وليد خليل العايش، سمير محمد الشيخلي، إبراهيم محمد الشيخلي، اسعد الصفار، قيس خالد، حميد غريب، علي صقر وآخرون، المصدر نفسه، قرار التجريم بالقضية المرقمة / ٨٨/ ١٩٦٤، ملفة ١٢.

[٣٤٥] المصدر نفسه، قرار تجريم بالقضية المرقمة ٧٣٥ / ٩٦٤، ملفة ١٢.

[٣٤٦] د. ك. و.، وزارة العدل، المحاكم، ملفة ٢٤٦.

[٣٤٧] ومنهم: طارق محمد العاني، علي حسين المولى واخوه عادل، فاضل خضير، أحمد حسن السامرائي، اديب جودة المفتي، حسن غريبي، وغيرهم. جريدة المنار العدد ٣٢١٤ في ١١/ ١١/ ١٩٦٥، اديب جودة المفتي، حديث في ندوة تموز ٢٧/ ٣/ ١٩٩٤.

[٣٤٨] واشرف على قيادة المهاجمين كل من : خالد شكري، يوسف موازي، شعلان جاسم العدوان، صادق محمود عكيب، عباس حسون، حاتم خويه، مهدي عليوي. ل. ت. ح.، صحيفة أخبار المعلومات الأولى، العدد ٢٠/٦٣. محمودية، بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٣، ملفة رقم ١٢.

بيانات الحرب، إلا أن رئيس المهندسين في المحطة تمكن من أحداث خلل فني في الأجهزة اللاسلكية قبل أن يهرب إلى منطقة الزبير[٣٤٩].

وهكذا جرت الأحداث في ١٣ تشرين الثاني في اطار المواجهة العسكرية بين الحرس القومي والقواعد الحزبية ضد عبد السلام عارف، وقسم من القادة العسكريين، وعدد من أعضاء القيادة القطرية المنتخبة في المؤتمر القطري الاستثنائي. ولم تحقق المراهنة على تحرك قطعات الجيش لحسم معركة الحزب مع القيادة. فقد اغلقت قاعدة الحبانية أمام نزول طائرة منذر الونداوي مما اضطره إلى الهبوط في مطار الهضبة المجاور الأمر الذي فرض عليه الاختيار ما بين الاستسلام أو الهرب إلى سوريا، فكان له الخيار الثاني. وبذلك فقدت الحركة ابرز عناصرها[٣٥٠].

وازاء تأزم الاوضاع فقد اذاع راديو بغداد في حوالي الساعة السادسة مساء يوم ١٣ تشرين الثاني بياناً بتوقيع أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش دعيا فيه إلى انسحاب القطعات العسكرية وقوات الحرس القومي في بغداد إلى ثكناتها وقواطعها ووجها الدعوة أيضاً إلى القيادة القومية للاجتماع في بغداد لحل الازمة على وفق النظام الداخلي باعتبارها أعلى قيادة في الحزب[٣٥١]. ووصل إلى بغداد في حوالي الساعة التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه وفد القيادة القومية الذي ضم ميشيل عفلق وامين الحافظ وصلاح جديد وخالد النقشبندي وتوجه الوفد من المطار

---

[٣٤٩] قاد المحاولة باقر ياسين معاون المتصرف،وشارك فيها عدد كبير من أفراد الحرس منهم غازي الهلالي، ياسر عامر الشيخ خزعل، عبد الحميد فريح، شهيد موسى، جابر عبد صليبي وغيرهم. المصدر نفسه، كتاب أمن البصرة، المرقم ٤١٤ في ١٩٦٤/١/١١ المعنون إلى رئيس الهيئة التحقيقية الخاصة بالحرس القومي، ملفة١٢.

[٣٥٠] استغل عبدالسلام عارف احداث يوم ١٣ تشرين الثاني للتحرك للاطاحة بحكم الحزب، ويذكر عبدالكريم فرحان، قائد الفرقة الاولى آنذاك ومقره الموصل، انه في اواخر الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني جاءه الى بيته عبدالرحيم الارحيم، وهو صديق قديم له ولعبد السلام عارف وابلغه ان الرئيس عارف قرر التخلص من الحرس القومي والقيام بحركة لتصحيح الانحراف، واناط لي مهمة ابلاغك وهو يرجو تأييدك ومشاركتك في العملية التي باتت وشيكة.. وبعد أخذ ورد امتد لاكثر من ساعة وافق فرحان على المشاركة، واتفق على كلمة السر "شهامة"، ص١١٢-١١٣.

[٣٥١] الجماهير – العدد ٢٦٥ في ١٩٦٣/١١/١٤.

مباشرة إلى مقر القيادة العامة للحرس القومي[352]. وهذا ما أثار حفيظة عبد السلام عارف واعوانه وبعض اعضاء القيادة القطرية المتواطئين معه لاسيما حازم جواد وطالب الشبيب[353]. وقد اجتمع الوفد بحضور قسم من اعضاء القيادة القطرية والمجلس الوطني لقيادة الثورة وقيادة فرع بغداد والقيادة العامة للحرس القومي، وعدد من رؤساء الاتحادات والمنظمات المهنية والشعبية في القطر. واشادت القيادة القومية بالعمل (الجبار) الذي قامت به القاعدة الحزبية بقيادة فرع بغداد، وعدت هذا العمل ثأراً لكرامة الحزب ودفاعاً عن عقيدته. كما قررت القيادة القومية تسلم عملها كقيادة قطرية لقطر العراق بالتعاون مع فرع بغداد. كما تم تسفير كل من حازم جواد وطالب شبيب ومحمد المهداوي إلى خارج العراق[354].

كما عقد الوفد اجتماعاً آخر في ساعة متأخرة من ليلة ١٣/ ١٤ تشرين الثاني في القصر الجمهوري حضره عبد السلام عارف واحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش، وعدد آخر من المسؤولين[355]. هذا وقد تلقت القيادة القومية العديد من البيانات والبرقيات من تنظيمات الحزب في مختلف انحاء العراق استنكرت فيها ما سمي بمؤامرة المنحرفين للقضاء على تنظيمات الحزب وعقيدته، معلنة عن استعدادها للتصدي للمنحرفين وداعية في الوقت نفسه إلى الالتزام بمقررات المؤتمر القومي السادس[356]. ومع استمرار التأزم في الأوضاع عقدت القيادة القومية اجتماعاً في وزارة الدفاع حضره كل من أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، حردان عبد الغفار، عبد الستار الدوري، عبد الستار عبد اللطيف، خالد مكي الهاشمي، عبد الكريم مصطفى نصرت، طاهر يحيى، انور عبد القادر الحديثي، جعفر قاسم حمودي لدراسة

---

[352]جريدة الطليعة، العدد ١٩١٦، في ١٤/ ١١/ ١٩٦٢.

[353] انور عبد القادر الحديثي، حديث مع اللجنة، ٨/ ٩/ ١٩٦٣.

[354] بيان قيادة فرع بغداد في ١٣/ ١١/ ١٩٦٣. الجماهير، ٢٦٥ في ١٤/ ١١/ ١٩٦٣.

[355] انور عبد القادر الحديثي، حديث مع اللجنة، ٨/ ٩/ ١٩٩٣.

[356] ينظر نصوص تلك البيانات والبرقيات في: الجماهير، العددين ٢٦٥ و٢٦٦ في ١٤ و١٥/ ١١/ ١٩٦٣.

الأوضاع وايجاد الحلول اللازمة لها[357]. وبعد الاجتماع اقترح البكر وعماش مغـادرة حازم جواد ومجموعته بغداد، بحجة ان الحرس القومي والقيادة القومية تريد تهدئـة الامور، وقد رفض عارف هذا الاقتراح بشدة ووصفه بـ"الاقتـراح الـسخيف" الا ان طلب شبيب استطاع التأثير على حازم جواد لقبول الاقتراح ومغادرة العراق[358].

اصدر فرع بغداد بيانا حول الوضع السياسي، وهذا نصه :

١٩٦٣/١١/١٣

حزب البعث العربي الاشتراكي أمة عربية واحدة

قيادة فرع بغداد ذات رسالة خالدة

بيان إلى كافة الرفاق الحزبيين[359] :

أيها الرفاق

اليوم انتفض الجهاز الحزبي كله انتفاضة رائعة بطولية مدافعا عن كيان الحزب ونظامه الداخلي وأخلاقياته.. انتفض الحزب ضد المجموعة التي حاولـت أن تـدعي تمثيل الحزب زورا وتقوده بأساليب لم يعرفها الحزب في يـوم مـن أيـام تاريخـه النضالي.. لقد استغلوا طيبة بعض رفاقنا الضباط البواسل بشكل غير حزبـي لعـزل القيادة القطرية الشرعية المنتخبة من المؤتمر القطري في ايلـول ١٩٦٣، وفـرض قيادة غير شرعية لم تنتخب بشكل سليم يوم ١٩٦٣/١١/١١ وفرض عضويتها حتى على بعض اعضائها. لقد برهن جهاز الحزب بمدنييه وعسكرييه على تلاحمـه، وان قاعدة الحزب هي الضمانة للدفاع عن الحزب.. ولقد سادت ارادة الحزب...

لقد قام رفيقان من القيادة القومية بالاتصال بقيادة فرع بغـداد كـأعلى قيـادة شرعية منتخبة موجودة حاليا على مستوى القطر وقد طلبت قيادة الفرع اصدار بيان يعلن فيه طلب استلام القيادة القومية المسؤولية في القطر، وحل ازمة الحـزب عـن طريق النظام الداخلي كما وطلبت قيادة الفرع تسفير ثلاثة من رؤوس الفئة المنحرفة إلى خارج العراق...

---

[357] انور عبد القادر الحديثي، خالد مكي الهاشمي، حديثهما مع اللجنة ٨/ ٩/ ١٩٦٣.

[358] حازم جواد، المصدر السابق، ص ١٣٢.

[359] وزع هذا البيان على الجهاز الحزبي ونشرته جريدة الجماهير في اليوم التالي- العدد ٢٦٥ في ١٣/ ١١/ ١٩٦٣.

ايها الرفاق : ان جهاز الحزب مطالب بالاستمرار في زيادة وعيه وانضباطه.. ان المرحلة خطيرة ونحن كلنا مدنيين وعسكريين مطالبون باليقظة العاليــة والحــذر الكبير فإن هذه الفئة قد تحاول الالتفاف على الحزب باسلوب أو بآخر.

لتنتصر ابدا ارادة الحزب ولتعش انتفاضة ١٣ تشرين الثاني من أجل اهدافــه القومية والاشتراكية.

١٩٦٣/١١/١٣ قيادة فرع بغداد

لحزب البعث العربي الاشتراكي

كما اصدر الفرع التعليمات التالية إلى كافة الحزبيين :

١٩٦٣/١١/١٤

حزب البعث العربي الاشتراكي أمة عربية واحدة

قيادة فرع بغداد ذات رسالة خالدة

إلى كافة الحزبيين

١. تعقد كافة الحلقات الحزبية اجتماعات لدراسة الموقف ومتابعة التثقيــف الحزبــي والجماهيري بطبيعة الانتفاضة الباسلة وعواملها واهدافها وتكون الاتصالات وفق التسلسل الحزبي.

٢. يمنع منعا باتا اتهام أي حزبي بأن موقفه ليس مع الحزب إلا بعــد اتخــاذ قــرار حزبي بذلك.

٣. يمنع اعتقال أي حزبي إلا بموافقة قيادة فرع بغداد.

٤. يمنع انتقال أي مسؤول حكومي وتخبر في حالة الحاجة لــذلك القيــادة العامــة للحرس القومي.

٥. محاربة الاشاعات المخربة التي تستهدف التفريق بين الحرس القومي والجيش.

٦. لابد من التأكيد على أن الانتفاضة هي انتفاضة كل الجهاز الحزبي مــن مــدنيين وعسكريين.

٧. التاكيد على تثمين دور القوات المسلحة الوطنية في انتفاضة الحزب.

٨. منع أي اصطدام أو استفزاز بين أي حارس قومي وجندي أو ضــابط صــف أو ضابط بأي صورة ممكنة.

٩. جميع القيادات مسؤولة عن السيطرة الكاملة والمستمرة لتصرفات جميع الحزبيين.. ومنع وقوع الاخطاء اوتكرارها.
١٠. يقوم كل حزبي بتوضيح الوضع القائم والاسلوب الحزبي الذي اقترحته قيادة فرع بغداد لحل ازمة الحزب عن طريق تطبيق النظام الداخلي في جهاز الحزب على المستوى المدني والعسكري باقرب وقت ممكن.
١١. على الجهاز الحزبي أن يكون يقظاً وحذرا للدفاع عن الحزب واخلاقيته والكشف الفوري لأي محاولة تخريبية قد يقدم عليها نفر من المغامرين، ورصد تحركات العناصر المشبوهة بشتى فصائلها المعادية للحزب والثورة..
١٢. على قيادات الشعب والفرق وحلقات الاعضاء الالتحاق في مقرات الحرس القومي كل وفق منطقته والاشراف على تنفيذ القرارات الحزبية وتعليمات القيادة العامة لقوات الحرس القومي والاخبار الفوري عن أي خطأ أو مخالفة لهذه القرارات والتعليمات.
١٣. يلتزم الجهاز الحزبي بالاوامر والقرارات التي ستذيعها القيادة القومية...

١٤/١١/١٩٦٣ قيادة فرع بغداد

ثم اصدرت القيادة القومية بيانا استعرضت فيه بشكل مقتضب وسريع الازمة التي تعرض لها الحزب في العراق والقرارات التي اتخذتها في سبيل تجاوزها وهي :
١. اعتبار المؤتمر القطري المنعقد في بغداد بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣، مؤتمرا غير شرعي وحل القيادة القطرية المنبثقة عنه.
٢. حل القيادة القطرية التي كانت تمارس مهماتها عند انعقاد المؤتمر المذكور (القيادة السابقة).
٣. تولي القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية في العراق.
٤. التحقيق في المخالفات والاخطاء التي وقعت في الحقبة الماضية واتخاذ التدابير الحزبية الحاسمة بشأنها.
٥. حصر صلاحية اتخاذ العقوبات بحق الرفاق الحزبيين التابعين للتنظيم العراقي بالقيادة القومية.
٦. إجراء الانتخابات الحزبية في العراق بمراحلها كافة وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة قطرية جديدة في مدة لاتتجاوز الأربعة أشهر.

كما درست القيادة القومية موضوع عودة الرفاق المبعدين وقررت بالاجماع ابقاءهم في الخارج ريثما يهدأ الجو وتعود الأمور إلى نصابها[٣٦٠]. ودرست القيادة موضوع تشكيل وزارة برئاسة أحمد حسن البكر[٣٦١]. وقررت ترك مركز وزير الداخلية شاغرا للرفيق حمدي عبد المجيد (أحد المبعدين) يتسلمه حين عودته على أن لايعود قبل أسبوع[٣٦٢]. كذلك قررت القيادة تشكيل لجنة مسؤولة عن العراق متكونة من كل من ميشيل عفلق وامين الحافظ وصلاح جديد من القطر السوري، واحمد حسن البكر وطاهر يحيى وعبدالستار عبداللطيف الحديثي من قطر العراق. كما كلف رئيس اركان الجيش باذاعة بيان للتاكيد على وحدة الجيش والحرس القومي وتكامل دورهما في الدفاع عن الثورة[٣٦٣].

واصدر الحرس القومي من جانبه البيان التالي :

بيان إلى جماهير شعبنا العظيم
من القيادة العامة لقوات الحرس القومي

لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان لدك اخطر اوكار الشعوبية والدكتاتورية التي مارست ضد شعبنا ابشع الوان الظلم والتنكيل على يد سراق تموز المنحرفين. فكان طبيعيا أن تتلاحم كل قوى شعبنا وطلائعه الثورية المخلصة وتنظيماتها العسكرية والمدنية التي خاضت اعنف المعارك البطولية وتمرست في النضال الطويل الشاق الدؤوب الذي اكسبتها التجربة خبرة عملية واستمرارية طويلة النفس.. حتى استطاعت بفضل هذا التماسك الصلب وبتلك الشعبية وبالضبط المحكم في التخطيط والتنفيذ أن تفجر ثورة رمضان المجيدة.

واحتضن شعبنا هذا النصر العظيم الذي حققه حزب الطليعة الجماهيرية الرائد.. حزب البعث العربي الاشتراكي.. فكان للحرس القومي وقوات الجيش والشرطة

---

[٣٦٠] نضال البعث، ج٤، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

[٣٦١] انور عبد القادر الحديثي، حديث في ندوة تموز، ١٩٩٤/٣/٢٠.

[٣٦٢] نضال البعث، ج٤، ص٢٥٩.

[٣٦٣] انور عبد القادر الحديثي، حديث في ندوة تموز، ١٩٩٤/٣/٢٠.

وجماهير الشعب الكادحة من عمال وفلاحين وكسبة وطلاب ومثقفين وعسكريين ثوريين دور بطولي مشرف في حماية ثورتهم الاشتراكية من مؤامرات الاستعمار والرجعيه والشعوبية، وان تحقق بفضل وعيها وعزيمتها الجبارة كثيراً من المكاسب في معركة البناء والتقدم والتخلص من تركات العهود المقبورة الغابرة ومن أجل التحرك الاجتماعي والاقتصادي الشامل في طريق التطور الاشتراكي الصاعد لمصلحة الملايين التي قامت من اجلها الثورة. وكانت الازمة الأخيرة اصدق محك لصلابة البعث ورسوخ مبادئه الثورية.. وبذلك اكسبته هذه التجربةنصرا آخر حققته هذه القواعد الشعبية التي هي دعامة الثورة الأساسية.. ولقد تحقق هذا النصر بفضل وعي الجيش وقوات الحرس القومي وبفضل روح الضبط والالتزام العقائدي وضبط الاعصاب التي تحلى بها العسكريون والمدنيون معا. ولقد تمثل هذا النصر الكبير في عدة مظاهر اهمها وابرزها قطع الطريق على الاستعمار والرجعية والعملاء وكل اعداء شعبنا المتصيدين في الماء العكر بحيث القمهم عراق الثورة وحزب البعث العربي الاشتراكي بفضل تماسك وتلاحم قواه الفلاحية والعمالية والعسكرية خلال مسيرته النضالية الظافرة.. القمهم حجرا سدا افواهم المتعفنة وبدد احلامهم في التهام ثورته.. ثورة العروبة التقدمية الاشتراكية، ذلك ان قوات الجيش والحرس القومي وجماهير الشعب قد ارتفعوا بموقفهم الواعي إلى مستوى مسؤوليات الثورة التاريخية واثبتوا عمليا تصميمهم على حماية هذه الثورة وعزمهم الاكيد على صيانة وحدة الحزب الذي فجرها ينبوعا للنضال العربي يضيف إلى زخمه الثوري كل طاقات العراق المتحرر الناهض.

واننا إذ نثمن هذا الموقف الرائع لقوات جيشنا البطل وحرسنا القومي وشرطتنا الوطنية ومنظماتنا الشعبية ندعو إلى استمرار هذا التلاحم والتراصف والوعي المتفتح واليقظة الدائمة والحذر من كل القوى المعادية لشعبنا العظيم ورصد كل حركة أو اشاعة مشبوهة.. ولقد اوضح خروج عراق الثورة من هذه الازمة وتجاوزها.. اوضح حقيقة اكيدة راسخة وهي ان الطريق إلى احباط أية مؤامرة رجعية استعمارية لايتم إلا بالمزيد من التضامن والتلاحم والوعي الملتزم بين جماهير الشعب بكافة قطاعاته من قوات الجيش والحرس القومي والشرطة الوطنية والمنظمات الشعبية.. فهذا الطريق هو الذي استطاع أن يحقق ثورة ١٤ رمضان التقدمية وان يسجل لها كل هذه الانتصارات. ولقد جسدت القيادة القومية لحزب

البعث العربي الاشتراكي تجربتنا هذه بكل عمقها واصالتها وابعادهــا الثوريــة فــي موقفها الحازم الذي تضمنه بيانها الأخير والذي عالج الازمة بــروح مــستمدة مــن مبادئ الحزب واخلاقياته وقيمه الثورية السليمة التي حافظ عليها طيلة سنوات نضاله المشرف.

سيبقى جيشنا الباسل وحرسنا القومي ومنظامتنا الشعبية يد شعبنا الواحــدة.. الضاربة لكل الاعداء.. الحامية لمستقبل اجيالنا الصاعدة.

وستتحطم كل مؤامرات الاستعمار والرجعية والمنحرفين علــى صــخرة هــذا التلاحم الواعي الوثيق بين القوى المناضلة.

ولتتعزز مسيرة شعبنا الجبار في طريق الوحدة والحرية والاشتراكية.

القيادة العامة

لقوات الحرس القومي

وشكل مكتب عسكري جديد ضم كلا من: احمد حسن البكــر، صــالح مهــدي عماش، طاهر يحيى التكريتي، رشيد مصلح، سعيد صليبي، حردان عبدالغفار التكريتي[٣٦٤]. واصدرالمكتب العسكري للحزب البيان التالي :

١٩٦٣/١١/١٦

حزب البعث العربي الاشتراكي أمة عربية واحدة

القطر العراقي ذات رسالة خالدة

المكتب العسكري

تعميم إلى كافة الحزبيين في الجهاز العسكري

أيها الرفاق

يا من دأبتم على العمل المتواصل في احلك ليالي الظــلام وناضــلتم باصــرار لتحطيم سجون العبودية في العهود الماضية ويا من سلكتم امثل السبل لابراز وجــه العروبة المشرق لتؤدي رسالتها الخالدة ويا من صنعتم مع الرفاق المناضــلين مــن

[٣٦٤] هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص٣٦٧

عمال وفلاحين وطلبة وكسبة ومثقفين ثوريين ثورة ١٤ رمضان المجيدة. أيها الرفاق ان اهدافنا في الوحدة والحرية والاشتراكية تتطلب منا في هذه الأيام أكثر من أي يوم مضى أن نعمل بجد متواصل على تلاحم جميع القطاعات وان يكون الحزب وحدة واحدة متراصة متلاحمة لا تمييز فيها بين عامل وفلاح وعسكري وطالب.

أيها الرفاق المكافحون :

لقد مرت فترة طويلة مع الاسف على انقطاع التنظيم ويجب أن نعترف أيضاً بضعف العمل بالاسلوب الحزبي السليم نتيجة لانشغال الرفاق اعضاء المكتب العسكري خلال هذه الفترة بالواجبات والمسؤوليات الكثيرة والتي حالت دون قيامهم بواجبات المكتب العسكري كما يجب، وإن هذا أمر طبيعي بعد كل ثورة. وبغية قيام المكتب العسكري بواجباته فقد قررت القيادة القومية إعادة تنظيمه للاضطلاع بمسؤولياته الحزبية. وقد شرع المكتب منذ اليوم بممارسة واجباته حسب توصيات وتوجيهات القيادة القومية وضمن إطار النظام الداخلي للحزب. إن مكتبكم العسكري يؤكد على الحقيقة الأساسية التي حققت ثورة ١٤ رمضان أي وحدة الحزب الكاملة بكل قطاعاته مدنية وعسكرية ضباط صف وجنود وحرس قومي وعمال وفلاحين وطلبة ومثقفين ثوريين، هذه الحقيقة التي اكدتها التجارب النضالية السابقة واكدتها المؤتمرات الحزبية وعلى رأسها المؤتمر القومي السادس. فالى مزيد في الوحدة الحزبية. مزيد في التنظيم القومي، إلى مزيد في الوعي والانضباط والتقيد بالقيم الحزبية وقواعد النظام الداخلي.

عاش نضال حزبنا المقدام في سبيل تحقيق أهداف امتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية.

١٦ تشرين الثاني ١٩٦٣ المكتب العسكري

وأصدر فرع بغداد أيضاً بياناً مماثلاً إلى كافة الحزبيين، هذا نصه :

١٧ / ١١ / ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي أمة عربية واحدة

قيادة فرع بغداد ذات رسالة خالدة

إلى كافة الحزبيين

تحية عربية، إن هناك تحسساً غير صحيح لدى بعض الحزبيين تجاه بعض الرفاق من العسكريين يفسر بالنية السيئة كل تصرفاتهم، ويقود هذا التفسير إلى اتخاذ مواقف معاكسة تؤدي إلى استفزازات واصدامات بين الحرس وبعض أفراد الجيش كما تؤدي إلى عدم تنفيذ الاوامر العسكرية من قبل بعض الحزبيين العسكريين التي تصدر إليهم من آمريهم متصورين أن وراء هذه الاوامر نية مبيتة.

أيها الرفاق : لقد ثبت لدينا أن استمرار هذا التصور يقودنا إلى تناقضات لا مبرر لها والى مشاكل قد تكون خطيرة وتودي بحياة الكثيرين.

لذلك يجب على كل الحزبيين تفهم الموقف هذا وتثبيت احترام الأوامر العسكرية وتنفيذها فوراً.

إن أي عصيان للأوامر العسكرية سيجابه بعقوبة عسكرية وعقوبة حزبية أيضاً.

إن شعارنا هو (وحدة الحزب بكل اعضائه، مدنيين وعسكريين) كما ان علينا تطمين كافة أفراد الجيش قاطبة إلى احساسنا الطيب تجاههم وبكل اخلاص وصدق وان يبرهن على ذلك عملياً.

أيها الرفاق : إن المرحلة عصيبة ولن نمر عبرها إلا بالضبط الحديدي للاعصاب والتنفيذ الحرفي لأوامر الحزب.

١٧ / ١١ / ١٩٦٣ قيادة فرع بغداد

وكتبت جريدة الجماهير مقالاً افتتاحياً حول الموضوع بعنوان :

" الثورة هي الخاسر الوحيد في قيام تناقض بين فصائل الشعب المسلحة "[٣٦٥]قالت فيه :

---

[٣٦٥]الجماهير - العدد ٢٦٨ في ١٧ / ١١ / ١٩٦٣.

الذين يرهبهم، ويقض مضاجعهم انتصار ثورة الوحدة والحرية والاشتراكية في كل من العراق وسوريا واستمرار هذه الثورة في عملية التحويل الاشتراكي للمجتمع كله في البلدين لأن هذا الانتصار يعني انفضاح زيفهم...

.. هؤلاء، يحاولون منذ امد بعيد خلق تناقض عدائي بين قطاعي الثورة العسكري والمدني وأضعاف التلاحم القائم بين الجماهير والقوى المسلحة..

ولكنهم عندما رأوا ان التلاحم يزداد كل يوم، وجهوا اهتمامهم أخيراً إلى خلق تناقض داخل القوات المسلحة وبين فصائلها، وخصوصاً بين الجيش والحرس القومي، في محاولة يائسة لزعزعة الوحدة الكفاحية التي توطدت في خضم النضال.

ولكن مثلما كان التلاحم بين الشعب والجيش ضمانة أساسية من ضمانات انتصار ثورة ١٤ تموز، سيظل التلاحم بين فصائل الشعب المسلحة، بين حرسه القومي الابي وجيشه الشجاع ضمانة لحماية الثورة واستمرارها.

لقد توطد التلاحم بين الجيش والشعب عبر سني الكفاح التي خاضها الشعب والجيش ضد الحكم الملكي الاقطاعي، ومنذ رفض الجيش محاولة الحكم الملكي الاقطاعي تحويله إلى قوة بوليسية تضطهد الشعب وتخنق تطلعه النضالي حتى كانت ثورة ١٤ تموز أول ثمرة لهذا التلاحم.

وكانت محاولة الانحراف بثورة تموز، ونجاح المنحرفين بإقامة حكم عسكري دكتاتوري، قد زادت تلاحم الشعب والجيش، وعلّمت الشعب والجيش على ان هذا التلاحم ينبغي أن يكون أكثر عضوية لكي يكون تلاحماً منتجاً يسد الطريق أمام أي انحراف محتمل.

لقد تعلم الشعب والجيش دروساً من انحراف ثورة تموز، وهو أن الارتباط بين القطاعين العسكري والمدني للثورة يجب أن يكون ارتباطاً عضوياً يتحدد فيه دور كل قطاع بحيث لا يكون القطاع العسكري الرأس المعزول عن جسم الثورة واطرافها، بل يكون فصيلة من فصائل الثورة تمارس دورها المرسوم، الذي تحدده قيادة وطنية تمثل كل القطاعات.

وكانت حصيلة هذا الدرس الذي تعلمه الجيش والشعب من تجربة ١٤ تموز أن حقق التلاحم العضوي بين القطاعين العسكري والمدني اسقاط الدكتاتورية في الرابع عشر من رمضان. وظل هذا التلاحم ضمانة من ضمانات حماية الثورة واستمرارها مثلما كان ضمانة انتصارها.

فهل ينجح مريدو ايقاف عجلة الثورة في مسعاهم الرامي إلى احداث التناقض بين الجيش والحرس القومي ؟

إن الحرس القومي هو جيش الشعب المسلح وحامي ثورته.

والقوات المسلحة هي درع البلاد الواقي وحصنها المنيع.

والقوتان فصيلتان من فصائل الشعب المسلحة، لن ينجح المغرضون في اقامة التناقض بينهما. ولا يحصد ثمرة التناقض غير اعداء الثورة الذين يتربصون بها ويعدون عدتهم للانقضاض عليها. والثورة هي الخاسر الوحيد في قيام هكذا تناقض".

إلا ان الأوضاع ازدادت تأزماً عندما بدأ عدد من قياديي فرع بغداد والحرس القومي بعصيان اوامر القيادة القومية، وعدم الالتزام بما رسمته القيادة، وحولوا الاذاعة والصحافة إلى منبر للاستفزازات والشتائم، مما خلق جواً اشد توتراً مما كان عليه بين العسكريين والحرس القومي[٣٦٦].

وهكذا فإن الاخفاق في ايجاد الحلول الجذرية لأزمة الحزب التي استفحلت في القطر العراقي، وتمادي بعض قادة فرع بغداد والحرس القومي في تصرفاتهم الاستفزازية، هيأ الاجواء الملائمة لانقضاض عبد السلام عارف واعوانه على السلطة، وانهاء دور الحزب في قيادة الثورة في العراق، خاصة وإن عبد السلام عارف كان قد نجح في استغلال استياء الجيش من تصرفات الحرس القومي، واستطاع أن يستقطب عددا من العسكريين ممن كانوا تسنموا مراكز حساسة في الجيش كرشيد مصلح الحاكم العسكري العام، وعبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى وصبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية، وعبد الرحمن عارف (شقيق عبد السلام عارف) وقائد الفرقة الخامسة، كما استقطب عدداً من الضباط البعثيين على أساس ان تحركه ليس موجهاً ضد الحزب وانما ضد الحرس القومي[٣٦٧].

والواقع ان اسباباً عديدة كانت تحكم تصرفات عبد السلام عارف وتآمره ضد الحزب في العراق في مقدمتها عدم تأييده لمبادئ الحزب ومفهومه للاشتراكية،

---

[٣٦٦] نضال البعث، جـ ٤، ص ٢٥٩.

[٣٦٧] علي حسين مجيد، المصدر السابق، ص ١٤٩.

وعلاقته الودية مع الرئيس جمال عبد الناصر[368]، فضلاً عن طموحاته الشخصية في التسلط والزعامة الفردية. لذلك لم تكن الأحداث الأخيرة إلا حلقة نهائية في مناورة مرسومة منذ وقت طويل. فكان عبد السلام عارف، كما يشير إلى ذلك أحد المطبوعات الذي نشر في عهده، على اتصال دائم بقادة الفرق أثناء زياراته المتكررة لمناطق القتال في الشمال، لغرض اطلاعهم على خطة الحركة وتحديد ساعة الصفر ويوم الحركة، كما تم الاتصال بتلك القوات يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ واعلامها بساعة الصفر ويوم الحركة[369].

التعديل الوزاري الأخير

ونتيجة الأحداث التي شهدها العراق والاخطاء التي وقعت فيها قيادة ثورة ١٤ رمضان والخلافات التي وقعت بينها، ولاخراج عدد من الوزراء وفقاً للاحداث التي اشرنا لها إلى خارج القطر، اعلن يوم ١٦ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ عن اسناد المناصب الوزارية وكالة إلى رئيس الوزراء أحمد حسن البكر وعدد من الوزراء وكما يأتي..

١- أحمد حسن البكر	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية وكالة.
٢- الفريق الركن صالح مهدي عماش	وزيراً للدفاع ووزيراً للخارجية وكالة.
٣- حميد خلخال	وزيراً للاسكان ووزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وكالة.
٤- الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للمواصلات وكالة.
٥- الدكتور محمود محمد الحمصي	وزيراً للاقتصاد ووزيراً للصناعة وكالة
٦ - مهدي الدولعي	وزيراً للعدل ووزيراً للارشاد وكالة.

---

[368] رغم إنه في حقيقة الأمر لم يكن موجها لجمال عبد الناصر وانما كان يتهجم عليه بعنف أمام قادة الثورة، أبو طالب الهاشمي، لقاء معه ؛ انور عبد القادر حديث مع اللجنة، ٥ / ٩ / ١٩٩٣.

[369] هيئة الدليل الدولي للجمهورية العراقية، ص ٤.

كما اعلن في اليوم نفسه ان تشكيل وزارة جديدة سيتم خلال يومين[370] لكن أحداث ١٨ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ حالت دون ذلك.

* * *

عقد مجلس الوزراء، اعتباراً من أول اجتماع له صباح يوم الاثنين ١١ / شباط/ ١٩٦٣ برئاسة أحمد حسن البكر، وبحضور جميع الوزراء (٩١) اجتماعاً، اتخذ فيها (٢٩٥٩) قراراً تناول تنظيم مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية فضلاً على قرارات سياسة العراق العربية والدولية بلغ مجموعها (١٠٦٠) قراراً تشكل نسبة تزيد على ٣٠% من مجموع قرارات مجلس الوزراء.. وأنجز المجلس إضافة إلى تلك القرارات اربع عشرة وثيقة سياسية بين معاهدة واتفاقية وبروتوكول مع الهيئات الدولية والاقطار العربية ودول العالم[371].

وكان آخر اجتماع عقده مجلس الوزراء برئاسة أحمد حسن البكر مساء يوم ١٧ / تشرين الثاني / ١٩٦٣ حضره ثمانية وزراء هم كل من :-

١ – مهدي الدولعي	وزير الدولة لشؤون الاوقاف.
٢ – الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزير التربية والتعليم.
٣ – محمود شيت خطاب	وزير الشؤون البلدية والقروية.
٤ – الدكتور سعدون حمادي	وزير الاصلاح الزراعي.
٥ – الدكتور محمود محمد الحمصي	وزير الاقتصاد.
٦ – سلمان عبد الرزاق الاسود	وزير المالية.
٧ – كامل الخطيب	وزير العدل.
٨ – الدكتور محمد عمار الراوي	وزير الزراعة.

واتخذ في هذه الجلسة (٢٣) قراراً تتعلق بأمور اقتصادية وتنظيمية.

---

[370] الجماهير، ٢٦٨، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣.

[371] استمدت هذه الاحصائيات من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء، المجلدين العاشر والحادي عشر.

أخبار وأنباء منوعة

١ - اصدرت وزارة التجارة في ١٦ شباط بيانات رفعت فيها قيود الاستيراد والتصدير لانعاش التجارة وتخفيض الاسعار، وحذرت المستوردين من مغبة جلب مواد دون اجازة رسمية، والتمسك بالتعليمات والانظمة.

٢ - وجّه علي صالح السعدي في آذار تعميماً إلى المتصرفيات كافة، منع فيه موظفي الادارة من استقبال الاقطاعيين والمتنفذين وما يسمون بالوجهاء واشترط أن تكون مراجعاتهم عن طريق كتابة العرائض، ودعا في الوقت نفسه إلى فتح ابواب المسؤولين أمام جموع الشعب الكادحة من عمال وفلاحين.

٣ - صدر قانون تعديل السلطة التنفيذية الرقم ٤ لسنة ١٩٦٣، واضيفت بموجبه كلمة العمل قبل الشؤون الاجتماعية للوزارة، وجاء في الأسباب الموجبة القول: رغبة من وزارة الشؤون الاجتماعية في توسيع خدماتها الرامية إلى رعاية الطبقة العاملة وتثبيت هذه الرعاية في عنوانها لذا ارتأت تبديل هذا العنوان بالشكل الذي يعبر تعبيراً كاملاً عن فعالياتها.

٤ - افتتح رئيس الوزراء في نيسان مشروع ١٤ رمضان الاروائي، وكذلك مشروع (أم الكليان) بين جرف الصخر وكربلاء.

٥ - حدد يوم ٢٠ نيسان موعداً لاجراء الانتخابات الطلابية للاتحاد الوطني، إلا ان اعلان ميثاق الوحدة الثلاثية أدى إلى تأجيلها إلى يوم ٢٢ نيسان، وكما كان متوقعاً فقد اسفرت الانتخابات عن فوز قوائم الاتحاد الوطني بما يشبه الاجماع. وفي يوم ٢٨ نيسان عقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني لطلبة العراق في قاعة سينما النصر في بغداد وشاركت فيه وفود من الاتحادات الطلابية العربية والاجنبية.

٦ - اعلن مجلس التخطيط في التاسع من حزيران بدء العمل في (١٢٠) مشروعاً كان العمل فيها متوقفاً، ومنها مشروع الاسمدة الكيمياوية، وصناعة الورق في البصرة، ومعمل استخلاص الكبريت، وانشاء معامل للغزل والنسيج في الكوت والحلة وغيرها.

٧ - أنجز المصرف الزراعي ولغاية التاسع من حزيران معاملات اقراض (١٠٢٣) فلاحاً، بلغت اقيامها (٢٥٧,٦٧٨) دينار.

٨ - بلغت مساحة الأرض التي تم الاستيلاء عليها من ٨ شباط حتى ٢٢ حزيران (٦,١٩٠,٨٥٠) دونماً، وبذلك حققت ثورة رمضان خلال الخمسة أشهر الأولى ما عجزت عن تحقيقه ثورة ١٤ تموز خلال أكثر من اربع سنوات.

٩ - بلغ عدد قطع الأراضي الموزعة منذ قيام الثورة ولغاية ٢٩ ايلول في مدينتي الثورة (الصدر حاليا) والشعلة حوالي (٣٠) الف قطعة، مع تجهيز ثمانية الاف دار للتملك في اسكان غربي بغداد ومدينة الثورة. وجرى اعداد الاف من القطع لتوزيعها مجاناً في مختلف انحاء القطر.

١٠ - قررت نقابة المعلمين في آب تأسيس جامعة مسائية باسم " جامعة الشعب " لتمكين عموم المواطنين الذين حالت ظروفهم القاهرة دون اتمام التعليم الجامعي.

١١ - صدر في الحادي والعشرين من آب قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٣ لرفع الظلامة عن رشيد عالي الكيلاني، وتضمن منح أفراد عائلته الحقوق التقاعدية للمدة من ٩ / ٢ / ١٩٥٨ لغاية ٢٣ / ٧ / ١٩٦١ وفق قانون التقاعد المدني المعدل.

١٢ - أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في الثاني من تشرين الثاني القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٣، قانون الدرك، وبموجبه تشكل قوة بأسم " الدرك " وتعتبر قوة عسكرية وترتبط بوزارة الداخلية، وخول وزير الداخلية جميع السلطات الممنوحة لوزير الدفاع.

١٣- اصدرت الحكومة في ٢١ آب "قانون رفع الظلامة عن رشيد عالي الكيلاني" الرقم (١-أ) لسنة ١٩٦٣، والذي نص في مادته الاولى "يمنح افراد عائلة رشيد عالي الكيلاني الحقوق التقاعدية للمدة من ١٩٥٨/١٢/٩ لغاية ١٩٦١/٧/١٣ وفق قانون التقاعد المدني المعدل.

١٤ - أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في الرابع من تشرين الثاني القانون رقم (١٤٢)، قانون المركز الوطني لحفظ الوثائق، الذي حدد أهداف المركز وميزانيته، على أن يرتبط بجامعة بغداد.

١٥ - تخليداً لشهداء أم الطبول قرر مجلس الوزراء انشاء جامع في أم الطبول، وتشكيل لجنة من ممثلي عدد من الوزارات للاشراف على التنفيذ.

وجاء في الاسباب الموجبة للقانون القول :-

رفعا لما قاساه رشيد علي الكيلاني من غدر وظلم في العهدين الملكي المباد والقاسمي الاسود والحكم عليه بالاعدام مرتين ومصادرة املاكه كافة، بما فيها دار سكناه والبستان المجاورة لها لاشتراكه في حركة مايس ١٩٤١ التي اعتبرت من الحركات الوطنية لقيامها ضد الاستعمار وعملائه، وجد من الضروري دفع ما أصاب الموما اليه وافراد عائلته من ظلم وغدر، وحيث انهم لم يتمكنوا في تلك الظروف القاسية من مراجعة الدوائر المختصة للمطالبة بحقوقهم او الدفاع عنها وبالنظر لان التشريعات النافذة لم تراع الظروف القاهرة التي مر بها الموما اليه او التي يمر بها المواطنون ولم تساعد على اعادة تقاعدهم اذا أخذت تلك القوانين بحرفيتها ومنها مثلا المادة (٤٥) من قانون التقاعد المدني التي لم تجوز في كل الاحوال صرف رواتب تقاعدية متراكمة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات لاي سبب او معذرة ولم يكن باستطاعة عائلته المطالبة بحقوقها التقاعدية اثناء الحكم على معيلها بلاعدام والسجن خلال المدة المبتدئة من ١٩٥٨/١٢/٩ لغاية ١٩٦١/٧/١٣ وذلك للظروف القاهرة التي ألمت بها من جراء الحكم على معيلها ومن الاوضاع السياسية الشاذة والتي كانت تسود البلاد خلال الحكم القاسمي الاسود مما جعلها بحكم المكرهة، لذا شرع هذا القانون لاعادة ما يمكن اعادته من حقوق تقاعدية حرموا منها وذلك وفقا لمبادئ العدل والانصاف.

ملحق رقم (١)
الضباط المتقاعدون المعادون الى الخدمة

العقيد ذياب العكاوي

الزعيم الركن منير فهمي الجراح

الزعيم الركن سعيد محمد الشيخ

العقيد الركن يونس عطار باشي

العقيد الاحتياط ابراهيم الكيلاني

العقيد نوري صالح الراوي

العقيد جميل السعودي

العقيد ياسين محمد السامرائي

عقيد جو محمد ناصر الكسار

الزعيم شمس الدين عبدالله

الزعيم الطبيب نجيب رزوق ميخائيل

الزعيم عبدالرحمن عبدالجبار

الزعيم الركن عبدالجبار خليل شنشل

الزعيم شاكر شريف زين العابدين

الزعيم صالح نجم

الزعيم الركن احمد توفيق الصائغ

الزعيم عبدالهادي محمد الحافظ

العقيد عبدالحميد عبدالجبار البيروني

العقيد فاضل سلمان العساف

العقيد حمدي سعيد

العقيد الطبيب عبدالاحد بهنام مانع

العقيد محمد يحيى الحافظ

المقدم صبري خلف الجبوري

المقدم الاحتياط سعيد صليبي كريم

المقدم جابر حسن حداد

المقدم طه ياسين الدوري

المقدم الركن صالح مهدي عماش

المقدم الاحتياط عبدالهادي صالح

المقدم عبدالعزيز عبدالرحمن

الرئيس الاول حازم عبدالفتاح

الرئيس الاول الركن سعدالله يونس الطائي

الرئيس الاول محي الدين محمود

الرئيس الاول الركن محمود مختار احمد عزت

الرئيس الاول عبدالامير عباس الربيعي

الرئيس الاول الركن محمود خليل الراشدي

الرئيس الاول الركن سالم محمد الحميدة

الرئيس الاول عبدالرزاق محمد النجفي

الرئيس الاول هاشم احمد الخيرو

الرئيس جابر عبدالقادر العاني

الرئيس نجيب السيد اسماعيل احمد الصباغ

الملازم الاول سعدون فليح حسن

الملام الاول زهير يونس احمد

الملازم الاول محمد علي عبدالامير السباهي

الملازم الاول عبدالرحمن سيد جواد

الملازم الاول اسعد خليل

الملازم الاول سالم علي السعدي

الملازم الاول نشمي علي

الملازم الاول سعد وهيب السامرائي

الملازم هاشم عبدالرزاق السامرائي

الملازم حمودي محمد ياسين

الملام عبدالجبار محمد الخربيط

المقدم يوسف كشمولة- برتبة عقيد

الرئيس الاول الركن حاتم رشيد-برتبة مقدم

الرئيس الصيدلي امين كركجي-برتبة رئيس اول
الملازم طارق حسين- برتبة ملازم اول
الملازم هاني عبدالقادر- برتبة ملازم اول
الملازم هاشم يونس-برتبة ملازم اول
الرئيس حازم حسن العلي-برتبة رئيس اول
الملازم الاول ساطع شريف الجاسم
الرئيس غانم فتحي
الملازم الاول سالم الحجية
الرئيس صديق الصفار- برتبة رئيس اول
الرئيس محمد سعيد قاسم- برتبة رئيس اول
الرئيس صديق اسماعيل -برتبة رئيس اول
الملازم عبدالرحمن مصطفى- برتبة ملازم اول
الملازم سالم يحيى الحافظ- برتبة ملازم اول
المقدم عبدالله الجبوري- برتبة عقيد
الملازم الاول كامل اسماعيل- برتبة رئيس
الملازم سعيد محمد فتحي-برتبة ملازم اول
الملازم حاتم عبدالعزيز-برتبة ملازم اول
الملازم عبدالقادر اسماعيل-برتبة ملازم اول
الملازم الاول غانم محمد عبدالله-برتبة رئيس
الامام سعيد عبدالعزيز
اللواء طاهر يحيى
الزعيم رشيد مصلح
الزعيم عبدالهادي محمد الراوي
الزعيم الركن عبدالغني محمد سعيد الراوي
الزعيم الركن عبدالكريم فرحان
الزعيم الركن عبدالمجيد سعيد العاني
العقيد محمد مجيد
العقيد كامل طه الدبوني

العقيد يحيى عبدالباقي الناصري

العقيد نهاد فخري

العقيد صالح عبدالقادر الرمضاني

العقيد ابراهيم عبدالغفور الشيخ

المقدم الركن حسن مصطفى النقيب

المقدم الركن عبدالله سلطان

المقدم محمد فرج الجاسم

المقدم عبدالجبار عبد ـيم

المقدم بهجت سعيد

المقدم عبدالمجيد محمود الويس

الرئيس الاول عبدالهادي عبدالله العبيدي

الرئيس الاول فاضل مسيب

الرئيس الاول عبدالقادر جميل البزركان

الرئيس الاول عباس محمد علي بعقوبة

الرئيس حسن محمد صالح

الرئيس سلطان خلف

الرئيس علي احسان شيت-برتبة رئيس. اول

الرئيس الطيار عبدالرزاق محمود العزي

الملازم الاول ذنون يونس جاوشين

الملازم الاول الاحتياط هاشم عبدالعزيز

الملازم الاول جاسم حميد المصطاف

الملازم الاحتياط انور عبدالحميد العساف

العقيد مدحت الحاج سرى-برتبة زعيم

العقيد عبدالرزاق السيد محمود -برتبة زعيم

العقيد عبدالقادر احمد البهرزي- برتبة زعيم

العقيد عزيز حميد الجلبي- برتبة زعيم

العقيد شاكر محمود السامرائي- برتبة زعيم

العقيد صادق عبدالله التكريتي- برتبة زعيم

العقيد فاهم كامل الكريدي

مقدم الجو- حسن رجب عريم- برتبة عقيد

المقدم يحيى احمد الخطيب-برتبة عقيد جو

المقدم نافع فجر القصير-برتبة عقيد

المقدم الركن جمال حميد روز-برتبة عقيد ركن

المقدم صباح عبدالله صائب-برتبة عقيد

المقدم خليل ابراهيم القيسي-برتبة عقيد

المقدم صالح شلال- برتبة عقيد

العقيد يونس محمد شيت

العقيد الاول الركن عبدالكريم مصطفى نصرت-برتبة عقيد ركن

المقدم خليل هندي

الزعيم حسين عبدالله الزرفي

زعيم الجو جواد حمودي

العقيد سعيد محمد السكران-برتبة زعيم

العقيد محمد نافع احمد

العقيد الركن محمد نوري خليل

العقيد نوري حسين العزاوي

العقيد عبداللطيف حسين

العقيد عبداللطيف حسن

العقيد صبيح مكي الهاشمي

العقيد يونس حسين- برتبة زعيم

المقدم الركن يونس حمودي- برتبة عقيد ركن

المقدم عبدالقادر حلمي-برتبة عقيد

المقدم سعدي ناصر- برتبة عقيد

المقدم عبدالحميد ابراهيم-برتبة عقيد

المقدم حيدر علي الأمين-برتبة عقيد

المقدم عبدالرزاق محمد اسود-برتبة عقيد

المقدم اسماعيل خليل الملاح

المقدم حسين علي العبيدي

المقدم الركن محمد امين عبدالله

الرئيس الاول فتحي امين العمري-برتبة مقدم

الرئيس خليل ابراهيم عباس-برتبة رئيس اول

الرئيس ادريس طه-برتبة رئيس اول

الرئيس عائد سلمان التكريتي

الرئيس سالم رشيد

ن.ض.ح.فرحان حسن الخليفة-برتبة ملازم احتياط

ن.ض.ح.سامي فتحي-برتبة ملازم احتياط

ن.ض.ح.يونس احمد حسن-برتبة ملازم غير حربي

العقيد الصيدلي عباس جواد تويج

العقيد الصيدلي توفيق محمد الحافظ

العقيد الصيدلي كامل حسن القزاز

العقيد الركن طه محمد امين

الرئيس الاول عبدالله نوري

الرئيس الاول الركن محمود عزيز الحاج عبدالله-برتبة مقدم ركن

الرئيس محمد سامي مصطفى-برتبة رئيس اول

الرئيس محمود محمد آل ملكو-برتبة رئيس اول

الملازم الاول محمد ذنون حيدران-برتبة رئيس

الملازم الاول غير الحربي عبدالرزاق حمدي-برتبة رئيس غير حربي

الملازم الاول خيرالله عسكر الناصري-برتبة رئيس

الملازم الاول اسماعيل محمد الهادي-برتبة رئيس

الملازم الاول قاسم احمد عاشور-برتبة ملازم اول

الملازم سالم خليل-برتبة ملازم اول

الزعيم الركن ناجي طالب-برتبة لواء ركن

الزعيم الركن عبدالعزيز عبدالله العقيلي-برتبة لواء ركن
الزعيم الركن محود الحاج شيت خطاب-برتبة لواء ركن
العقيد المهندس رجب عبدالمجيد-برتبة زعيم مهندس
العقيد احمد حسن البكر-برتبة زعيم
الرئيس الاول الركن عبدالستار عبداللطيف-برتبة مقــدم ركن
الرئيس المظلي منعم حميد-برتبة رئيس اول مظلي
الملازم حازم هاشم العمري-برتبة ملازم اول
الزعيم عبدالرحمن محمد عارف
العقيد الركن وحيد صادق الجبوري
العقيد اسماعيل حقي خليل
العقيد بدرالدين محمود
المقدم صعب الحردان
المقدم علي ناصر الكسار
الرئيس الاول نعمة حسون بلال
الرئيس الاول شوكت نجم الصالحي
الرئيس الاول فيصل صادق الخوجة
الرئيس حميد قادر- برتبة مقدم
الملازم الاول شاكر محمود
الملازم الاحتياط كنعان علي رضا الغزالي-برتبة مــلازم اول -أ-
الملازم الاحتياط طارق عبدالله ابوالخيل-برتبة ملازم اول -أ-
الملازم الاحتياط جاسم حسين يوسف قره علــي-برتبــة ملازم اول -أ-
الملازم الاحتياط ظافر رشيد توفيق الســامرائي-برتبــة ملازم اول -أ-
الملازم الاحتياط سهيل نجم الانباري-برتبة ملازم اول -

أ-

ن.ض.ح.أ.حازم عبد سعيد-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.ح.أ. حكمت رشاد الياور-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.ح.أ.يونس مصطفى يحيى نزهت-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.ح.أ. علي احمد عزت علي-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ. خليل اسماعيل حسين- برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ. طه ياسين رمضان الجزراوي- برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ.عبدالرزاق سليمان الدليمي- برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ. عبدالستار غافل التميمي- برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ. خالد محمد صديق احمد الجراح- برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ.محمد نذير عبدالقادر- برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ.عبدالعزيز سعدالله احمد- برتبة ملازم احتياط
ن.ض.أ.يونس مصطفى العزو- برتبة ملازم احتياط
الملازم أ. عبدالاله عبدالكريم-برتبة ملازم اول -أ-
الملازم أ.عبدالاله محمد حسن-برتبة ملازم اول -أ-
ن.ض.ح.أ.محمد ياسين الجبوري-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.ح.أ.طارق محمد علي الظاهر-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.ح.أ.طارق حسين عيسى المهداوي-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.ح.أ.خالد احمد الشاهين-برتبة ملازم احتياط
ن.ض.ح.أ. شكر ولي البياتي-برتبة ملازم احتياط
العقيد احمد سلمان الجنابي
العقيد غازي غياث الدين
المقدم عبدالصاحب محمود

المقدم الركن طه ياسين
المقدم شكيب شريف الفضلي
المقدم حسن عبدالمجيد
المقدم احمد جميل الخوجة
المقدم عبدالسلام محمد
المقدم ناجي جميل
المقدم عبدالرحمن البيروني
الرئيس الاول الركن موفق محمد علي
الرئيس الاول حقي اسماعيل البياتي
الرئيس ابراهيم الطالب
الرئيس هادي النقاش
الرئيس عبدالامير علوش
المقدم رشيد فليح
الرئيس الاول فاضل عبدالمجيد
الرئيس خالد احمد الدخيل
الملازم الاول كنعان رفيق
الملازم الاول سالم عبدالكريم الزوري
الملازم الاول المظلي عبدالحميد رشيد محمد علي
الملازم الاول عبدالوهاب احمد الياسين
الملازم عبدالستار عبدالواحد الشاهري-برتبة ملازم اول
الملازم صلاح عارف شاهين
الملازم الطيار حسين عويضة- برتبة ملازم اول طيار
الرئيس الاول عبدالستار مصطفى
العقيد عبدالكريم خالد-برتبة زعيم
الرئيس عبدالستار مهدي الفدعم
العقيد جهاد احمد فخري-برتبة زعيم
المقدم عبدالخالق محي الدين شيخ العرب- برتبة عقيد

ملحق رقم (٢)

الضباط المحالون الى التقاعد بعد ٨ شباط

اللواء الركن احمد صالح العبدي
اللواء الركن علي غالب عزيز
اللواء عبدالجبار جواد
الزعيم الركن فريد ضياء محمود
زعيم الجو الركن جلال جعفر الاوقاتي
الزعيم فاضل عباس المهداوي
الزعيم الركن ماجد محمد امين
الزعيم عبدالكريم الجدة
الزعيم الركن طه الشيخ احمد
الزعيم حسن عبود
الزعيم وصفي طاهر
الزعيم عبدالمجيد جليل
الزعيم عبدالرزاق الجدة
العقيد حسين خضر الدوري
المقدم قاسم امين الجنابي
المقدم سعيد مطر
الرئيس الاول حافظ علوان
الملازم عوض كامل شبيب

اللواء الركن خليل سعيد
الزعيم علي العامل
الزعيم الركن عبدالقادر فائق
المقدم محمد جواد الصالح
اللواء الطبيب صلاح الدين بكر
اللواء سعدي عبدالوهاب القره غولي
الزعيم عبدالقادر محمود

الزعيم الركن صبري عبدالقادر النعيمي
الزعيم عباس خضر
الزعيم عاصم محمد أمين
الزعيم احمد صالح
الزعيم عسكر محمود
الزعيم عبدالرزاق شهاب
الزعيم عبدالباقي كاظم
الزعيم محمد علي عارف
الزعيم الوقتي بدري فتحي
العقيد جواد كاظم المظفر
الزعيم الركن عبدالله مدحت العمري
الزعيم البيطري لطفي طاهر
زعيم الجو يوسف عزيز
الزعيم الركن فاضل عباس حلمي
الزعيم جميل محمود آل عبيد
العقيد عبدالرضا عبيد
العقيد احمد عبدالحسين
العقيد الركن الاحتياط خليل إسماعيل محمد
العقيد الاحتياط يوسف شفيق النائب
العقيد الركن صبيح علي غالب
العقيد محسن الرفيعي
العقيد محمود احمد الخفاف
العقيد الركن خضر عباس البياتي
العقيد الركن عطا محمد
العقيد الركن عبدالله السيد احمد

العقيد عبدالله حسين
العقيد الطبيب رافد صبحي اديب
العقيد الركن صادق مهدي البياتي
العقيد عاكف محمد علي
العقيد عزيز جاسم الحجية
العقيد كاظم مرهون الفتلي
العقيد عدنان محمد البعاج
العقيد حميد المولى
العقيد غازي دخيل
العقيد مظهر محمد الركابي
العقيد جعفر موسى غزال
العقيد الطبيب قتيبة الشيخ نوري
العقيد مصطفى حسن
العقيد هاشم حسن
العقيد فوزي احمد المختار
العقيد الطبيب حميد علي المؤمن
العقيد عبدالغني عبدالكريم الماشطة
العقيد زيد محمد صالح
العقيد نعمان عبدالجبار طبرة
العقيد فوزي جميل
العقيد عادل عمر
العقيد الركن علي خالد علي
العقيد انعم رؤوف
العقيد حامد محمد امين
المقدم كاظم مرهون الكريطي
المقدم جاسم محمد علي المطرود
المقدم شريف خزعل
المقدم الركن عبدالرزاق محمد سعيد
المقدم فائق رزوقي
المقدم عبدالجبار مصطفى
المقدم نوري محيد سليم
المقدم نافذ دلال الحويزي
المقدم بهجت هادي
المقدم عدنان محيي الدين الخيال
المقدم سعدي علي حسين
المقدم عبدالنبي حامد الدهان
المقدم محمد علي عبداللطيف
المقدم خماس سبع
المقدم محيي الدين احمد
المقدم عائد كاطع العوادي
المقدم عبدالله توفيق احمد
المقدم ذنون جاسم
المقدم عبدالستار الجدة
المقدم الركن محمد جاسم يحيى
المقدم جميل عبدالسيد السطام
المقدم الطبيب عبدالسلام محمد بالطة
المقدم الركن كمال مصطفى القره غولي
المقدم الركن عبدالعزيز جعفر الصندوق
المقدم احمد حسن قاسم
المقدم الحقوقي فاضل عبدالهادي المصلح
المقدم سعيد كاظم مطر
المقدم سعدالله ياسين
المقدم علي محمد النعمان
الرئيس الاول عبدالجبار مصطاف
الرئيس الاول جميل محمد بالطة
الرئيس الاول الركن كامل محسن

المقدم كاظم طائل الجبوري

المقدم مهدي صالح الدليمي

الرئيس الاول جاسم محمد احمد

الرئيس الاول اسماعيل حنوش الدجيلي

الرئيس الاول حازم حسين البنا

الرئيس الاول حميد مجيد الشكري

الرئيس الاول الطبيب شاكر محمود الجنابي

الرئيس الاول خزعل شلش الاميري

الرئيس الاول سعدي جميل

الرئيس الاول صالح داود الجنابي

الرئيس الاول كمال نعمان الثابت

الرئيس الاول عبدالله حمدي البغدادي

الرئيس الاول فائق داود العطية

الرئيس الاول فاروق عبدالرزاق السبتي

الرئيس الاول كريم محمد جعفر

الرئيس الاول محفوظ احمد شوكت

الرئيس الاول منذر عبداللطيف نوري

الرئيس الاول مسعود عباس

الرئيس الاول نوري مجيد الموسى

الرئيس الاول نعمة محمد علي

الرئيس الاول حميد صبري العزاوي

الرئيس الاول يعقوب يوسف تيلا

الرئيس الاول الطبيب محمود خلف الجبوري

الرئيس الاول الركن مدحت سعيد المفتي

الرئيس الاول جميل احمد فخري

الرئيس الاول عبدالهادي مزعل

الرئيس الاول نجم عبدالله البيروتي

الرئيس الاول محسن حسن الشطري

الرئيس الاول طبيب اسنان لطفي الجراح

الرئيس الاول الركن نجم عبدالامير البياتي

الرئيس الاول سعيد عمران

الرئيس الاول الركن انور محمود طه

الرئيس الاول الركن نوري اسماعيل فرج

الرئيس الاول الركن عارف حكمت

الرئيس الاول الركن سامي خليل

الرئيس الاول الطيار واثق ابراهيم ادهم

الرئيس الاول اكرم سيد أمين

الرئيس الاول ساجد نوري محمد

الرئيس الاول ثابت عبدالكريم

الرئيس الاول يحيى عبدالحسين بهية

الرئيس الاول محمود جعفر الجلبي

الرئيس الاول موسى كاظم الجبوري

الرئيس الاول كنعان محمد نوري العزاوي

الرئيس الاول عبدالهادي ياس القره غولي

الرئيس رشيد شاكر العزاوي
الرئيس سعيد سلمان الزبيدي
الرئيس شهاب احمد الراوي
الرئيس قحطان عبدالكريم
الرئيس غازي شاكر محمود الجبوري
الرئيس جعفر محمد الرماحي
الرئيس نوري عبدالرزاق الحسو
الرئيس علي متعب العبيدي
الرئيس احسان مهدي البياتي
الرئيس باقر عبدالرزاق الصفار
الرئيس سامي عبدالخالق البدراوي
الرئيس صالح احمد فتاح
الرئيس علاء نوري
الرئيس فخري عبدالغفور الالوسي
الرئيس عبدالجبار صالح التميمي
الرئيس منذر ابراهيم ادهم
الرئيس خالص عبدالرحمن
الرئيس احمد محسن العلي
الرئيس الركن احمد خلف
الرئيس شاكر جودة
الرئيس لطيف مهدي
الرئيس سعيد عبدالامير
الرئيس قاسم محمد علي
الرئيس عبدالرزاق عبدالجبار القره غولي
الرئيس الطيار خليل محمد يوسف
الملازم الاول ناجي عبود

الرئيس الطيار برقي رشيد فرج
الرئيس الطيار عبدالمنعم عبدالامير الناصري
الرئيس الطيار غالب ابراهيم المهداوي
الرئيس عدنان عبدالكريم شريدة
الرئيس الطيار مصطفى احمد سعدالله
الرئيس الطيار عبدالمنعم حسن الشنون
الرئيس هشام اسماعيل صفوت
الرئيس عبدالستار داغر
الرئيس نوري ناصر
الرئيس عبدالقادر احمد الشيخ
الملازم الاول خيري جابر العاني
الملازم الاول طارق طه درويش
الملازم الاول عدنان شاكر النعيمي
الملازم الاول فاضل عبدالكريم
الملازم الاول كامل حسن
الملازم الاول كريم شلال
الملازم الاول سالم الحاج عيسى
الملازم الاول غسان عبدالكريم الشاوي
الملازم الاول هاشم قاسم
الملازم الاول صلاح الدين احمد مجيد
الملازم الاول ياسين صالح الثعالبي
الملازم اول غانم عبدالمعين مكية
الملازم الاول عبدالأئمة داود
الملازم الاول علي سليم العكيلي
الملازم الاول كمال عبدالمجيد الملا
الملازم الاول صفاء جواد العاني

الملازم الاول كنعان رفيق
الملازم اول عبدالوهاب احمد الياسين
الملازم اول الطيار خيري كاظم
الملازم الاول الطيار صباح نوري
الملازم الاول الطيار فريد ناجي الصفار
الملازم الاول الطيار خالد شفيق
الملازم الاول الطيار عبدالنبي جميل
الملازم الاول الطيار غطفان جميل الوسواسي
الملازم الاول الطيار عبدالكريم احمد الحديثي
الملازم الاول الطيار فريدون عارف نجيب
الملازم الاول الطيار نجيب عبدالحميد العاني
الملازم الاول خالد حبيب
الملازم الاول احمد اديب حسني
الملام الاول جعفر عبدالحسين
الملازم الاول الحقوقي محمود حسين الهاشمي
الملازم الاول حامد مصطفى المقصود
الملازم اول ابراهيم مشعل
الملازم الاول قاسم عبدالحميد العطار
الملازم اول عباس مسلم
الملازم الاول الاحتياط هادي رجب الحافظ
الملازم الاول سالم جردق

الملازم الاول حميد الزهاوي
الملازم الاول عباس كاظم الواسطي
الملازم الاول سمكو مقديد
الملازم الاول عبدالرزاق دواي
الملازم الاول قاسم ابراهيم جراد
الملازم الاول خليل حسون السعدي
الملازم الاول خالد صالح مهدي
الملازم الاول حسن عبدالوهاب
الملازم الاول الحقوقي اديب يحيى الخيرو
الملازم الاول سالم مجيد
الملازم الاول محمد ياس خضر الخنف
الملازم محمد عبدالحميد الماشطة
الملازم الاحتياط امين ذيبان صفوك
الملازم خيون علي الربيعي
الملازم سمير فتوحي
الملازم عبدالجبار محمد علي
الملازم ثابت محمود بابان
الملازم فيصل مريوش السعدي
الملازم قيس صبري الدليمي
الملازم الاحتياط كريم ستار
الملازم الطيار باسم علي كاظم

الملام اول فالح حمود الناصري

الملازم الاول جودة حميد

الملازم الاول خالد عيسى

الملام اول سالم عبدالستار الفارسي

الملازم الاول خالد ناصر

الملازم الاول خالد غضبان

الملازم الاول يوسف سيد شاكر النعيمي

الملازم الاول صبحي فرحان

الملازم الاول عبدالرزاق غصيبة

الملازم الطيار طارق محمد صالح

الملازم جليل خليل السعد

الملام الطيار صلاح جاسم

الملازم نوح علي الربيعي

الملازم عبداللطيف طاهر

الملازم عبدالله سعيد فتاح

الملازم ذنون سلطان

نائب الضابط الحربي ابراهيم احمد

اللواء عبدالمجيد حسن

اللواء المهندس محمد علي البغدادي

اللواء عبدالمجيد علي

الزعيم بشير فتح الله

الزعيم الركن عبدالرحمن عبدالستار

العقيد شريف بشير التك

الملازم الاحتياط مهدي كاظم

الملازم الطيار مصطفى احمد زكي

الملازم الطيار ثابت نعمان

الملازم امجد فتوحي

الملازم الطيار موفق عبدالحميد

الملازم الطيار طالب احمد سبع

الملازم الطيار بهزاد جميل صائب

الملازم الطيار عدنان عبدالرحمن

الملازم الطيار محمد علي مرتضى

العقيد هادي فاضل

العقيد كاظم احمد القيسي

المقدم عبدالرزاق عباس حلمي

المقدم محمد يحيى الصائغ

المقدم الصيدلي انور خليل

المقدم محمد رشاد سعيد كمال الدين

المقدم نوري سعدالله

الرئيس الاول الطيار عبدالمنعم اسماعيل فرج

الرئيس الاول عبدالرزاق محمد أغا

الرئيس طبيب الاسنان الاحتياط فاضل عبدالامير الطائي

الرئيس عبدالكريم عبدالرزاق القره غولي

الملازم الاول الاحتياط عبدالرزاق عبدالكريم البغدادي

الملازم الاول الاحتياط محمد حسين عمار سميسم

الملازم الاول نجاة عبدالعزيز عبدالقادر

العقيد يوسف بارود جمعة
العقيد عارف يحيى الحافظ
العقيد محمد حسين صبري
العقيد الركن زكي حسين حلمي
العقيد الاحتياط حسن عبدالرزاق
العقيد عبدالله حسين
العقيد صفاء الدين محمود
العقيد محمد عبدالجبار محمود
العقيد عواد خضر
العقيد محمد صالح كريم باجلان
العقيد الطبيب عاصم عارف القيسي
الملازم غسان عبدالحسين جواد الغراني
الزعيم محمد قاسم محمد
العقيد محمد نايف الحاج غصيب
العقيد ابراهيم عبدالقادر العزاوي
المقدم يوسف علي النقيب
الرئيس مزهر مهدي
العقيد فاضل شاكر الزهاوي
المقدم هاشم ذنون الراوي
المقدم حسين احمد الجابر
الرئيس الاول عبدالستار مصطفى
الزعيم الركن سعدون عوني المدفعي
الزعيم محود احمد القيسي
الزعيم عبدالهادي عواد
العقيد محمود حسين مسلط

سرهنك
الملازم الاول المظلي سالم محمد عيسى
الملازم الاول المظلي جابر يحيى مجيد الرماح
الملازم الاول عبدالواحد يوسف الجبوري
الملازم سمير داود الجنابي
الملازم تركي كريدي
الملازم طارق عباس حلمي
الملازم حكمت شعلان
الملازم علي محمد جاسم العبيدي
الملازم كامل جواد العبيدي
الملازم عبدالرحمن محمد علي
الملازم خضر مهنا المالكي
الملازم ماجد عبدالحميد الصالحي
الملازم الاحتياط صلاح محمد علي
الملازم حسام محمد أمين
الملازم غازي الحاج مجهول
الملازم حكمت الشعلان
الملازم منعم شاكر
الملازم احمد الشالجي
المقدم حمدي ابراهيم
الرئيس الاول خالد جاسم العزاوي
عقيد الجو الركن عارف عبدالرزاق
ناجي عبود

العقيد مزهر عبيد
العقيد صبيح ابراهيم الجنابي
العقيد زكي داود طاهر
المقدم عبدالمجيد سليمان
الرئيس الاول عباس عبدالمجيد
الرئيس الاول هاشم بدر
الرئيس الاول غير الحربي ذنون
يونس خليل
الرئيس الاول هاشم جاسم القيسي
الملازم الاول عبدالعزيز مهدي السلوم
الملازم الاول ثامر عثمان خطاب
الملازم الاول عبدالملك عبود

ملحق رقم (٣)

الضباط المشاركون والمساندون للثورة الذين جرت ترقيتهم الى رتبة اعلى[١]

استادا الى قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة المرقم ٢٠٢ والمؤرخ في ١٩٦٣/٤/٢ وبناءا على ما عرضه وزير الدفاع.

رسمنا بما هو آت:-

١- ترقية الضباط المدونة اسماؤهم ادناه الى الرتب المدرجة ازاءها اعتبارا من ١٩٦٣/٢/٨.

الرتبة الحالية	الاسم الكامل	الرتبة المرفع اليها
	القوة الجوية	
الرئيس الاول الطيار	يونس محمد صالح	مقدم جو
الملازم الاول الطيار	حاتم منهل	رئيس طيار
الملازم الاول الطيار	فهد عبدالخالق السعدون	رئيس طيار
الملازم الاول الطيار	اسامة ايوب وهبي صبري	رئيس طيار
الملازم الاول الطيار	واثق عبدالله الرمضاني	رئيس طيار
الملازم الطيار	حامد جواد	ملازم اول طيار
الملازم الطيار	محمد علي حمزة	ملازم اول طيار
الملازم الطيار	صفاء توفيق رشدي	ملازم اول طيار
الملازم الطيار	تحسين محمد علي	ملازم اول طيار
الملازم الطيار	ثامر عزت	ملازم اول طيار
الملازم الطيار	جبار رسن السوداني	ملازل اول طيار
	غير الطيارين	
الملازم الاول	عبداللطيف عبدالرزاق امين	رئيس

[١] الوقائع العراقية، ١٩٦٣/٤/١١، علما بان البعض منهم يستحق الرتبة الا ان احالتهم الى التقاعد في العهد السابق حال دون ترقيتهم

الملازم	ايوب وهبي صبري	ملازم اول
الملازم	فاضل مهدي	ملازم اول

الرتبة الحالية	الاسم الكامل	الرتبة المرفع اليها
	المظليون	
العقيد الركن المظلي	عبدالكريم مصطفى نصرت	زعيم ركن مظلي
	الخيالة والصنف المدرع	
اللواء	طاهر يحيى التكريتي	فريق
المقدم	سعيد صليبي كريم	عقيد
المقدم الركن	عدنان ايوب صبري	عقيد ركن
الرئيس الاول الركن	دخيل علي الهلالي	مقدم ركن
رئيس اول	احمد عبدالجبار الجبوري	
الملازم الاول	نشمي علي الخزرجي	رئيس
الملازم الاول	اسعد خليل السامرائي	رئيس
الملازم الاول	عبدالعزيز عباس	رئيس
الملازم الاول	سعد وهيب السامرائي	رئيس
الملازم	محمد اسماعيل طه	ملازم اول
الملازم	احمد علي التميمي	ملازم اول
الملازم	عبدالرزاق احمد البزاز	ملازم اول
الملازم	نعمة فارس المحياوي	ملازم اول
الملازم	مظفر يونس الدبوني	ملازم اول
الملازم	سعدي طعمة الجبوري	ملازم اول
الملازم	قاسم عبدالهادي الجعفري	ملازم اول
الملازم	عدنان خيرالله طلفاح	ملازم اول
الملازم	عدنان دحام العزاوي	ملازم اول

الملازم	خضر علاس غضبان	ملازم اول
الملازم	عدنان شريف شهاب التكريتي	ملازم اول

المدفعية

الزعيم الركن	عبدالغني محمد سعيد الراوي	لواء ركن
العقيد الركن	محمد مجيد	زعيم ركن
المقدم الركن	محمد يوسف طه	عقيد ركن
الملازم الاول	سامي سلطان	عقيد ركن

الرتبة الحالية	الاسم الكامل	الرتبة المرفع اليها
الملازم	هاشم عبدالرزاق السامرائي	ملازم اول

المشاة

الزعيم	عبدالرحمن محمد عارف	لواء
الزعيم	رشيد مصلح	لواء
الزعيم	احمد حسن البكر	لواء
الزعيم الركن	عبدالكريم فرحان الزبيدي	لواء ركن
العقيد	عبدالجبار علي حسين	زعيم
المقدم الركن	صبحي عبدالحميد	عقيد ركن
المقدم الركن	امين شاهين	عقيد ركن
المقدم الركن	هادي خماس	عقيد ركن
الرئيس الاول	داود عبدالمجيد القريشي	مقدم
الرئيس الاول الركن	جميل صبري البياتي	مقدم ركن
الرئيس الاول الركن	طه نوري الشكرجي	مقدم ركن
الرئيس الاول	انور عبدالقادر	مقدم
الرئيس الاول	عبداللطيف حسن الحديثي	مقدم

الرئيس الاول	صلاح الدين حسن الطبقجلي	مقدم
الرئيس الاول	فهد جواد الميرة	مقدم
الرئيس الاول	علي خيرالله عريم	مقدم
الرئيس الاول	حاتم حسن الياسين	مقدم
الرئيس الاول	عبدالهادي عبدالله العبيدي	مقدم
الرئيس الركن	عبدالرزاق صالح العبيدي	رئيس اول ركن
الرئيس	فاضل جاسم العاني	رئيس اول
الملازم الاول	حميد محمد التكريتي	رئيس
الملازم الاول	علاء الدين حسين مكي	رئيس
الملازم الاول	محمود وهيب	رئيس
الملازم الاول	مجيد محمد العبدالله	رئيس
الملازم الاول	وليد محمود سيرت	رئيس
الملازم الاول	حامد جاسم الظاهر	رئيس
الملازم	نصيف جاسم	ملازم اول
الملازم	عبدالجبار محمد خربيط	ملازم اول
الملازم	كامل عبود الربيعي	ملازم اول
الملازم	رياض عبالرزاق قدو	ملازم اول

الهندسة

المقدم الركن	عرفان عبدالقادر وجدي	عقيد ركن
الرئيس الاول الركن	فاروق صبري عبدالقادر	مقدم ركن
الرئيس الاول	حازم عبدالفتاح الصباغ	مقدم
الملازم الاول	علاءالدين كاظم	رئيس
الملازم	قصي صبري عبدالقادر	ملازم اول

المخابرة

المقدم الركن	ابراهيم عبدالغفور يوسف	عقيد ركن

المقدم الركن	علي حسين جاسم	عقيد ركن

النقليات الآلية

الرئيس الاول	داود سلمان التكريتي	مقدم
الرئيس	زكريا جاسم السامرائي	رئيس اول

الهندسة الآلية الكهربائية

العقيد الركن	خالد مكي الهاشمي	زعيم ركن
العقيد	نزار رشدي عبدالمجيد	زعيم
العقيد	ذياب محمد العلكاوي	زعيم
المقدم الركن	عبدالستار عبداللطيف	عقيد ركن
الرئيس الاول	محي الدين محمود	مقدم
الرئيس	عبدالله مجيد	رئيس اول

٢- منح نائبا الضابط الحربيين التالي اسماهما رتبة ملازم كما مدرج ازاءهما اعتبارا من ١٩٦٣/٢/٨.

نائب الضابط الحربي الاحتياط نوري محمد نصيف ملازم

نائب الضابط الحربي الاحتياط عامر نافع الناصري ملازم احتياط

على وزير الدفاع تنفيذ هذا المرسوم

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٢هـ
الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان لسنة ١٩٦٣م.

الفريق الركن	الزعيم	المشير الركن
صالح مهدي عماش	احمد حسن البكر	عبدالسلام محمد عارف
وزير الدفاع	رئيس الوزراء	رئيس الجمهورية

ملحق رقم (٤)
السياسيون والعسكريون الذين حجزت اموالهم
بموجب قرارات الحاكم العسكري العام

حامد قاسم	كاظم جعفر المحامي
ريمو متي	عبدالرحمن الصفار المحامي
خدوري خدوري	نعيمة الوكيل
محمد حديد	راسمة زينل المحامية
روز خدوري	نظيمة وهبي المحامية
هيثم محمد حديد	عبدالفتاح ابراهيم
نائل سمحيري	ناظم الزهاوي وزير سابق
ابراهيم الربيعي	يونس الطائي
اسماعيل الشيخ علي	فائق بطي
حافظ التكمجي	سامي بطي
محمد سلمان حسن الدكتور	كمال بطي
حسين عبدالعال	عبدالوهاب محمود الحامي
نزهت محمد طيب	زكي احمد- صحفي-
نديم محمد طيب	رسمي العامل - صحفي-
عبدالله شريف	فريد محمود -صحفي-
لطفي بكر صدقي	يوسف عبود الدكتور
رشيد مطلك	الدكتور عبدالجبار عبدالله
عبدالرحمن عبدالسلام	عبدالكريم الجدة
جميل دنو	فاضل عباس المهداوي
احمد جعفر الاوقاتي	احمد صالح العبدي
عبدالله اسماعيل البستاني	علي غالب عزيز
يحيى الجدة	فريد الاحمر -مهندس-
ناصر الجنابي	عبدالرزاق مطر -مهندس-
زهير ناصر الجنابي	رضا جليل - مهندس-

محمد حسين الفرطوسي المحامي	قحطان حسن فهمي -مهندس-
هشام حسن فهمي	نعيم بدوي
بسمارك متي -مهندس-	طه الشيخ احمد
حسن جدو -مهندس-	عبدالباقي كاظم
فاضل البياتي- مدير الاسكان العام-	ماجد محمد امين
اديب عبدالحميد -مهندس ومقاول-	وصفي طاهر
عبدالكريم عباس -مهندس ومقاول-	لطفي طاهر
الدكتور هاشم الدوغره مجي	كمال عثمان
ابراهيم الحاج جواد الصالح	جبار حمزة
عراك الزكم	ناظم رشيد
عبدالمنعم الخضيري	فيصل السامر
سعدون عبدالمنعم الخضيري	مزهر الشاوي
اسماعيل العارف -وزير سابق-	صالح زكي توفيق
عادل جلال -وزير سابق-	عبدالقادر اسماعيل البستاني
احمد محمد يحيى - وزير سابق-	الدكتور يوسف اسماعيل البستاني
محمد سلمان- وزير سابق-	ابراهيم الطويل المحامي
زوجة محمد سلمان -وزير النفط السابق-	عبدالامير العكيلي -استاذ في كلية الحقوق-
هاشم جواد- وزير سابق-	عدنان جميل اسود
رشيد محمود -وزير سابق-	العقيد المتقاعد طه البامرني
محمد الشواف -وزير سابق-	زوجتي حامد قاسم واولاده
طلعت الشيباني -وزير سابق-	محمد حسن الصوري

ابراهيم كبه –وزير سابق–
عبداللطيف الشواف –وزير سابق–
حسن رفعت –وزير سابق–
حميد السامر
عبدالرزاق المسعودي– زوج نعيمة الوكيل)
العقيد المتقاعد مدحت امين
الزعيم المتقاعد عبدالقادر محمود
سلمان عبدالرحمن الجنابي
عبدالجبار عباس المهداوي
عزيز شريف
توفيق منير
الدكتور عبدالحميد البستاني
الدكتورة خالدة محيي واصف
فخرية ابو اقلام
وفية ابو اقلام
العقيد المتقاعد عبدالرزاق الزبيدي
العقيد المتقاعد جلال بلطه
رئيس اول متقاعد حافظ علوان
عبدالسلام علوان
الدكتور عبدالصمد نعمان
يحيى محمد عكاشة
زوجة محمد حديد

كاظم السماوي
قاسم احمد العباس (مدير التخطيط العام سابقا)
عوني يوسف
توفيق شبيب – مدير حسابات الشرطة سابقا
وجيهة عبود الجنابي (زوجة ناصر الجنابي)
زوجة الزعيم المتقاعد عبدالباقي كاظم
رفعت الجادرجي
سيد جعفر باقر المدني
لميعة عباس عمارة
ضياء الشيخ طه محامي
فوزي الاحمر محامي
المقدم الركن المتقاعد غضبان السعد
عبدالستار ناجي
عبدالغني مطر
زكي الخضيري
بوتان معروف جياووك
محمد مهدي الجواهري واولاده
محمد صالح بحر العلوم
احمد قطان
ابتهاج الاوقاتي
مقدم الجو المتقاعد محمود عزيز
صالح مصطفى العجوز

فرج علي الصالح	نزيهة الدليمي
بديع عمر نظمي	ماجد النهر
توفيق الالوسي	عبدالوهاب القيسي محامي
جرجيس فتح الله	حميد رشيد عرر–صحفي–
داود الصائغ	المقدم الركن المتقاعد سليم الفخري
رشدي الاسترابادي	شهاب احمد الشبيب –حاكم–
رزوق تلو	جلال اسماعيل (والد عادل جلال)
رشيد بكتاش	عبدالزهرة في مديرية الكمارك
العقيد الركن كافي محمد النبوي	ابن اخته هاشم العباوي
الرئيس سعيد سلمان	ابن اخته محمد العباوي
الملازم الاول ناظم محمد السعدي	ابن اخته احمد العباوي
حسن الطاباني	ولده مثنى
عبدالرزاق زبير	ولده ليث
سامي مجيد يساوي	ولده هيثم
حازم مجيد	ابنته هيفاء
مبدر جاسم	ابنته هناء
خلوق امين زكي	ناظم حميد المحامي
يوسف مجيد الخانجي	حمود مجيد الخانجي
عبود الخياط	رشيد مجيد الخانجي
رئيس متقاعد حسون اسود الزهيري	حامد مجيد الخانجي
كمال عمر نظمي	اسماعيل عبادوي- مدير شرطة الموصل السابق
سعدي الدبوني	زوجته فنوس سعدالله التوحلة
يوسف مجيد المولى	

المحتويات